مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن جامعة الكويت

المجلد السابع عشر - العدد الثاني - صيف 1989

ثمن العدد

الكويت (500) فلس، السعودية (10) ريال، قطر (10) ريال، الامارات (10) درهم، البحرين (-,1) دينار، عُمان (-,1) ريال، العراق (-,1) دينار، الاردن (750) فلس، تونس (1,5) دينار، الجزائر (15) دينار، اليمن الجنوبي (600) فلس، ليبيا (2) دينار، مصر (1,5) جنيه، السودان (1,5) جنيه، سوريا (35) ليرة، اليمن الشمالي (15) ريال، المغرب (15) درهم.

الاشتراكات

للافراد	سنة	سنتان	ثلاث سنوات	اربع سنوات
الكويت	2 د.ك	4 د.ك	5,5 د.ك	7 د.ك
الدول العربية	2,5 د.ك	4,5 د.ك	6,5 د.ك	8 د.ك
البلاد الأخرى	15 دولار	30 دولار	40 دولار	50 دولار
للمؤسسات				
الكويت والبلاد العربية	15 د.ك	25 د.ك	40 د.ك	50 د.ك
في الخارج	60 دولار	110 دولار	150 دولار	180 دولار

* تدفع اشتراكات الافراد مقدماً

(1) إما بشيك لأمر المجلة مسحوباً على أحد المصارف الكويتية.

(2) أو بتحويل مصرفي لحساب مجلة العلوم الاجتماعية رقم (07101685) لدى بنك الخليج فرع العديلية.

* اشتراكك لأكثر من سنة يمنحك فرصة الحصول على العددين 2,1 من اصداراتنا الخاصة باللغة الانجليزية أو أحد أعداد المجلة القديمة.

مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن جامعة الكويت

فصلية أكاديمية تعنى بنشر الأبحاث والدراسات
في مختلف حقول العلوم الاجتماعية

المجلد السابع عشر - العدد الثاني - صيف 1989

توجه جميع المراسلات الى رئيس التحرير على العنوان التالي :
مجلة العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت ص. ب 5486 صفاة - الكويت 13055
هاتف: 2549387 - 2549421 تلكس : KUNIVER 22616

قواعد النشر بالمجلة

قواعد عامة :

1 - تنشر المجلة الابحاث والدراسات الاكاديمية الأصيلة المكتوبة باللغة العربية ولا تنشر بحوثا منشورة سابقا أو أنها مقدمة للنشر لدى جهات أخرى.

2 - تنشر المجلة مراجعات وعروض الكتب التي لا يتجاوز تاريخ اصدارها ثلاثة أعوام بحيث لايزيد حجم المراجعة عن عشر صفحات كوارتز بمسافة ونصف بين السطر، ويشترط في المراجعة أن تتناول ايجابيات وسلبيات الكتاب، وفي العرض أن يقدم تلخيصا لأهم محتويات الكتاب وتستهل المراجعة المعلومات التالية : الاسم الكامل للمؤلف، العنوان الكامل للكتاب، مكان النشر، الاسم الكامل للناشر، تاريخ النشر، عدد الصفحات، وإذا كان الكتاب بلغة أجنبية فيجب كتابة تلك المعلومات بتلك اللغة.

3 - ترحب المجلة بالمناقشات الموضوعية لما ينشر فيها أو في غيرها من المجلات والمحافل الاكاديمية.

4 - ترحب المجلة بنشر ما يصلها من ملخصات الرسائل الجامعية (التي تمت مناقشتها واجازتها) في ميادين العلوم الاجتماعية على أن يكون الملخص من أعداد صاحب الرسالة نفسه.

5 - ترحب المجلة بنشر التقارير العلمية عن مشاريع البحوث في طور التنفيذ أو عن المؤتمرات والمنتديات العلمية والنشاطات الأكاديمية الأخرى في مختلف مجالات العلوم الاجتماعية.

6 - يجب أن يرسل مع البحث ملخص باللغة الانجليزية يتكون مما لايزيد عن 200 كلمة، ملخصا مهمة البحث والنتائج.

7 - يتم تنظيم كتابة البحث على أساس كتابة العناوين الرئيسية مستقلة في وسط السطر على أن تكتب العناوين الفرعية مستقلة في الجانب الأيمن، أما العناوين الثانوية فتكتب في بداية الفقرة.

الأبحاث :

1 - يجب أن لا يزيد عدد صفحات البحث عن 40 صفحة مطبوعة على الآلة الكاتبة على ورق كوارتز بمسافة ونصف بين السطر . يرجى مراجعة أحد الأعداد الصادرة حديثا من أجل الاطلاع على الشكل المطلوب.

2 - تطبع الجداول على أوراق مستقلة ويشار في أسفل الجدول إلى مصدره أو مصادره، على أن يشار إلى المكان المحدد للجدول ضمن البحث مثلا (جدول رقم (1) هنا تقريبا).

3 - يكتب المؤلف اسمه وجهة عمله على ورقة مستقلة ويجب أن يرفق نسخة عن سيرته العلمية إذا كان يتعاون مع المجلة للمرة الأولى وعليه أن يذكر ما إذا كان البحث قد قدم إلى أو قرىء في مؤتمر ما إلا أنه لم ينشر ضمن أعمال المؤتمر، أو حصل على دعم مالي أو مساعدة علمية من شخص أو جهة ما.

4 - تقدم المجلة نسخة من العدد هدية لكاتب المراجعة أو المناقشة أو التقرير أو ملخص الرسالة الجامعية.

المصادر والهوامش :

1 - يشار إلى جميع المصادر ضمن البحث بالاشارة إلى اسم المؤلف الأخير وسنة النشر ووضعها بين قوسين مثلا (ابن خلدون، 1960) و(القوصي، ومذكور، 1970) و (Smith, 1970) و(Smith & Jones, 1975). أما إذا كان هناك أكثر من اثنين من المؤلفين للبحث الواحد (مذكور وآخرون، 1980)

و (Jones et al, 1965) أما إذا كان هناك بحثان لكاتبين مختلفين (القومي، 1973؛ مذكور، 1987) و (Roger, 1981; Smith, 1974). أما إذا كان هناك بحثان لكاتب في سنة واحدة (الفارابي أ 1964، ب 1964) و(Smith, 1962a, 1962b). وفي حالة الاقتباس يشار إلى الصفحة أو الصفحات المقتبس منها (ابن خلدون، 1970 : 164) و (Jones, 1977: 58 - 59).

2 - توضع المراجع في نهاية البحث ويفضل أن تكون حديثة جدا وان لايزيد عمر أقدمها عن عشرين عاما. ويجب وضع جميع المراجع التي اشير إليها ضمن البحث في نهايته، على أن تكتب المراجع بطريقة أبجدية من حيث اسم المؤلف وسنة النشر مثلا:

هدسون، م

1986 «الدولة والمجتمع والشرعية: دراسة عن المأمولات السياسية العربية في التسعينات» ص ص 17 - 36 في هـ. شرابي (محرر) العقد العربي القادم: المستقبلات البديلة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

الخطيب، ع

1985 «الانماء السياسي في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي» مجلة العلوم الاجتماعية - 13 (شتاء): 169 - 223.

أبوزهرة، م

1974 الجريمة والعقوبة في الفقه الاسلامي: العقوبة. القاهرة: دار الفكر العربي.

Hirschi, T

1983 «Crime & the Family», pp 53 - 69 in J. Wilsone (ed) Crime & Public Policy. San Francisco Institute for Contemporary Studies.

Kalmuss, D.

1984 «The Intergenerational Transmission of Marital Aggresion» Journal of Marriage & the Family 46 (February): 11 - 19.

Quinney, R.

1979 Criminology. Boston: Little Brown & Company,

3 - يجب اختصار الهوامش إلى أقصى حد والاشارة إليها بأرقام متسلسلة ضمن البحث ووضعها مرقمة حسب التسلسل في نهايته. أما هوامش الجداول فيجب أن تكون تابعة لها، ويشار بكلمة ملاحظة إذا كان هناك تعليق عام، وتوضع * أو أكثر إذا كان التعليق خاص باحصائيات معينة وتوضع كلمة المصدر أمام المرجع الذي استمدت منه بيانات الجدول ويكتب اسم المؤلف، عنوان الكتاب أو المقال، اسم الناشر أو المجلة، مكان النشر إذا كان كتابا، تاريخ النشر، المجلد والعدد وأرقام الصفحات إذا كان مقالا.

4 - تطبع الهوامش والمصادر العربية والمصادر الأجنبية على أوراق مستقلة بمسافة واحدة بين سطور المرجع الواحد ومسافتين بين مرجع وآخر.

اجازة النشر:

تقوم المجلة باخطار أصحاب البحوث باجازة بحوثهم للنشر بعد عرضها على اثنين أو أكثر من المحكمين تختارهم المجلة على نحو سري، وللمجلة أن تطلب اجراء تعديلات شكلية أو موضوعية سواء كانت جزئية أو شاملة على البحث قبل اجازته للنشر.

☐ عدد 1 ، 1973

شكري، الأمم المتحدة في الميزان ـ الأخرس، التخطيط الاجتماعي في مجال رعاية الأطفال والشباب ـ ربيع، اتجاه مصر نحو الاشتراكية ـ الأزهري، مبيعات الفرص وعلاقتها بكفاءة السياسات التسويقية من وجهة النظر العلمية والعملية ـ النفيسي، العلاقات الايرانية السوفياتية.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

ـ حريق، أثر السوق المحلي على العلاقات بين الريف والحضر ـ النجار، مقارنة بعض الأفكار الاقتصادية لابن خلدون وآدم سميث ـ عبدالرحيم، إنشاء وتطوير المعايير العلمية في الصناعة.

☐ عدد 1 ، 1974

علي، التصنيع وسياسة الحماية الجمركية في لبنان ـ قنديل، النماذج الرياضية المحددة والتخطيط التأشيري ـ ربيع، الحضارة وقضية التقدم والتخلف ـ النجار، أزمة نظام النقد الدولي ـ أبو علي، إمكانية وسائل التنسيق بين الخطط الصناعية في الدول العربية.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

ـ الابراهيم، تقييم إمكانية تطبيق نماذج «دوفيرجر» و «نيومان» للأحزاب السياسية ـ عاروري، فكرة القومية وعلاقتها بالدين ـ خدوري، المؤسسات العسكرية العثمانية في العراق ـ السالم، نظريات متداولة في تطور الادارة ـ سليمان، حول استخدام معايير الاستثمار في الاقتصاد المتخلف ـ الفرا، بعض خصائص سكان الكويت.

☐ عدد 2 ، 1974

الجميلي، التشرد في العراق ـ سامي/ بازرعه/ رمضان ، بحث استطلاعي عن الجمعيات التعاونية الاستهلاكية العاملة في دولة الكويت ـ بوحوش، عوامل التخلف السياسي والاقتصادي في دول العالم الثالث ـ الأخرس، الجو القيمي المتقدم العلمي والتكنولوجي ـ أبو العلا، جدول الحياة المختصر للكويتيين لعام 1970.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

ـ الرشيد، البيئة الثورية ـ منصور، التقدير الاقتصادي في ظل النظام الاشتراكي ـ صقر، نموذج مهلانوبس للتخطيط ـ أبولغد، القومية العربية: الاعتبارات السياسية الاجتماعية ـ عليان، العلاقات الانسانية في الصناعة.

☐ عدد 1 ، 1975

الغزالي، حول فلسفة الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الكويت ـ زحلان/ ربيع، هجرة الأدمغة والهجرة الداخلية في البلاد العربية ـ الكرسني، مقدمة لدراسة الثورة المهدية ـ برهوم، الدور الاجتماعي للشرطة من وجهة نظر علم الاجتماع ـ السلمي، مدخل تكاملي لنظرية التنظيم ـ الأعرجي، بين الاستراتيجية «والتكتيك» في التخطيط للتطوير الاداري ـ عفيفي، السياسات الترويجية لمتاجر التجزئة بالكويت ـ خواجكية، مستقبل أسعار النفط على ضوء التوقعات المحتملة لمستويات الاستهلاك والانتاج في العالم.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

ـ عيسى، عناصر تقييم الأوراق المالية ـ زحلان، تخطيط القوى البشرية.

☐ عدد 2 ، 1975

النقيب، تعليم التخطيط من مفهوم الواقع العربي ـ مقلد، الوفاق الدولي ودبلوماسية الأزمات ـ بدر، الثورة السلوكية في العلوم السياسية ـ صقر، التكامل الاقتصادي العربي: الدوافع.. والطموح والمتغيرات مع إشارة خاصة لدول الخليج ـ عبدالرحيم، تقارير الأداء وسيلة إتصال بين المحاسب والمدير ـ الرميحي، مدخل لدراسة الواقع والتغير الاجتماعي في مجتمعات الخليج المعاصرة.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

ـ منصور، الشراء للمنظمات: أهدافه، النشاطات التي يتضمنها والعوامل المرتبطة باختيار مصادر الشراء ـ القدسي/ المصري، استغلال أموال نفط الشرق الأوسط: بدائل وآمال ـ مرار، الاغتراب التنظيمي.

☐ عدد 1 ، 1976

النجار، العنصر الانساني وأهميته في التنمية الاقتصادية ضمن المسؤولية الادارية ـ الحسن ، العلاقات الانسانية في العمل ـ فرح/ السالم، الانقسام التحديثي التقليدي في الكويت ولبنان ـ النجار، الشركات متعددة الجنسية ودورها في التنمية الاقتصادية ـ عبدالسلام، شركات الملاحة البحرية المتعددة ومشاريع التعاون العربي في النقل البحري.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

ـ صقري، المعتقدات المثبتة وديمومة النظام السياسي ـ كرم، التبعية الاقتصادية وحجم البلدان ـ فرح، ملكية واستغلال الأرض في المناطق الجافة ـ عيسى، طريقة كمية لقياس عنصر الخطورة في الأسهم ـ شركس، الجوانب الاجتماعية للمحاسبة: وجهة نظر سلوكية.

☐ عدد 2 ، 1976

الغزالي، نحو محاولة تشخيص أزمة الاقتصاد العالمي ـ عاقل، نظرية بياجيه عن تكوين المفاهيم ـ أبو عياش، نموذج نظري واختبار عملي لبيئة حضرية الكويت ـ الأعرجي، حول فاعلية وكفاءة الأجهزة الادارية الخدمية الحكومية ـ الثاقب، حول حجم وبنية العائلة العربية والكويتية.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

ـ خيرالدين ، دراسة إحصائية لنمط توزيع الدخل بين دول العالم ـ القطب، اتجاهات التحضر في البلاد العربية.

☐ عدد 3 ، 1976

أحمد ، المدخل التكاملي لدراسة المجتمع العربي ـ اسماعيل، مشاكل نقل التكنولوجيا من البلاد المتقدمة إلى البلاد النامية ـ عفيفي، نموذج نظري لتصميم نظم التوزيع المادي في الصناعة البترولية.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية

ـ حريق، التحليل الهيكلي الوظيفي في دراسة علم السياسة ـ بريجر، تأملات في كتابات أصحاب نظرية النسق الخاصة بدراسة السياسة الدولية.

☐ عدد 4 ، 1977/1976

أحمد، سوسيولوجيا المعرفة: الماهية والمنهج ـ حريم، القيادة الادارية، مفهومها وأنماطها ـ بوحوش، ملاحظات حول النظرية والتطبيق في تجربة الاتحاد السوفيتي ـ تناغو، الدول النامية وبعض مشاكل التمويل الانمائي ـ مقلد، ظاهرة الصراع في العلاقات الدولية: الاطار النظري العام.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

ـ شارون/ أبولبن، تعليم الاناث في الوطن العربي ـ السالم/ فرح، التغير السياسي في بعض البلاد العربية.

☐ عدد 1 ، 1977

برهوم، مكانة المرأة الاجتماعية والطلاق في الأردن ـ القيسي، الدور الجديد لشركات النفط في مجالات الطاقة البديلة ـ عبدالرحمن، ظاهرة الانقلابات العسكرية في ضوء نظرية النسق ـ جلال الدين، السكان والتنمية: النظريات المختلفة وواقع العالم الثالث.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

ـ الغزاوي، طريقة دراسة نسق الرعاية الاجتماعية على المستوى المفاهيمي ـ إيرلي، ظهور زعيم حضري: تحليل اجتماعي ـ فارس/ جافني، إعادة تقييم دراسات التغير الاجتماعي في الشرق الأوسط.

☐ عدد 2 ، 1977

الحبيب، الفكر الاقتصادي في آراء ابن خلدون ـ السلمي، نموذج نظري لأسلوب تخطيط الكفاءات الادارية في الكويت ـ الخصاونة، صيغ التعاون الاقتصادي العربي: اتفاقية التعاون الاقتصادي السوري الأردني ـ سلمان، بعض المشاكل والحلول في التمويل الانمائي للأقطار النفطية.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

مهايني، استراتيجيات المواصلات في الدول النامية ـ عبدالله، المحاسبة كوسيلة للتنمية الاقتصادية.

☐ عدد 3 ، 1977

النفيسي، معالم الفكر السياسي الاسلامي - أحمد، في العلاقة بين علم الاجتماع والتاريخ - عبدالرحيم، تكاليف التسويق، دراسة تحليلية انتقادية - السعيد، التنمية الصناعية في جمهورية مصر العربية - عطية، أسس تقييم المشروعات والبرامج في الدول النامية.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

- الحسيني، ديناميات التنظيم: دراسة مقارنة بين تنظيمين صناعيين مصريين - فيرلي/ كيفجين، الوحدة بعد العداء: نقد للنظرة النفسية الاجتماعية حول نزاع الشرق الأوسط.

☐ عدد 4 ، 1977

توق، التكنولوجيا وتطوير نوعية التعليم في الوطن العربي/مدخل نظري - خير الدين، اختبار قياس لفعالية كل من قيد الادخار وقيد النقد الأجنبي على تنمية بعض الدول العربية - القطب، استخدام المؤشرات في التنمية الاجتماعية - صقر، الادخار واستراتيجية التنمية في مصر.

الصدي، العلاقات بين المجموعات الاقليمية: طريقة بديلة لدراسة العلاقات الدولية - خدوري، يهود العراق في القرن التاسع عشر - حداد، مفهوم مانهايم للمثقف اللامنتمي - النقيب، تكوّن الدرجات الاجتماعية والتغير الاجتماعي في الكويت.

☐ عدد 1 ، 1978

شافعي، الصناعة التحويلية في العالم العربي تقييم لواقعها وأهدافها - السطنبولي، الأحياء القصديرية في المدن شمال أفريقية - رمزي، المرأة والعمل الفعلي منظور سيكولوجي - النجار، مجموعات العمل والقيادات الجماعية.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

- بريجر، الادارة الاجتماعية والتغير الاجتماعي - غربال، المشروعات المشتركة: الأسطورة والحقيقة.

☐ عدد 2 ، 1978

الحسيني، نحو فهم جديد لقضايا علم الاجتماع - النجار، الدول النامية وتحديات التكنولوجيا - عبدالباقي، حول دوافع وبواعث السلوك الانساني - حداد، دراسة نقدية لنموذج التحديث واستخداماته في الدول النامية.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

كيرودا، الاثنية والعلاقات الدولية: الاستثمارات اليابانية في هاواي - ماجي، التفضيلات الجمركية للدول النامية

☐ عدد 3 ، 1978

النفيسي، الجماعية في دولة الإسلام - فرج، الابداع والفصام - ياغي، العراق والقضية الفلسطينية - علوان، عدم المساواة في التنمية بين الدول والقانون الدولي - أبو عياش، تطور النظرية الجغرافية.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

عايش، المعلومات كشكل من أشكال الطاقة - قوراني، المتغيرات الاجتماعية في اختيار السياسة الخارجية في دول العالم الثالث - سزروفي/ العيسى، قوى العمل الخارجية في الخليج العربي: المشاكل والآفاق.

☐ عدد 4 ، 1978

المتوفي، التنشئة السياسية في الأدب السياسي المعاصر - عبدالباسط، حول العلاقة الوظيفية بين التنشئة السياسية والتربية من خلال منظور التنمية الشاملة - الفقي/ ناصر/ عبده، تقويم واقعي لأوضاع طفل ما قبل المدرسة الابتدائية في الكويت - أبو لبده، مص الأصابع - الليبي، التنمية الاقتصادية في مصر دراسة تحليلية.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

- الأمين، الدورات التجارية ونشوء الاقتصاد الكلي - اسماعيل، التبقرط والاحتراف في تقسيم العمل - غربال، تطبيق تحليل التكلفة والفائدة على التكنولوجيا.

☐ عدد 1 ، 1979

القيسي، نحو سياسة بترولية مشتركة - ابراهيم، التوجيه التربوي للمبدعين - فؤاد، المؤرخ المصري عبدالرحمن الجبرتي - خصاونة، التخطيط التربوي والتنمية - الخطيب، ثلاثون سنة من قيام إسرائيل.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

- اسماعيل، فكرة «الطبيعة» في النظرية التربوية لجان جاك روسو - شريدي، نظرية النفس والمشاحنة على مفهوم الانسان - بركات، دراسة تحليلية لوسائل الاعلام في الدول العربية: 1950 - 1976.

☐ عدد 2 ، 1979

محمود، نشأة النزعة الاستيطانية في الفكر اليهودي الغربي خلال القرن التاسع عشر - أحمد، التحديات الاجتماعية للتنمية والمشكلات الاجتماعية - العوضي، اتفاقيتا اطار العمل الصادرتان عن كامب ديفيد في ضوء القانون الدولي - الجواهري، الحريم السلطاني ودوره في الحياة العامة.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

- صقري، القاعدة المادية للقوة السياسية عند ابن خلدون - خير الدين، أثر سياسة إحلال الواردات على الصناعة التحويلية المصرية (1960-1974) - ناجي، المدخل المتكامل لتنمية الطاقة البشرية بالعالم العربي.

☐ عدد 3 ، 1979

الأشعل، محكمة العدل الدولية في ضوء معالجتها لبعض النزاعات الدولية - النجار، نحو نظام نقدي دولي جديد - مرار، مشاركة العاملين في الادارة - أبو النيل، دراسة مقارنة في الاستجابة على اختبار الشخصية الاسقاطي الجمعي بين السعوديين وكل من المصريين والأمريكيين.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

- الكبيسي، نظريات التنظيم الاداري بين الكلاسيكية والمعاصرة في الدول النامية - غربال، أثر ميكانيكية السوق على اختيار التكنولوجيا في الدول النامية - فالسان، الخبرة المصرية في إدارة التنمية.

☐ عدد 4 ، 1980/1979

المنوفي، السياسة المقارنة: مناقشة لبعض القضايا النظرية والمنهجية - عبده، نمو الطفل اللغوي وعلاقته بنموه الادراكي - عبدالرحمن، الخليج وقضاياه في الصحافة المصرية قبل زيارة الرئيس السادات لاسرائيل - الركابي، الأصول التاريخية للموقف العربي من النظريات العرقية والطبقية.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

- الحداد، «رالف داهر ندورف وتالكوت بارسونز» نحو نظرية في التغير البنائي - الوظيفي - محمود، المساعدات الأمريكية لاسرائيل - بوحوش، البيروقراطية وأثرها على الاندماج الاجتماعي في العالم العربي.

☐ عدد 1 ، 1980

رشاد، تبقرط العملية السياسية - ناجي، الحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمرأة في المجتمع اليمني - عبدالرحيم، دراسة للتفاعل الأسري كأحد الأبعاد الفارقة في برنامج للتقويم السيكولوجي للمعوقين - بركات، الاعلام وظاهرة الصورة المنطبعة.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

- عيسى، تطور السوق المالية في الأردن - الصايغ، الاغتراب وتفسيراته المتعددة الأبعاد - البعلي/ برايس، المنهج الديالكتيكي عند ابن خلدون وكارل ماركس.

☐ عدد 2 ، 1980

زكي، الأزمة الراهنة في الفكر التنموي - الأحمد/ الجاسم، التربية العملية، وضعها الحالي، البرامج المقترحة وأثر ذلك في اعداد معلمي المستقبل في كلية التربية بجامعة الكويت - تركي، حقوق الطفل بين التربية الاسلامية والتربية العربية الحديثة - الخطيب، التربية المستمرة، سياستها وبرامجها وأساليب تنفيذها.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:
صالح، العلاقة بين مستوى النمو المعرفي والتحصيل الدراسي عند الأطفال ـ العابد، المتطلبات الأساسية للاتصال التنموي في البلاد العربية ـ عيد، سوق رأس المال في الكويت.
أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

☐ عدد 3 ، 1980

الشاقب/ سكوت، موقف المواطن الكويتي من الجريمة والعقاب ـ توق، المستوى الاقتصادي والاجتماعي والترتيب الولادي وتأثيرهما على النمو الخلقي عند عينة من الأطفال الأردنيين: دراسة تجريبية ـ أحمد، علم الاجتماع: التحديات الأيديولوجية ومحاولات البحث عن الموضوعية ـ السالم، التنشئة السياسية والاجتماعية في الكويت.
أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:
القدسي، النمو والتوزيع في الكويت: تحليل استخدام دالة الانتاج ـ بشاي، مفهوم الذات عند الام وعلاقته بالتحصيل الاكاديمي للطفل.

☐ عدد 4 ، 1981/1980

آدم، مفهوم الاتجاه في العلوم النفسية والاجتماعية ـ الفقي، أثر إهمال الأم على النمو النفسي للطفل ـ عبدالرحمن، دراسة سوسيولوجية عن أنماط الجريمة في الصحافة المصرية ودلالاتها الاجتماعية ـ منصور، علم النفس البيئي: ميدان جديد للدراسات النفسية.
أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:
ـ هاريس/ حريق، دراسة تطبيقية حول سياسة التسعير في المشروعات العامة وأهداف صانعي القرارات ـ الموسى، الهجرة غير العربية في الكويت، مع اشارة خاصة الى الهجرة الآسيوية ـ صقري، مفهوم «الشخصية القومية العربية»: دراسة تحليلية.

☐ عدد 1 ، 1981

التميمي، مفهوم التسوية السياسية ـ مقلد، دور تحليلات النظم في التأصيل لنظرية العلاقات الدولية ـ الشرقاوي، الأساليب المعرفية المميزة لدى طلاب وطالبات بعض التخصصات الدراسية في جامعة الكويت ـ الأحمد، لعب المحاكاة وإمكانية استخدامها في تدريس المواد الاجتماعية في المرحلة المتوسطة في مدارس الكويت.
أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:
ـ الرعمي، دبلوماسية المصادر في العلاقات العربية ـ اليابانية ـ ظاهر، البيروقراطية والاغتراب الاجتماعي بجامعة الملك عبدالعزيز بجدة.

☐ عدد 2 ، 1981

التميمي، الخليج العربي: دراسة في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي ـ نور، تطبيق الحاسبات الالكترونية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية الآمال المعقودة وإمكانيات التطبيق العربي ـ الفرا، الجغرافيا ومدى ارتباطها بالعلوم الاجتماعية ـ النجار، نظام النقد الأوروبي: أهدافه ومستقبله ـ العظمة، اقتصاديات المفاضلة بين المشروعات الاستثمارية المتنافسة في ظل تغيرات الأسعار.
أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:
الأمين، تخصيصات الاستثمار وتنفيذ أهداف خطط التنمية؛ طاقة العراق الاستيعابية 1951-1980 ـ منصور، حماية المستهلك بالدول النامية مشاكل وقضايا ـ الميداني، خصائص الخطر المردود على الاستثمارات في الأسهم العادية في بورصة بيروت.

☐ عدد 3 ، 1981

الريحاني، معالجة التبول اللاإرادي سلوكيا: دراسة تجريبية علاجية ـ تركي، قلق الامتحان بين القلق كسمة والقلق كحالة ـ كاظم، حول التفسيرات المتباينة لنتائج الاختبارات ـ توق/ عباس، أنماط رعاية اليتم وتأثيرها على مفهوم الذات في عينة من الأطفال في الأردن ـ عبدالرحيم، استخدام المنهج الاسقاطي لدراسة بعض المواقف الاجتماعية كمتغيرات

وسيطة بين العجز الجسمي وسوء التوافق النفسي (دراسة ميدانية في البيئة الكويتية) ـ شريف، الأنماط الادراكية المعرفية وعلاقتها بمواقف التعلم الذاتي والتعليم التقليدي.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

ـ صالح، التأملية ـ الاندفاعية كأسلوب معرفي عند الأطفال في الكويت ـ البعلي/ الوردي، نموذج ابن خلدون لدراسة المجتمع في ضوء الفكر المعاصر.

☐ عدد 4، 1981

عبدالخالق، دور المرأة الكويتية في ادارة التنمية ـ البكري، أثر البحوث في رسم السياسات وصنع القرارات التربوية ـ السالم، تقويم كتب الادارة الصادرة في اللغة العربية ـ القطب، اتجاهات ودوافع المطالعة عند الشباب في المجتمع الكويتي المعاصر (دراسة ميدانية) ـ وجب، الاطار العامل لنظرية المحاسبة الاجتماعية الاقتصادية ـ الشرقاوي، الاستقلال عن المجال الادراكي وعلاقته بمستوى الطموح ومفهوم الذات لدى الشباب من الجنسين.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

ـ فرح، اقتصاديات تجميع القمامة في الكويت ـ بشاي، كيف نعرف ونتعرف على الموهوبين.

☐ عدد 1، 1982

الخصوصي، الجذور التاريخية لأزمة العلاقات العراقية ـ الإيرانية في العصر الحديث ـ الحمود/ رفاعي، الملامح الأساسية للادارة العليا في قطاع الأعمال الكويتي وعلاقتها بسلوك اتخاذ القرارات ـ العامري، عدد الكلمات المستدعاة الاستذكار والنسيان في التداعي الحر ـ حماد، الموقف الأفريقي من قضية فلسطين ـ سليم، الأحياء الاسلامي: دراسة في حالة المسلمين السوفيات ـ الجميلي، تأهيل المجرمين وأثره في المجتمع: دراسة خطوات التأهيل وموقف المشروع العراقي ـ الجمل، فاعلية التغذية الراجعة في تغيير أسلوب التعليم الصفي ـ نور، بعض السياسات الاستراتيجية لتنمية فاعلية نظم الكمبيوتر للمعلومات في الدول النامية مع التركيز على البحرية العربية ـ عبدالرحمن، الصحيفة كوثيقة تاريخية متى ولماذا؟

☐ عدد 2، 1982

البغدادي، المضمون السياسي لمفهوم الأمة في القرآن ـ حسن، هموم السلطان عبدالحميد الثاني وجهاز الجاسوسية في الدول العثمانية ـ شافعي، مناهج تقييم المشروعات في الدول النامية ـ الخترش، حركة حامد بن رفادة على الحدود الشمالية للحجاز (مايو/ يونيو 1932) ـ أبو إسماعيل، قياس وتحليل العوامل المرتبطة بكفاءة أداء وظيفة الشراء الصناعي بالشركات الكويتية ـ تعيم، اتساق القيم الاجتماعية: ملامحها وظروف تشكلها وتغيرها في مصر ـ الشلقاني، أثر استبعاد الوفيات بسبب الحوادث والتسمم والعنف على زيادة توقع البقاء على قيد الحياة ـ ميلكان/ العيسى دراسات في العمل في المجتمع القطري ـ عبدالباقي، الطب الشعبي في قرية مصرية.

☐ عدد 3، 1982

الموسى، دراسة في التوزيع الجغرافي للسكان والتنمية في الكويت ـ عبدالرحمن، الفكر الاقتصادي والتغير التكنولوجي ـ عبدالخالق، الرضاء الوظيفي وأثره على انتاجية العمل ـ عيسى، مشكلة الصادرات الصناعية للدول المتخلفة ـ عبدالمعطي، الثروة والسلطة في مصر ـ الجعلي، الذرائع الدبلوماسية والقانونية للتوسع الامبريالي في أفريقيا ـ مطر، المعالجة المحاسبية لتكلفة الموارد البشرية في المشروع الاقتصادي ـ السيد، صورة الذات الشعبي لدى المرأة ونماذج من الأدب الشعبي (دراسة سيكولوجية).

☐ عدد 4، 1982

أحمد، بريطانيا والبحث عن حل سلمي للمشكلة الفلسطينية أبان ثورة عرب فلسطين ـ سعادة، الأهداف التعليمية للدراسات الاجتماعية وتطبيقاتها على المجال المعرفي ـ نمر، الموارد الانسانية في الأدب المحاسبي والأدب الإقتصادي ـ الملا، دراسة مقارنة للنضج الاجتماعي والاستعداد التعليمي بين الأطفال ذوي الاعاقة البصرية والأطفال المبصرين ـ عساف، التغذية العكسية وشروط الفعالية ـ أبو النيل، دراسة ثقافية مقارنة بين المصريين واليمنيين في النواحي العصابية والسيكوسوماتية ـ الخطيب، التجربة الاتحادية لدولة الامارات العربية المتحدة بين النصوص الدستورية والممارسة السياسية ـ الطحيح، مفهوم الادارة: دراسة ميدانية.

☐ عدد 1، 1983

عبدالخالق، دراسة تقييمية لدور ديوان الموظفين الكويتي في تطوير الجهاز الاداري للدولة ـ مطر، نموذج المدخلات والمخرجات كأداة من أدوات تخطيط النشاط الانتاجي في المنشآت الصناعية ـ جدعان، حوادث المرور في الكويت وأسبابها وطرق علاجها ـ أحمد، أثر التغيرات البنائية في المجتمع المصري خلال حقبة السبعينات على انساق القيم الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية ـ معوض، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية.

☐ عدد 2، 1983

الشلقاني، السياسة السكانية في الكويت: الوضع الحالي والبدائل المتاحة ـ شرف الدين، أحكام التطبيب في الفقه الاسلامي ـ ساري، أخبار الجريمة في صحافة الامارات: دراسة تحليلية ـ الكومي، الاشتراكية الصهيونية بين الحقيقة والخيال والتزييف: دراسة نقدية لتجربة الكيبوتز الاسرائيلي ـ الفرا، نحو تقنية جديدة في تدريس الكيمياء ـ خيري، المميزات البنائية للأسرة النووية الأردنية: دراسة استطلاعية ـ بيومي، تقييم الجوانب العلمية والعملية للمحاسبة عن الموارد البشرية.

☐ عدد 3، 1983

الفقي، الموهبة العقلية بين صدق النظرية والتطبيق: (عرض وتحليل لأهم الدراسات) ـ سالم، اشكاليات استخدام تحليل المضمون في العلوم الاجتماعية ـ بدر، الرضاء الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس ـ سعادة، دور أهمية التعميمات والنظريات في ميادين العلوم الاجتماعية ـ عيسى، النمو المعرفي عند جان بياجيه وعمل النصفين الكرويين للمخ.

☐ عدد 4، 1983

نمر، دراسة أثر التضخم الاقتصادي في الفكر المحاسبي ونموذج مقترح لمحاسبة التضخم ـ عمر، القاعدة الانتاجية والتنمية الاقتصادية الشاملة ـ الشيشيني، نقل التكنولوجيا والتبعة التكنولوجية في الدول النامية ـ نعيم، التكوين الاقتصادي ـ الاجتماعي وأنماط الشخصية في الوطن العربي ـ الخطيب، العامل النووي في الصراع العربي الاسرائيلي في ضوء العدوان الاسرائيلي ضد المفاعل النووي العراقي ـ نور، الرقابة الفعالة على نظم المعلومات المبنية على الحاسبات: بعض الاعتبارات العملية لمواجهة التحديات الحالية خاصة في البيئة العربية ـ الفقي، تكافؤ الفرص التعليمية ومجتمع الجدارة.

☐ عدد 1، 1984

ياسين، الديمقراطية والعلوم الاجتماعية دراسة حول مشكلات التبرير والنقد والالتزام ـ التميمي، بعض ملامح الحركة العمالية في المغرب العربي ودورها الوطني: دراسة في التاريخ الاجتماعي ـ جميل، الاطار النظري للمفاضلة بين نظم المعلومات البديلة ـ رفاعي، مشاكل إدارة الأفراد في قطاع الأعمال الكويتي ـ مطر، تحسين أساليب دمج بنود التقارير المالية المنشورة ـ بدر، فعالية نظام الاتصالات في بيت التمويل الكويتي: دراسة ميدانية وصفية تحليلية.

☐ عدد 2، 1984

رابح، وضعية تعليم الفتيات والنساء في الجزائر قبل الاستقلال وبعد الاستقلال ـ سالم، التحليل العلمي للدعاية ـ الثاقب، الاتجاه الراديكالي في علم الاجرام: مثالية الفكر أم واقعيته ـ الشربيني، مشاكل القطاع التعاوني الاستهلاكي في مصر ـ سعادة، تطبيق الحقائب التعليمية في ميدان الدراسات الاجتماعية.

☐ عدد 3، 1984

جلال الدين، التمييز بين الذكور والاناث، وانعكاساته على وضع المرأة ودورها في المجتمع: مثال الأردن والسودان ـ اسماعيل، الادمان الكحولي: المشكلة المراوغة ـ بستان، آراء واتجاهات تربوية في مجال محو الأمية بدولة الكويت ـ هدية، السلطة والشرعية ـ حاجي، دراسة تحليلية لنسب أسعار المنتج وأسعار المستخدم بجداول المدخلات والمخرجات لدولة الكويت ـ العبيدي، تعيين وترقية أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة الكويت.

□ عدد 4 ، 1984

الخطيب، الجوانب الأيديولوجية والسياسية والاجتماعية في الفكر العربي ـ تركي، الشخصية ونظرية التنظيم ـ عبدالمعطي، التعليم وتزييف الوعي الاجتماعي: دراسة في استطلاع مضمون بعض المقررات الدراسية ـ رفاعي، فلسفة الادارة اليابانية في إدارة الموارد الانسانية: ما الذي يمكن أن تتعلمه الادارة العربية منها؟ ـ رشاد، النتائج السياسية للرأي العام ـ سهاونة/ أبوجابر، مستويات واتجاهات الخصوبة والوفيات في الأردن ـ 1961 ، 1976.

□ عدد 1 ، 1985

سليمان، عوامل الابتكار في الثقافة العربية المعاصرة ـ الهاشل، التربية الحياتية في المرحلة الابتدائية ـ بدر، فعالية اتخاذ القرار بواسطة مجموعة ـ حامد، أثر العوامل النفسية في التنمية ـ عبدالرحيم، الجوانب السلوكية للموازنات التخطيطية ـ سعادة، استخدام الاختبارات ذات الاختيار المتعدد في التاريخ والجغرافيا.

□ عدد 2 ، 1985

ربيع ، تطوير التعليم في حقل العلوم السياسية كأداة للتنمية ـ مرسي، سيكولوجية العدوان ـ حسين/ السلمان، المعلومات الغذائية للطالب الجامعي ـ العطار، المدخل الشرطي للمحاسبة الادارية ـ أبو اصبع ، التواصل في المؤسسات الاعلامية ـ عيسى، علاقة التعليم بمستوى الحكم الأخلاقي لدى عينة مختارة من طلبة كلية التربية ـ جامعة طنطا ـ الريحاني/ عبدالجابر، دراسة فعالية أسلوبي التعزيز الرمزي والاشراط الكلاسيكي في علاج التبول اللاارادي ـ غبريال، دراسة تجريبية في الاتجاهات النفسية نحو البيئة في الكويت.

□ عدد 3 ، 1985

الطواب، تطور التفكير عند الأطفال من وجهة نظر المدرسة البياجية ـ بكتاش، مفهوم التخلف السياسي في دول العالم الثالث ـ شريف، دراسة مقارنة لنمط المناخ المؤسسي وعلاقته برضا المعلم عن مهنته في مدارس المقررات والمدارس التقليدية ـ نبراي، التعليم العام والتعليم الفني والمهني: الطبيعة والمشاكل والحلول، عسكر/ التوم/ الأنصاري، استقلالية هيئة التدريس في مجال علمهم وفق نظام المقررات بمعهدي التربية للمعلمين والمعلمات بدولة الكويت ـ باشا، الاستثمارات العربية الخارجية بين الواقع والطموح ـ علي، موازين المدفوعات والتضخم النقدي العالمي : ووجهة نظر نقدية في التضخم النقدي العالمي ـ شموط، الفلسفة التربوية عند الفارابي أصولها وملامحها العامة .

□ عدد 4 ، 1985

عيسى، نحو تأصيل فلسفي لدور الدولة الاقتصادي ـ القادري، قانون البحار والنظام الاقتصادي العالمي الجديد ـ البيلاوي، دراسات تجريبية في تعديل السلوك عند الأطفال ـ الشرقاوي، الفروق في الأساليب المعرفية الادراكية لدى الأطفال والشباب من الجنسين ـ علام، بناء اختبار هدفي المرجع لقياس مهارات المعلمين في تطوير الاختبارات المدرسية ـ موسى، دور التعليم في إعداد الكفاءات من القوى العاملة ـ النجار، المرأة العربية وتحولات النظام الاجتماعي العربي/حالة المرأة العربية الخليجية ـ الخطيب، الانماء السياسي الخليجي في اطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية ـ عبدالرحمن، حول إشكالية الاعلام والتنمية في الوطن العربي ـ الشربيني، مفهوم دورة حياة المنتج بين النظرية والتطبيق: دراسة تحليلية لمدى فاعلية المفهوم في ترشيد قرارات المنتجات ـ بدر، دور الدين الاسلامي في نظام دوافع وحوافز العمل لأعضاء هيئة التدريس بجامعتي دولة الكويت والأردن ـ دراسة تطبيقية مقارنة ـ بستان/ الجاسم، التشعيب في نظام المقررات في المدارس الثانوية الكويتية ـ خلف، دراسة نقدية للأنماط واستخداماتها في أنثروبولوجية مجتمعات الشرق الأوسط ـ الريحاني/ الخطيب، الخصائص الشخصية للمرشدين الفعالين وغير الفعالين .

□ عدد 1 ، 1986

محمود، الأعباء القومية لأزمة الأوراق المالية بدولة الكويت ـ رمضان، سوق عمان المالية: إلى أين ـ علي، التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية لتحويلات المصريين العاملين بالوطن العربي ـ أسيري/ المنوفي، الانتخابات النيابية السادسة

(1985) في الكويت (تحليل سياسي) ـ الثاقب، المرأة والجريمة، اتجاهات حديثة في علم الاجرام ـ عزام، أثر التهجير على الأسرة الفلسطينية: دراسة وصفية استطلاعية ـ ميعاري، تطوير الهوية السياسية للفلسطينيين في اسرائيل ـ الفيل، الأمن الغذائي في الكويت ـ بيومي، المحاسبة عن تكلفة رأس المال من زاوية ترشيد تخصيص واستخدام الموارد البشرية.

☐ عدد 2 ، 1986

عبدالحي، توجهات السلوك السياسي للدول الكبرى في الأمم المتحدة ـ عبدالجواد، أهم ملامح التغير البنائي في القرية المصرية في السبعينات ـ رمزي، مستوى التكيف الاجتماعي المدرسي لطلاب المرحلة المتوسطة في محافظة نينوى وعلاقته بتحصيلهم الدراسي ـ الشيخ، العلاقة بين اتجاهات الطلبة في المرحلتين الثانوية والاعدادية ـ الشلقاني، قياس الفاقد من التعليم بين الطلبة الكويتيين ـ رضوان، التخطيط لتكوين وتأهيل الأصول البشرية من خريجي الجامعات وفقا لاحتياجات التنمية في دولة الكويت ـ الجاسم، تقويم عمل الموجه الفني ـ شاهين، اسلوب المعاينة الحكمية في المراجعة الاختبارية: نحو معايير موضوعية ـ عساف، المحددات الأساسية لدورة الميزانية العامة ـ جبر، اتجاهات المجتمع الكويتي نحو التدخين واستراتيجيات مكافحته: مدخل تسويقي

☐ عدد 3 ، 1986

مصطفى، حول تجدد الاهتمام بالاقتصاد السياسي الدولي ـ ظاهر، اتجاهات التنشئة السياسية والاجتماعية في المجتمع الأردني ـ باشا/ الطويجي، الصناعات والمنتجات الثقافية: الواقع العربي والتصورات المستقبلية ـ زكريا، عمل المرأة في الوطن العربي: الواقع والآفاق ـ سمحة، أنماط الهجرة الفلسطينية في فلسطين واتجاهاتها (48 - 1980) ـ عثمان، التغيرات في الأسرة الحضرية في الأردن ـ السيد، الطفل وتكوين المفاهيم: دور الروضة والمدرسة الابتدائية ـ حسين، لافون: قضية أخلاقية لها أبعاد أخرى في تاريخ الكيان الصهيوني ـ بيومي، افتراضات وفعاليات مداخل معالجة انحراف التكلفة

☐ عدد 4 ، 1986

عزام، السلطة السياسية ووظيفتها الاجتماعية ـ الجرباوي، نقد المفهوم الغربي للتحديث ـ معوض، أزمة عدم الاندماج في الدول النامية ـ بن سعيد، التنمية وتكوين الأطر، حول تدريس علم الاجتماع ـ تركي، الخوف من النجاح عند الذكور والاناث، عبدالخالق، قيادة الرسول وخلافته والأنماط المثالية للسلطة ـ المطوع/ عيسى، أثر استخدام اللغة الانكليزية كوسيلة اتصال تعليمية على التحصيل الأكاديمي لكلية العلوم بجامعة الكويت ـ الشيخ/ الخطيب، دور الجامعة الأردنية في تنمية اتجاهات الحداثة عند طلبتها ـ الثاقب، التحضر وأثره على البناء العائلي وعلاقة العائلة بالأقارب في العالم العربي: عرض وتقييم لنتائج البحوث ـ حبيب/ قاسم،اقتصاديات صناعة المعارض في دول مجلس التعاون الخليجي.

☐ عدد 1 ، 1987

حريق، أزمة التحول الاشتراكي والانمائي في مصر ـ عصار، محاولة بناء نماذج منطقية اسلامية للبحث الاجتماعي ـ منصور، دراسة في الاتجاهات النفسية نحو المسنين ـ حاجي، دراسة تحليلية لنسب أسفار المنتج ـ علي، تطور علم اجتماع التنمية في الوطن العربي ـ عيسى/ حنورة، دراسة حضارية مقارنة لقيم الشباب ـ ناجي، تأثير تصميم الاسئلة والحافز غير المادي ـ البحر، صناديق الاستثمار ونشأتها وطرق ادارتها ـ الروسان، العجز عن التعليم لطلبة المدارس الابتدائية ـ وبيع، توجهات الاعلام الصهيوني على الساحة الأمريكية.

☐ عدد 2 ، 1987

الحلوة، التسهيلات المالية السعودية للدول الأفريقية ـ سليمان، أثر التطور التكنولوجي على القوى العاملة وسياسات الاستخدام ـ مفتي، المنهجية السياسية الغربية: تحليل نقدي ـ بدر، فاعلية اتخاذ القرار بواسطة مجموعات الادارة في الشركات المساهمة الكويتية ـ ظاهر/ زيتون، أثر فهم معلم الكيمياء لطبيعة العلم في نوعية اسئلة امتحاناته المدرسية ـ

عيسى، أثر المستوى المعرفي على مهارة الاتصال بين الأطفال - ناجي، علم الاجتماع في العالم العربي بين المحلية والدولية - رفاعي، استخدام فكرة مراكز التقويم في مصر - عيسى/ ياسين، التقنيات التربوية في تدريس الرياضيات في المرحلة الابتدائية - شلتوت، المحاسبة عن الاداء الانساني في حدود المنظور الاسلامي.

☐ عدد 3 ، 1987

جامع، الأهداف الجامعية ومكانة الدور التنموي لجامعة الاسكندرية بينها - عبدالخالق، التضخم الوظيفي في الجهاز الاداري الكويتي: دراسة تحليلية - حسين، مفهوم الذات وعلاقته بمستويات الطمأنينة الانفعالية - الأحمد، دراسة لبعض القضايا ذات الصلة بعمل الموجهين الفنيين بمدارس الكويت - حامد، تأثير ابن خلدون في الانثروبولوجيا الاجتماعية - القطان، نظرية المسار والهدف في القيادة: دراسة ميدانية - الصراف، علاقة الأسلوبين التأملي والاندفاعي بالتحصيل العلمي - رمضان، تقييم سوق عمان المالية داخليا - العبيدي، الادارة في مطلع العصر العباسي الأول - الرفاعي، أوروبا الغربية من التبعية الى الحياد.

☐ عدد 4 ، 1987

الحمود، مداخل اساسية للاصلاح الاداري في دولة الكويت - الخضراوي، العلاقة بين فائض السيولة المحلية وعجز ميزان المدفوعات في الدول النامية - العمر، دراسة مسحية للدافعية لدى طلبة جامعة الكويت - ميساك، نموذج كمي لانتشار المبتكرات - مرسي، علاقة سمات الشخصية بمشكلات التوافق في المراهقة - سعادة، دراسة مقارنة لاتجاهات المشرفين والمديرين والمعلمين نحو الدراسات الاجتماعية - التميمي، يهود الهند وهجرتهم الى فلسطين - يونس، اعتراضات المرأة العاملة على العمل (بحث استطلاعي) - عبود، الوحدة العربية في الفكر القومي بالمشرق العربي (1860 - 1963) - محمود، نحو اطار لنظرية المراجعة مع التطبيق على مهنة التدقيق بدولة الكويت.

☐ عدد 1 ، 1988

حنورة، مشكلات الشباب الكويتي من طلاب الجامعة بين الماضي والحاضر والمستقبل - عجوبة، ايديولوجية الرعاية الاجتماعية وغياب الحوار المجدي في الوطن العربي - نوفل، تأثير برامج المرشحين على نتائج الانتخابات - الروسان، دراسة مقارنة بين أداء الطلبة العاديين والمعوقين عقليا على عينة أردنية - الموسى، الوظيفة كأحد افرازات التحضر في الكويت - أبو عياش، توجهات التخطيط الاقليمي في الاردن - عساف، الاتجاهات الحديثة لتقويم أداء العاملين في الادارة الحكومية - الخطيب، الصحافة الغربية وأسطورة الموضوعية - أبو جمعة، مدخل تسويقي لتقييم وتطوير مستوى خريجي كليات التجارة المصرية - الباش، المخرجات التعليمية ومنهج تحليل النظم.

☐ عدد 2 ، 1988

ناجي، تحليل العائد والتكلفة للاستقصاء بالبريد: بحث على متاجر التجزئة بالكويت - شلتوت، الاطار العلمي للمحاسبة الزكوية - ابراهيم، تقييم الاثار الناتجة عن تدفق معونات الغذاء في مصر، حمزاوي، مشكلات العملية التخطيطية لمنظمات الرعاية الاجتماعية: دراسة ميدانية - محمود، فهم الرسالة الاعلامية وعلاقته ببعض خصائص شخصية متقليها - شعيب، تقدير الذات والقلق والتحصيل الدراسي لدى المراهقين من المجتمع السعودي، تركي، الدافعية للانجاز عند الذكور والاناث في موقف محايد وموقف منافسة - المرسي، التطوير المحاسبي للموازنة العامة - قطاع الخدمات باستخدام مفهوم تحليل النظم - المنصوري، نظام الانذار المبكر والتنبؤ بملاءة شركات التأمين: نموذج كمي - جبر، مدى رضاء عملاء الخدمات خلال عملية اتخاذ قرار الشراء،

☐ عدد 3 ، 1988

الخضراوي، نظرية الكارثة وانهيار الاثنين الأسود - الغبرا، الاثنية المسيسة: الادبيات والمفاهيم - عشوي، لوصيف، انماط القيادة ومستويات الاشراف التنظيمي - كرم، جغرافية الانتخابات وتطورها ومنهجيتها: دراسة في الجغرافية السياسية - أباظة، بعض العوامل المؤثرة في معدلات الحياة - عبداللطيف، اثر قيمة التعليم وعمل المرأة على نوع النشاط الاقتصادي المصري - القرشي، الفروق بين الطالبات المشاغبات والطالبات العاديات في الأداء الكيفي على متاهات بورتيوس - العظمة، اثر الهيكل التمويلي على تقييم المشروعات الاستثمارية ودور المعلومات المحاسبية - عبدالخالق، حافظ، حالة القلق وسمة القلق لدى عينات من المملكة العربية السعودية - رمضان، واقع العلاقات العامة في مؤسسات الجهاز المصرفي الاردني كما تراها وتمارسها ادارات تلك المؤسسات.

☐ عدد 4 ، 1988

المانع، الانفاق العسكري وسباق التسلح في الدول العربية : دراسة مقارنة ـ **العبيدي** ، التقييم الذاتي للحالة الصحية بعد التقاعد والخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية للمتقاعد ـ **عسكر / عبد الله**، مدى تعرض العاملين لضغوط العمل في بعض المهن الاجتماعية ـ **منسي** ، عمل الأم والسلوك الاجتماعي للابناء: دراسة مقارنة ـ **أبو صبحة**، البيئة الاجتماعية لمدينة عمان ـ **التويجري** ، القيم الادارية للعمالة الوطنية والعمالة الوافدة في المملكة العربية السعودية ـ **محمد** ، آفاق استغلال الغاز الطبيعي عالميا ـ **علوي** ، نحو توافق أفضل بين خصائص الفرد وبيئتي العمل والتنظيم ـ **الورياشي** ، التراتبات المجالية والتراتبات الاجتماعية : حالة المغرب ـ **موسى** ، الثقافة الاعلامية العربية : مشاكل ومقترحات.

☐ عدد 1 - 1989

المنيف، اسعار الصرف في اقتصاد نفطي نام : تجربة الريال السعودي ـ **جيلالي / طاهر**، نحو نظرية لسلوك المستهلك المسلم ـ **عزام**، بعض المتغيرات المصاحبة لاغتراب الشباب عن المجتمع الجامعي ـ **امير خان**، التفكير الابتكاري : دراسة مقارنة بين الطلبة السعوديين والنيجيريين ـ **سرحان**، دور الادراك في تحديد المشكلات المجتمعية : دراسة ميدانية ـ **الهيتمي/ حسين**، الصحة النفسية لعينة من طلبة الجامعات العراقية وفقاً لمقياس كولبرغ ـ **سليم**، مفهوم التوازن الدولي وتطبيقاته الاقليمية ـ **عساف**، التضخم الوظيفي في جهاز الادارة الحكومية في الكويت ـ **رجب**، تطوير الموازنة الحكومية لدولة الكويت ـ **الصرايرة**، التدفق الاخباري الدولي : مشكلة توازن أم اختلاف مفاهيم.

الأبحاث

المناقشات

المراجعات

التقارير

دليل الرسائل الجامعية

المرأة ودافعية الانجاز: دراسة نفسية مقارنة لدافعية الانجاز وبعض الخصائص المعرفية والمزاجية المتعلقة بها لدى الذكور والاناث في المجتمع المصـرى[1]

حسن علي حسن
كلية الاداب - جامعة المنيا

مقـــدمـة

تمثل قضية الفروق الجنسية واحدة من أكثر المشكلات إلحاحا وإثارة للجدل فى معظم البحوث المتعلقة بالظواهر النفسية، الى درجة أن ثمة اتهاماً يوجه لعلم النفس بالتحيز الجنسي فى البحوث التى يجريها. وكما أوضح (320 : 1971) Mischel «فانه ربما لا يوجد تصنيف آخر أكثر أهمية من الناحية النفسية، من ذلك الذى يصنف الناس لذكور وإناث، وما يتعلق بهذا التصنيف من خصائص. وربما لا يوجد أيضا فى السنوات الأخيرة تصنيف آخر أصبح أكثر جدلا منه».

ولكن لماذا الجدل حول قضية الفروق الجنسية بشكل عام؟ لعل الاجابة التي تطرح نفسها - في هذا الصدد - تتمثل فى أن جزءًا كبيرا من هذا الجدل يقوم على التمسك التقليدى بالأبعاد والتنميطات الجنسية المتصلبة من ناحية، والتحديات التى تواجهها هذه المعتقدات من ناحية أخرى. وعلى سبيل المثال، فانه على الرغم مما انتهى إليه Maccoby & Jacklin (1974) فى مراجعتهما النقدية المكثفة لما يقرب من ألفي كتاب ومقال حول الفروق الجنسية، من أن أوجه التشابه بين الذكور والاناث أكثر من أوجه التباين، وأنهما يشتركان فى الحاجات والعواطف والقدرات الأساسية، إلا أن ثمة فروقا عديدة - غير واقعية - تبدو دائما واضحة.

وربما أمكننا الاشارة - ابتداء - إلى دور عملية التنشئة أو التنميط الاجتماعي والثقافي، التي تفضي إلى تدعيم أو تضخيم هذه الفروق على مستوى كم وليس كيف أو نوع هذه السمات أو الخصائص النفسية. وكما توضح Haber (1978) فان ثمة مقولة شائعة تمثل

قاسما مشتركا لمعظم البحوث النفسية المعاصرة حول المرأة، مؤداها أن التنشئة الاجتماعية قد دمرت المرأة، وأن تنميط الدور الجنسى يمنع المرأة من تحقيق النجاح المهنى.

وقد كشفت نتائج البحوث التى أجرتها Horner (1969, 1974) فى هذا الصدد عن عديد من الآثار المؤلمة لهذه العملية. حيث أوضحت أن المرأة ذات الدافعية المرتفعة للانجاز، تجد نفسها فى موقف صراع كلاسيكى «الاقتراب. . الاحجام» فنجاحها قد يعني فشلها فهي تريد أن تكون ناجحة، بيد أنها تخشى وفقا للتوقعات الاجتماعية المستدمجة عبر الخبرات المتراكمة، أن يفضي النجاح الأكاديمي أو المهني إلى فشلها كامرأة، ونبذ المجتمع لها، واتهامها بالذكورة. وبشكل عام، ثمة ترابط تقليدى بين النجاح المهني، أو في مواقف الانجاز، وفقدان الأنوثة «وهو ثمن باهظ للنجاح». فهى فى مواقف الانجاز لا تخشى الفشل ولكنها تخشى النجاح.

ولكن ماذا بعد مرور ما يقرب من خمسة عشر عاما على دراسات ماتيناهورنر، وما أحدثه التقدم الاجتماعي وحركة التحرر النسائي في المجتمعات الغربية وبعض بلدان العالم الثالث؟ هل تلاشت الفروق بين المرأة والرجل؟ وبالأحرى ماذا عن الفروق بين الذكور والاناث، في ما يتعلق بالانجاز وبعض الخصائص الشخصية المتعلقة به؟ وقبل أن نطرح تحديدا أكثر دقة وإجرائية للمشكلة موضوع البحث، يجدر بنا الاشارة إلى أن الاهتمام بالانجاز وخصائصه، يرجع أساسا إلى ارتباطه الوثيق بالنمو الاقتصادى والاجتماعى للأفراد والمجتمعات. فالدافع للانجاز يعد مكونا أساسيا فى سعي الفرد تجاه تحقيق ذاته، حيث يشعر الانسان بتحقيق ذاته من خلال ما ينجزه وفى ما يحقق من أهداف (Maslow, 1954 : 396). كما أن المجتمعات التى تتسم بتزايد الحاجة للانجاز وبذل الجهد، تنتج نوعا من المنظمين الاقتصاديين العاملين بالسوق، ذوي رغبة دافعة وملحة للعمل والكسب، وأن هؤلاء المنظمين يكونون فى العادة هم الأساس فى دفع عملية التنمية الاقتصادية السريعة (ماكليلاند، 1975:1).

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة هذا البحث فى محاولة التعرف، على طبيعة واتجاهات الفروق بين الذكور والاناث، في ما يتعلق بالانجاز باعتباره دافعا «الميل للانجاز» وباعتباره أداء «التحصيل الأكاديمي» وباعتباره سمة شخصية مركبة «الشخصية الانجازية»، فضلا عن بعض الخصائص المعرفية والمزاجية موضوع الدراسة التي تتمثل في «الحاجة للمعرفة، الذكاء، الطلاقة، المرونة، الأصالة، تأكيد الذات، الجاذبية الاجتماعية، الحساسية الأخلاقية، والميل للتيقن» وبشكل محدد، تحاول هذه الدراسة الاجابة عن السؤال التالى :

هل توجد فروق ذات دلالة، بين مجموعتى الذكور والاناث في ما يتعلق بمتغيرات الانجاز وخصائص الشخصية موضوع البحث؟.

فروض البحث : وفقا للبيانات المتراكمة في تراث البحث في هذا المجال، وكذا توقعات الباحث، تم طرح الغرضين الموجهين التاليين، للاجابة عن مشكلة البحث :

أ) توجد فروق جوهرية بين الذكور والاناث في ما يتعلق بالأداء على مقاييس الانجاز باعتباره دافعا «الميل للانجاز» والانجاز باعتباره أداء «التحصيل الأكاديمى» والانجاز باعتباره سمة شخصية «الشخصية الانجازية».

ب) توجد فروق جوهرية بين الذكور والاناث في ما يتعلق بالأداء على مقاييس الخصائص المعرفية والمزاجية الأخرى موضوع البحث.

المفاهيم : سنعرض هنا للمفاهيم الأساسية فى البحث وفقا لثلاث فئات هى : أ) متغيرات الانجاز، ب) المتغيرات المعرفية، جـ) المتغيرات المزاجية.

متغيرات الانجاز وتشمل النقاط التالية :

1) الانجاز باعتباره دافعا (الميل للانجاز) : يعنى استعداد الفرد للسعي فى سبيل الاقتراب من النجاح، وتحقيق هدف معين، وفقا لمعيار معين من الجودة أو الامتياز، وإحساسه بالفخر والاعتزاز عند إتمام ذلك. (Atkinson, 1964; Ferguson, 1976)

2) الانجاز باعتباره أداء (التحصيل الأكاديمى) : ويعني ذلك اعتبار نتيجة التحصيل الدراسي تعبيرا عن شدة الدافع للانجاز (الأعسر، 1983)

3) الانجاز باعتباره سمة شخصية (الشخصية الانجازية)، حيث يفترض أن الانجاز يمثل سمة شخصية مركبة، تتضمن أو تـرتبط بخصائص معـرفية ومـزاجية معينـة (حسن، 1986).

متغيرات معرفية ـ وهذه المتغيرات تتضمن ما يلي :

1) الحاجة للمعرفة : وتعني ميل الفرد للانخراط فى أو الاستمتاع بمحاولات البحث المعرفي، وهي خاصية ذات قيمة تنبؤية بالكيفية التي يتعامل من خلالها الناس مع المهام والمعلومات الاجتماعية المطروحة عليهم (Cacioppo & Petty, 1984 : 306).

2) الميل للتيقن : ويعنى ميل الأشخاص لعدم الاهتمام باكتشاف معلومات حول ذواتهم، أو حول عالمهم، واهتمامهم الضعيف بالبحث عن اسباب ما يحدث فى بيئاتهم، وكذا عدم ميلهم لمقارنة ذواتهم الاجتماعية من خلال الآخرين، وعدم تحمسهم لحل المتناقضات وأشكال عدم الاتساق الذاتي (Sorrentino & Short, 1984 : 129).

3) الذكاء : ويشير هنا الى القدرة العقلية العامة التي تساعد على التحصيل وحسن التكيف.

4) الطلاقة الفكرية : وتعني القدرة على انتاج عدد كبير من الأفكار والالفاظ في وقت محدد، أو هي السهولة والسرعة التى يتسم بها استدعاء تداعيات (فكرية أو لفظية) متوفر فيها شروط معينة (حنوره، عيسى، 1984).
5) المرونة التلقائية : ويشير هذا المتغير إلى ميل الفرد لانتاج عدد متنوع من الاجابات أو المعلومات المثمرة، متحررا من القصور الذاتي. ويتم ذلك بشكل اجرائي من خلال تنوع فئات الاستجابة المتعلقة باستخدام شيء ما (حسين، 1982 : 53).
6) الأصالة : وتعني القدرة على انتاج أفكار جديدة أو طريفة (حنوره، 1984).

المتغيرات المزاجية ـ وتشمل النقاط التالية :
1) تأكيد الذات : ويعني حرية التعبير الانفعالى، وحرية الفعل سواء كان ذلك فى الاتجاه الايجابي، أو الاتجاه السلبي (الطيب، 1982 : 177).
2) الجاذبية الاجتماعية : وتشير إلى الحاجة للاستحسان والتقبل الاجتماعي، والاعتقاد بأن ذلك يمكن تحقيقه بواسطة أشكال السلوك المناسبة والمقبولة ثقافيا.
3) الحساسية الأخلاقية : وتعني مدى حساسية أو قدرة الشخص على اصدار أحكام أخلاقية على مواقف مشبوهة أو تتسم بالجدل من الناحية الأخلاقية.

الأدوات ـ تم استخدام الأدوات التالية لرصد المتغيرات موضوع البحث : اختبار الميل للانجاز (مهرابيان ـ تعريب الباحث)، الدرجة الكلية لامتحان آخر العام الدراسى 1985 لقياس التحصيل الأكاديمى، اختبار الشخصية الانجازية (اعداد الباحث)، اختبار الحاجة للمعرفة (كاكوبر، بيتى ـ تعريب الباحث)، اختبار التحرر ـ المحافظة لقياس الميل للتيقن (بيرن، لامبرت ـ تعريب الباحث)، واختبار المتشابهات لقياس الذكاء (ويكسلر ـ لويس مليكة)، اختبار الاستعمالات لقياس المرونة والطلاقة (جيلفورد)، اختبار الترابطات البعيدة لقياس الأصالة (ميدنيك ـ تعريب مصري حنورة)، اختبار المترتبات لقياس الطلاقة والأصالة (جيلفورد)، اختبار تأكيد الذات (ويلوبي ـ تعريب عبد الستار ابراهيم)، اختبار الجاذبية الاجتماعية (مارلو، كراون ـ تعريب الباحث)، واختبار الحساسية الأخلاقية (ويبتيج). وفي ما يتعلق بمدى ثبات هذه الاختبارات، فقد قام الباحث بحساب معامل ثبات إعادة التطبيق والقسمة النصفية واتضح أنها معاملات مرضية لحد معقول. كما يترجح صدق هذه المقاييس من خلال الدراسات السابقة التي أجريت عليها (حسن، 1986).

عينة البحث : تكونت عينة البحث من (132) طالبا وطالبة جامعيين (72 ذكوراً + 60 إناثًا) يدرسون بأقسام الفلسفة وعلم النفس (الفرقة الثالثة والرابعة) والاجتماع (الفرقة الثانية) بكلية الآداب ـ جامعة المنيا بمتوسط عمري 20,5 وانحراف معيارى 1,3. ويكمن الدافع

لاختيار عينة الطلاب فى سهولة الحصول على هذه العينة، فضلا عن طواعيتها لمتطلبات البحث واجراءات الضبط اللازمة.

اجراءات التطبيق : قام الباحث بتطبيق الاختبارات الخاصة بالبحث، والمكونة من أحد عشر اختبارا على جلستين في يوم التطبيق نفسه، تراوح المدى الزمنى لكل جلسة ما بين ساعة ونصف إلى ساعتين وذلك فى الفترة من 3/20 الى 1985/3/25.

المعالجة الاحصائية : للتحقق من صحة فروض البحث، تم استخدام المعاملات الاحصائية التالية :

1) المتوسطات والانحرافات المعيارية لأداء مجموعة الذكور والاناث على مقاييس الانجاز والشخصية موضوح البحث.
2) إختبار «ت» لدلالة الفروق بين متوسطات أداء هاتين المجموعتين على مقاييس البحث.
3) تحليل التبايل المزدوج (2) من خلال التقسيم الثلاثي لأداء أفراد كلا المجموعتين على مقاييس البحث (باستخدام معادلة م $\pm \frac{1}{2}$ ع) واستبعاد مجموعة المتوسطين فى الأداء. حيث قام الباحث باجراء تحليل تباين لمجموعة الذكور والاناث في الأداء على مقاييس الدراسة، المرتفعين والمنخفضين، مع استبعاد المجموعة المتوسطة، حيث تبدو البيانات المتعلقة بها، غير متسقة عبر المقاييس المتنوعة للدافعية، ولا تبدو دائما متوسطة بالنسبة لجماعات المحك المتطرفة (Sorrentino & Short, 1977; 1984).

النتائج

يتضح لنا من النتائج المعروضة بالجدول رقم (1) ما يلى :

أ) عدم وجود فروق ذات دلالة في ما يتعلق بمتغيرات الانجاز (التحصيل الأكاديمى، الميل للانجاز، الشخصية الانجازية).

ب) دلالة الفروق بين المجموعتين فى اتجاه تفوق الذكور على الاناث في ما يتعلق بالحاجة للمعرفة وتأكيد الذات.

جـ) وجود فروق دالة بين المجموعتين فى اتجاه تفوق الاناث على الذكور في ما يتعلق بالميل نحو التيقن، والجاذبية الاجتماعية والمرونة والطلاقة.

ولمحاولة التأكد من هذه الفروق وبهدف الوصول لصورة أكثر وضوحا وتجسيدا، تم استبعاد مجموعة المتوسطين فى الأداء على مقاييس البحث، وقمنا باجراء تحليل للتباين مزدوج، لمتغير الجنس (ذكور ـ إناث) كمتغير مستقل وأساس، مع متغيرات الدراسة الأخرى (مرتفعون ـ منخفضون)(3) كمتغيرات تابعة، وتم التعامل مع كل متغير كحالة مستقلة، وفي ما يلى نتائج هذه الخطوة :

جدول رقم (1)

المتوسطات والانحرافات المعيارية وقيمة ت لدلالة الفروق
بين متوسطات أداء مجموعة الذكور والاناث على مقاييس البحث

م	المتغيرات	ذكور ن = 72		إناث ن = 60		قيمة
		م	ع	م	ع	ت
1	التحصيل الأكاديمي	105,6	10,6	103,5	10,5	1,33
2	الميل للانجاز	193,3	18,8	140,1	16,4	,08
3	الشخصية الانجازية	140,3	18,8	191,3	16,4	,08
4	الميل للتيقن	80,5	8,-	84,5	7,6	3,6(**)
5	الحاجة للمعرفة	9,9	2,8	8,7	2,4	3,15(**)
6	الذكاء	11,6	3,7	12,-	4,6	,68
7	تأكيد الذات	16,9	3,3	15,4	3,8	3,-(**)
8	الجاذبية الاجتماعية	12,9	2,7	14,8	2,3	5,6(**)
9	الحساسية الأخلاقية	251,9	75,6	268,8	71,5	1,6
10	المرونة / استعمالات	2,5	1,7	3,3	2,6	2,7(**)
11	الطلاقة / استعمالات	5,6	2,-	6,7	2,5	3,75(**)
12	الأصالة (ترابطات)	12,5	5,2	12,6	5,-	,14
13	الطلاقة / مترتبات	15,8	5,-	17,9	4,9	2,85(**)
14	الأصالة / مترتبات	3,5	2,8	4,4	3,7	1,7

د. ح = 130 دلالة ,05 = 1,98
,01 = 2,6

نتائج تحليل التباين المزدوج : سنعرض هنا للنتائج ذات الدلالة فقط، وفي ما يلي عرض لنتائج متغير الجنس التى أسفرت عن فروق جوهرية، أو تباين دال مع متغيرات الدراسة الأخرى. وتتمثل المتغيرات الدالة في : «الميل للانجاز، الشخصية الانجازية، الحاجة للمعرفة، تأكيد الذات، الجاذبية الاجتماعية، الحساسية الأخلاقية، الميل للتيقن، الذكاء، المرونة، الطلاقة».

بشكل عام يتضح من نتائج تحليل التباين ما يلي :

1) بروز فروق ذات دلالة بين الذكور والاناث في ما يتعلق بمتغيرات (الميل للانجاز والشخصية الانجازية) مع عدم دلالة التفاعل بين مستويات هذين المتغيرين، ومستويات متغير الجنس. وبفحص جداول الدرجات الخام لمستويات هذين المتغيرين، أتضح اتجاه الفرق لصالح تفوق الذكور على الاناث. ولم توجد فروق دالة بين المجموعتين في ما يتعلق بالانجاز باعتباره أداء (التحصيل الأكاديمي).

2) تأكيد دلالة الفروق بين مجموعة الذكور والاناث، التى أسفرت عنها نتائج اختبار (ت) في ما يتعلق بمتغيرات «الحاجة للمعرفة، وتأكيد الذات» فى اتجاه تفوق الذكور على الاناث.

3)تأكيد دلالة الفروق بين المجموعتين في ما يتعلق بمتغيرات الميل للتيقن والجاذبية الاجتماعية والمرونة والطلاقة، مع دلالة التفاعل أو التباين المشترك لمستويات متغير الجنس (ذكور ـ إناث) مع مستويات هذه المتغيرات (مرتفعون ـ منخفضون)، فى اتجاه تفوق الاناث على الذكور.

4) بروز الفروق بشكل دال بين متوسطات أداء الذكور والاناث على متغير الحساسية الأخلاقية، فضلا عن وجود تفاعل بين مستويات هذا المتغير مع مستويات متغير الجنس. وتتبدى الفروق فى اتجاه تفوق الاناث على الذكور.

5) توجد فروق ذات دلالة بين الذكور والاناث في ما يتعلق بالذكاء، فضلا عن وجود تفاعل جوهري بين مستويات كلا المتغيرين. ونظرا لأهمية هذه النتيجة، وبغرض التعرف على اتجاه الفرق فى الذكاء، قمنا بفحص جدول الدرجات الخام لمستويات هذين المتغيرين وكان متوسط ذكاء الذكور 11,6، بينما كان متوسط ذكاء الاناث 12,4، مما يعنى اتجاه الفرق لصالح الاناث. وسوف نحاول مناقشة هذه النتيجة، في ضوء نتائج البحوث الأخرى.

جدول رقـــم (2)

نتائج تحليل التباين الدالة لمتغير الجنس ومحكات
الانجاز والشخصية موضوع البحث

م	المتغـــــيرات	درجة الحرية	النسبة الفائية.	مستوى الدلالة
1	الميل للانجـــاز	1	5,37	,05
	التفاعـــل	1	2,17	–
2	الشخصية الانجازية	1	7	,05
	التفاعـــل	1	2	–
3	تأكيد الـــذات	1	11,9	,01
	التفاعـــل	1	11,5	,01
4	الجاذبية الاجتماعيـة	1	16,8	,01
	التفاعـــل	1	15,4	,01
5	الميل للتيقـــن	1	48,4	,001
	التفاعـــل	1	43,8	,001
6	الحاجـة للمعرفـــة	1	5,3	,05
	التفاعـــل	1	5,3	,05
7	الـــذكاء	1	167,8	,001
	التفاعـــل	1	93,8	,001
8	المرونـة (استعمالات)	1	114	,001
	التفاعـــل	1	61,5	,001
9	الطلاقة (استعمالات)	1	28,5	,01
	التفاعـــل	1	26,4	,01
10	الطلاقة (مترتبات)	1	19,9	,01
	التفاعـــل	1	16,9	,01
11	الحساسية الأخلاقية	1	36,2	,001
	التفاعـــل	1	23,2	,01

مستوى دلالة ف ,05 = 4

د.ج (1) ,01 = 7,2

الخلاصة

تتمثل الملامح التفسيرية لنتائج هذا البحث فى محورين أساسيين هما :

1) تشير نتائج الدراسة بوجه عام إلى تفوق الذكور على الاناث في ما يتعلق بمتغيرات الميل للانجاز والشخصية الانجازية والحاجة للمعرفة وتأكيد الذات. وعلى الرغم من عدم دلالة الفروق بين المجموعتين وفقاً لاختبار «ت» في ما يتعلق بالميل للانجاز والشخصية الانجازية، إلا أن بروز هذه الفروق وفقاً لنتائج تحليل التباين ـ فى اتجاه تفوق الذكور ـ يمثل مؤشراً على أنه رغم قيام حركة التحرر النسائي ودعوات المساواة بين الرجل والمرأة، والتاكيد على حق المرأة في العمل، الا ان ثمة شعوراً كامنا بالتدني وعدم الكفاءة ينتاب المرأة. وتتفق هذه النتائج مع ما قرره (14 : 1974) Maccoby & Jacklin من أن الدراسات تؤكد على إمكانية وجود فروق جنسية في دافعية الانجاز، فقط في المواقف التي يقوّم فيها الانجاز، من خلال مفاهيم مقارنة وفى ثقافتنا ـ يعني الثقافة الغربية ـ فان الانجاز يميل لأن يكون محدداً عبر هذه المفاهيم.

ويؤكد كل من (158 - 148 : 1971) Bardwick & Douvan على دور عملية التنشئة الاجتماعية، فى إظهار هذه النتيجة السلبية لدى الاناث موضحَيْن أنه بالرغم من أن المقارنات بين الأولاد والبنات فى سنوات الطفولة المبكرة تكشف عن فروق نموذجية بين الجنسين، حيث يتسم الأولاد بمستويات مرتفعة من النشاط والاندفاع والميل للعدوان الذاتي اكثر، فان البنات يكشفن عن مهارات معرفية وإدراكية متميزة أكثر من تلك التي تتبدى لدى الأولاد. كما تمتلك البنات مهارات أكثر نضجاً، تمكنهن من الاهتمام بالمنبهات الواردة خاصة من الاشخاص الآخرين، وأكثر سرعة ودقة من الأولاد. إلا أن هذا التقدم المعرفي، الذى يُعتقد أنه يمكن أن يفضي منطقيا وضمنياً إلى استثمار إنجازي مرتفع ينتهي من خلال عملية التنشئة دون تحقيق لهذا الوعد المبكر.

ومن ناحية أخرى فان عدم دلالة الفروق المتعلقة بالانجاز باعتباره أداء «التحصيل الاكاديمي» يمثل نتيجة قد تبدو غير متسقة مع ارتفاع مستوى الدافعية للانجاز لدى الذكور. بيد أن (135 : 1974) Maccoby & Jacklin يشيران الى أنه في ما يتعلق بالتحصيل الاكاديمي كمحك للانجاز، يحصل البنات على تقديرات أفضل في سني دراستهن، وهن أكثر اهتماما بالمهارات المدرسية منذ عمر مبكر، وأقل رسوبا قبل إتمام تعليمهن العالي. ومن ثم فان عدم وجود فروق دالة، ربما كان أمراً مقبولا في إطار ما أورده، ماكوبي وجاكلين.

وفي ما يتعلق بتزايد الحاجة للمعرفة وتأكيد الذات لدى الذكور أكثر من الاناث، ربما كان ذلك أمراً متوقعا، كنتاج لتزايد الميل للانجاز. والجدير بالذكر أنه على الرغم من

أن النتائج المتعلقة بحب الاستطلاع والاستكشاف باعتبارها تعبيراً صريحا عن الحاجة للمعرفة، تبدو غير متسقة، ما بين تفوق البنين والبنات أو عدم وجود فروق بوجه عام (Maccoby & Jacklin, 1974 : 146) الا أن الشواهد المتعلقة بتقدير النساء والرجال لذواتهم قد توالت عليها دراسات عديدة. ولأن تقدير الذات يمثل مؤشراً لمدى قدرة المرء على تأكيد ذاته. ولأن المرأة أيضاً تعرف أنها تنتمي لجنس يقلل من قيمته عبر طرق متعددة، مما يفضي لأن يكون لها رأي رديء في نفسها، ومن ثم يتوقع - كما تستنتج (155 : 1971) Bardwick أن يكون لدى المرأة، تقديرا منخفض لذاتها أكثر من الرجل. وأحد أسباب انخفاض ثقة المرأة في أدائها، وبالتالي تأكيدها لذاتها في ما يتعلق بالمهام المستقبلية، هو شعورها بأنها في موضع أقل، وهي بازاء السعي أو محاولة تحقيق أهدافها، أو أنها أقل سيطرة على أقدارها. ويمكن تفسير القوى المتزايدة للذكور في الضبط والسيطرة على أقدارهم بالمقارنة بالاناث، على أنها جزء من التنميط الثقافي للذكورة (Maccoby & Jacklin, 1974 : 158).

2) وعلى مستوى آخر، ثمة تفوق واضح للاناث على الذكور في ما يتعلق بمتغيرات الميل للمتيقنة، والجاذبية الاجتماعية، والمرونة، والطلاقة، والحساسية الأخلاقية، والذكاء. وفي ما يتعلق بحصول الاناث على تقدير مرتفع في الميل نحو التيقن، فإنه وفقا للتحليل النظري لمحتوى هذا المتغير - كما أوضح (1985) Sorrentino & Short أنه يعني أن الاناث ملتزمات بالوقائع والمعتقدات الشائعة والتقليدية، وأكثر ميلاً للمحافظة على الوضوح حول الذات والبيئة، وأقل تفرداً، وأكثر اعتماداً على الغير. ومن ثم فان النجاح في المهام التقليدية هو الأسلوب المعتاد من قبل الإناث لتحقيق مشاعر التقدير حول ذواتهن والثقة والهوية. ومن ناحية أخرى، فانه نظراً لأن المرأة غير متيقنه حول ما هو سوي أو مرغوب، فان عديداً منهن لا يعملن ولا يملن للمشاركة في ادوار او السعي وراء اهداف «غير تقليدية» تهدد علاقاتهن الانتمائية المهمة، لأنهن يجدن في هذه العلاقات معظم مشاعر التقدير والاحساس بالهوية (Bardwick & Douvan, 1971 : 155). وفي ما يختص بتفوق الاناث في الأداء على مقاييس الجاذبية الاجتماعية وما يعنيه ذلك من ميل للظهور بمظهر مقبول اجتماعيا، يدعمه حساسية أخلاقية مرتفعة، يبدو أمراً قابلا للفهم والتفسير. إذ يسود الاعتقاد بأن المرأة تنجز لسبب مختلف عن الرجل، فهي تنجز لأن لديها حاجة لكسب الاستحسان الاجتماعي، بينما ينجز الرجل لوجود حاجة مباشرة للنجاح.

وعلى الرغم من انتقاد (1973) Stein & Bailey لهذا الزعم، وافتراضهما خطأ هذه الوجهة من النظر لأن المرأة لديها حاجة للانجاز في المهارات الاجتماعية والتي تعتبر قطاعات ملائمة لدورها الجنسي وانها ليست أكثر حساسية بالضرورة للتقبل الاجتماعي. إلا أنه يمكن القول بأن توافر الرغبة للنجاح والانجاز لدى المرأة، قد يفقد فاعليته من خلال

التنميطات الثقافية والاجتماعية لدور المرأة وطموحها بشكل يجعلها تتجه لاحراز النجاح في مجالات بعيدة عن العمل المهني، وأقرب لاشباع الميل للاستحسان الاجتماعي وكما توضح (Bardwick & Douvan, (1971 : 152، فان غياب النجاح الموضوعي في العمل، يجعل الاناث منحصرات في قلق لا نهاية له حول جدارتهن المتعلقة بالتفاعل الاجتماعي. ومن ثم تستخدم النساء النجاح التفاعلي كأساس لتقدير الذات، ويظللن لُماحات لاستجابة الآخرين، ويعانين من إحساس هش وقابل للجرح بذواتهن.

وفي ما يتعلق بدلالة الفروق بين الذكور والاناث على متغيرات الذكاء والمرونة والطلاقة في اتجاه تفوق الاناث، فانه يبدو أمراً ملفتاً للنظر، وعلى الرغم من عدم اتساقه مع الزعم الشائع بأن الذكاء المرتفع يسم الذكور بدرجة أكبر مما يسم الاناث، وكذا التصور اللصيق بصورة المرأة كما تقدمها وسائل الاعلام باعتبارها أقل عقلانية (رمزي وآخرون 1977 :131) إلا أن الدراسات التي اتجهت لدراسة الذكاء لدى عينات من الجنسين فشلت في الوقوف على صورة متسقة للفروق بين الجنسين، بل كشف بعضها عن زيادة الضعاف عقليا بين الذكور عنهم بين الاناث (Wright, 1972 : 41).

واذا ما وضعنا في اعتبارنا الطبيعة اللفظية لمقياس المتشابهات وكذا مقاييس المرونة والطلاقة، فان الأمر يبدو متسقاً بصورة واضحة مع ما أورده Maccoby & Jacklin (1974 : 75-85)، لتأكيدهما على تفوق الاناث في مجال القدرات اللفظية، حيث تكشف الدراسات التي قاما بفحصها عن أن الاناث يتحدثن في فترة أكثر تبكيرا، ولديهن طلاقة أكبر، ووضوح أفضل في التلفظ، ومحصول لفظي وافر، وتتميز جملهن بطول أكثر، إلى جانب قدرة أفضل على الهجاء، وان كانت هناك بعض الاشارات إلى اختفاء هذا التميز بالوصول إلى مرحلة الرشد. وهكذا نجد أن الغرض الأول قد تحقق باستثناء متغير التحصيل الأكاديمي، كما تحقق الغرض الثاني باستثناء متغير الاصالة.

وبشكل عام تشير هذه الدراسة، الى أنه على الرغم من تحرر المرأة النسبي ودفعها للمشاركة في أنشطة المجتمع، الا أن ثمة محددات داخلية وقيماً ومعايير مستدمجة، تكف وتعوق دافعيتها للانجاز، في إطار عملية التنميط الجنسي والاجتماعي للذكور والاناث، بشكل يفضي لخلق دافع لتجنب النجاح لدى أي من الجنسين في مجالات العمل غير الملائمة جنسياً لهم. وبعبارة أخرى، ثمة محاصرة للتوجه الانجازي لدى المرأة وإهدار لطاقاتها، ووضعها في بيئة تتسم بعدم التيقن والغموض وعدم وضوح الرؤية لدورها. وإذا كان اريكسون قد اوضح ان اكثر المهام اهمية في مرحلة المراهقة تتمثل في تكوين الاحساس بالهوية، فان ذلك يبدو أكثر صعوبة بالنسبة للفتيات من الأولاد، فبحث الفتاة عن هويتها الانثوية يغدو أمراً معقداً ومؤجلا بالاضافة الى مشاكلها ووعيها بالتفضيل الثقافي

للانجازات الذكرية، وحقيقة عدم وجود أساس واحد معين لتحقيق أنوثة ناجحة (Bardwick & Douvan, 1971 : 151) . ومن ثم فان التأكيد على أهمية التوجه الانجازي لدى المرأة، وتنمية ومعالجة المعوقات التي تعترض تحقيقه واستمراريته، يبدو أمراً مهماً في سياق عملية التنمية التي يشهدها المجتمع المصري، وتهدف لتكريس طاقات الأفراد، لا إهدارها.

الهـوامش

1) تعتمد الخطوط العامة لنتائج هذا البحث على رسالة الدكتوراة التى أنجزها الباحث عام ١٩٨٦ «الشخصية الانجازية وبعض سماتها المعرفية والمزاجية».

2) تم التغاضي عن دلالة النسبة الفائية للمتغيرات التابعة عموما (الأعمدة) لأننا معنيون أساسا بتأثير المتغير المستقل (الجنس «ذكور ـ اناث») على المتغيرات التابعة. خاصة أن الدرجات المرصودة بجداول التباين، هي أساسا درجات المتغير التابع ومن ثم فان ارتفاع قيم ف (الأعمدة) يعتبر تحصيل حاصل، بينما تغدو دلالة ف للمتغيرات المستقلة أمرا جديرا بالاهتمام، وكذا مستوى التفاعل بينها.

3) تم استخدام معادلة المتوسط ونصف الانحراف المعيارى (م$\pm \frac{1}{2}$ع) للتمييز بين مجموعة المرتفعين والمنخفضين على محكات الانجاز، وهو اجراء إحصائى معتمد في كثير من البحوث (فرج، 1980).

المصـــــادر العربية

الأعسر، ص. وآخرون.

1983 دراسة استطلاعية للعلاقة بين دافعية الانجاز وبعض المتغيرات العقلية والشخصية والاجتماعية في المجتمع القطري. الدوحة : مركز البحوث التربوية جامعة قطر.

الطيـــب، م.

1982 «مقياس تأكيد الذات» ص ص. 173 - 185 في : أحمد عبد الخالق (محرر) بحوث في السلوك والشخصية جـ 2 . الاسكندرية : دار المعارف.

السيـــد، ع.

1980 الاسرة وابداع الابناء. القاهرة : دار المعارف.

حسن، ع.

1986 «الشخصية الانجازية وبعض سماتها المعرفية والمزاجية» (دكتوراة غير منشورة) كلية

حنورة، م. عيسى، ح.
1984 «الفروق فى الأصالة والطلاقة لدى مجموعتين من طلاب الجامعة المصريين والكويتيين» المجلة التربوية (3) ، الكويت : 125-109.

رمزى، ن وآخرون.
1977 صورة المرأة كما تقدمها وسائل الاعلام : دراسة فى تحليل المضمون للصحافة النسائية. القاهرة : المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

فـرج، ص.
1980 «الفروق بين الانبساطيين والانطوائيين فى الأحكام الأخلاقية» القاهرة : المؤتمر الدولى الخامس للاحصاء (29 مارس ـ 3 ابريل).

ماكليلاند، د.
1975 مجتمع الانجاز : الدوافع النفسية للتنمية الاقتصادية. (ترجمة عبد الهادي الجوهري، وسعيد فرح). القاهرة : دار نهضة الشرق.

المصادر الاجنبية

Atkinson, J.W.
1964 An Introduction to Motivation. Princeton: Van Nostrand.

Bardwick, J.M.
1971 Psychology of Women. New York: Harper & Row.

Bardwick, M. & Douvan, E.
1971 "Ambivalence: The Socialization of Women." in V. Gronnick & B. Morgan (Eds.), Women in Sexist Society: Studies in Power and Powerlessness. New York: Basic Books.

Cacioppo, J. & Petty, R.
1984 "The Efficient Assessment of Need for Cognition." Journal of Personality Assessment 48 (3): 306-307.

Ferguson, E.D.
1976 Motivation: An Experimental Approach. New York: Holt Rinehart.

Haber, B.
1978 Women in America: A Guide to Books, 1963-1975. Boston: G.K. Nall.

Horner, M.
1969 "Fail: Bright Women." Psychology Today 3 (6): 306-307.

1974 "Toward an Understanding of Achievement Related Conflicts in Women." in J. Stacey & B. Duniel (Eds.), Sexism in American Education. New York: Holt Rinehart.

Maccoby, E & Jacklin, R.
1974 Psychology of Sex Differences. Stanford: Stanford University Press.

Maslow, H.
1954 Motivation and Personality. New York: Harper & Row.

Mischel, W.
1971 An Introduction to Personality (2nd ed.). New York: Holt Rinehart.

Sorrentino, R. & Short, J.
1977 "The Case of Mysterious Moderates: Why Motive Sometimes Fails to Predict Behavior." Journal of Personality and Social Psychology 35: 478-484.

1984 "Uncertainty Orientation, Implications for Affective and Cognitive Views of Achievement Behavior." Journal of Personality and Social Psychology 46 (1): 189-208.

1985 "Uncertainty Orientation and Cognition." in R.M. Sorrentino & E.T. Higgins (Eds.), Handbook of Motive and Cognition. New York: Guilford Press.

Stein, A & Bailey, M.
1973 "The Socialization of Achievement Orientation in Females." Psychological Bulletin 80: 335-366.

Wright, D.
1972 "Sex Differences." pp. 39-51 in P. Barker (Ed.), A Sociological Portrait. Harmondsworth: Penguin Books.

نظام الفائدة وآليات النمـو والكفاءة في الاقتصاد الاسلامي

عبد الحميد عبد اللطيف محبوب

قسم الاقتصاد ـ جامعة الامام محمد بن سعود ـ القصيم

مقدمـــة

لقد شرع الله الاسلام وارتضاه لبني البشر عقيدة ومنهجا في الحياة الى أن يرث الأرض ومن عليها، فلزم ـ لذلك ـ أن تكون في الاسلام عوامل الصلاحية عبر الزمان والمكان، ومن تلك العوامل ـ بل أهمها على الاطلاق ـ القاعدة الكلية الشاملة التي تعلل الأحكام العملية بأن من شأنها أن تحل الطيبات وتحرم الخبائث (الاعراف : 157). ويلي هذا مباشرة عامل آخر، وهو أن الله ما حرم شيئا ـ في الاسلام ـ الا عوّض البشر عنه بما هو أفضل، وجعل دائما في الحلال ما يغني عن الحرام وفي الطيبات ما يغني عن الخبائث. والبحث الذي بين أيدينا يبدأ من هذا المنطلق الأساسي. لقد اخترع الانسان الربا لتوفير التمويل اللازم لمن يحتاجه مثلما اخترع النقود لتسهيل التبادل والبيع والشراء والأسواق لتيسير التقاء البائعين والمشترين ومثلما اخترع العجلات لتسهيل الحركة والنقل، والأوراق والأقلام لتخزين المعلومات ونقلها وتداولها، وهكذا. فإذا جاء الاسلام بتحريم الربا واعتبره من الخبائث التي تستوجب اللعنة والحرب من الله برغم ما فيه من منافع، فلا بد أن هناك بديلا أو بدائل من الطيبات تغني عن الربا بل تفضله وتتفوق عليه من حيث المنافع المتوقعة.

ولكن ما بالنا نتحدث عن الربا بينما اخترنا للبحث عنوان «نظام الفائدة..»؟ السبب المباشر لذلك أنه من الناحية الاقتصادية (وليس من الناحية الفقهية لأن ذلك من اختصاص غيرنا) لا فرق بين الربا ـ وهو كل قرض جرّ منفعة ـ وبين الفائدة الثابتة التي

يدفعها المصرف الى المودعين (المقرضين) أو التي يتقاضاها من المستثمرين (المقترضين) ورغم الكم الكبير من الفتاوى الجماعية والفردية التي اعتبرت الفوائد المصرفية من قبل الربا المنهي عنه فان الرأي المعارض لم يختف بعد، بل يبدو لنا أنه أقوى أثرا في توجيه السياسات الاقتصادية بالعالم الاسلامي. وهذا مما لا يحتاج الى دليل أو برهان. وغرضنا في هذا البحث ـ بدلا من بذل الجهد في ترجيح رأي على آخر ـ أن نوضح الجوانب الاقتصادية الواجب أخذها في الاعتبار عند تناول قضية الربا أو الفائدة من حيث الحل والحرمة. وينصرف منهج البحث الى بناء نموذج اقتصادي نظري مبسط ينسجم في أسسه مع التشريع الاسلامي ثم بيان الآليات أو القوى الذاتية الاقتصادية التي نتوقع تولدها في الواقع والتي تدفع الاقتصاد نحو مستوى أفضل من النمو والكفاءة في استخدام الموارد الاقتصادية.

وقبل الاستطراد في بيان الدعائم التي يقوم عليها هذا النموذج المبسط ينبغي أن نشير الى ملاحظة جوهرية. ذلك أن من أخص خصائص الكتابات التي ترى الفوائد المصرفية خارجة عن دائرة الربا المحرم أنها لفقهاء أو قانونيين حظهم من المعرفة بالتحليل الإقتصادى قليل. ومما لا شك فيه أن الجانب الفقهي من القضية مهم وحيوي ولا غنى عنه ولهذا فان أحد أغراض بحثنا أن نَبْسط أمام هؤلاء الجانب الاقتصادي بشموليته مما قد يخفى عليهم بحكم تخصصاتهم. وكذلك الأمر بالنسبة لأصحاب الرأي الآخر. انهم يحتاجون الى الإلمام بمدى واقعية دعواهم وقابلية تطبيقها في الواقع العملي. والتاريخ يُنبئنا بأن هذا هو الطريق الصحيح ـ بل الوحيد ـ فيما يختص بالقضايا التي تلمس حياة البشر وشئون معاشهم، ففي بداية فترة العصور الوسطى بأوربا، أي حوالي القرن الخامس الميلادي وما يليه، كان لآباء الكنيسة سطوة استخدموها في فرض تحريم الربا بكل اشكاله تنفيذا لنصوص العهد القديم والجديد من الكتاب المقدس. ومع اتساع التجارة وتنوع الانشطة الاقتصادية ازداد الاحتياج الى السيولة وتوفير وسائل التمويل أمام من يحتاج اليه. ولما لم يقدم آباء الكنيسة بديلا للاقراض والاقتراض بفائدة، وظلوا جامدين أمام النصوص المقدسة، اجتاحهم التيار ولم يكن هناك بد من التحايل على النصوص واخضاعها للواقع، فرأينا القديس «توماس الاكويني» وغيره من آباء الكنيسة يصدرون «فتاوي» مضمونها إباحة أكل الربا، ولم ينسوا بالطبع تقديم «الادلة الشرعية» لذلك (أحمد، 1979 : 32-37).

سنبدأ ببيان أساس النموذج الاقتصادي الذي نستخدمه فى تحليلنا ثم نناقش بعد ذلك في أربعة أقسام متتالية أهم نتائج تطبيق النموذج وهي تتناول النتائج الخاصة بالاحتكار والتنمية المتوازنة، والاستقرار الاقتصادي، والتوازن بين الادخار والاستثمار. وأخيرا نختتم البحث بالنتائج والتوصيات والآفاق الجديدة التي يمكن استكشافها بناء على ما وصل اليه البحث من نتائج.

أساس النموذج

النموذج أو النظام الاقتصادي الذي نفترضه هنا ونتناوله بالتحليل يتميز بسمتين أساسيتين، أولهما أن الربا بجميع أشكاله مجرّم قانونا [1]، وثانيهما أن الزكاة بمختلف أنواعها واجبة الاخراج وتقوم أجهزة الدولة المعنية بجبايتها إذا وجدت عدم التزام الافراد بذلك من تلقاء أنفسهم. هذا الى جانب افتراض حرية الافراد في ممارساتهم الاقتصادية بيعا وشراء وانتاجا.. الخ. وقد يتساءل المرء عن السبب الذي جعلنا نركز على هاتين السمتين دون باقي سمات الاقتصاد المسلم أو المجتمع المسلم. ونسارع فنقول: ألم يقرن الله بين تحريم الربا وبين الحث على الانفاق في سبيل الله في كافة صوره وبخاصة في صورة الزكاة (أو الصدقة)؟ راجع في ذلك المواضع الأربعة من القرآن التي ذكر فيها الربا كمؤسسة اقتصادية واجتماعية مذمومة. سوف ترى مباشرة أن تحريم الربا قد جاء في سياق منتظم ومستمر يوضح أهمية الانفاق في سبيل الله والحث على الصدقات لما فيها من «بركة» وانماء للمال في مقابل الفقر والجدب الذي يقترن باقرار الربا في المجتمع [2]. وعلاوة على هذا فلو نظرنا نظرة موضوعية لوجدنا أن تحريم الربا وايجاب الزكاة في أي مجتمع، وبغض النظر عن عقيدة ذلك المجتمع أو فلسفته الاقتصادية أو السياسية، تتولد عنه آليات Mechanisms معينة تعمل بنفسها في اتجاه الاستخدام الأكفأ للموارد الاقتصادية. وهو ما سنفصله في ما بعد. ولا يمكن أن تتولد هذه الآليات بتحريم الربا فقط أو بايجاب الزكاة فقط. لا بد منهما معا. وهذا ايضا مجال التفصيل بعد قليل. وفوق كل ذلك... وبجانب كل ذلك.. فان الغاء الربا وايجاب الزكاة من الأمور التي تستطيع الدولة أن تفرضها كجزء من سياستها الاقتصادية العامة. بعبارة أخرى لسنا بحاجة الى الانتظار حتى يتكون مجتمع اسلامي من الألف الى الياء، الأمر الذي قد لا يكون متاحا في المستقبل القريب المنظور لغالبية الدول الاسلامية. الأطروحة التي نعرضها الآن ـ اذن ـ هي أن تطبيق هذين المبدأين وجعلهما جزءا من السياسة الاقتصادية للدولة سوف يغير من شكل الاقتصاد ويزيد من درجة كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية وبالتالي يرفع من مستوى رفاهية الأفراد، حتى وان لم يتغير الافراد فكريا وايمانيا بالدرجة التي يريدها ويطالب بها المتحمسون للتطبيق الاسلامي والحل الاسلامي. ولا يعني ذلك بالطبع الاستغناء عن السعي الجاد نحو التطبيق الشامل للاسلام في جميع مناحي الحياة. اننا فقط نريد ان نقطع الطريق على المبطّئين والمثبّطين الذين يتخذون من واقع المسلمين البعيد عن الاسلام مبررا لتسويف البدء في تطبيق الاسلام، وكأن لسان حالهم يقول... «تريدون تطبيق الشريعة على من؟ فليتحول المجتمع أولا الى مجتمع اسلامي وبعدها يبدأ تطبيق الشريعة ويتم تغيير الأطر الاقتصادية والسياسية والاجتماعية». اننا هنا نقول لهم.. كلا.. مهما كان المجتمع ومهما كانت درجة

ايمانه وتمسكه بمباديء الاسلام فانه يمكن أن يصير أفضل من الناحية الاقتصادية والاجتماعية اذا قام بالغاء نظام الفائدة واقرار نظام الزكاة. ولننظر الآن الى الآثار الاربعة التي تترتب ـ آليا ـ على الغاء الفائدة واقرار الزكاة وذلك في الاقسام الاربعة التالية :

الاحتكار ونظام الفائدة : تحالف تاريخي

أول الآثار المتوقع ظهورها في النموذج المبسط الذي وصفناه آنفا هو انخفاض درجة الاحتكار والتركز الصناعي. ومن المعروف تاريخيا أنه منذ قيام الثورة الصناعية باوربا في منتصف القرن الثامن عشر للميلاد فقد تحالف أرباب الاموال ممثلين في البنوك مع أرباب الاعمال والمنظمين حتى أنه من الصعب أو المستحيل أن تجد اليوم احتكارا صناعيا كبيرا دون أن تلاحظ اشتراك بيوت المال في مجال ادارته بصورة مباشرة او غير مباشرة. . والمسألة منطقية جدا، فطموح المنظم عادة ما يفوق مقدرته المالية. وما دام قام بالاقتراض من البنوك وبيوت المال، صار من حق هذه الأخيرة أن تحفظ حقوقها بشكل أو بآخر. وكلما زاد

نسبة الانخفاض في الاسعار وحجم الانتاج في عشر
صناعات مرتبة تنازليا وفقا لدرجة تركز الصناعة
(درجة الاحتكار الصناعي) بالولايات المتحـدة
خلال فترة الكساد 1929 - 1933

	اسم الصناعة	نسبة انخفاض الاسعار ٪	نسبة انخفاض حجم الانتاج ٪
1	التجهيزات الزراعية (آلات ومعدات)	8	80
2	السيارات وخلافه	19	80
3	الاسمنت	19,5	62
4	الحديد والصلب	20	81,5
5	اطارات السيارات	35	70
6	منتجات النسيج	45	30
7	المنتجات الغذائية	50	12
8	الجلود ومنتجاتها	53	20
9	البترول	57,5	20
10	المحاصيل الزراعية	63,5	2,5

Source : McConnell, 1984 : 153 (Figure 10 - 3)

حجم المشروع ازداد التلاحم بين «رأس المال النقدي» و «رأس المال الصناعي». فما خطورة ذلك؟ الخطورة في تحيز رأس المال النقدي أو بمعنى أدق تحيز البنوك الى المشروعات الكبيرة، فان حفظ الأموال المقرضة يتطلب وجود ضمان وممتلكات وعقارات . . الخ مما لا يقدر عليه الا المشروعات الأكبر حجما . . وبالتالي تنشأ دائرة رأسمالية خبيثة حيث يصبح المال دولة بين الاغنياء فقط، ويزداد الاغنياء غنى على حساب الغالبية الفقيرة من أبناء المجتمع . أضف الى ذلك ما يؤدى اليه نمو الاحتكارات من ارتفاع درجة جمود الاسعار في الاتجاه الهبوطي ، وهذا الجمود، وفقا للتحليل الكينزي، أحد أهم الاسباب المسئولة عن فشل آليات السوق في تخليص الاقتصاد من حالة الكساد الناجمة عن انخفاض الطلب الكلي[3]. والجدول التالى يوضح مدى الارتباط بين غلبة الاحتكار فى أية صناعة من جهة وجمود الاسعار فى مواجهة انخفاض الطلب من جهة أخرى.

فكما نلاحظ، الصناعات عالية التركز (التي تسيطر عليها الاحتكارات الكبيرة) مثل الصناعة رقم (1) اتجهت الى امتصاص الانخفاض في الطلب على منتجاتها خلال فترة الكساد العالمي بخفض انتاجها (وبالتالي تسريح العمال) بنسبة كبيرة لكي تتجنب الخسائر بينما حافظت على أسعار منتجاتها بقدر الامكان . والعكس تماما حدث للصناعات الاكثر تنافسا والتي تقل فيها سيطرة الاحتكارات ومثال ذلك الصناعة رقم (10) فهي اتجهت الى تجنب الخسائر ـ من خلال القوى التنافسية بالسوق ـ عن طريق انخفاض الاسعار بينما لم ينخفض الانتاج (ومن ثم مستوى التشغيل) بدرجة تذكر. ولقد حاولت ـ ولا تزال ـ المجتمعات الرأسمالية وقف نمو الاحتكارات حتى تتجنب مضارها وذلك بتشريع القوانين والسهر على تنفيذها بدقة . وهذا التصرف يشبه قطع الاوراق الحديثة لشجرة قوية ثابتة . . لا شك أنها تستبدل الأوراق المقطوعة بأخرى جديدة، ففي ظل قوانين منع الاحتكار - Anti trust Laws بالولايات المتحدة، ورغم أنف تلك القوانين، انخفض عدد الشركات المنتجة للسيارات خلال الخمسين سنة الماضية من حوالى ثمانين منتجا الى اربعة منتجين. وطرق التحايل على القانون لا تنتهي . أما النظام الاقتصادي الاسلامي فانه لا يكتفي فقط بمراقبة السوق وقطع ما استجد من براعم الاحتكار بل يقوض دعائم الشجرة من أساسها وذلك لأن توظيف الأموال سيتم عن طريق القراض والمشاركة في الارباح بدلا من الاقراض بفائدة ثابتة ، ومن ثم لن يظل التحيز الى جانب الاغنياء الذين لديهم ضمانات كافية بل الى جانب من هو أكفأ في استغلال الاموال وبصرف النظر عما اذا كان من المنتجين المعروفين بالسوق أو كان وجها جديدا طموحا. ومعنى ذلك ازدياد عدد المنتجين وتوسيع قاعدة الكسب وتضييق الدائرة الرأسمالية الخبيثة . . «كي لا يكون (أي المال) دُوْلة (أي متداولا) بين الاغنياء منكم» (الحشر : 7).

ومع ازدياد عدد المنتجين وارتفاع درجة المنافسة تقترب أسعار السلع والخدمات من تكلفتها الاجتماعية بالنسبة للاقتصاد ككل. هذا في جانب العرض. أما في جانب الطلب فان توسيع قاعدة الكسب كما سبق، مع ما تقوم به الزكاة من دور مهم في اعادة توزيع الثروة - وليس فقط إعادة توزيع الدخل كما سيأتي تفصيلا - يجعل حركة الاسعار اكثر تعبيرا عن طلب القاعدة العريضة من الناس وليس فقط الفئة القليلة التي تمتلك القوة الشرائية. وعلاوة على ذلك فان الأسعار تصبح اكثر استجابة للتغيرات الاقتصادية فتقوم بامتصاص أثر تلك التغيرات بدلا من ترك مستوى تشغيل العمال (والموارد الاقتصادية الاخرى) عرضة للتقلب ارتفاعا وانخفاضا كما سبق شرحه عند عرض الجدول السابق. ولكننا افترضنا من قبل حرية ممارسة النشاط الاقتصادي، فاذا استرجعنا الى الذهن ما جبل عليه الانسان من البخل والشح والانانية توقعنا أن يسعى كل منتج أن يتوسع على حساب الآخرين حتى يبتلعهم - ان أمكنه ذلك - ويعود الاقتصاد الى سيطرة الاحتكارات مرة أخرى. اننا نسلم بمقدمات هذه المقولة ولكننا نرفض النتيجة. تعالوا نسأل كيف يتم التوسع؟ لا بد من تمويل، ومصادر التمويل هي: (2) مصادر ذاتية من الارباح غير الموزعة واصدار الاسهم، أو (3) تمويل من الغير الذي يوظف أمواله على اساس المشاركة في الارباح. أما طرح السندات والاقتراض من المصارف أو غيرها بفائدة فهما مرفوضان قانونا. فاذا عرفنا أن المصدرين الربويين الأخيرين يمثلان أهم طرق تمويل المشروعات وتوسعها في الاقتصاديات المعاصرة فاننا نلاحظ أن التنظيم الاسلامي للاقتصاد يضيق الخناق على التوسع الاخطبوطي للمشروعات ويجعل عملية تمويلها مرتبطة طرديا مع حجم قاعدة الملكية. فكلما أراد مشروع أن يتوسع ازداد عدد المشاركين في ملكيته. ونظرا لارتفاع تكلفة المعاملات Transaction Costs المتمثلة في البحث عن شريك مناسب وعملية تنظيم اتخاذ القرارات وعملية المراقبة ومتابعة التنفيذ.. الخ فان كل ذلك يضع قيدا على امكانيات أي مشروع في التوسع.

ولعل البعض يتسرع بالهجوم قائلا إن ذلك القيد يعد قيدا على نمو الاقتصاد ككل وأن البديل الاسلامي الذي نقترحه اكثر تكلفة من الناحية الاجتماعية بمقدار تكلفة المعاملات. وقد يكون ذلك القول صحيحا ولكنه يتجاهل التكلفة الاجتماعية لأسلوب النمو الاحتكاري بما فيه من تعطيل للموارد الاقتصادية واستخدام غير كفء لها وبما فيه من سوء توزيع الثروة وما يصاحبها من آثار اجتماعية وسياسية ونفسية مخربة للنمو الاقتصادي في الأجل الطويل[4]. ﴿واذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا (وفي قراءة أمَّرنا) مترفيها (أي اغنياؤها) ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميرا﴾ (الاسراء: 16). فالمقارنة الموضوعية العادلة ينبغي أن تأخذ في الاعتبار جميع التكاليف والعوائد الاجتماعية

(للمجتمع بأسره) في الاجل القريب والبعيد. بقيت نقطة أخيرة عن الحالات التي لا غنى فيها عن الاحتكار. ففي بعض الانشطة الحيوية التي لا يقبل عليها المستثمرون الافراد لا بد أن تنشأ احتكارات حكومية. وكذلك اذا نشأ احتكار خاص وتطور نتيجة تمتعه بوفورات اقتصادية تجعله في وضع احتكاري قوي فان الحكومة تقوم بادارة ذلك «الاحتكار الطبيعي» لتحقيق الصالح العام. وكلتا الحالتين قد بحثتا باستفاضة في كتب النظرية الاقتصادية، وهما على كل حال استثناء على القاعدة ولا يصح الاعتماد عليهما ـ كما يحلو للبعض ـ لاثبات فشل النظام الاقتصادي القائم على حرية آليات السوق والمبادرة الفردية.

التنمية المتوازنة

ليس المقصود هنا التوازن بين القطاعات أو بين الريف والمدينة بل المقصود التوازن بين الافراد عن طريق التطبيق الواقعي لمبدأ تكافؤ الفرص. فقد رأينا فيما سبق أن الدعامة الأولى ـ الغاء الربا ـ تؤدي الى توسيع قاعدة الكسب وتتيح الفرصة امام عدد اكبر من المنتجين ليشاركوا في تنمية بلادهم. ثم تأتي الدعامة الثانية ـ الزكاة ـ لتقوية هذا الاتجاه. كيف؟ اننا نرفض بداءة أن نعتبر الزكاة مجرد اعادة توزيع الدخل مثل نظم الضرائب والاعانات المعروفة. لننظر مثلا الى من يستحق الزكاة من فئة الفقراء والمساكين. لقد اتفق الفقهاء أن يُعْطَوْا من الزكاة ما يغنيهم عن السؤال، واختلفوا هل نعطيهم ما يكفيهم لمدة عام أم للعمر كله. وأفتى بعضهم أن الفقير والمسكين صاحب الصنعة (النجار مثلا) يجب أن يعطى الآلة اللازمة لصناعته ففي هذا كفاية له عن السؤال. واجتهد بعض الفقهاء المحدثين في ذلك فأفتوا ببناء مصانع أو مشروعات مشابهة يتملكها الفقراء حتى يكفوا عن السؤال (القرضاوى، 1985 : 567). فالزكاة اذن أداة من أدوات التنمية وهي وسيلة لاعادة توزيع الثروة المنتجة وليست فقط لاعادة توزيع الدخل ومن ثم فان أثرها الكلي على الاقتصاد لا يقف عند حد رفع مستوى الاستهلاك القومي بل يتعداه الى رفع مستوى الاستثمار القومي (درويش وزين، 1984 : 52 - 54). ولعل ذلك يتطلب أن تقوم الدولة بجباية الزكاة وصرفها في مصارفها بالطريقة التي تراها اكثر نفعا للصالح العام، ولنا في رسول الله ـ ﷺ ـ وخلفائه الراشدين اسوة حسنة في تطبيق نظام الزكاة على هذا النحو.

ويبادر بعض كتاب الاقتصاد الاسلامي الى القول بأن «المعدل 2,5٪» الخاص بالزكاة لم يعد كافيا لمواجهة الانفاق على المعوزين والذين هم في حاجة الى المساعدة حيث زادت حاجات الناس كثيرا بالمقارنة مع حاجاتهم في العصور السابقة[5]، وفي مقابل ذلك يروي ابن حزم حديث عليّ بن ابي طالب «ان الله تعالى فرض على الاغنياء في أموالهم بقدر ما يكفي فقراءهم فإن جاعوا أو عروا وجهدوا فبمنع الاغنياء، وحق على الله تعالى أن يحاسبهم يوم القيامة ويعذبهم عليه» (ابن حزم الاندلسي، الجزء السادس : 228). ومن

عبارة النص في قوله «فرض» نفهم أن المقصود هو الزكاة لأن ما زاد على ذلك تطوع وليس فرضا، فاذا افترضنا ان الناس يخرجون زكاتهم (وهو افتراض مشكوك في عموميته الى الآن) ولا يزال الفقر ينهش أحشاء المجتمع فلا بد أن هناك أحد احتمالات ثلاثة (أو كلها مجتمعة) ولا رابع لهذه الاحتمالات :

1) إما أن بعض أوعية الزكاة لم يخرج أصحابها النسبة المقررة أو لم يخرجوا شيئا على الاطلاق. ففي ظل غياب جهاز حكومي لتحصيل الزكاة تترك المسألة لمبادرة الافراد. وهنا يلعب الشح والبخل الى جانب الجهل بأحكام الزكاة دورا مهما في خفض مقدار حصيلة الزكاة.

2) واما أن الزكاة تصرف في غير محلها كأن تعطى لغني أو لذي مِرَّة سَوِيّ أو أن تعطى للفقراء أو الغارمين بطريقة خاطئة تجعلها تتحول الى استهلاك مباشر يظل الفقير بعدها فقيرا فلا تغنيه أكثر من يوم أو عدة أيام، أو أن ينفقها الغارم في غير سداد دينه.. الخ.

3) واما أن الاغنياء يسرفون في استهلاكهم البذخي فيضيق وعاء الزكاة وتنقص حصيلتها.

والنقطتان الأوليان داخلتان مباشرة في اطار النموذج الاقتصادي المبسط الذي اقترحناه. فلا مناص من قيام الدولة بجباية الزكاة وانفاقها في مصارفها الشرعية بواسطة جهاز خاص وعدم ترك الأمر للمبادرة الفردية وحسن النية. وقد شرع الله سبحانه سهم «العاملين عليها» حتى يكون حافزا لهم لحسن الاداء ولرفع كفاءة جهاز الزكاة. أما عن النقطة الأخيرة فبالرغم من أن علاجها يخرج عن نطاق ذلك النموذج ولا تتولد آلياته مباشرة من داخله فاننا ينبغي ان نلاحظ أن الأغنياء لا يقدرون على الاسراف والبذخ دون أن توفر لهم الدولة ـ محليا أو بالاستيراد ـ السلع والخدمات البذخية. ولا بد لأمة تشتكي الفقر أن تحارب كل ما يهدر مواردها الاقتصادية النادرة.

وقد احتسب أحد الباحثين حصيلة الزكاة الممكنة في سوريا لعام 1971 فوجدها تبلغ 223 مليون ليرة سورية أي حوالي 3٪ من الناتج المحلي الاجمالي لهذه السنة. وهذا الرقم لا يتضمن الزكاة على مدخرات المغتربين في الخارج. كما احتسب تلك الحصيلة في السودان لعام 1982 فوجدها 165,6 مليون جنيه سوداني اى حوالي 3,6٪ من الناتج المحلي الاجمالي لتلك السنة. وهذا لرقم لا يتضمن الزكاة على الارباح الصناعية أو دخل العمل أو زكاة الفطر (الزرقاء، 1984 : 46 - 47). وقبل أن نتعجل بالحكم على هذه الحصيلة بالقلة أو بالوفرة يجب ان نلاحظ ما يلي :

أولا ـ أن للزكاة مصارف محددة لا تتعداها. أما نواحي الانفاق العام خلاف ذلك فان

الدولة تضمن تمويلها بطرق أخرى مبسوطة في دراسات المالية العامة الاسلامية .

ثانيا ـ أن القلة أو الوفرة تتحدد بعد حصر واستقصاء من يستحق الزكاة بصورة دقيقة حتى لا تهدر أموال الزكاة بوضعها في غير ما شرعت له .

ثالثا ـ اذا أنفقت أموال الزكاة بطريقة رشيدة، أي بطريقة تضمن اغناء المحتاجين في الأجل الطويل، فان من يتلقى الزكاة في عام يمكن أن يصبح دافعا للزكاة في أعوام لاحقة، وبذلك يتحقق الحديث المتفق عليه الذي رواه ابو موسى الأشعري أن رسول الله ـ ﷺ ـ قال «على كل مسلم صدقة» قالوا فان لم يجد؟ قال «فليعمل بيده فينفع نفسه ويتصدق» . . الخ الحديث.

رابعا ـ بعد استيفاء النقاط الثلاث السابقة قد توجد حالات استثنائية وفي فترات استثنائية تحتاج الى تطبيق مبدأ «ان في المال حقا سوى الزكاة»[6] ولا يجب أن تُقَعَّد قاعدة بناء على ذلك لأن ارهاق الدخول والثروات بانواع الضرائب المختلفة يأتي بآثار سلبية على حجم الاستثمار ومستوى الدخل القومي ومن ثم على حصيلة ما يدخل خزانة الدولة . كذلك فمن الملاحظ أنه كلما زاد العبء الضريبي وكلما تعقدت التشريعات الضريبية ارتفع ميل الأفراد للتهرب والتلاعب، وهذه كلها صور مختلفة من اهدار الموارد الاقتصادية في أنشطة عقيمة للمحاسبين والمراجعين والمحامين والقضاة . . الخ . ومن ذلك كله فان النفقات الاضافية التي يتحملها قطاع الاعمال بسبب زيادة العبء الضريبي ستتحول ـ كلها أو بعضها ـ الى ارتفاعات في أسعار السلع والخدمات مما يضر بمستوى الدخل القومي وتشغيل الموارد ويخفض من رفاهية أفراد المجتمع .

الاستقرار الاقتصادي

من المتوقع أن يكون الاقتصاد القائم على الزكاة والغاء الربا اكثر استقرارا من اقتصاديات السوق الحر السائدة اليوم وأقل تعرضا للتقلبات والهزات التي تنتاب تلك الاقتصاديات . لقد أدى وجود الاحتكارات العملاقة الى تجمع العمال في مؤسسات وتنظيمات تقوم بالمساومة الجماعية مع تلك الاحتكارات عند ابرام عقود العمل، وتحاول الضغط على متخذي القرار السياسي من أجل رفع الأجور وتحسين أوضاع العمال . وبذكاء وخبث بارك كبار المحتكرين مثل هذا الاتجاه لأنهم بذلك يجدون تبريرا مستمرا لرفع أسعار منتجاتهم، وهكذا أصبح «التضخم الحلزوني» ظاهرة عامة، ارتفاع في الأسعار يتبعه ارتفاع في الاجور يتبعه ارتفاع تالٍ في الأسعار . . الخ وأصبحت الأجور جامدة في الاتجاه الهبوطي بينما هي مرنة في الاتجاه الصعودى، وقوّى تلك الظاهرةَ ما امتلأت به بطون

الكتب وصفحات المجلات بأن العامل - اذا ساءت الاحوال الاقتصادية وبدأ الكساد - لا يتقبل نفسيا أن يعود الى منزلة بأجر اقل مما كان يتقاضاه، بينما يتقبل بدلا من ذلك أن يصبح عاطلا، ولولا هذا الموقف السيكولوجي لاستطاع الاقتصاد أن يفلت من أنياب الكساد والبطالة. وهكذا يبارك المحتكرون العمال ونقاباتهم أحيانا ويلعنونهم أحيانا وفق ما تمليه عليهم فرص الربح المتوقع. أما اذا انكسرت حدة الاحتكار وتقطعت جذوره - كما رأينا في القسمين السابقين - فلا مكان لهذه الفوضى الاقتصادية وما يترتب عليها من صراع وفوضى على الصعيد السياسي والاجتماعي، لا يستفيد من ذلك الا فئة قليلة بينما يصطلي بنار التضخم غالبية المجتمع. وإلى جانب حلزون الاجور والاسعار هناك عامل ثان من عوامل عدم استقرار اقتصاديات السوق. انه التقلبات المستمرة في سعر (أو أسعار) الفائدة وما يتبعها من تقلبات في حجم الاستثمار والدخل ومعدلات النمو الاقتصادي. ونظرا للارتباط الوثيق بين سعر الفائدة وبين عدد من المتغيرات الاقتصادية العامة فان الاقتصاديين يرون أن معظم الدول - وبخاصة المتخلفة الفقيرة منها - تقع في براثن حلقة مفرغة خبيثة عندما يدهمها التضخم وارتفاع الاسعار. فالتضخم يرفع الواردات ويخفض الصادرات مما يزيد من عجز ميزان المدفوعات، وهو ايضا يؤدى الى ارتفاع سعر الفائدة مما يزيد عبء خدمة الدين العام (دين الحكومة تجاه الافراد والبنوك) فيرتفع عجز ميزانية الحكومة، ويزيد الأمر سوءا إحجام الأفراد عن الاستثمار الحقيقي لأموالهم بسبب ارتفاع سعر الفائدة ومن ثم يزداد العبء على الحكومة في جبر ذلك الانخفاض في الاستثمار. وكثيرا ما تلجأ الحكومات - خروجا من الأزمة - الى تخفيض العملة الوطنية لكي تشجع الصادرات وتثبط الواردات. الا أن ذلك وقود جديد لأتون التضخم، وهكذا يدور الاقتصاد في حلقة مفرغة من العجز الداخلي والعجز الخارجي.

بسبب هذا كله قامت الحكومات في دول الاقتصاد الحر المتقدمة منها والمتخلفة بتثبيت سعر الفائدة عن طريق التحكم في كمية عرض النقود، فأدى ذلك الى عدم استقرار من نوع آخر. ان الطلب على النقود غير مستقر. فاذا ارتفع (في فترات التضخم مثلا) اتجه سعر الفائدة الى الارتفاع، وسبيل الحكومة الى منع ذلك أن تزيد من عرض النقود مما يزيد القوة الشرائية والضغوط التضخمية. واذا انخفض الطلب على النقود (بسبب انخفاض الدخل القومي في أوقات الكساد) مال سعر الفائدة الى الانخفاض فتضطر الحكومة الى منع ذلك بخفض عرض النقود مما يقلل من الانفاق القومي ويزيد حدة الكساد. ان كسر حلقة الوصل هذه بين العجز الداخلي والعجز الخارجي عن طريق الغاء نظام الفائدة سيجعل الاقتصاد اكثر استقرارا ويجعل التقلبات أقل حدة. الا أننا لا ندعي اختفاء تلك التقلبات نهائيا لأن العوامل النفسية والاقتصادية المتغيرة التي تشارك في تلقبات سعر الفائدة سوف

تشارك في تقلبات معدل الربح ، وهو المتغير الذى نتوقع أن يحل محل سعر الفائدة في تحديد حجم الاستثمارات القومية . اننا فقط نرى ـ بالادلة ـ أن الاقتصاد اللاربوي اكثر استقرارا من الاقتصاديات الحرة المعاصرة. ولعل النقطة التالية تزيد الأمر وضوحا.

ثالث العوامل التى تجعل الاقتصاديات الربوية المعاصرة غير مستقرة هو مقدرة البنوك التجارية على منح الائتمان (أو ما درج الاقتصاديون على تسميته بخلق النقود) . إن العميل الذي يحصل على قرض قدره 100 وحدة نقدية يدخل من باب البنك وليس معه شيء، ثم يخرج ومعه قوة شرائية قدرها 100 وحدة هي قيمة الزيادة في حسابه الجاري لدى البنك وفي مقابل ذلك يترك في أصول البنك «ورقة» يتعهد فيها بدفع المبلغ بعد مدة معينة . ونظرا لمقدرة العميل أن يستخدم رصيده الجديد في تسوية معاملاته فانها تعتبر نقودا . وعملية «خلق» النقود بهذه الصورة لا تتوقف عند ذلك الحد لانه بتكرار عملية الايداع والاقتراض يستطيع النظام المصرفي بالكامل ان يخلق نقودا ائتمانية أضعاف ما لديه أصلا من نقود حقيقية (العملة الورقية والمعدنية). وعادة ما يحاول البنك المركزي التحكم في مقدرة البنوك التجارية على خلق النقود الا أن هذا التحكم لم يكن أبدا كاملا مهما كانت درجة تقدم الاقتصاد وعراقة النظام المصرفي . والآن ما هو أثر ذلك على الاستقرار الاقتصادي؟ .

من ناحية قد يؤدي تفاؤل او تشاؤم رجال البنوك الى الاسراف في منح الائتمان او الاسراف في تقييده بشكل يزيد التقلبات الاقتصادية حدة وخطورة، فعلى سبيل المثال عندما تحسنت السوق المالية بالولايات المتحدة الامريكية في عشرينات هذا القرن اسرفت البنوك في منح الائتمان لتمويل عمليات المضاربة على اسعار الاسهم والسندات وتدفقت رؤوس الاموال من خارج الولايات المتحدة للمشاركة في هذه العمليات المربحة . ثم بمجرد ظهور بوادر التشاؤم سارعت البنوك بتقييد الائتمان والمطالبة بالديون المستحقة وحدث السقوط الذريع في سوق نيويورك ايذانا بالكساد الكبير المشهور. لقد ساعدت البنوك على جعل السقوط اكثر حدة وأبلغ أثرا ولا نقول انها كانت السبب في حدوث الكساد.

ومن ناحية أخرى فان الحالة الغالبة للموازنات الحكومية في هذا العصر هي حالة العجز نظرا لما تتحمله الحكومات من اعباء اقتصادية وسياسية واجتماعية، ويتم تمويل ذلك العجز من طريقين : أولهما الاقتراض من الافراد والبنوك التجارية، وثانيهما الاقتراض من البنك المركزي . أما عن الطريق الاول فهو محدود برغبة ومقدرة القطاع الخاص على شراء سندات الحكومة وهو محدود كذلك لأن الحكومة تزاحم المستثمرين وتنافسهم على مدخرات الافراد، فاذا كان تنشيط الاقتصاد هو هدف الحكومة فان الاثر النهائي للعجز سيكون ضئيلا . اما عن الطريق الثاني، وهو المتاح دائما أمام الحكومات فانه

يعني عمليا خلق نقود جديدة بقيمة قرض الحكومة. قد تأخذ هذه النقود شكل اصدار عملة جديدة، وكثيرا ما تأخذ شكل النقود الائتمانية وذلك تبعا لطريقة تصرف البنك المركزي. على أية حال فان هذه الزيادة في كمية النقود ستؤدي الى زيادة نهائية أضعاف الزيادة الأولى بسبب عمليات منح الائتمان (أو خلق النقود) التي يقوم بها الجهاز المصرفي. وتواجه الحكومة حينئذ مشكلة التنبؤ الدقيق بهذه الزيادة في كمية النقود، لأن الانفاق الحكومي الذى كان الغرض منه تنشيط الاقتصاد قد يؤدي الى تضخم جامح (بسبب الزيادة غير المحكومة في عرض النقود) يأكل ما قدمته الحكومة من جهود. وهذه القضية تأخذ بعدا آخر بالنسبة للدول النامية التي كثيرا ما تعتمد في تمويل مشروعات التنمية عن طريق الاقتراض من البنوك المركزية وهو ما يسمى بالتمويل التضخمي. ويبذل اقتصاديو التنمية جهودا مضنية لوضع الضمانات الكافية التي تمنع التضخم أن يخرج عن سيطرة وتحكم الحكومة. وبالرغم من ذلك فان ما نشاهده اليوم من موجات التضخم العاتية التي تجتاح الدول النامية لخير شاهد على فشل هذه الجهود في الواقع العملي.

فاذا أعيد تنظيم الجهاز المصرفي بلا فوائد فان وظيفة منح الائتمان أو خلق النقود ستوضع في متحف التاريخ، وذلك لأن المصارف الاسلامية تستطيع أن توفر التمويل المطلوب للأغراض الانتاجية أو الاستهلاكية عن طريق عمليات المرابحة والمضاربة والتمويل بالمشاركة والمشاركات المتناقصة (الأنصاري وآخرون، 1988 : 59 - 72) أما الحالات الطارئة كالديون والازمات المالية فيمكن تغطيتها من أموال الزكاة أو القروض الحسنة من مؤسسات الضمان الاجتماعي وغيرها. والنتيجة الحتمية لذلك أن كمية عرض النقود ـ ومن ثم القوة الشرائية في أيدى الجمهور ـ تصبح تحت سيطرة الحكومة ومصرفها المركزي مائة في المائة. فمثلا اذا اقترضت الخزانة من المصرف المركزى قرضا حسنا قدره «س» لتمويل انفاق حكومي جديد، نستطيع أن نتوقع بدرجة ثقة 100٪ أن القوة الشرائية سترتفع بمقدار «س». وكذلك عندما يسود التفاؤل والتشاؤم بخصوص معدلات الربح المتوقعة لن تقوم المصارف الاسلامية بتعميق هذه الاتجاهات أو زيادة حدتها وخطورتها لانها ببساطة شديدة مجرد وسيط بين المدخرين والمستثمرين وهي غير قادرة على «خلق» قوة شرائية جديدة.

الادخار والاستثمار والتشغيل الكامل

لقد انتقد كينز من سبقه من الاقتصاديين التقليديين في اعتقادهم بأن التوازن بين الادخار الخاص (وهو الجزء من دخول الافراد الذي لا ينفق على الاستهلاك) والاستثمار يتم تلقائيا عن طريق تحركات سعر الفائدة صعودا وهبوطا. وأوضح ـ وهو محق ـ أن خطط المدخرين والمستثمرين متباينة ومن ثم فان الحالة العامة المتوقعة هي عدم التساوي بين

الادخار والاستثمار. ومن هنا جاءت المطالبة بتدخل الدولة ـ عن طريق سياستها الاقتصادية ـ حتى تجْبر ذلك الفارق بما يضمن تحرك الاقتصاد دائما نحو التشغيل الكامل للموارد. وقد ركز كينز تحليله للسياسة الاقتصادية في حالة الكساد ـ بحكم الظروف التي تشكلت فيها نظريته ـ حيث تمتنع الاسعار والأجور عن الهبوط استجابة لانخفاض الطلب مما يعطل توليد القوى الذاتية التي تأخذ بيد الاقتصاد مرة أخرى نحو التشغيل الكامل. وقد سادت هذه النظرية ردحا من الزمان ثم تلتها نظريات جديدة (خاصة منذ سبعينات هذا القرن) تتباين في بعض الجزئيات ولكنها تتفق على رفض التدخل الحكومي في النشاط الخاص عن طريق السياسة المالية والنقدية، إما لأن هذا التدخل ضار بالاقتصاد أو ـ على أحسن الفروض ـ غير فعال. وفي هذا تفصيل ليس مجاله هنا. ما يهمنا هو أن هذه النظريات جميعا تباينت وأخذ بعضها بتلابيب البعض ولم تتفق على كلمة سواء لسبب واحد واضح هو أنها اعتبرت المؤسسات القائمة في اقتصاديات السوق الحرة قضايا مسلمة أو معطيات فالاحتكار ونقابات العمال والمساومة الجماعية وحرية المصارف فى منح الائتمان. . . أمور غير قابلة للنقاش.

بعد هذا التمهيد الذي كان لا بد منه نسأل: ما هو الجديد في مسألة الأدخار والاستثمار والتدخل الحكومي اذا تصورنا غياب هذه المؤسسات؟ قبل أن نشرع في الاجابة لا بد من توضيح بعض النقاط. أولا: إذا أصبح النظام المصرفي بالكامل خاليا من الربا فمن المتصور أن تختفي الممارسات الخاطئة التي تقع فيها المصارف الاسلامية حاليا وتبررها على أساس تواجدها جنبا الى جنب مع المصارف الربوية المتنافسة. وأهم هذه الممارسات ـ في موضوعنا ـ أن هذه المصارف تحتسب الارباح على الودائع من تاريخ الايداع ولا تفرق في قبولها للودائع بين الودائع الجارية (تحت الطلب) والاستثمارية (الودائع لأجل) تفرقة واضحة، كما أن معدل الربح على الودائع ثابت الى حد كبير. ان كثيرا من المدخرين يعتبرون هذه الارباح مثل الفوائد من الناحية العملية ولا يعتبرون أنفسهم مشاركين ـ عن طريق وكيلهم، المصرف الاسلامي ـ في مشروعات قد ترتفع أرباحها أو تنخفض بل قد تخسر. ان المتصور منطقيا أن تقبل المصارف الاسلامية ودائع استثمارية (يتوقع أصحابها عائدا) اذا كانت هناك فرص متوقعة للاستثمار المربح، والا فانها تقبل ودائع جارية فقط. ولعل هذا التغيير في سياسة قبول الودائع ـ في حالة جهاز مصرفي لا ربوي ـ يحل مشكلة السيولة التى يترتب عليها تصدير فائض السيولة الى الخارج أو التحايل للتخلص من ذلك الفائض عن طريق معاملات تحوطها الشبهات. ومن المتصور أيضا أن يتذبذب معدل الربح بحرية ـ نتيجة التنافس ـ معبرا عن الحالة الاقتصادية السائدة. ثانيا: سوف نعتبر كل دخل تلقاه الافراد ثم احتفظوا به في شكل سائل (عملة أو حسابات جارية) دون أن

يكون مخصصا للانفاق على المعاملات الجارية أو للاحتياط، سنعتبره اكتنازا ولكن سنطلق عليه «الأموال المعطلة» تجنبا للخلط، حيث أن اخراج الزكاة من تلك الاموال لا يجعلها اكتنازا من الناحية الفقهية (على الاقل من وجهة نظر بعض الفقهاء).

ان الاحتفاظ «بالأموال المعطلة» في الاقتصاد الربوي يفوت على صاحبها فرصة الحصول على الفائدة التي تدفع على السندات أو التي تدفعها البنوك على مدخرات الافراد (الودائع لأجل). والاحتفاظ بهذه الاموال العاطلة في نموذجنا المقترح اكثر تكلفة لانه من ناحية يفوت على صاحبها فرصة الحصول على الارباح المدفوعة على عقود المشاركة أو التي تدفعها المصارف الاسلامية على الودائع الاستثمارية، ومن ناحية أخرى يضطر صاحب هذه الاموال المعطلة أن يدفع عنها الزكاة. وهذه النقطة الاخيرة تعني أن الحافز على الاستثمار سيظل متواجدا لدى المدخرين حتى اذا انخفض معدل الربح المتوقع الى الصفر بل حتى لو انقلب الى خسارة متوقعة ما دامت انها لم تتجاوز 2,5٪ (قحف، 1979: 131 - 132 محمد، 1984 : 109) ولا يعني ذلك أن تفضيل السيولة أو الاحتفاظ بأموال سائلة معطلة سوف يختفي بالجملة في الاقتصاد الاسلامي، لأن ذلك له دوافعه المعروفة الا أنه سينحصر في اضيق الحدود لارتفاع التكاليف الصريحة والضمنية المترتبة عليه. ومعنى ذلك أن الجانب الاعظم من الارصدة النقدية في يد الجمهور ستكون أرصدة نشطة داخلة في التداول، اما بانفاقها على الاستهلاك أو على الاستثمار وهذا يدعم سيطرة المصرف الاسلامي المركزي على القوة الشرائية في يد الجمهور، وهو أيضا يضيق الفجوة بين الادخار والاستثمار.

ان قرار الادخار الذي يتخذه الافراد عندما يتلقون دخولهم لن يظل منفصلا عن قرارات المستثمرين باستخدام هذه المدخرات. ويضمن ذلك حرية حركة معدل الربح ودرجة شمول النظام المصرفي وكفاءته في تجميع المدخرات وتوظيفها وكذلك يضمنه سلوك المصارف من حيث درجة الاقبال على أو الامتناع عن قبول الودائع الاستثمارية وفقا لفرص الاستثمار المتاحة ومعدلات الربح السائدة. وهذا التوازن بين الادخار والاستثمار يتوقع له أن يتم عند اعلى مستوى ممكن من مستويات التشغيل، كما أن حركة الاقتصاد بعيدا عن ذلك المستوى ستتولد عنها قوى ذاتية تدفع الاقتصاد مرة أخرى، في اتجاه التشغيل الكامل. فاذا انخفضت الاستثمارات لسبب ما، ومن ثم تراخت المصارف في قبول الودائع الاستثمارية، فان بعض المدخرات سيتم الاحتفاظ بها في شكل أموال عاطلة تخرج منها الزكاة لتتحول الى إتفاق استهلاكي أو استثماري، وبعض المدخرات سيحاول أصحابها تجنب الزكاة بانفاقها على السلع الاستهلاكية وخاصة المعمرة منها. ومحصلة هذا أن الكساد يؤدي الى زيادة الانفاق جزئيا بواسطة ميكانيزم الزكاة، وجزئيا بواسطة الدوافع الذاتية

للأفراد، هذا الى جانب الملاحظة التي أوردناها فيها سبق بأن الدافع الى الانفاق الاستثماري يظل قائما حتى اذا انخفض معدل الربح ـ بسبب الكساد ـ الى الصفر أو ما دون ذلك.

ان هذه القوى الذاتية التي تتولد في الاقتصاد تضمن حركته باتجاه التشغيل الكامل للموارد وتجعل عمر الكساد أقصر مما هو عليه في الاقتصاديات الحرة المعاصرة. ويلاحظ هنا أن تحليلنا لتلك القوى يختلف جذريا عن التحليل الكلاسيكي (التقليدي) لانه يعتمد على الجانب الحقيقي من الاقتصاد، وليس على الجانب النقدي بمعنى أن القضاء على الكساد يتم حتى اذا ظلت الاسعار والاجور جامدة بينها يعتمد التحليل الكلاسيكي (التقليدي) على انخفاضها كشرط رئيسي للتخلص من حالة الكساد[7]. كما أن تحليلنا كذلك يختلف جذريا عن التحليل الكينزي للكساد الذي يقوم على وجود تعارض بين المصلحة الذاتية للافراد ومصلحة المجتمع ككل وخاصة فيما سماه كينز لغز التوفير[8] Paradox of Thrift وهذا التعارض لا وجود له في نموذجنا، فقد رأينا ان الكساد يدفع الافراد ـ وفقا لمصالحهم الشخصية ـ الى زيادة الانفاق الاستهلاكي، بل والاستثماري (ما دام لم ينخفض معدل الربح الى ما دون الصفر بكثير)، مما يعجل بالخروج من حالة الكساد.

الخلاصة

النتيجة الاساسية التي يقودنا اليها البحث هي أن وضع التشريعات الاقتصادية الاسلامية موضع التنفيذ يمكنه أن يخلق قوى ذاتية (ميكانيزمات) تعيد تشكيل وصياغة الاقتصاد بطريقة أقرب الى روح الاسلام من حيث ارتفاع معدلات النمو طويل الاجل وتحسن الكفاءة في استخدام الموارد الاقتصادية مع العدالة في توزيع الدخل والثروة، ومن ثم حشد الموارد نحو الاستخدامات التي تهم القطاع العريض من أفراد المجتمع. وقد وضحنا ذلك من خلال نموذج مبسط لاقتصاد لا يطبق من هذه التشريعات الا اثنين فقط: نظام الزكاة، ونظام المشاركة في الارباح كبديل عن الفائدة الثابتة باعتبار ان هناك (على الاقل) ظلالا كثيفة من الشك حول كونها نوعا من الربا المحرم، ومن حسن اسلام المرء أن يدع ما يريب الى مالا يريب. وقد استبعدنا في تحليلنا دور الدولة في الحياة الاقتصادية حتى نركز الانتباه فقط على أثر هذه التشريعات في قرارات الافراد الاقتصادية بعيدا عن أية قوى أو مؤثرات خارجية. وقد تناول التحليل عدة قضايا بعضها عام ينطبق على الاقتصاديات المختلفة بغض النظر عن درجة تقدمها مثل موضوع الاحتكار والاستقرار وبعضها يختص بالاقتصاديات المتقدمة ذات الجهاز الانتاجي المتكامل والتي تعاني من مشاكل نقص الطلب الفعلي مثل موضوع التوازن بين الادخار والاستثمار عند مستوى التشغيل الكامل وبعضها

يختص بالاقتصاديات المتخلفة الآخذة في النمو والتي تعاني من غياب وعدم تكامل جهازها الانتاجي مثل موضوع الأثر الاستثماري للزكاة.

واقتراح نظام المشاركة في الارباح بديلا عن نظام الفائدة يثير عادة مشكلة التطبيق العملي لهذا النظام. وبالذات اختلاف تكلفة المراقبة والمتابعة بين رب المال ورب العمل في نظام المشاركة عنها فى نظام الاقراض بفائدة ثابتة. ان جزءا من سوء تقديرنا لحجم هذه المشكلة أننا ننظر اليها من خلال ما تقوم به المصارف الاسلامية حاليا وهي محاطة ببحر من المعاملات الربوية. ولا شك أن الحافز الفردي والبحث عن الارباح سوف يؤدي بالمصارف وأرباب الأموال الى ابتكار طرق متطورة وأكثر كفاءة للمراقبة والمتابعة بحيث تنخفض تكلفة المعاملات الى ادنى حد لها، وهذا الموضوع ـ على كل حال ـ لا يزال محتاجا الى الكثير من الجهود لتوضيح جوانبه النظرية والتطبيقية.

الهوامش

1) دون اتخاذ موقف فكري مسبق فاننا سوف نستخدم مصطلحي الربا والفائدة كمترادفين وذلك لتسهيل العرض. وعلى ذلك فإن الاقتصاد (أو المصرف) اللاربوي هو الذي يختفي منه الاقراض والاقتراض بفائدة ثابتة.

2) هذه المواضع الاربعة كما يلي :
(أ) البقرة 267-281 : وفيها مقابلة واضحة بين الانفاق فى سبيل الله والربا.
(ب) آل عمران 130-138 : أول صفات المتقين الناجين من العقاب النازل على آكلي الربا أنهم ينفقون فى سبيل الله.
(جـ) النساء. 160-162 : بعد ذكر تحريم الربا على بني اسرائيل تبشر الآيات من آمن منهم وآتى الزكاة بالأجر الوافي من الله.
(د) الروم 39 : وفيها أن الربا لا يربو عند الله بينما يضاعف الله الزكاة التى يراد بها وجهه.

3) تفصيلات النموذج الكينزي مشتهرة ومنتشرة، وعلى سبيل المثال (صقر، 1983 : 400 - 403). وكذلك (McConnell, 1984 : 175 - 177) و (Mansfield, E. & Behravesh, N. (1986) Economics USA. New York : W.W.Norton).

4) لقد تنبه العديد من اقتصاديي التنمية الاقتصادية الى خطورة هذه النقطة فاقترحوا سياسات اقتصادية لضمان النمو مع الحفاظ على عدالة توزيع الدخل.
(Adelman, I.& Morris, C. (1983) Economic Growth and Social Equity. Stanford : Stanford University Press).

5) قال بهذا الدكتور عبد العزيز هيكل، وهو ليس وحيدا فى ذلك، والاشارة اليه على سبيل المثال فقط (هيكل، 1983:136). والقول بأن نسبة الزكاة 2,5٪ فيه تجاوز حيث تختلف هذه النسبة فى عروض التجارة عنها فى الزروع والثمار أو فى المعادن والركاز.

6) الحديث المروي بهذه الصيغة عن فاطمة بنت قيس قال فيه الترمذي مقالا بسبب أحد رواته كما ضعفه الالباني (الالباني، 1984، الحديث رقم 103 ص69).

7) لا يعني هذا تجاهلا لدور الاسعار والاجور فقد أثبتنا أنها ستكون أكثر مرونة فى الاقتصاد اللاربوي مما يعضد الآليات التى تدفع الاقتصاد نحو التشغيل الكامل.

8) لهذا اللغز أبعاد ثلاثة هي :

الأول : أن الادخار بالنسبة للفرد يعد زيادة في ثروته بينما هو بالنسبة للاقتصاد ككل يعني نقصا في الانفاق ومن ثم انخفاضا في مستوى التشغيل ومستوى الدخل.

الثاني : أنه اذا حاول افراد المجتمع زيادة مدخراتهم فانهم سينتهون ـ بسبب انخفاض مستوى التشغيل والدخل ـ الى نفس حجم الادخار أو الى حجم أقل منه.

الثالث : أن الافراد يجنحون الى زيادة مدخراتهم فى حالة توقعهم الكساد والبطالة كنوع من التأمين ضد أخطار المستقبل وذلك فى حد ذاته يدفع الاقتصاد نحو الكساد (McConnell, 1984 : 223 - 224).

المصادر العربيـــة

ابن حزم الأندلسي.

1968 المحلى (تحقيق وتصحيح حسن زيدان طلبة). القاهرة : مكتبة الجمهورية العربية.

أحمد، ع.ي.

1979 تطور الفكر الاقتصادي. الاسكندرية : دار الجامعات المصرية.

الألباني، م.ن.

1974 تخريج أحاديث مشكلة الفقر وكيف عالجها الاسلام للقرضاوي. بيروت : المكتب الاسلامي.

الأنصاري، م. اسماعيل، ح، سمير، م.م.

1988 البنوك الاسلامية. القاهرة : كتاب الاهرام الاقتصادي. مؤسسة الاهرام

الزرقاء، م.أ.

1984 «نظم التوزيع الاسلامية» مجلة أبحاث الاقتصاد الاسلامي. (2)، 1 1404هـ : 1-51.

القرضاوي، ي.

1985 فقه الزكاة. الطبعة الثامنة. بيروت : مؤسسة الرسالة.

درويش، ف. ومحمد، ز.

1984 «أثر الزكاة على دالة الاستهلاك الكلي فى اقتصاد اسلامي» مجلة أبحاث الاقتصاد الاسلامي 1404هـ (2)، 52:1 ـ 59.

صقر، ص. أ.

1983 النظرية الاقتصادية الكلية. الطبعة الثانية. الكويت: وكالة المطبوعات.

قحف، م.م.
1979 الاقتصاد الاسلامي. الكويت : دار القلم.
محمد، ي.ك.
1984 «نقد بحث محمد عارف حول السياسة النقدية في اقتصاد اسلامي» مجلة أبحاث الاقتصاد الاسلامي. (1) 2 : 105 - 110.
هيكل، ع.ف.
1983 مدخل الى الاقتصاد الاسلامي. بيروت : دار النهضة العربية.

المصادر الأجنبية

McConnell, C.R.
1984 Economics : Principles, Problems and Policies (9th ed). New York : McGraw-Hill

مدرستا التنمية والتبعية: أوجه التباين بين الطرح النظري والواقع التطبيقي

عثمان ياسين الرواف
قسم العلوم السياسية ـ جامعة الملك سعود

مقـــدمـة

تزامن حصول العديد من الدول النامية على استقلالها في أعقاب الحرب العالمية الثانية مع ظهور معالم الحرب الباردة التي طبعت علاقات الشرق والغرب بالنزاع والتوتر. ولقد دخلت الدول النامية بدورها في دوامة الحرب الباردة حيث خضعت لسياسة الاستقطاب الأمريكية والسوفييتية، كما شهدت أراضيها العديد من مظاهر الصراع الدولي. وان اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي بالدول النامية الذى يعزى لأسباب استراتيجية واقتصادية وعسكرية ودبلوماسية قد جعل هذه الدول عرضة للتدخل الأمريكي والسوفييتي وذلك لكسب ودّها أو للضغط عليها.

وفي ظل هذه الظروف الدولية الصعبة بدأت الدول النامية، بعد استقلاها، تواجه تحديات البناء السياسي والاقتصادي لمجتمعاتها التي كانت تخضع لمختلف أنواع التغيرات الاجتماعية السريعة. ولقد حظيت ظاهرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الدول النامية على اهتمام مفكري العلوم الاجتماعية، ونمت تبعا لذلك أدبيات التحديث Modernization والتنمية Development وأدبيات التبعية Dependency لدراسة ظاهرتي التخلف والتنمية. وبدأت نظريات التنمية والتحديث بالانتشار في الولايات المتحدة مع بداية الخمسينات، ولكن نظريات التبعية لم تتبلور في الولايات المتحدة وأوروبا باللغتين الانكليزية والفرنسية الا في منتصف السبعينات علما بأن بعضها قد ظهرت في لغاتها الأصلية في أمريكا اللاتينية منذ الخمسينات. ولقد نهجت مدرستا التنمية والتبعية منهجين مختلفين تماما في معالجتها لأسباب التخلف وامكانيات التنمية في الدول النامية. فبينما ترى

نظريات التنمية أن مشكلة التخلف داخلية في طبيعتها، تجعل نظريات التبعية النظام الرأسمالي الدولي مسؤولا عن التخلف في الدول التابعة. وفي حين تلتزم معظم نظريات التنمية بالايديولوجية الليبرالية الرأسمالية، تنطلق معظم نظريات التبعية من الايديولوجية الماركسية ـ اللينينية الثورية.

ويهدف هذا البحث الى مقارنة مدى توافق الأفكار التي قدمتها نظريات التنمية والتبعية ـ في تحديدها للتخلف وطرحها لحلول التنمية ـ مع الواقع الفعلي لظروف الدول النامية. ولقد اشتملت أدبيات التنمية والتبعية على عدد من المناظرات والمقارنات التي أثار فيها منظرو كل مدرسة التساؤلات والانتقادات تجاه كتابات المدرسة الأخرى. وتركز الجدل في معظمه على نقطتين أساسيتين تعلقتا بالمقدرة على فهم أسباب التخلف الفعلية وطرح حلول التنمية الملائمة [1]. فأي من المدرستين كانت أقدر على استيعاب مشاكل الدول النامية وفهم ظروف تخلفها الفعلية؟ وأيهما تمكنت من طرح الحلول الأكثر ملاءمة لواقع التخلف والتنمية الذي تعيشه هذه الدول؟.

والافتراض النظري الذي سنقوم بتفحصه في هذه الدراسة هو أن الالتزام الايديولوجي لأدبيات مدرستي التنمية والتبعية قد أعاق قدرتها على فهم أبعاد وظروف التخلف والتنمية بشكلها الكامل. ولقد جاءت تحليلاتها ومقترحاتها نتيجة لذلك ناقصة ومنفصلة عن واقع الدول النامية. وفي تقصّينا لصحة افتراضنا هذا ومحاولة اجابتنا عن السؤالين المطروحين أعلاه سوف نقدم أولا استعراضا موجزاً لأسس نظريات التنمية والتبعية، ونوضح ثانيا الالتزامات الايديولوجية لكل منها، ثم ننتقل ثالثا لمناقشة عدد من المظاهر الأساسية والتطورات الخاصة بالدول النامية خلال السبعينات والثمانينات وتتمثل في : توسع أجهزة الدولة وزيادة قوتها، واختلافات التجارب والنماذج والنتائج بين الدول النامية، والانقسامات الثقافية ومشكلة الاقليات فيها، ونماذج تنميتها الرأسمالية والاشتراكية، ومشكلة الفقر التي تعاني منها معظم هذه الدول والفجوة بين مدنها وقراها، وتحقيقها للاستقرار النسبي بعد فترة الانقلابات العسكرية، وظاهرة العنف السياسي والارهاب فيها، وأخيرا أزمة المديونية الدولية. وسنحاول أن نرى أياً من المدرستين كانت أكثر علاقة واستيعابا وفهما لهذه المظاهر والمشاكل الأساسية.

نظريات مدرسة التنمية والتحديث

عندما نتحدث عن نظريات التنمية والتحديث نعني تلك النظريات التي تطورت في أعقاب الحرب العالمية الثانية في عدد من حقول العلوم الاجتماعية لدراسة ظاهرة التغير الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في الدول النامية. وقبل انتشار نظريات التنمية والتحديث، تطورت في الفكر الغربي في العشرينات والثلاثينات نظرة سلبية تشاؤمية تجاه

التغير الاجتماعي والتطورات التي حدثت بالمجتمع الأوروبي في أعقاب الثورة الصناعية (Huntington, 1978 : 37 - 38).

ولكن نظريات التحديث التي تطورت مع بداية الخمسينات لدراسة التنمية في الدول النامية اختلفت بشكل واضح مع وجهة النظر التشاؤمية في تقويمها لتأثير التطورات العصرية التي حدثت في المجتمعات الأوروبية بعد الثورة الصناعية. فلقد نظرت للتغيرات المستجدة التي نقلت المجتمعات الأوروبية من المظاهر التقليدية الى المظاهر الحديثة نظرة ايجابية تفاؤلية وربطتها بالمنجزات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الكبيرة. ويتضح أن نظريات التحديث لم تدرس عملية الانتقال في أوروبا من المجتمعات التقليدية الى المجتمعات الحديثة، ولكنها اهتمت بدراسة تحول الدول النامية من المظاهر التقليدية الى الخصائص العصرية التي تم تحقيقها في الغرب. واتصفت نظريات التنمية والتحديث ـ مع وجود بعض الاستثناءات ـ بضعف تركيزها على العنصر الاقتصادي في التنمية، وباهمالها لتأثير الأبعاد الدولية على ظروف التخلف في الدول النامية، وبنظرتها التفضيلية لمعالم الحضارة الغربية ونموذج التنمية السياسية والاقتصادية المطبق في الغرب المتمثل بالديمقراطية والرأسمالية في كنف الدولة القومية.

وتفترض مدرسة التنمية والتحديث وجود نظام اجتماعي متماثل في جميع الدول النامية يشتمل على نماذج اقتصادية وسياسية وثقافية متشابهة. ولتسهيل تصنيف الدول النامية كمجموعة واحدة من الدول استخدم مصطلح «العالم الثالث»[2]، لتمييزها عن العالم الأول المتمثل في مجموعة الدول الديمقراطية الغربية والعالم الثاني الذى يضم مجموعة الدول الشيوعية.

وتنحدر نظريات التنمية والتحديث من منحدرين رئيسيين في علم الاجتماع الغربي يركز أحدهما على البعد الثقافي النفسي ويهتم الثاني بالبعد البنيوي للمجتمع. ونظرا لضخامة أدبيات هذه المدرسة فلقد قسمت نظرياتها وفق اهتماماتها المختلفة الى عدد من المناهج التحليلية، مثل المنهج الثقافي، والمنهج البنيوي ـ الوظيفي، والمنهج التاريخي التطوري، والمنهج المؤسسي والاداري. وتقع معظم نظريات التنمية والتحديث باستثناء عدد محدود منها، ضمن اطار الثنائيات Dichotomy Framework الذي يفترض وجود نوعين من المجتمعات التقليدية والحديثة التي تتميز بخصائص متباينة، ويجعل عملية التنمية تتمثل في الانتقال من الأولى الى الثانية. فالتنمية هي التقدم باتجاه واحد من القطب التقليدي المتخلف الى القطب المعاصر المتقدم. وتطورت نظريات الأنماط المثالية Ideal Types Theories التي قدمت تصورا لنموذجين أعلى وأدنى يمثل الأول خصائص المجتمع العصري المتقدم والثاني خصائص المجتمع التقليدي المتخلف، وجعلت العلاقة بينهما

علاقة «لاشيء ـ الكل» Zero-Sum. وبموجب هذه العلاقة فان مظاهر المجتمع المختلفة إما أن تكون تقليدية أو عصرية بالشكل الذي يجعل انتشار المعالم الحديثة في أحد مظاهر المجتمع، ولنقل الطب الحديث أو تحقيق المكانة بالاكتساب، يتم عادة على حساب تراجع المظاهر التقليدية المقابلة مثل الطب الشعبي أو تحقيق المكانة بالانتساب. فعلاقة القديم التقليدي مع الحديث العصري هي علاقة صراعية في طبيعتها تحاول فيها القوى التقليدية مقاومة وصد المظاهر الحديثة في مختلف مجالات المجتمع.

واهتمت الدراسات النظرية بمعالجة عدد من المظاهر الأساسية والتطورات المتغيرة في الدول النامية مثل القومية وبناء الأمة، وتأثير الأبعاد السلوكية والثقافية على التنمية، وبنية الأنظمة السياسية ووظائفها، والتحول الديمقراطي والمشاركة، وبناء المؤسسات السياسية وتنمية الأجهزة الادارية[3]. ولقد تضمنت جميع هذه النظريات نظرات تفضيلية ايجابية للمجتمعات الغربية التي نجحت ـ وفق هذه النظريات ـ في تطوير أنظمتها الديمقراطية المستقرة وبناء مؤسساتها السياسية وذاتياتها الوطنية. كما نجحت في بناء أجهزة حكومية متخصصة وبيروقراطيات متطورة وأنظمة تعليمية متقدمة وثقافات علمانية وأحزاب سياسية تنافسية وقنوات واسعة ومتعددة لاستيعاب المشاركة السياسية. وتفترض كل هذه النظريات بالدول النامية أن تنحو منحى الدول المتقدمة الغربية لكي تنجح في عملية تنميتها. ولقد وجدت أيضا نظريات التطور المرحلي التي تفترض مرور المجتمعات التقليدية بعدة مراحل قبل وصولها الى درجة تقدم المجتمعات العصرية التي سبق أن تطورت خلال المراحل نفسها في الماضي [4]. وسواء أكانت هذه النظريات تتعلق بدراسة مراحل تاريخية أم مراحل ثقافية أم مراحل اقتصادية فانها لا تخرج في حقيقتها عن مضمون منهج الثنائيات المذكور وذلك لأن المرحلة الأولى تبدأ عادة بمظاهر المجتمع التقليدي وتنتهي المرحلة الأخيرة بالوصول الى مظاهر المجتمع العصري الحديث.

نقد نظريات التنمية والتحديث ورفض منهج الثنائيات

بعد مرور عقدين على تجارب التنمية في الدول النامية كانت النتائج مخيبّة لآمال مفكري نظريات التنمية والتحديث. ففي معظم الحالات لم تنشأ المؤسسات السياسية والاقتصادية الضرورية لانجاح عملية التنمية وظهرت العديد من المشاكل الجديدة التي لم تزل تبحث عن حلول وبقيت مستويات الخدمات العامة والرفاه الاجتماعي وأداء الأعمال، بالرغم من تقدمها، بعيدة عن المستويات المحققة في الدول المتقدمة. وعانت الكثير من الدول النامية من فقدان الأمن والاستقرار ودخلت في أزمات الصراعات العسكرية والحروب الأهلية والثورية ولم تتمكن مجموعة كبيرة منها حتى من تحقيق التلاحم

القومي وتطوير الشخصية الوطنية المتماسكة. وتعرضت نظريات التنمية والتحديث على أثر ذلك الى انتقادات متعددة واتهمت بنزعتها الغربية وفشلها فى فهم طبيعة المجتمعات النامية وتحديد الأسباب الحقيقية لمشكلة التخلف فيها[5].

وتم انتقاد نموذجي التقليد والمعاصرة ووصفا بأنهما نموذجين مجردين افتراضيين لا يعطيان صورة صحيحة عن واقع الحياة في الدول النامية أو المتقدمة. فهما ليس أكثر من تجريدات أخذت من بعض عناصر الحقيقة لتسهيل فهم عملية التنمية (Tachau, 1972 : 2). ويقول (54 : 1981) Bill and Hardgrave في انتقادهما لنموذجي التقليد والعصرنة، إن نوعيات الحياة المنسوبة للمجتمعات التقليدية بصفة عامة قد تنطبق فقط على القليل من مظاهر الحياة في مجتمع تقليدي ما، وهي تعكس بصفة عامة التوصل النظري لنقائض المظاهر الاجتماعية الموصوفة بالعصرنة. غير أن واقع الدول النامية في كثير من الحالات كان مخالفا للافتراضات النظرية الشائعة. فاذا اتصفت المجتمعات العصرية بتوجهات الانجاز فليس هناك سبب بالتالي للافتراض بأن المجتمعات النامية تتصف بالضرورة بتوجهات العزو والأنساب.

وكذلك فان علاقة التقليد بالمعاصرة ليست بالضرورة علاقة صراع دائم تتسم بوجود كامل أو انعدام كامل لأحدهما أو الآخر. فمن الممكن للمظاهر التقليدية والمعاصرة أن تتزامن وتتعايش في المجتمع في الوقت نفسه. فالمظاهر العصرية تكمّل التقليدية وتضيف اليها ولكنها لا تقضي عليها وتحل محلها. ولقد أظهرت العديد من الدراسات أن هناك مظاهر تقليدية في المجتمعات العصرية المتقدمة، ومظاهر عصرية في المجتمعات التقليدية. وينطبق هذا على المجتمع الأمريكي الذي اتضح انه لم يزل حتى الوقت الحاضر يشتمل على بعض المظاهر التقليدية التي استمرت من الماضي (Rudolph & Rudolph, 1972 : 43).

ونتيجة لهذه الانتقادات ظهرت بعض المحاولات في مدرسة التنمية الأمريكية بهدف تخطي اشكالية السطحية النظرية لمفهومي التقليد والحداثة. فلقد دعا Braibanti (182 : 1977) مثلا الى رفض مصطلحي التقدم والتخلف اللذين يؤديان الى التقسيم الوهمي لدول العالم الى أنظمة متقدمة وأخرى متخلفة. وكل دول العالم - كما يرى - تمارس عملية التنمية بشكل مستمر، وعندما نأخذ جميع مظاهر الدولة وحضارتها بغرض مقارنتها مع مظاهر الدول الأخرى فاننا سنجد أن لكل دولة مظاهر متقدمة وأخرى متأخرة. كما ظهرت بعض الدراسات التي هدفت الى تجاوز عمومية وتجريد نظريات التنمية والتحديث وحاولت اتباع منهج جديد يمكنها من استيعاب الظروف الفعلية للدول النامية. واستخدم مصطلح «تنقيح نظريات التحديث» Modernization Revisionism للاشارة الى هذا المنهج

الجديد الذي حاول اصلاح العقم النظري لمدرسة التنمية والتحديث (Randall & Theobald, 1985 : 34) . وظهرت دراسات جديدة فى الاقتصاد السياسى والسياسات العامة ومواضيع أخرى ذات صلة بتجارب الدول النامية ومشاكلها (هلال، 1984 54 - 55) ولكن محاولات تنقيح نظريات التنمية والتحديث لم تنجح في تقديم نظريات تحليلية بديلة مما هيأ الفرصة أمام نظريات التبعية للتطور والانتشار.

نظريات مدرسة التبعية

على أثر الانتقادات التى واجهت نظريات التنمية والتحديث توجه الانتباه الى نظريات التبعية التي تلتقي في اطار عام يتميز برفضه لمفاهيم مدرسة التنمية والتحديث وفي تقديمه لمفاهيم أخرى تتمثل في تحليل الاقتصاد السياسي للتنمية وابراز تأثير الرأسمالية الدولية على تخلف الدول النامية والتركيز على الحل الاشتراكي الثوري وجعله أساسا لمعالجة مشاكل المجتمعات المتخلفة. وضمن هذا الاطار العام توجد اختلافات أساسية بين نظريات التبعية من حيث مستويات اهتماماتها ومناهجها التحليلية وتفسيراتها المختلفة. ويذكر عبد الله (1986 : 49 - 50) هذه النقطة فى دراسته عن التبعية التي يشير فيها الى غياب نظرية عامة تجمع بين أدبيات التبعية المتصفة «بالتعددية».

ولقد عُرِّفت التبعية من قبل أحد مفكريها البارزين بأنها «الحالة التي يكون فيها اقتصاد دولة محددة متوقف على التطور والتوسع لاقتصاد آخر يكون الأول خاضعا له» (Santos, 1970 : 231) . ويتضح من هذا التعريف الواسع القبول بأن التبعية هي علاقة بين دولتين احداهما مسيطرة اقتصاديا والثانية خاضعة لها. ولقد ربط Amin (1974) في دراسة مثيرة علاقة التبعية بالنظام الرأسمالي الدولي الذي يؤدي الى تخلف وافقار المجتمعات التابعة. وميز منظرو التبعية بين دول المركز Center وهي الدول الرأسمالية المسيطرة على الاقتصاد الدولى ودول الهامش Periphery وهي الدول المتخلفة التابعة لها[6] (Chilcote, 1984 : 23, 27).

ولقد حظيت مسألة الامبريالية والتوسع الاستعماري باهتمام منظري التبعية الذين اتبعوا المنهج الماركسي - اللينيني في نظرتهم للاستعمار كعملية امبريالية حدثت نتيجة لطبيعة تطور الأنظمة الرأسمالية في أوروبا. فلقد قام المستعمرون الأوروبيون بتحويل الأراضي في المجتمعات التي خضعت لهم من أراض مشاعة تدعم جميع سكان القرية أو القبيلة الى استثمارات تدعم أشخاصا محدودين كانوا على الأغلب يعيشون بعيدا عن الأراضي الزراعية. وتحولت الأرض من قاعدة اقتصادية للقبيلة أو القرية الى سلعة سوقية خاضعة للأفراد. وصاحب ذلك تحول من زراعة المحاصيل الغذائية الى زراعة المحاصيل التجارية بهدف التصدير الى الأسواق الأوروبية. ولقد أدت هذه التحولات الى ظهور قوى جديدة

ارتبطت مصالحها بمصالح المستعمرين الأوروبين واستفادت من وجودهم (Gamer, 1982 : 98 - 99) . ولقد بدأت الفجوة الموجودة في الوقت الحاضر بين المركز المسيطر والهامش التابع بالظهور منذ القرن السادس عشر نتيجة التوسع الرأسمالي التجاري ثم الصناعي. وطور مفكرو التبعية نظرية في التخلف تربط، في علاقة تبادلية، بين تقدم دول المركز وتخلف دول الهامش، ومفادها أن طبيعة النظام الرأسمالي الدولي تؤدي الى تحقيق التطور الاقتصادي في بعض أجزائه (المركز) واحداث التخلف في أجزائه الأخرى (الهامش). فالتخلف كما نعرفه اليوم في الدول النامية والتقدم الذي نشاهده في الدول الصناعية هما وجهان لعملية أو «عملة» واحدة، ونتيجتان متزامنتان ومتداخلتان لتطور النظام الاقتصادي، الرأسمالي المتكامل. ان دول المركز كما يذكر (Frank (1979 : 104[7] لم تكن في السابق دولاً متخلفة Underdeveloped كما هو الوضع الحالي لدول الهامش، ولكنها كانت دولاً غير متطورة Undeveloped. ونتيجة لتوسع وسيطرة النظام الرأسمالي الدولي فقد حققت دول المركز التطور Development في حين بليت دول الهامش بظروف التخلف Underdevelopment. فكما يؤدي النظام الرأسمالي داخل الدولة الواحدة الى تحسين وضع الطبقات البرجوازية على حساب افقار الطبقات الكادحة، فان النظام الرأسمالي على الصعيد الدولي قد أدى الى تحقيق التطور في المركز على حساب تكريس التخلف في دول الهامش (Sunkel, 1972 : 519 - 520).

ويميّز البعض بين التبعية الهيكلية Structural Dependency التي تهتم بدراسة تأثير العلاقات الاقتصادية الدولية في الخارج على البنيات المجتمعية الداخلية مثل الطبقات وعلاقات الانتاج، وبين التبعية الخارجية External Dependency التي تركز على دراسة علاقات دول الهامش بدول المركز. وأما التبعية الداخلية Internal Dependency فتتعلق بمعالجة دور قيادات الدول النامية المستفيدة من تبعية دولها للرأسمالية الدولية. (Chilcote, 1984 : 35,42,47) . ويميز هلال (1984 : 57 - 59) نظريات التبعية عن النظرية البنائية للاستعمار، ونظرية الاستغلال وتكوين الطبقات في الهامش. ويؤكد عبد الله (1989 : 33 - 34) على أهمية الاهتمام بالتبعية السياسية التي لم تعط العناية الكافية من قبل منظري التبعية بسبب انشغالهم بالنزعة الاقتصادية للتنمية والتخلف.

ولقد نجحت نظريات التبعية في تحويل اهتمامات الدراسات الأكاديمية نحو تساؤلات جديدة وتمكنت من طرح مفاهيم نظرية متميزة لفهم طبيعة التخلف والتنمية في الدول النامية. وأصبحت مصطلحات «دول الهامش» و «الدول التابعة» تستخدم على قدم المساواة وتفوق أحيانا مصطلحات «المجتمعات التقليدية» و «العالم الثالث» التي استخدمتها نظريات التنمية والتحديث[8].

نقد نظريات التبعية

لقد ظهرت بعض الدراسات المهمة (Becker, 1983; Caporaso, 1980) التي انتقدت بدورها نظريات التبعية بسبب اهمالها للتحديات الداخلية للتنمية ولتعصبها الايديولوجي للفكر الاشتراكي الثوري، وجاءها التحدي الأساسي ـ كما سوف نرى ـ من بعض الدراسات الحديثة للدولة التي ترى أن البرجوازيات الوطنية في الدول النامية قد سيطرت على أجهزة الدولة وتحدت احتكارات الرأسمالية الدولية ونجحت فى تحقيق مصالح مختلفة لدولها وسيطرت على الاستثمارات الأجنبية أو أصبحت شريكا وطنيا لها. ويرفض عدد قليل من مفكري التبعية قبول الحل الاشتراكي الثوري حيث يعتقد بعضهم مثل Prebisch و Sunkel بامكانية نجاح البرجوازية الوطنية فى قيادة التنمية الرأسمالية المستقلة. كما ينادي Cardoso و Casanova بتطبيق الاجراءات الاصلاحية وينتقدان المنهج الثوري الذي يطرحه بعض مفكري التبعية المتطرفين ويعتقدان بأن الثورية هي حل غير عملي وبعيد عن واقع دول الهامش (Chilcot, 1984 : 27,30,37,43,47).

الصبغة الايديولوجية لأدبيات التنمية والتبعية

يهدف هذا الجزء من البحث الى توضيح الصبغة الايديولوجية لنظريات التنمية والتبعية وتأثير ذلك على فائدتها العلمية. ان استعراض أدبيات التنمية والتبعية فى هذه الدراسة قد أظهر أن كلا من المدرستين أسيرة المنهج العقائدي الخاص بها والمنحدر إما عن الايديولوجية الرأسمالية أو الايديولوجية الشيوعية. وان مشكلة التعصب الايديولوجي لنظريات التنمية والتبعية ترتبط بظروف الحرب الباردة وتقع ضمن الاطار الأوسع للانقسام القائم بين علم الاجتماع الرأسمالي وعلم الاجتماع الماركسي.

وتبدو الصبغة الايديولوجية لمدرستي التنمية والتبعية في تحديد كل منهما لأسباب التخلف وفي طرحها لحلول التنمية. فالتخلف بالنسبة لنظريات التنمية والتحديث يعود الى مؤثرات داخلية خاصة بثقافة الدول النامية التقليدية وعدم امتلاكها للمصادر الكافية وافتقارها الى الطاقات والقدرات اللازمة لتحقيق التنمية. وتتضح علاقة هذه النظرة بالمنطلق الرأسمالي الليبرالي المعتمد على منطق المفهوم الفردي الذي يجعل مكانة الأفراد ومكتسباتهم في المجتمع تعتمد على اختلاف قدراتهم وتخصصاتهم ومستوياتهم الذهنية وحظهم في الحياة. ولقد وجدنا في الاستعراض النظري المختصر أن نظريات التنمية والتحديث تجعل خصائص المجتمعات الغربية ـ الدولة القومية، والرأسمالية، والديمقراطية والعلمانية ـ بمثابة أهداف التنمية التي يجب على الدول النامية أن تسعى للوصول اليها[9]. ويظهر التأثير الايديولوجي بشكل أوضح على نظريات التبعية التي اعتمدت على التحليل الماركسي واللينيني سواء في فهمها لتخلف الدول النامية الذي جعلته

نتيجة للتوسع الامبريالي ولطبيعة النظام الرأسمالي العالمي، أو في طرحها للتنمية من خلال المنطلق الاشتراكي والثوري.

ان المفاهيم الأساسية لنظريات التنمية والتحديث غربية الأصل في معناها وأهدافها ومعاييرها. ولقد بنيت هذه النظريات نتيجة لذلك حول الديمقراطية والرأسمالية بصفتهما الخاصيتان الأساسيتان في مجتمع الدول القومية في الغرب. واضافة الى تعصب منظري التنمية والتحديث الى المنهج الرأسمالي الليبرالي فلقد تأثرت كتاباتهم وافكارهم عن التنمية بظروف الحرب الباردة التي أسهم بعضهم في قيادة معاركها الفكرية والايديولوجية. ولقد أوضحت احدى الدراسات الجيدة باسهاب (Gendzier, 1985) العلاقة بين نظريات التنمية والتحديث التي نمت في الولايات المتحدة الأمريكية في الخمسينات والستينات وبين اهتمامات السياسة الخارجية الأمريكية بدول «العالم الثالث» ومواجهة التحدي السوفييتي تجاه دوله. وتتضح هذه العلاقة بصفة خاصة في دراسات وتقارير الدول النامية التي أعدها أساتذة العلوم الاجتماعية وخاصة العلوم السياسية لصالح وزارتي الدفاع والخارجية وبعض الوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى، وفي المناقشات والتوصيات التي قدمها عدد من الأكاديميين أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، وفي الحلقات الدراسية الخاصة بدراسة التنمية التي جمعت بين الأكاديميين والرسميين وعقدت في عدد من كبريات الجامعات الأمريكية مثل هارفرد والـ«ام اي ت» MIT وبرنستون وشيكاغو، والتي رفعت تقاريرها للجهات الحكومية المعنية والمهتمة.

ففي بداية الخمسينات اهتمت الحكومة الأمريكية، ضمن استراتيجيتها في الحرب الباردة، بدارسة ظاهرة التنمية في الدول النامية واعتمدت على بعض الأكاديميين للقيام بذلك. ومن أهم النقاط الأساسية التي حظيت باهتمام السياسة الخارجية الأمريكية دراسة ظروف الدول النامية والمشاكل التي تواجهها، وتحديد الأسباب التي تؤثر في استقرارها. ومن نقاط الاهتمام أيضا دراسة أسس القروض والمساعدات الخارجية والظروف التي قد تؤدي الى انتشار الاتجاهات اليسارية في هذه الدول، ودراسة تأثيرات سيطرة العسكريين على السلطة ودورهم في قيادة التنمية، وأهم من هذا كله وضع نماذج للتنمية منبثقة عن النموذج الأمريكي وصياغتها في القالب الملائم لظروف الدول النامية وذلك لمجابهة تحديات الحل الثوري الذي يقدمه الفكر الماركسي.

وبعد أن أصبح موضوع التنمية في الدول النامية يمثل في تلك الفترة أولوية اهتمامات الحكومة الأمريكية، بدأ عدد من منظري التنمية بوضع اتجاهات تنموية محببة ومفضلة من قبل السياسة الأمريكية. وعلى سبيل المثال فلقد ذكر Pye (1955) أحد مشاهير منظري التنمية السياسية الأمريكية في دراسته عن حرب العصابات الشيوعية في ماليزيا،

بأن ايقاف أو مواجهة المد الشيوعي فى آسيا يتطلب ايجاد أطر جديدة لرعاية عملية التحول من نماذج العلاقات التقليدية الى العصرية. وأضاف بأن على علماء الاجتماع الأمريكيين أن يلعبوا دورا في صياغة هذه الأطر لأن زعماء ومفكري «العالم الثالث» ـ على حد زعمه ـ يفتقرون الى الخبرات اللازمة للقيام بذلك. ويذكر أحد المعلقين في شرحه لمشروع Camelot الكبير الذي طبقته وزارة الدفاع الأمريكية لدراسة أوضاع الدول النامية، ان المشروع قد هدف من جهة الى تحديد الاسباب التى تؤدي إلى التمزق الاجتماعي في الدول النامية ومن جهة أخرى الى وضع أطر تنموية لتنظيم عملية التغير الاجتماعي في هذه الدول. فالهدف من مشروع كاميلوت، كما يذكر النقاد، لم يكن فقط شرح التغيرات المتوقعة في الدول النامية ولكن أيضا وضع اطار عام للسيطرة عليها. وكذلك فلقد اتضح فيما بعد أن اللجنة المنظمة لمؤتمرات الحرية الثقافية : «بعثة الى العالم الثالث» كانت تتلقى مساعدات مالية من الفرع الخارجي للاستخبارات الأمريكية CIA. ولقد ضمت المؤتمرات بعض مشاهير منظري التنمية الأمريكيين، وكانت تهدف الى اقامة حملة عالمية لاضعاف الاتجاهات اليسارية في «العالم الثالث». وعقدت عدة اجتماعات في آسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية والولايات المتحدة ضمت عددا من مثقفى وكتاب الدول النامية (Gendzier, 1985 : 62 - 63, 87 - 88).

وباختصار فان الاتجاه الرئيسي في نظريات التحديث والتنمية قد تحول من فكر يهدف أساسا الى تفسير تغيرات الدول النامية الى فكر يصف ويضع استراتيجيات التنمية بالشكل الذي ينسجم مع سياسة الحكومة الأمريكية. فالكثير من نظريات التنمية السياسية والتحديث تطورت عن تقارير السياسات التي أعدتها مراكز البحوث في الجامعات «المرموقة» وقدمتها الى المؤسسات الحكومية المختلفة. ولقد اشتملت تقارير بعض الدراسات على التفسيرات التي زودت الحكومة الأمريكية بالأساس الأخلاقي لتبرير مساعدتها ودعمها للأنظمة السلطوية في الدول النامية. فبالرغم من أن الديمقراطية هدف أساسي من أهداف نظريات التنمية الا أن عملية تطبيقها وفق هذه التقاريز والدراسات يجب أن تتم بعد تهيئة الظروف الثقافية والاجتماعية الخاصة بها.

وبالمقابل فلقد نشأت نظريات التبعية في ظل الايديولوجية الماركسية ـ اللينينية واعتمدت على منهجيتها لشرح ظروف التخلف واقتراح حلول التنمية. فلقد أخذت نظريات التبعية عن ماركس نظرته الخاصة بربط الرأسمالية بالاستغلال الطبقي: ولكن بينما يتركز التحليل الماركسي على معالجة استغلال طبقة لطبقة داخل الدولة الرأسمالية فلقد اهتمت نظريات التبعية بمعالجة استغلال دولة لدولة في ظل النظام الرأسمالي الدولي معتمدة على كتابات لينين عن التوسع الامبريالي للرأسمالية. كما إعتمدت نظريات التبعية

أيضا على اشتراكية ماركس وثورية لينين في طرح البديل الثوري الاشتراكي في التنمية. ولقد قام Magedoff (1969) اضافة الى Baran and Sweezy (1966) باعادة صياغة نظريات ماركس ولينين لملاءمتها مع المتغيرات التي طرأت على تطور الرأسمالية الدولية.

وبالرغم من أن نظريات التبعية قد تأثرت بصورة غير مباشرة بالحرب الباردة الا أنها بخلاف نظريات التنمية لم تشارك في رسم أبعادها الفكرية. فلقد تبلورت نظريات التبعية في فترة الوفاق الأمريكي السوفييتي التي تلت الحرب الباردة، وكذلك فان منظري التبعية ليسوا من الاتحاد السوفييتي أو دول أوروبا الشرقية ولهذا فلم تكن هناك أي صلة محددة تربطهم بصانعي السياسة السوفييت، ولكن هذا لا ينفي بالطبع تمسك معظمهم المطلق بالايديولوجية الماركسية الثورية وتبنيهم النموذج الاشتراكي في التنمية. ويرفض معظمهم فكرة «التنمية الرأسمالية المستقلة» أو مرحلية البرجوازية الوطنية ويصرون على طرح النظام الاشتراكي بوصفه الحل الوحيد للتنمية ومعالجة مشاكل التخلف في دول الهامش. فلقد انتقد Santos (1970 : 236) مثلا مفهوم التنمية التابعة المرافقة Associated Dependent Development الذي طرحه كاردوسو[10]، وذكر بأن الاشتراكية هي الوسيلة الوحيدة التي يمكن لها أن تدمر قيود السلاسل الضخمة التي فرضتها التبعية.

واضافة الى التزامهم الفكري بالثورة الاشتراكية فلقد انهمك بعض مفكري التبعية في النشاطات والتنظيمات اليسارية في أمريكا اللاتينية. فلقد قام فرونديزى مثلا بتشكيل حركة ثورية صغيرة في الأرجنتين، وفي عام 1974 تم اغتياله على يد يميني متطرف، وكذلك فلقد كان براد ومن أبرز أعضاء الحزب الشيوعي البرازيلي النشطين. وأما سانتوس الأستاذ في جامعة البرازيل وأحد مشاهير منظري مدرسة التبعية فلقد غادر البرازيل بعد الانقلاب اليميني عام 1964 وذهب الى تشيلي حيث تمكن من جمع عدد من الباحثين البرازيليين والتشيليين لدراسة الامبريالية وتأثيرها على الدول التابعة. وبعد انقلاب تشيلي عام 1973 الذي خططت له الاستخبارات الأمريكية ذهب الى التدريس في جامعة المكسيك واستمر فى نشر أبحاثه المعادية للامبريالية، وقام برسم استراتيجية حرب ثورية على النطاق الكلي لأمريكا اللاتينية. وكذلك فلقد كان ماريني الاقتصادي البرازيلي سياسيا بارزا في البرازيل في بداية الستينات ومن أقطاب الحركة اليسارية في الفترة التي التقت فيها القومية مع الماركسية في البرازيل. وبعد انقلاب عام 1964 ذهب الى تشيلي وبدأ في تطوير أفكاره عن التبعية في مركز الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، ومنها ـ بعد انقلاب سبتمبر 1973 ـ الى المكسيك حيث عمل في مركز المعلومات والوثائق المكسيكي. ولقد أشرف أستاذ علم الاجتماع في بيرو أنيبال كيوجانو على اصدار دورية يسارية تمتعت بمكانة مرموقة في أمريكا اللاتينية، وحاول استخدامها للتأثير على النظام السياسي في بيرو. وكذلك فلقد عاش

الأرجنتيني لويس فيتال في تشيلي ومارس العديد من النشاطات السياسية ولجأ بعد انقلاب 1973 الى ألمانيا الغربية، وأما الأمريكي نوفاك فلقد كان من قواد حزب العمال الأمريكي النشطين (Chilcote, 1984 : 49,55,60,63,66,72).

الأطر النظرية وواقع الدول النامية

لقد مرت أربعة عقود تقريبا على تاريخ استقلال معظم الدول النامية، وبالتالي فان هذا يعطينا فترة زمنية كافية للنظر الى واقع التجربة في هذه الدول ومقارنته مع الطرح النظري لأدبيات التنمية والتبعية. والسؤال الذي يمكن أن يثار هنا يتعلق بالصلة بين النظرية والواقع. وسنحاول الاجابة عن هذا السؤال من خلال معالجتنا للسؤالين اللذين أثيرا في مقدمة البحث: هل كانت مدرسة التنمية والتحديث أم مدرسة التبعية أكثر استيعابا لمشاكل الدول النامية وفهما لظروف تخلفها الفعلية؟ وأيهما تمكنت من طرح الحلول الأكثر ملاءمة لواقع التخلف والتنمية في هذه الدول؟ ان المناقشة التالية لعدد من المظاهر الأساسية التي تطورت في الدول النامية في العقدين الماضيين سوف تساعدنا في تحديد الاجابة.

توسع أجهزة الدولة وزيادة قوتها: ان زيادة قوة الدولة وتوسع أجهزتها ودورها الاقتصادي تمثل الظاهرة الأساسية الأولى التي تبلورت منذ السبعينات في معظم الدول النامية في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية. وفي الوقت الذي ركزت فيه نظريات التنمية على المظاهر المجتمعية اكتفت نظريات التبعية بالنظر الى الدولة من حيث خضوعها للنظام الرأسمالي الدولي. وبعبارة أخرى فان كلا من نظريات التنمية والتبعية لم تعط في البداية اهتمامات كافية لدراسة توسع أجهزة الدولة ونشاطاتها. ولكن اهمال دراسة الدولة أثار اشكاليات نظرية عديدة وهو الأمر الذي أكدته احدى الدراسات المهمة (Evans et al., 1985) التي جعلت موضوع العودة لمفهوم الدولة أساس مناقشتها.

ان ظاهرة الدولة الوطنية القوية وتوسع دورها ونشاطاتها يتعارض كما يرى البعض، مع مفهوم التبعية الأساسي الخاص بخضوع دول الهامش الى دول المركز. فالدول النامية لم تتراجع وتخضع للرأسمال عبر الدولي بصرف النظر عن شكل تغلغله. وتبين بعض الدراسات أن دور الدولة في الدول النامية قد توسع نتيجة تفاعلها مع الرأسمال عبر الدولي، كما أن التحدي الذي جلبته الشركات عبر القومية في بعض الحالات قد أدى الى تقوية بيروقراطية الدولة لمواجهته كما حصل في حالة تدخل الدولة في صناعة الكمبيوتر في الهند والبرازيل (Evans, 1987 : 336). ولقد أصبحت الدولة في الكثير من الحالات الحليف والشريك الوطني للشركات عبر القومية، كما أصبحت في حالات أخرى الوسيط بين

الرأسمال الدولي والاقتصاد المحلي. وتبين بعض الدراسات الحديثة أن الشركات عبر القومية لا تلعب اليوم الدور نفسه الذي لعبته بالماضي في اقتصاديات الدول النامية. فلقد تغيرت الصورة بسبب مجابهات الدول الوطنية وتحديها لهذه الشركات التي أعطت تنازلات واسعة للدول الوطنية في المشاركة باستثماراتها.(11)

ولكن منظري التبعية يرفضون قبول فكرة نجاح البرجوازية الوطنية بالدول النامية في مجابهة استغلال الامبريالية الدولية. فحكومات الدول النامية التي سيطرت على الانتاج لم تتمكن من التخلص من التبعية للسوق الدولية، وعلى العكس فلقد وجدت نفسها بعد سيطرتها على الانتاج في بعض الحالات أكثر تبعية وخضوعا للرأسمالية العالمية. ويستنتج Evans (1979 : 50) ان وجهة النظر هذه صحيحة في بعض حالات التبعية. فلقد وجد في دراسته عن البرازيل أنه بالرغم من كل التغيرات التي حدثت في حالة البرازيل فان خصائص الامبريالية كما وصفها لينين كانت لم تزل موجودة. كما يذكر Gereffi (1983 : 155) أيضا في دراسته عن المكسيك أنه بالرغم من توفر كل الظروف الملاءمة لتطور الصناعات الصيدلية الوطنية في المكسيك فان شركات الصناعات الصيدلية عبرالقومية سطت على الصناعات المحلية المكسيكية وسيطرت عليها. ولقد حاول O'Donnell (1973) في أطروحته الشهيرة أن يربط توسع الأنظمة السلطوية في دول أمريكا اللاتينية في الستينات والسبعينات بظروف «التنمية الرأسمالية التابعة». ففي سعي هذه الأنظمة للتصنيع في ظل الاقتصاد السياسي للتبعية الدولية استدعت متطلبات تراكم رأس المال واحكام السيطرة على الضغوط الشعبية قيام تحالف العسكريين مع البرجوازيين والتكنوقراط وايجاد أجهزة قمعية بيروقراطية متقدمة. ويفهم من هذا التحليل أن توسع أجهزة الدولة في بعض دول أمريكا اللاتينية لم يكن دليلا على استقلاليتها من التبعية للرأسمالية الدولية بل جاء نتيجة لمحاولة توسعها الصناعي في ظل الهيمنة الرأسمالية الدولية.

وعلى الرغم من قوة الحجج والشواهد التي يقدمها مفكرو التبعية الا أنه يصعب التعميم منها على كل الدول النامية. فلا يمكن مثلا استخدام اطروحة أودونيل لتفسير توسع الأجهزة الحكومية في الدول النامية التي لم تتوجه نحو التوسع الصناعي، كما أن محاولات تطبيقها كما يذكر Huntington (1987 :26) على دول شرق آسيا الصناعية لم تكن ناجحة. فأسباب سلطوية الأنظمة ليست متماثلة، والتبعية ليست مطلقة ومتشابهة ولكنها تتم وفق درجات متباينة، وتختلف من دولة الى أخرى ومن نشاط اقتصادي الى آخر. وعلاقة الشركات المتعددة القومية مع الدولة «أ» تختلف - بسبب اعتبارات متعددة - مع علاقتها بالدولة «ب». ولقد قام Russett (1983 : 562) على سبيل المثال بمراجعة عدد من الدراسات في السبعينات والثمانينات ووجد أن هناك شبه اجماع فيها على أن تأثير الاستثمار الأجنبي في

المدى القصير يصاحب زيادة معدلات النمو القومي بالنسبة للفرد، ولكن العلاقة تصبح أقل وضوحا على المدى الطويل. فبعض الدراسات سجلت تراجعا في معدلات النمو، بينما وجدت بعض الدراسات الحديثة بما فيها دراسة راست نفسه أن العلاقة ايجابية حتى في المدى الطويل. والاعتقاد هو أن العلاقة على المدى الطويل تختلف من مكان لآخر ومن وقت لآخر بسبب أهمية تأثيرات الظروف المحلية مثل حجم الدولة وطبيعة مصادرها وتجربتها التاريخية. وكذلك فلقد وجدت احدى الدراسات التي قام بها مجموعة من الباحثين أن تأثير الرأسمال الأجنبي على معدل نمو الاقتصاد الوطني للدولة يختلف تبعا لاختلاف الظروف المحيطة بها. وترفض الدراسة فرضيات التبعية المطلقة التي تضع تصورا نظريا محددا لكل علاقات الدول الرأسمالية التجارية بالدول النامية. وتؤكد الدراسة تفضيلها للاطروحات التي تعني بابراز خصائص كل حالة في ظل مضمونها الخاص بها دون اشتراط خضوعها لمنطلق نظري عام [12].

اختلاف الخيارات والنماذج والنتائج : ان واقع التجارب في الدول النامية يبدى اختلاف خيارات التنمية والمشاكل التي واجهتها هذه الدول والمناهج المطبقة والنتائج المحققة. فبعض الدول كانت أكثر نجاحا في تحقيق أهدافها التنموية من الدول الأخرى، وبعضها حققت مستويات أفضل في عدالة توزيع الدخل. كما توجد اختلافات واضحة في طبيعة علاقة الحكام بالمحكومين والسماح بوجود المؤسسات الديمقراطية وبدرجة توسيع قاعدة المشاركة الشعبية. ولقد فشلت العديد من الدول الاشتراكية في تطوير الصناعات الثقيلة التي أنشأتها كما فشلت بعض الدول ذات الاقتصاديات المفتوحة في زيادة نمو اقتصادياتها، وما نجح تطبيقه في كوريا لم ينجح في البرازيل وما أمكن تحقيقه في الهند لم يتحقق في نيجيريا.

واختلفت الأنظمة العسكرية في نجاحها بتحقيق برامج التنمية، وكانت بعض المجتمعات أكثر اهتماما بالمشاركة السياسية من مجتمعات أخرى. وبينما لجأت بعض حركات المعارضة الى الثورة والعنف اعتمدت حركات أخرى على المواجهة السلمية. وبعض المجتمعات كانت أقل مقاومة من مجتمعات أخرى لمظاهر العلمانية التي انتقلت من الحضارة الغربية. وترى الدراسات التي تميز بين المجموعات الاقليمية للدول النامية ان الظاهرة الأساسية التي برزت في السنوات العشر الأخيرة في كل مجموعة من هذه المجموعات تمثلت في التحديث السريع ونجاح التجربة الصناعية في دول شرق آسيا، وتطور حركة الصحوة الاسلامية في الشرق الأوسط، والاوتوقراطية العسكرية في افريقيا، (Weiner, 1987 : 58 - 60)، وسقوط الأنظمة السلطوية في أمريكا اللاتينية (Dominguez, 1987 : 79). ومن الواضح أن التغير الديمقراطي في الفلبين والمطالبة بالديمقراطية في كوريا الجنوبية ومصر والجزائر يبرز تطور اتجاه مهم جديد في توجهات الدول النامية.

وعلى الرغم من أهمية هذه الاختلافات فان نظريات التنمية والتبعية لم تهتم بدراستها وتحليلها وتحديد أسبابها. فلماذا اختلفت خيارات التنمية من دولة نامية الى أخرى؟ ولماذا نجحت بعض الدول في تحقيق أهدافها أكثر من الدول الأخرى؟ وهل يمكن لاسباب التخلف أن تختلف من دولة الى أخرى تبعا لاختلاف الظروف القائمة؟ ان نظريات التنمية والتبعية لم تعن بمعالجة مثل هذه الأسئلة بسبب توجيه اهتماماتها نحو دراسة الأسس العامة لظاهرتي التنمية والتخلف.

الانقسامات الثقافية ومشكلة الأقليات: تعاني الدول النامية من مشكلة الانقسامات الثقافية التي أعاقت عملية التلاحم الوطني فيها وتجسدت في الاختلافات العرقية واللغوية والمذهبية والاقليمية. ولا تقتصر الانقسامات الثقافية على الدول النامية ولكنها توجد في عدد من الدول الغربية مثل ايرلندا وكندا، والدول الشيوعية مثل الاتحاد السوفييتي ويوغسلافيا. ولكن حدة مشكلة الانقسامات الثقافية في الدول النامية تفوق بكثير حدتها في الدول الديمقراطية والشيوعية باستثناء شمال ايرلندا. فلقد أدى التمزق الثقافي الى اعاقة نمو الذاتية الوطنية والحد من الولاء للحكومة المركزية في الكثير من الدول النامية، والى قيام العديد من الحروب الأهلية والثورات فيها وتفكك بعضها كما حدث في حالة انفصال بنغلاديش عن باكستان.[13]

ولقد أهملت نظريات التبعية مشكلة الانقسامات الثقافية الفعلية في الدول النامية وركزت على معالجتها النظرية للانقسام والصراع الطبقي الذي يصعب تحديد معالمه في الكثير من هذه الدول. فالتجمعات والتكتلات السياسية وحتى الثورات فيها لم تحدث على أساس طبقي ولكنها تمت في مضمون الدوافع الدينية أو العرقية أو الاقليمية. ولقد انتقدت نظريات التبعية لأنها ترتبط بالمفهوم الطبقي في شرحها لاستغلال البرجوازية المحلية «التبعية الداخلية» وبمفهوم الدولة في تحليلها للاستغلال الدولي. وبعبارة أخرى فهي تتهم بالتناقض لمحاولة الجمع بين التحليل الطبقي وتحليل الدولة (Chilcote, 1984 : 47).

ولقد حظيت الانقسامات الثقافية بالمقابل باهتمام بعض نظريات التنمية التي عالجت موضوعات التلاحم الوطني Integration والقومية Nationalism. واهتمت دراسة Deutsch (1969) بمعالجة دور القومية وابراز أهميتها في عملية التنمية والتقدم. فكما أن الدولة تحدد الحدود السياسية والقانونية للجماعة، فان القومية تختص بتحديد معالمها النفسية. وكما ساعد نمو الشعور الوطني في السابق على توحيد حركات التحرر ضد القوى الاستعمارية فلقد افترض أن القومية سوف تعمل بعد الاستقلال على نقل ولاء المجموعات السكانية من الأسرة والقبيلة الى الدولة الحديثة. ويمكن للقومية أن تكون

الايديولوجية المحركة للتنمية والجسر الذي يصل بين المؤسسات التقليدية والمؤسسات الحديثة المتطورة.

ولكن الدولة القومية في معظم الدول النامية تجسدت في سيطرت الجماعة العرقية الأقوى على السلطة وفرض نفوذها وثقافتها على الجماعات الأخرى. وعوضا عن بناء ذاتية وطنية جديدة تصهر جميع سكان الدولة وتجمعهم في هوية واحدة، أصبحت ثقافة وشخصية الجماعة المسيطرة هي الثقافة والشخصية الوطنية التي فرضت على باقي المجموعات السكانية في داخل الدولة. ونتجت تبعا لذلك في الدول النامية مشكلة الأقليات التي وصفت بالمأساة الانسانية نتيجة سياسات القمع والاكراه التي طبقتها الدولة تجاه المجموعات السكانية الصغيرة. ولم تنجح نظريات القومية والتلاحم الوطني في معالجة مشكلة الأقليات في الدول النامية، وبعكس مرئياتها وتوقعاتها فلقد فشلت المؤسسات السياسية في زيادة تلاحم سكان الدولة. فلقد تمكنت القيادات القبلية والتقليدية من التكيف مع المحيط الاجتماعي والسياسي الجديد ونقلت الى مؤسساته انقساماتها وصراعاتها العرقية والاقليمية والقبلية[14]. ويبدو أن نظريات التنمية قد أخطأت في توقعها بامكانية نجاح الدولة القومية في احتواء الانقسامات الثقافية في الدول النامية. ويشير Emerson (1972 : 83) بهذا الخصوص الى فكرة Lord Acton الخاصة بتطوير الدولة التعددية في الدول النامية التي بامكانها أن تحقق التعايش بين الجماعات المختلفة.

التنمية الرأسمالية والتنمية الاشتراكية : لقد أخذت بعض الدول النامية بنموذج التنمية الرأسمالية بينما طبقت دول أخرى النموذج الاشتراكي. وتختلف الدول النامية ذات الأنظمة الرأسمالية عن بعضها، كما توجد بعض الفروقات بين الدول النامية الاشتراكية، ولكن المجموعة الأولى تمتاز بصفة عامة بانفتاح أنظمتها الاقتصادية وقلة قيودها المالية والجمركية اذا ما قورنت بمجموعة الدول الاشتراكية. وفي حين حققت بعض الدول الانفتاح الاقتصادي معدلات مرتفعة في النمو الصناعي تمكنت الدول الاشتراكية من تحقيق مستويات أفضل في العدالة الاجتماعية.

ولقد تطور جدل نظري واسع بين مفكري التنمية والتبعية حول تجارب التنمية الرأسمالية والاشتراكية في عدد من الدول النامية. واهتمت دراسات التنمية الجديدة بالاشادة بنجاح التنمية الصناعية في دول شرق آسيا والبرازيل. ففي حديثه عن منجزات كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة وهونغ كونغ التي تسمى بدول «الشريط الرباعي» يذكر أحد أقطاب مدرسة التنمية ان أياً من الدول الشيوعية أو الدول الاشتراكية المعتدلة مثل تانزانيا وسيريلانكا لم تنجح في تحقيق التقدم والنمو الذي حققته هذه الدول الأربع (Weiner, 1987 : 52). ودرج استخدام مصطلح «المعجزة الاقتصادية البرازيلية» في مختلف

الدراسات والتقارير لوصف نمو الاقتصاد البرازيلي في الستينات والسبعينات (Huntington, 1987 : 19) ويشير (Becker (1983 : 341 في دراسته عن بيرو الى نمو الطبقة البرجوزية الوطنية التي سيطرت على صناعات المعادن واستعانت بالشركات عبر القومية وحققت درجة مرتفعة في النمو وعدالة التوزيع مما أكسبها شرعية واسعة وجعلها تحصل على دعم نقابة العمال البيروية العامة. ويستنتج بيكر أنه ليس هناك أي مجال لوجود أو نجاح البديل الاشتراكي في بيرو.

ويتخذ معظم مفكرى التبعية موقفا نقيضا في نظرتهم لتأثير الرأسمالية على الدول النامية، وباستثناء عدد قليل منهم من الذين يعتقدون بامكانية نجاح البرجوازية الوطنية في تحقيق التنمية الرأسمالية المحدودة في دول الهامش، فان غالبيتهم يرفضون فكرة التنمية الرأسمالية المستقلة أو التابعة، ويعتقدون بأن التطبيق الاشتراكي هو نموذج التنمية الوحيد الذي يمكن أن يخرج دول الهامش من براثن التخلف. والنموذج الرأسمالي وفق أطروحة Frank (1967) وآخرين هو مصدر لتخلف دول الهامش وليس لتنميتها. وعندما تثار التساؤلات عن اخفاق بعض الدول الاشتراكية في تحقيق معدلات مرتفعة في النمو نجد كتاب التبعية ينحون باللائمة على النظام الرأسمالي الدولي. فدول الهامش، كما يذكر Novack (1970 : 979) سوف تبقى هامشية حتى ولو تحولت الى دول اشتراكية وستبقى عاجزة عن تحقيق أهدافها وتطبيق برامجها التنموية بسبب خضوعها لهيمنة النظام الرأسمالي الدولي. وسيبقى حل مشكلة التخلف في دول الهامش متوقفا على حدوث التغير الاشتراكي في دول المركز الرأسمالية.

ويحاول كتاب التبعية أيضا أن يقللوا من أهمية النمو الاقتصادي الذي حققته بعض دول الهامش ذات الأنظمة الاقتصادية المفتوحة. ففي مناقشته لمحاولة التبلور البرجوازي الوطني في كوريا الجنوبية يستنتج أمين (1986 : 122) أن كوريا الجنوبية ـ بالرغم من كل ما قيل عن نجاح تجربتها الصناعية ـ لم تتمكن في الحقيقة من فرض هيمنتها على التراكم أو أن تحتفظ به وتنميه. ولهذا فهو يعتقد بأن التجربة الرأسمالية في كوريا لا تشذ عن نطاق اطروحته المركزية التي مفادها ان : «آليات النظام الرأسمالي العالمي لا تمثل عنصرا موافقا لتبلور دول برجوازية وطنية جديدة قادرة على مواجهة تحديات العصر». ويرفض غورنييه (1982 : 81 - 83) أن يعطى أية أهمية فعلية للتجربة الصناعية في دول «الشريط الرباعي» في شرق آسيا. فصناعاتها، كما يذكر، ليست من الصناعات «المنمية» ولكنها تجسد «خدعة دبرها عامة رجال الأعمال فى الشمال ليتجنبوا دفع الأجور المرتفعة والأعباء الاجتماعية والضرائب فى بلادهم». ويستشهد غورنييه بانتقاد كلود شيسون مندوب التنمية في المجموعة الأوروبية لهذه الصناعات التي أقيمت أساسا لتستفيد من أوضاع اجتماعية

وضرائبية خاصة. ولقد هدد شيسون بحرمان هذه الصناعات من الاستفادة من الامتيازات الجمركية واجراءات التسهيل التي تتمتع بها عادة صناعات الدول النامية في السوق الأوروبية. ومما قاله شيسون في تعليقه على هذه الصناعات «لا أدرى لماذا علينا أن نشجع باسم حرية التجارة الاستغلال الاجتماعي للشعوب الأقل حظا». (غورنييه، 1982 : 83). ويدحض غورنييه (1982 : 26) في دراسته أيضا فكرة «المعجزة البرازيلية» في التنمية التي لم تصل فوائدها الا لحوالى 10٪ من السكان الذين أستأثروا «بثلثي النمو في الانتاج الوطني الخام ولم يتركوا سوى 3٪ الى 40٪ الأفقر». ويستخدم Marini (1978 : 34 - 35) مصطلح «الامبريالية الفرعية» Subimperialism ليصف حالة البرازيل التى أصبح اقتصادها التابع يميل الى التوسع لاستغلال الاقتصاديات الأضعف في الدول المجاورة لها. ولكن الامبريالية البرازيلية الفرعية اعتمدت على رأس مال وتقنية الاحتكارات الأمريكية ولهذا فهي لم تؤد الى حدوث أي تغير في نظام الاقتصاد الدولي المبني على التبعية، وانما لعبت دورا وسيطا في استغلال الطبقات الفقيرة في البرازيل والدول المجاورة التي وسعت نشاطاتها الاقتصادية اليها.

ان اختلاف نظريات التنمية والتبعية حول نموذجى التنمية الرأسمالية والاشتراكية يعود الى الجدل الفكري حول العلاقة بين النمو وعدالة التوزيع. ففي ضوء التعارض الذي يوجد بين النمو الاقتصادي وعدالة التوزيع، هل يجب أن تعطى أولوية التفضيل للنمو أم لتحقيق العدالة في التوزيع؟ وتبدو نظريات التنمية أكثر ميلا الى تفضيل الاهتمام بالنمو الاقتصادي وتحاول تقديم الأدلة الدراسية التي تثبت أن عدالة التوزيع سوف يتم تحقيقها على المدى الطويل في أعقاب تحقيق النمو الاقتصادي. ولكن نظريات التبعية تتجه نحو تفضيل نهج الاستقلال الوطني والنمو العادل الذي يهدف الى رفع مستوى المعيشة لجميع الأفراد وليس لبعضهم. ولهذا نجدهم يرفضون نموذج التنمية الرأسمالية الذي قد ينجح في تحقيق النمو السريع ولكنه يعمل على تقسيم المجتمع الى أقلية ذات امتيازات وأغلبية واسعة من الفقراء (Huntington, 1987 : 5-6, 19).

ان تجارب الدول النامية ـ اذا أردنا الاستفادة منها ـ تبدي أن التطرف والمغالاة في أي من الاتجاهين يمكن أن يؤدي الى حدوث نتائج سلبية في التنمية. فلقد رأينا في تجربة البرازيل أن النمو الاقتصادي يفقد معناه اذا حرمت نسبة كبيرة من السكان من جني ثماره وبقيت تعيش في فقرها السابق. وبالمقابل فان مثالي تنزانيا وسيريلانكا يوضحان أن تركيز الاهتمام على تحقيق العدالة في التوزيع قد يولد نتائج سلبية عامة اذا لم يصاحبه التزام بزيادة الانتاج. وأما محاولة بعض نظريات التبعية تبرير فشل برامج التنمية في بعض الدول

الاشتراكية بواسطة تحميل المسؤولية الى النظام الرأسمالي العالمي فانها تعكس طرحا نظريا ايديولوجيا غير مفيد.

الفقر في الدول النامية : في بداية الثمانينات وبعد انقضاء ثلاثة عقود على عمليات التنمية في الدول النامية حدد البنك الدولي عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مطلق في العالم بحوالي 800 مليون شخص يعيش معظمهم في الدول النامية، ويعاني حوالي نصفهم من سوء التغذية. كما جاء في ورقة عمل تابعة للبنك الدولي أن 49٪ من سكان الدول النامية (835 مليوناً) هم من الفقراء الذين ينقص متوسط دخل الفرد منهم في السنة عن 75 دولاراً، وان حوالي 560 مليون شخص منهم 67٪ ينقص متوسط دخل الفرد منهم عن 50 دولاراً في السنة.[15] وتعاني الدول النامية باستثناء عدد قليل منها ـ ومعظم المستثناه هي من الدول المصدرة للبترول ـ من مشاكل الفقر الذي تختلف حدته من دولة الى أخرى.

ويجسد الفقر في الدول النامية مأساة المعاناة الانسانية الأولى من التخلف التي أدت الى قتل حوالي مئة ألف شخص خلال سنوات الجفاف في افريقيا في أواخر الستينات وأوائل السبعينات، اضافة الى هلاك ملايين الأطفال في الدول النامية. فماذا قدمت نظريات التنمية الليبرالية ونظريات التبعية الاشتراكية لهذه الظاهرة الأليمة التي تتجه نحو الأسوأ؟.

تربط نظريات التنمية المختلفة ظاهرة الفقر في الدول النامية بالانفجار السكاني ومشاكل الانتاج الزراعي، وتعيد مشكلة الزيادة السكانية الى ظروف نفسية واجتماعية والى سيطرة الثقافات الدينية التي تعيق تطبيق برامج تحديد النسل. وأما عقبات الانتاج الزراعي فتعيدها الى أسباب بيئية يصعب التحكم فيها وأسباب تقنية، وأخرى تتعلق بالسياسات والاستراتيجيات المطبقة، مثل مشاكل برامج الاصلاح الزراعي واستمرارية بعض الدول ـ تنزانيا ومالي مثلا ـ في سنوات الجفاف بانتاج محاصيل التصدير الزراعية للحصول على العملات الصعبة دون الاهتمام بتطوير المنتجات الغذائية بهدف الاستهلاك المحلي (Staniland, 1985 : 194 - 195).

وتنحو نظريات التبعية باللوم على الرأسمالية الدولية والاستغلال البرجوازي الوطني في تحديدها لأسباب الفقر في دول الهامش. وترد الجذور العميقة للفقر والتخلف الى التوسع الاستعماري السابق. وتنتقد احدى الاطروحات الماركسية موقف «الاقتصاديين البرجوازيين» ـ كما تسميهم ـ تجاه مشكلة الفقر في دول الهامش وترى أن دعوتهم لتطبيق برامج تحديد النسل محاولة مقصودة تهدف الى تحويل البحوث والدراسات عن معالجة الأسباب الحقيقية الطبقية للفقر والمجاعة في الدول النامية نحو أسباب سطحية غير أساسية (Dansoko & Lerumo, 1974 : 128). وتربط احدى الدراسات التخلص من الفقر بالتحرر

من الاستغلال الداخلي والدولي وذلك لاتاحة الفرصة أمام تطبيق استراتيجية تنموية عادلة (Kruijer, 1987 : 5).

لا شك في أن القوى الاستعمارية السابقة قد لعبت دورا أساسيا في افقار الدول النامية، اضافة الى وجود أسباب دولية امبريالية وأخرى محلية تعمل في الوقت الحاضر على تجسيد الفقر في هذه الدول وإعاقة محاولات التخلص منه أو تخفيف حدته. إن إهمال نظريات التنمية الليبرالية للتأثير الاستعماري السابق على فقر الدول النامية أو محاولتها للتقليل من مسؤولية النظام الاقتصادي الرأسمالي الدولي، لا ينم فقط عن مغالطة تاريخية كبيرة وخطأ تحليلي جسيم، ولكن يمكن أن تكون له أيضا أبعاد سلبية على برامج المساعدات التي تقدمها الدول الصناعية للدول النامية والتي تناقصت نسبيا في السنوات الأخيرة. وان اهمال نظريات التبعية، من ناحية أخرى، لتأثير المتغيرات المحلية على انخفاض مستوى المعيشة في دول الهامش فيه اغفال لعوامل أساسية وإحباط للجهود الوطنية التي يمكن أن تبذل للتصدي للمشكلة ضمن الحدود الممكنة. فليس من المنطقي أن يجيب صانع القرار الذي يهتم برسم سياسة مُنَمِّيَةٍ بأن المشكلة في عمومها وجزئياتها هي من نتائج النظام الرأسمالي الدولي وانه يجب انتظار تحطيم هذا النظام قبل التفكير في رسم استراتيجية تنموية.

الفجوة بين القرى والمدن : لقد وجدنا فى الفقرة السابقة أن غالبية الدول النامية تعاني من مشكلة الفقر التي تعيق تنميتها وتحقيق الرفاه لشعوبها. وتخلص جميع دراسات الدخل ومستوى المعيشة في الدول النامية الى أن الفقر في هذه الدول يتركز بشكل خاص في المناطق الريفية. فلقد وجدت ورقة عمل البنك الدولي المشار اليها أن 83٪ من فقراء الدول النامية الذي ينقص متوسط دخل الفرد فيهم عن 75 دولاراً في السنة هم من سكان الريف، وترتفع هذه النسبة لتصل الى 86٪ اذا نظرنا للفقراء الذين ينقص متوسط دخل الفرد فيهم عن 50 دولاراً في السنة.[16]

ولقد نتج عن ظروف فقر الريف في الدول النامية تطور فجوة واسعة بين الريف والحضر تتضح في انخفاض مستويات المعيشة والخدمات والمرافق فى القرى عن مستوياتها فى المدن. وبينما ازدادت نسبة المتعلمين في المدن بقيت نسبة الأمية مرتفعة بين أبناء الريف الذين حافظوا تبعا لذلك على التمسك بالمظاهر التقليدية أكثر من سكان المدن. ان هذه الفجوة الاقتصادية ـ الحضارية بين المدن والقرى تعكس في الوقت الحاضر واقع التنمية والتخلف الذي تعيشه معظم الدول النامية والذي سوف يبقى موجودا ـ وفق أفضل الافتراضات ـ لفترة طويلة في المستقبل. فكيف عالجت كل من نظريات التنمية والتبعية هذه الظاهرة المهمة؟ وهل طرحت حلولا محددة لمعالجتها؟.

لقد ذكرنا في القسم الأول من هذه الدراسة أن نظريات التنمية والتحديث لم تتصور في صيغها الأولى امكانية تزامن مظاهر التقليد والحداثة معا وافترضت أن الأنماط الحديثة ستحل محل التقليدية سواء في المدن أو القرى. فلقد كان الاعتقاد السائد هو أن زيادة نشاطات الدولة وتوسع أجهزتها الى الريف سوف يؤدي الى اضعاف الممارسات التقليدية وخلق أنماط اقتصادية وسياسية واجتماعية جديدة.

ولكن نظريات التنمية اللاحقة التي حاولت تجاوز الانتقادات الموجهة لمدرسة التنمية والتحديث استجابت لمتطلبات الواقع وحاولت تحليل استمرارية أنماط الاتصال التقليدية في الأرياف المتمثلة في علاقات الوكيل والزبون أو الزعيم والتابع Patron - Client Relations التي لعبت الدور الرئيسي في الصلة بين سكان الريف وصفوة المدن المسيطرة. فلقد ارتبط توسع أجهزة الدولة - كما ترى الدراسات التي عنيت بهذه العلاقة - بأسس قانونية وادارية ونظامية جديدة كان من الصعب على سكان الريف بصفة خاصة التعامل معها. ولهذا فلقد فضل القرويون نظراً لأسباب نفسية وسلوكية وثقافية الاعتماد على الوسيط أو الوكيل في اتصالهم بالأجهزة الحكومية (Randall & Theobald, 1985 : 55). والوكلاء أو الزعماء يمكن أن يكونوا من ملاك الأراضي أو رجال الدين أو أصحاب الثروة والتجار والوجهاء وأبناء العائلات الكبيرة. وتصف احدى الدراسات علاقة الوكيل بالتابع بأنها تقف في منتصف الطريق بين الزعامات القبلية التقليدية التي سبقت الاستعمار وبين تنظيمات البيروقراطية العصرية ذات الأسس القانونية في المجتمع الصناعي المتقدم (Bertsch et al, 1978 : 416).

ويتجنب منظرو التبعية بصفة عامة استخدام مصطلحي التقليد والعصرنة في دراستهم لمشاكل التخلف في دول الهامش. ولهذا فهم لا يهتمون بدراسة ما يوصف بازدواجية الأنماط العصرية في المدن والأنماط التقليدية في القرى، ولكنهم يفضلون البحث في ازدواجية الأنماط الرأسمالية في المدن مع المظاهر الاقطاعية في الأرياف، أو في استغلال صفوة المدن البرجوازية لسكان الريف من المزارعين الفقراء. فهناك من يرى بأن خضوع دول الهامش للاستعمار في مراحل تطورها التاريخية السابقة قد أدى خاصة في أمريكا اللاتينية الى نشوء مجتمعين أحدهما اقطاعي ومتخلف في المناطق الريفية والآخر رأسمالي وأكثر تقدما في المدن. وهناك من يكتفي بالتركيز على توضيح خضوع الريف (هامش الهامش) لسيطرة صفوة المدن البرجوازية (مركز الهامش) التي قامت باستغلال مصادر الريف دون الاهتمام بتنميته. وعادة ما يتم تشبيه المناطق المتخلفة بمستعمرات داخلية تخضع لاستغلال البرجوازية المسيطرة في المناطق المتقدمة. ومن مظاهر الاستعمار الداخلي Internal Colonialism سيطرة صفوة المدن على مناطق الدولة التي بقيت هامشية في تأثيرها على التنمية الوطنية (Chilcote, 1984 : 38 - 39, 55-56).

ومرة أخرى نلاحظ أن النماذج الأولى لنظريات التنمية والتحديث كانت معزولة في برجها النظري الذي حال بينها وبين الانتباه لظروف الريف الخاصة في الدول النامية. وأما نظريات التنمية اللاحقة ونظريات التبعية فلقد اهتمتا كل بطريقتها الخاصة بدراسة الأسباب التي أعاقت تقدم الريف الى نفس مستوى المدن. وبينما تواجه نظريات التبعية صعوبة تفسير مشاكل التنمية الريفية في الدول النامية الاشتراكية ـ التي يفترض وفق أطروحة التبعية، غياب ظروف الاقطاع من أريافها أو ظروف خضوعها لاستغلال صفوة المدن البرجوازية ـ فان تحليل الأبعاد الثقافية والاجتماعية لعلاقة الوكيل والتابع يمكنها أن تزودنا بتفسير مقبول لاسباب فشل الاصلاحات السياسية والاقتصادية في أرياف الدول النامية الاشتراكية منها والرأسمالية. والأهم من هذا أن أيا من المدرستين لم تحاول وضع الأطر النظرية التي يمكن الاعتماد عليها لرسم استراتيجية خاصة بالتنمية الريفية. ولقد لاحظ لوب (1986 : 9) هذه المشكلة في دراسته للعالم الثالث وحاول ابراز أهمية تنمية الريف التي يمكن تحقيقها بواسطة الاهتمام بقطاع الزراعة.

الاستقرار النسبي وظاهرة الانقلابات العسكرية : ان احدى المظاهر الملفتة للنظر في الدول النامية هي الاستقرار النسبي للكثير من الأنظمة السياسية منذ بداية السبعينات مقارنة بفترة عدم الاستقرار وتوسع الانقلابات العسكرية في الخمسينات والستينات. ففي الفترة الواقعة بين عامي 1945- 1972 وقع في الدول النامية 284 انقلاباً عسكريا نجح منها 147 انقلابا بينما فشلت المحاولات الباقية (Bertsch et al., 1978 : 432). ولقد ربطت نظريات التنمية في الستينات ظاهرة الانقلابات العسكرية واهتزاز الأنظمة السياسية في الدول النامية بالانتشار الواسع السريع لمظاهر التحديث. وشرح Huntington (1968 : 32-35) هذه الفكرة في العلاقة بين مطالب المشاركة السياسية التي تزداد نتيجة التعبئة الشعبية Mobilization، وبين قوة المؤسسات السياسية. والنتيجة التي تصورها هنتنغتون هي عدم الاستقرار والتوتر السياسي والدخول في دوامة الانقلابات العسكرية. واستخدم البعض مصطلح «ثورة زيادة التطلعات» لتسمية هذه الظاهرة ومفادها أن التعليم وتقدم الاتصالات هي عادة أول مظاهر التغير التي تدخل مجتمعات الدول النامية وتؤثر على شعوبها وترفع درجة تطلعاتهم وتوقعاتهم فوق امكانيات المؤسسات القائمة. والنتيجة هي الاحباط الشعبي وخيبة الأمل Frustration والغضب وتصاعد المطالبة بالمشاركة السياسية والزيادة في درجة عدم الاستقرار والاتجاه نحو حكم الأنظمة العسكرية (Bertsch et al., 1978 : 414).

ولكن تجارب معظم الدول النامية في السبعينات والثمانينات جاءت مناقضة للتوقع النظري الذي قدمه هنتنغتون وآخرون. فالتوسع في انتشار مظاهر التحديث في السبعينات

في الكثير من الدول لم يؤد الى زيادة التعبئة الشعبية السياسية في نفس الوقت الذي انخفض فيه عدد الانقلابات العسكرية مقارنة مع الفترة السابقة. كما لم تتطور حركات المعارضة الكبيرة المتوقعة، والمهاجرون من القرى الى المدن لم يصبحوا محور تجمعات ونشاطات سياسية عامة. ولقد تمكنت حكومات الدول النامية من قمع وكبح جماح معظم حركات المعارضة ـ مع وجود بعض الاستثناءات ـ دون أن يشكل وجودها تهديدا لأمن واستقرار الأنظمة التي تصدت لها. ولهذا يعتقد بعض المفكرين بأن هنتنغتون قد بالغ بشدة في تصوّره وفي حلوله التي طرحها للمحافظة على استقرار الأنظمة السياسية في الدول النامية والتي تشتمل على توصياته بالحد من توسع مظاهر التحديث المشتملة على التعليم ووسائل الاتصال. ويشبه أحد النقاد (Gamer, 1982 : 220) حلول هنتنغتون بالمطرقة التي اقترح استخدامها لسحق نملة.

ولقد قدمت نظريات التنمية التي تطورت في السبعينات مجموعة من الدراسات الجيدة (Kennedy, 1974; Nordlinger, 1977; Decalo, 1976) التى عالجت بالتفصيل الأسباب المختلفة لظاهرة الانقلابات العسكرية وصنفتها الى أنواع مختلفة وقارنتها مع الأنظمة المدنية من حيث نجاح كل منها في تحقيق برامجه التنموية.

وعالجت نظريات التبعية بدورها ظاهرة الانقلابات العسكرية وعدم الاستقرار في دول الهامش من منظار التبعية الرأسمالية الدولية. فالانقلابات العسكرية، وفق أطروحة التبعية تنقسم الى نوعين أساسين : الانقلابات التي تحدث استجابة للصراعات الطبقية بهدف القضاء على البرجوازيات المحلية المتحالفة مع الرأسمالية الدولية مثل انقلاب مصر عام 1952 وانقلابات البعثيين في العراق 1958 وسوريا 1966 وانقلاب ليبيا 1969 واثيوبيا 1974 والصومال 1969 وبيرو 1968. وتتم انقلابات النوع الثاني بتحريك من الامبريالية الدولية وخاصة الولايات المتحدة وذلك للقضاء على محاولات التنمية الوطنية المستقلة ولتنصيب الحكومات التي تخدم مصالح الرأسمالية العالمية مثل انقلاب ايران عام 1953 والبرازيل 1964 وغواتيمالا 1973 وتشيلي 1973 وتجمع معظم الدراسات، وحتى من خارج مدرسة التبعية على أن الولايات المتحدة الأمريكية قد شجعت فعلا القوات المسلحة في هذه الدول للقيام بانقلابات عسكرية ضد الأنظمة التي كانت تحاول توسيع قواعد القوة السياسية فيها لتشتمل على الطبقات الدنيا (David, 1987 : 66).

لقد توسعت نظريات التنمية في دراستها لظاهرة الانقلابات العسكرية أكثر من نظريات التبعية وقدمت لنا قاعدة تحليلية واسعة لظروف هذه الانقلابات. وفي حين تجاهلت بعض نظريات التنمية الأولى التأثيرات الدولية على الانقلابات العسكرية في الدول النامية، فلقد أهملت نظريات التبعية دوافع تنافس البرجوازية العسكرية فيما بينها أو

مع البرجوازية المدنية. كما أهملت مدرسة التبعية دور الامبريالية السوفييتية في التأثير على مظاهر الاستقرار السياسي في بعض الدول النامية. ونحن لا نستطيع فهم التدخل الأمريكي في شؤون بعض الدول النامية بمعزل عن التدخل السوفييتي في سياسات بعضها الآخر.

وتجدر الاشارة أخيرا الى أن الأسس التي تستند عليها فترة الاستقرار النسبي لكثير من أنظمة الدول النامية ليست واضحة تماما. وقد تعود الكثير من هذه الأنظمة في المستقبل للدخول من جديد في دوامة الانقلابات العسكرية. وليس بامكاننا أن نتوقع في الوقت الحاضر احتمالات عودة ظاهرة الانقلابات العسكرية للسيطرة من جديد على الساحة السياسية في الدول النامية، وفيما اذا كانت الأسباب التي ستعيدها من جديد ستكون أقرب الى تحليل مدرسة التنمية أو مدرسة التبعية.

العنف السياسي والارهاب : ان ظاهرة الاستقرار النسبي للأنظمة السياسية في الدول النامية المشار اليها في الفقرة السابقة والتي اتضحت في تقلص عدد الانقلابات العسكرية وضعف حركات المعارضة الشعبية والقضاء عليها في حالة وجودها، يجب أن لا تحجب عنا ظاهرة العنف السياسي والارهاب التي تتمثل في التظاهرات والتجمعات الشعبية الغاضبة وفي عمليات المجموعات الارهابية الصغيرة المتطرفة. وبالرغم من أن حركات العنف والارهاب السياسي لا تشكل بالضرورة خطرا على النظام السياسي مثل الانقلابات العسكرية الا أن وجودها يعتبر تحديا أساسيا لوظيفة النظام الأمنية ويؤثر على بعض قرارات ومواقف الحكومة. وتمتد حركات العنف السياسي في الدول النامية من أمريكا اللاتينية الى الشرق الأوسط فآسيا وافريقيا، وتختلف هذه الحركات من حيث حجمها وقوتها وايديولوجيتها ولكنها تتشابه فى أساليب العنف والارهاب التي تعتمد عليها.

فأين يقف فكر التنمية وفكر التبعية من ظاهرة العنف السياسي والارهاب؟. لم تهتم نظريات التنمية والتحديث الأولى بدراسة العنف السياسي في الدول النامية، واكتفى آلموند وباول (1980 : 82 - 83) بالاشارة اليه فى تحليلها لعملية التعبير عن المصلحة Interest Articulation. ولكن بعض دراسات المدرسة الغربية اللاحقة (Feierabend et al, 1972; Gurr, 1970) اهتمت بشكل موسع بدراسة نماذج العنف السياسي وأسبابه السياسية والاقتصادية والنفسية والثقافية، والآثار التي يمكن أن تنجم عنه، وعلاقته بالتحديث والتغير الاجتماعي، وأهميته كوسيلة ضغط سياسي أو مشاركة سياسية غير شرعية.

ولكن علاقة أدبيات التبعية بالعنف السياسي لها شأن آخر. فلقد دعا الكثيرون من مفكري التبعية الى الاعتماد على الكفاح المسلح والعمل الثوري للتخلص من قيود التبعية. ولقد تركت أفكار Fanon (1972 : 190) عن استخدام العنف ضد المستعمرين

الأوروبين الذين جلبوا البؤس والفقر الى الدول النامية تأثيرا كبيرا على بعض مفكري التبعية ومثقفي المجتمعات النامية . ويقول L. Dowbor الاقتصادى البرازيلي الذى قاد أوسع عمليات الارهاب البرازيل في الستينات والذي أمضى فترة من حياته لاجئا في الجزائر، في وصفه لأهمية أعمال العنف «ان الوعي الثوري للشعب لا يمكن تكوينه بواسطة التثقيف السياسي ولكن بالعمل العسكرى»[17].

ولقد اهتم عدد من مفكري التبعية مثل فروندبزي وباجو وماريني بتحديد الظروف التي قد تؤدي الى قيام الثورة التي تمكن البروليتاريا من السيطرة على مراكز القوة وقيادة التحول نحو الاشتراكية ، ونظروا لأعمال العنف من خلال تحليلهم للصراع الطبقي ودعوا الطبقات العاملة الى الكفاح الثوري المسلح ضد البرجوازية المحلية وقوى ومصالح الامبريالية العالمية . ولم يكتف دوس سانتوس، كما ذكرنا سابقا، بترويج فكرة استخدام العنف لمقاومة الأنظمة التي وجدت لتحمي مصالح الرأسمالية الامبريالية، ولكنه قام برسم استراتيجية على مستوى أمريكا اللاتينية تهدف الى توحيد القوى الطبقية وتأسيس المنظمات السياسية والعسكرية لتقود الكفاح الثوري ضمن نطاق جبهة عامة منظمة ومسلحة (Chilcote, 1984 : 51,54,63,65) .

نستطيع أن نلاحظ أنه بالرغم من اهتمام نظريات التبعية بالعنف السياسي الا أن دراستها له جاءت أضيق من تحليلات نظريات التنمية الغربية . فلقد اقتصر تحليل نظريات التبعية للعنف السياسي على الصراع الطبقي والكفاح ضد الامبريالية . وبالتالي فلم تشتمل دراسات التبعية على الأبعاد النفسية والثقافية والايديولوجية للارهاب والعنف السياسي . ولقد تجنبت بعض دراسات التنمية الغربية هذا الخطأ وتمكنت من طرح تحليل أشمل لهذه الظاهرة المعقدة في السلوك السياسي للانسان . ويلاحظ على بعض نظريات التبعية أيضا أن معالجتها للعنف السياسي جاءت في اطار الدعوة إليه والحث عليه أكثر من دراسته وتحليله بوصفه ظاهرة سياسية متميزة .

أزمة المديونية الدولية : لقد تبلورت مع بداية الثمانينات أزمة المديونية الدولية التي فشلت نظريات التنمية والتحديث في التعرض لها من قريب أو بعيد، ولكن ملابساتها الدولية جاءت ضمن النطاق التحليلي لنظريات التبعية . ففي منتصف الثمانينات وعلى الرغم من من تحسن الاقتصاد العالمي كانت أزمة المديونية لم تزل هي الظاهرة الأساسية المسيطرة على الاقتصاد السياسي الدولي . وتعود ظروف الأزمة الى السبعينات حيث أدت زيادة أسعار معظم واردات الدول النامية بما فيها أسعار البترول الى زيادة حاجة معظم هذه الدول للقروض وذلك للانفاق على برامجها التنموية . ولقد اعتقدت البنوك الكبيرة في الدول الصناعية ، التي كانت مخزنة بفائض أموال البترول، أن من مصلحتها أن تقرض بعض

الدول النامية مثل البرازيل والمكسيك والارجنتين. فلقد كان الاعتقاد السائد أن هذه الدول تتمتع بامكانيات اقتصادية كبيرة مما يجعل عملية اقراضها مضمونة ومربحة. ولكن الركود الاقتصادي الدولي الذي تلا فترة الاقراض قد أدى الى خلق كساد اقتصادي في هذه الدول وفشلت مشاريعها الاستثمارية بعكس توقعات البنوك التي أقرضتها. وفي البداية وافقت البنوك على اعادة جدولة حوالى مئة بليون دولار من الديون ومنح ديون اضافية لتسهيل تسديد الفوائد المستحقة. ولكن بعد تفاقم مشاكل الكساد الاقتصادي في الدول المدينة امتنعت البنوك عن منح المزيد من القروض مما أدى الى تصاعد أزمة المديونية الدولية.

وفقد القطاع الخاص في الدول الصناعية نتيجة أزمة المديونية الدولية اهتمامه بالاستثمار في الدول النامية واتجه نحو الأسواق الأكثر ضمانا واتساعا وديناميكية في داخل الدول الصناعية نفسها وأسواق عدد محدود من الدول النامية ذات التجارب الصناعية الحديثة الناجحة. وأما معظم الدول النامية فلقد أصبحت أكثر هامشية بالنسبة للنظام الاقتصادي الدولي. فلقد قيدت الدول الصناعية الكميات المالية التي يمكن لصندوق النقد الدولي IMFأن يقرضها للدول الأعضاء، كما انخفضت مستويات مساعدات المنح واستثمارات الشركات المتعددة القومية، ونقصت عمليات البنوك التجارية (Feinberg, 1984 : 12-14).

ان بعض تفسيرات أزمة المديونية الدولية تنسجم مع الأساس التحليلي لنظريات التبعية حيث ترى أن الأزمة هي وليدة السياسات الرأسمالية في الولايات المتحدة الأمريكية. وذلك لأن حرصها على الاستقلالية في صنع سياستها الاقتصادية، بصرف النظر عن التأثيرات التى تلحق بالدول الأخرى، قد أضر باقتصاديات العديد من دول العالم. وان انتعاش الاقتصاد الأمريكي في الثمانينات ـ وفق هذه النظرة ـ قد بني على حساب الركود الاقتصادي الدولي وخاصة في الدول النامية المدينة، وأدى الى وضع العقبات أمام عملية تكيفها الاقتصادي مع ظروف أزمة المديونية (Bradford, 1984 : 119-120).

الخلاصة

لقد حظيت ظاهرة التغير في الدول النامية والظروف المختلفة التي أحاطت بها باهتمام مجموعة كبيرة من مفكري العلوم الاجتماعية الذين درسوا التحديث والتنمية والتخلف والتبعية. ولقد وجدنا أنه يمكن تصنيف جميع النظريات والمفاهيم المطروحة ضمن الاطارين النظريين لمدرستي التنمية والتبعية. ولقد استعرضنا الخصائص المميزة

لكل منهما وأوضحنا نقاط الاختلاف بينهما في المنهج والتحليل والحلول المقترحة، وبينّا صبغتهما الايديولوجية، وأظهرنا أخيرا درجة الصلة بين طرحهما النظري وبين الظروف الفعلية للدول النامية من خلال النظر الى تسعة مظاهر أساسية من واقع هذه الدول.

ان الصبغة الايديولوجية لنظريات التنمية والتبعية قد أنقصت بصفة عامة من مقدرتها على تحليل واقع التخلف والتنمية. ولقد أدت الحرب الباردة بصفة خاصة الى تصعيد مشكلة الالتزام الايديولوجي لنظريات التنمية والتحديث الامريكية. فلقد انطلقت هذه النظريات ـ بصرف النظر عن جزيئاتها ـ من أربعة منطلقات أساسية مأخوذة من خصائص المجتمعات الغربية وهي : الدولة القومية، والتطبيق الرأسمالي، والتحول الديمقراطي، وعصرنة الثقافة. ولكن تطور الدولة القومية في الدول النامية أدى الى خلق مشكلة، بل مأساة الأقليات فيها، واختلف مضمون التطبيق الرأسمالي في هذه الدول عن مضمونه في الدول الغربية، وسبب ذلك كما يوضح Horowitz (1972a :6) يعود الى اختلاف ظروف التنمية الاقتصادية في الدول الغربية عن ظروفها في الدول النامية. فلقد تمت التنمية الاقتصادية في الدول الغربية نتيجة تطورات داخلية سبقت تطور أنظمتها السياسية وحدثت بمعزل عن الخضوع للتأثيرات الخارجية. وبشكل معاكس تماما تطورت الأنظمة السياسية فى الدول النامية قبل حدوث تنميتها الاقتصادية، ثم قامت هذه الأنظمة باتخاذ قرارات التنمية الاقتصادية التي خضعت أيضا لاعتبارات دولية متعددة. فبينما جاء التطور السياسي والاقتصادي في الدول الغربية بعد سيطرة البرجوازيات الوطنية على نماذج الانتاج الاقتصادي، قامت الحكومات السلطوية في الدول النامية بوضع أسس التنمية الاقتصادية.

ولقد وقعت نظريات التنمية الأمريكية أيضا بمأزق واضح في موقفها من التحول الديمقراطي في الدول النامية. فالمنطلق الأساسي لمعظم هذه النظريات هو التأكيد على الديمقراطية، ولكن الالتزام الأكاديمي بدعم موقف الحكومة الامريكية ضد توسع النفوذ السوفييتي قد وجه بعض النظريات الأساسية نحو تبرير الأنظمة السلطوية وتفسير ظاهرة وجودها في الدول النامية اعتمادا على ثلاثة أسباب مختلفة : فبعض النظريات جعلت الاستقرار السياسي المطلب الأول الذي يجب أن يعطى أولوية على التحول الديمقراطي واكتشف البعض أن الأنظمة السلطوية في الدول النامية أقدر على تحقيق التنمية الاقتصادية من الأنظمة الديمقراطية، ووجد البعض الآخر أن التغير الديمقراطي في الدول النامية عملية معقدة بسبب خضوعه للمؤثرات الثقافية (Gendzier, 1985 : 49,79,94-95).

وعلى الرغم من أهمية الاعتبارات الثقافية في فهم التخلف والتنمية الا أن علماء السياسة الأمريكيين لم ينجحوا بربط الثقافة بالتنمية بشكل جيد. فعند عدم مقدرتهم على

تفسير ظاهرة أو اختلافات معينة، نجدهم يعتمدون على التعليل بالاختلافات الثقافية. ولقد نقصت أهمية المنهج الثقافي في نظريات التنمية الأمريكية في الستينات والسبعينات ولكن بعض المنظرين في الوقت الحاضر يرون أن هناك حاجة لتفسير اختلافات خيارات التنمية وتجاربها ونتائجها بين الدول النامية على أساس اختلافات الثقافة. فلقد توسعت دراسة المظاهر الاقتصادية والسياسية والدولية في السبعينات، كما يذكر أحد المفكرين (Banuazizi, 1987 : 283-284)، على حساب تراجع دراسة المظاهر الثقافية. ولكن تطور بعض الاتجاهات والمظاهر الحديثة مثل صحوة الذاتية الاسلامية، وثورة التقليديين وحركات الأقليات العرقية، يجب أن تعيد من جديد، كما يضيف، اهتمام المفكرين بدراسة الأبعاد الثقافية في التنمية. ولكن هل ستنجح دراسات التنمية الأمريكية الجديدة في فهم الأبعاد الثقافية على حقيقتها؟ أم أنها ستعود الى ارتكاب الأخطاء القديمة نفسها لنظريات المنهج الثقافي التي كانت دائما تتوصل الى تفضيل الثقافة الغربية وربطها بالتنمية الناجحة؟!.

وكما واجهت نظريات التنمية والتحديث مشكلة انفصالها عن الواقع، فلقد وقع رجال السياسة الأمريكيين أنفسهم في التناقض بين التزامهم الشفهي بدعم الديمقراطية في الدول النامية وبين مساعدتهم الفعلية للأنظمة السلطوية فيها. وكذلك فلقد ربطت الحكومة الامريكية بسبب ظروف الحرب الباردة بين الحركات الوطنية الثورية في الدول النامية وبين المد الشيوعي فيها، ولهذا فلقد وقفت ضدها وعادتها (Heilbroner, 1972 : 216-226). فالولايات المتحدة لم تنجح بنشر النموذج الأمريكي الليبرالي في الدول النامية ولكنها نجحت ـ وهذا هو اهتمامها الحقيقي ـ في بسط نفوذها على العديد منها.

واما نظريات التبعية فلقد نجحت في لفت النظر الى أهمية التأثيرات الدولية على التخلف والتنمية ولكنها واجهت ثلاث مشاكل أساسية نتجت عن التزاماتها الايديولوجية بالفكر الماركسي واللينيني. فلقد نظرت للتخلف فقط من منظار الامبريالية الدولية الخارجية وأهملت كل التأثرات الداخلية باستثناء مفهوم «التبعية الداخلية». ولكن تطورات الأحداث في الدول النامية أوضحت أن الاختلافات العرقية والدينية والايديولوجية اضافة الى تأثيرات القيم والبنيات النفسية تمثل مظاهر أساسية في المجتمع يجب أخذها في الاعتبار عند تحليل مشاكل التنمية. فمن الصعب أن نتصور مثلا أن الحروب الاهلية في الدول النامية ـ التي لم تأخذ بالطبع بعداً طبقيا ـ سوف تنتهي بمجرد تحرر اقتصاديات هذه الدول من السيطرة الخارجية. وكذلك يصعب ربط تطور الحركات الدينية والتقليدية والعرقية بالمصالح الاقتصادية الطبقية في كل الحالات. وان هناك حاجة للبحث عن بعض التفسيرات الثقافية التي تجاهلتها نظريات التبعية بصورة كاملة والاهتمام ببعض

المحددات المجتمعية والنفسية للسلوك السياسي ودور الايديولوجية والقيم. ان فهم الأبعاد الثقافية ضروري بصفة عامة لفهم طبيعة ظروف التخلف والتنمية في الدول النامية. ومما يزيد من أهميته أن الافراد في بعض المواقع القيادية المؤثرة قد يحتفظون ببعض الاتجاهات ونماذج السلوك والقيم التي قد تعيق أو تدفع بعملية التنمية.

والمشكلة الثانية التي واجهتها نظريات التبعية هي نظرتها للتنمية على أنها عملية اقتصادية بحتة. ولكننا حتى ولو قبلنا بالمنطلق الماركسي الذي يؤكد الطبيعة المادية لحياة الانسان ويجعل الاقتصاد أساس حياة المجتمعات البشرية وتطورها، فاننا بسبب ظروف الدول النامية المعقدة (الدولية والداخلية)، نحتاج ـ لكي نفهم طبيعة مشاكلها الاقتصادية والاختلافات الاقتصادية بينها وبين الدول الصناعية ـ أن ننظر الى خارج الظاهرة الاقتصادية نحو الظواهر السياسية والاجتماعية والمظاهر الفكرية والنفسية. وأخيرا فلقد تمسكت نظرية التبعية بطرح الحل الثوري الاشتراكي بوصفه البديل الوحيد للتنمية على الرغم من فشل التطبيق الاشتراكي التي واجهت العديد من الدول النامية. فلقد رفضت نظرية التبعية قبول الفكرة التي ترى أن ظروف الدول النامية تختلف عن ظروف دول العالم الأول والعالم الثاني، وانها تحتاج الى مزيج من الرأسمالية والاشتراكية في تطبيق برامجها التنموية. وبالرغم من ان الاتحاد السوفييتي قد ساعد بعض البرجوازيات الوطنية وأقر بدورها الايجابي في تحقيق التنمية، الا أن نظريات التبعية المتشددة لم تزل تتجاهل ذلك وتصر على أن المشكلة فقط امبريالية في مظهرها الخارجي وطبقية في مظهرها الداخلي وان البديل الوحيد هو الحل الثوري والتطبيق الاشتراكي الكامل.

ويرى البعض أن الاتحاد السوفييتي لم يكن أفضل حظا من الولايات المتحدة الأمريكية في نقل تجربته الى الدول النامية. وبالرغم من ان الثورة الشيوعية قد نقلت روسيا من ظروف تشابه ظروف الدول النامية الى ظروف تشابه دول العالم الأول، فان تكاليف التحول السريع التي تحملها الاتحاد السوفييتي تفوق احتمالات وطاقات الدول النامية. وكذلك فان المفهوم الطبقي والمفهوم المادي لم يلقيا انتشارا واسعا في الدول النامية التي انتشر الفكر الماركسي بين مثقفيها بشكل يفوق بكثير نسبة انتشار الحركة الشيوعية بين جماهيرها الشعبية. وعلى الرغم من أن الاقتصاديين السوفييت هم أول من طرح نقاش التخلف والتنمية الاقتصادية، وبالرغم من أن المجتمع السوفييتي هو أول مجتمع عالج قضايا التنمية الحديثة، وعلى الرغم مما قدمه السوفييت لنظرية وايديولوجية التنمية، فقد لعب الاتحاد السوفييتي كما يقول Horowitz (1972b : 55-56) دورا صغيرا في التأثير المباشر على مؤسسات دول «العالم الثالث». ولقد جاء النجاح النسبي للاتحاد السوفييتي بعد

اهتمامه بالاستراتيجية القومية عوضا عن الصراع الطبقي. واستخدم السوفييت عبارة «كل الطبقات» ليعطوا لأنفسهم مرونة في التعامل مع مختلف القوى في الدول النامية. ولقد اهتم بعض المفكرين السوفييت بتبرير دعم الحكومة السوفييتية لحركات التحرر القومية والاعتماد عليها. وبالرغم من دمج الشيوعية مع القومية واعجاب القوميين في الدول النامية بنجاح النموذج السوفييتي، الا أنهم رغبوا في المحافظة على نهجهم القومي. وبعد فشل سياسة تطوير الصناعات الثقيلة التي اقتبستها بعض الدول النامية من الاتحاد السوفييتي فان الكثير من هذه الدول أصبحت ترغب في ادخال التعديلات على التجربة السوفييتية واقتباس التقنية الامريكية. كما أخذت بعض الأنظمة من الاتحاد السوفييتي اسلوب التخطيط المركزي ونظام الحزب الواحد ولكنها رفضت بعض اجزاء الايديولوجية الشيوعية وحافظت على ايديولوجياتها القومية (Kautsky, 1972 : 151-152).

ولقد ظهرت في الحقل الأكاديمي بعض النظريات الحديثة التي حاولت الجمع بين الاعتبارات المحلية والدولية في نظرتها للتخلف والتنمية. كما أقر بعض رواد مدرسة التنمية والتحديث بأهمية اعتبار تأثير الاقتصاد الدولي في التنمية ولكن ليس بالشكل الذي قدمته نظريات التبعية التي جعلت العلاقة على أساس طبقي (Huntington, 1987 : 6; Almond, 1987 : 458). وتطورت نظريات تحويل التبعية[18] Dependency Reversal التي تبحث في القوى والمؤثرات التي تلغي وتحول بعض نتائج التبعية. ان تحويل التبعية عملية معقدة ويرتبط وجودها بوجود التبعية لأنها تعمل على الغاء تأثيرها. ويهتم دعاة تحويل التبعية بالتركيز على التداخل المعقد لعمليتي التبعية وتحويل آثارها. وعلى الرغم من أن حالة تحويل التبعية تظهر بعد ظهور التبعية فان مظهرها هو الذي يسيطر في النهاية. ومن أمثلة تحويل التبعية تطور دور الدولة الاقتصادي وقيامها في مجابهة الاستثمارات الدولية، ونمو الاستثمارات الوطنية، وتراجع نفوذ الشركات عبر القومية. وان تحويل التبعية، كما يرى كتابها، سوف يؤثر على النظام الدولي في المدى الطويل وسيغير علاقات القوة بين عوامل النظام الفعالة، كما سوف يأتي بتأثيرات داخلية مختلفة في الدول النامية بما فيها تغيرات في قدرة الدولة على استخراج وتسويق مصادرها الطبيعية، وتغيرات في معدلات نمو السكان، ومستوى التعليم وفي العلاقات السياسية والاجتماعية القائمة. ويهتم منظرو تحويل التبعية بمحاولة شرح وجود مظاهر التبعية والتنمية بنفس الوقت. فالتنمية والتبعية ظاهرتان مختلفتان ويمكن وجودهما معا ضمن الدولة الواحدة، وأحيانا في المنطقة الاقليمية الواحدة، بحيث تسيطر مظاهر التبعية في دولة ومظاهر التنمية في دولة أخرى مجاورة (Doran, 1983 : 1-2).

لقد ذكرنا أن الفرضية المتبناة في هذا البحث ترى أن الالتزام الايديولوجي لأدبيات التنمية والتبعية قد أعاق قدرتها على فهم أبعاد التنمية والتخلف حيث جاءت تحليلاتها ومقترحاتها نتيجة لذلك ناقصة ومنفصلة عن واقع الدول النامية. ولقد أكدت النقاط التي نوقشت في هذا البحث صحة هذه الفرضية. فلقد أدت الالتزامات الايديولوجية لنظريات التنمية والتحديث الى اهمال التأثيرات الدولية على تخلف الدول النامية، والى تفضيل المنهج الليبرالي الرأسمالي للتنمية دون اعتبار المشاكل التي تترتب على تطبيقه في مجتمعات تختلف ظروفها عن ظروف الدول الغربية. وكذلك فلقد أدت الصبغة الايديولوجية لنظريات التبعية الى اهمالها للمؤثرات الداخلية للتخلف في الدول النامية بسبب اصرارها على تحميل المسؤولية كاملة للامبريالية الدولية، كما دفعتها التزاماتها الايديولوجية الى المبالغة في التحليل الطبقي وتفضيل الحل الاشتراكي دون ادخال التعديلات الضرورية التي تجعله أكثر ملاءمة لواقع الدول النامية.

ان معالجة مدرسة التنمية والتحديث لمسألة التخلف لم تكن دقيقة بسبب عموميتها وغموض العلاقات والمتغيرات التى ناقشتها (التقليد، الثقافة، والأبعاد النفسية). وأما نظرتها للتنمية فلقد اعتمدت على خصائص منجزة في المجتمعات الغربية (الديمقراطية، الدولة القومية، بناء المؤسسات، والثقافة العلمانية) دون أي مراعاة لاختلاف ظروف الدول المعنية بالتنمية ودون محاولة تحديد أسس الوصول الى الأهداف المرسومة.

وأما نظريات التبعية فلقد تمكنت من تقديم تحليل أفضل لظاهرة التخلف من نظريات التنمية، ليس لأن أسباب التخلف التي قدمتها أكثر اقناعا من الأسباب التي تطرحها نظريات التنمية، ولكن لان المتغيرات التي اعتمدت عليها في شرح التخلف (الاستعمار، الرأسمالية، البرجوازية) تعكس ظواهر وعلاقات واضحة يسهل التحكم في فهمها ودراستها تاريخيا وفي الوقت الحاضر. غير أن مدرسة التبعية لم توفق في فهمها للتنمية مثل استيعابها للتخلف وذلك لأنه بالرغم من وضوح متغيرات وعوامل التنمية التي تقدمها (الثورة، التحرر من التبعية، التطبيق الاشتراكي)، الا أن محدودية امكانيات تطبيقها تجعلها عديمة الجدوى. ولهذا فان تركيز نظريات التبعية على دراسة التخلف مقارنة مع تركيزها على معالجة التنمية، ونجاحها النسبي في تحليل أبعاده مقارنة مع نجاح مدرسة التنمية، يجعل منها نظريات في التخلف وليس في التنمية. وبما أننا بحاجة الى معرفة أسس ومنطلقات التنمية أكثر من حاجتنا الى فهم ماهية التخلف فاننا نحكم بتساوي محدودية المنفعة العملية لنظريات التنمية والتبعية.

ان التحدي الذي يواجه النظريات الحديثة التي تهتم بدراسة الدول النامية كما نراه

في هذا البحث يتعلق بقدرتها على الاستفادة من مفاهيم التنمية والتبعية معا، وعلى فهم الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدول المعنية. فالنظرية يجب أن تتصل بالواقع وتعبر عنه لكي تكون مفيدة. وذلك لأن النظرية قد تكون علمية في منهجها التحليلي ولكنها لن تكون مفيدة الا اذا عبرت عن مصداقية الواقع الذي تعالجه. وفي شرحه لخصائص الثورة ما بعد السلوكية Post-behavioral Revolution في علم السياسة ذكر عالم السياسة Easton (1969 : 1052) بأن هدف الحركة الجديدة الأساسي هو الاهتمام بمعالجة المظاهر ذات الصلة بواقع الحياة المجتمعية ومناقشة أطر سياساتها العامة.

وتحتاج نظريات التنمية والتبعية الى المزيد من التعديل والتطوير لمساراتها الحالية لكي تنهي أو تحد من حالة الانفصال القائمة بين النظرية والواقع. واذا كان من المستحيل حسم أو انهاء الجدل الايديولوجي بين المدرستين الا أن الهوة التي تفصل طرحها النظري عن واقع الدول النامية يمكن أن تقلص. وان هناك أهمية تنموية انسانية مجتمعية لكسر الجمود النظري اضافة الى أهميته الفكرية الأكاديمية. وذلك لأن النظرية ستبقى مهمة في حقل التنمية ولا مفر من اللجوء اليها ولا أمل في تحقيق التنمية الوطنية بدونها. فعندما تدفع الاعتبارات السياسية متخذي القرارات في الدول النامية الى الاعتماد على الأسس الذهنية المنطقية في التنمية فانهم سوف يلجأون الى النظرية. وحتى لا يجد رجال السياسة أنفسهم أسرى نظريات عقيمة عقائدية منفصلة عن الواقع غير مجدية، فان على الأكاديميين، وخاصة في الدول النامية، أن يعملوا على تطوير نظريات تنموية يمكن الاعتماد عليها لوضع استراتيجيات وسياسات تنموية محددة. وباختصار فنحن بحاجة الى نظريات تبحث في كيفية التنمية أكثر من ماهيتها.

الهوامش

1) لقد تضمن الجدل الفكرى مجموعة كبيرة من الدراسات والأبحاث المختلفة ومن أهمها مقالة اندروغوندر فرانك المشتملة على انتقادات شاملة لنظريات التنمية (Frank, 1967). ومن المحاولات التي هدفت الى اظهار نقاط الضعف في مفهوم التبعية، أنظر (Ray, 1973) وللرد على انتقادات Ray أنظر (Gilbert, 1974) وفي اللغة العربية قدم عبد الخالق عبد الله مقارنة جيدة لنظريات التنمية والتبعية وأظهر تعاطفه مع مدرسة التبعية (عبد الله، 1986). وتجدر الاشارة كذلك الى دراسة فالانزويلا الشهيرة التي اشتملت على مقارنة دراسات التنمية ودراسات التبعية الخاصة بأمريكا اللاتينية (Valenzuela & Valenzuela, 1978)، والى دراسة كارتر التي عرض فيها التحليلات المتعارضة في دراسات التنمية والتخلف (Carter, 1976).

2) يذكر Horowitz (1972[b] : 51) أن Fanon هو أول من استخدم مصطلح العالم الثالث. ولكن البعض يردون الاستخدام الأول لمصطلح العالم الثالث الى الفرنسي Sauvy أو الى مفكرين فرنسيين آخرين مثل Bourdet

و Peron اللذين استخدما مصطلحى «القوة الثالثة» و «الموقف الثالث» قبل أن يتطور مصطلح العالم الثالث وينتشر استخدامه فى أعقاب مؤتمر باندونغ عام 1955 (Chilcote, 1984 : 2).

3) للاطلاع على بعض التلخيصات الجيدة للاتجاهات النظرية في أدبيات التنمية والتحديث، أنظر : (Webster, 1984 : 41-63; Jackson, 1972; O'Brien, 1972).

4) لالقاء نظرة مختصرة على النظريات الكلاسيكية للتطور المرحلي، أنظر : (Bill & Hardgrave, 1981 : 60-64).

5) للاطلاع على بعض الانتقادات المبكرة التى وجهت لنظريات التنمية والتحديث، أنظر : (Dodd, 1973; Tipps, 1973).

6) لقد تم في بعض الحالات الاعتماد على كتاب (Chilcote, 1984) للاشارة الى بعض أفكار منظري التبعية. وللنظر لأفكار أمين بالعربية أنظر (أمين، 1977).

7) لقد ظهرت هذه المقالة الشهيرة لاندروغوندر فرانك لأول مرة في : Monthly Review, 18 (September, 1966) : 17-31

8) لالقاء نظرة سريعة على استعراضات مختصرة لنظريات التبعية، أنظر : (Roxborough, 1979 : 42-69; Randall & Theobald, 1985 : 99-136)

9) للاطلاع على احدى المقالات الجيدة التى عالجت البعد الايديولوجي لأدبيات التنمية السياسية، أنظر : (Kesselman, 1973).

10) للاطلاع على أفكار كاردوسو المعتدلة عن التبعية، أنظر : (Cardoso, 1973; Cardoso & Faleto, 1971)

11) يمكن بهذا الخصوص العودة الى مقالة (Nordlinger, 1987) التي تناقش المفاهيم النظرية الأساسية لمجالات توسع دور الدولة وتستعرض العديد من الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع.

12) يمكن النظر لتلخيص نتائج هذه الدراسة في (Almond, 1987 : 461-462)

13) يمكن العودة الى دراستي (Connor, 1972; 1973) الشهيرتين لالقاء نظرة مختصرة جيدة على ظاهرة الانقسامات الثقافية وتأثيرها على بناء الدولة القومية.

14) لالقاء نظرة مختصرة وجيدة على مشاكل التلاحم الوطني في الدول النامية وتأثيرها على تنميتها السياسيه، أنظر : (Weiner, 1972)

15) للاطلاع على مصادر هذه الاحصائيات وعلى نتائج ورقة عمل البنك الدولي، أنظر : (لوب، 1986, 206 - 208). ولقد تم حساب النسب من الأرقام المقدمة فى دراسة ورقة البنك الدولي.

16) لقد تم حساب النسب من الاحصائيات المقدمة في : (لوب، 1986 : 208)).

17) لقد تم اقتباسها من (DeGramont, 1972 : 202)

18) بالرغم من أن الترجمة الصحيحة لمصطلح Dependency Reversal هي «انعكاس التبعية» الا أن الترجمة الأقرب للمفهوم الذي يعنيه هذا المصطلح هي «تحويل التبعية».

المصادر العربية

ألموند، ج ، وباول ي.

1980 السياسة المقارنة : دراسات فى النظم السياسية العالمية. ترجمة أحمد عناى. القاهرة : دار الطباعة القومية.

أمين ، س.
1977 التراكم على الصعيد العالمى. بيروت : دار ابن خلدون.

1986 «التبعية والتوسع العالمي للرأسمالية» المستقبل العربي ـ 93 (11) : 86 - 128.

عبد الله ، ع.
1988 «التبعية السياسية : الاطار النظري والواقع العربي» المجلة العربية للدراسات الدولية ـ 1 (شتاء) : 29 - 39.

———
1986 التبعية والتبعية السياسية. بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

غورنييه ، م.
1982 العالم الثالث ثلاثة أرباع العالم. ترجمة سليم مكسور. بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

لوب ، ج.
1986 العالم الثالث وتحديات البقاء. ترجمة أحمد بلبع. الكويت : عالم المعرفة 104 (أغسطس).

هلال ، ع.
1984 «الاقتصاد السياسي وقضايا التنمية : دراسة لبعض الاتجاهات الحديثة في العلوم الاجتماعية» السياسة الدولية ـ (75) : 52 - 63.

المصادر الأجنبية

Almond, G.
1987 "The Development of Political Development." pp 437-490 in M. Weiner & S. Huntington (Eds.), Understanding Political Development. Boston: Little, Brown.

Amin, S.
1974 Accumulation on a World Scale: A Critique of the Theory of Underdevelopment. 2 Vol. New York: Monthly Review Press.

Banauazizi, A.
1987 "Social-Psychological Approaches to Political Development." pp. 281-316 in M. Weiner and S. Huntington (Eds.), Understanding Political Development. Boston: Little, Brown.

Baran, P. & Sweezy. P.
1966 Monopoly Capital: An Essay on the American Economic and Social Order. New York: Monthly Review Press.

Becker, D.
1983 The New Bourgeoisie and the Limits of Dependency. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Bertsch, G., Clark, R. & Wood, D.
1978 Comparing Political Systems: Power and Policy in Three Worlds. New York: John Wiley and Sons.

Bill, J & Hardgrave, L.
1981 Comparative Politics: The Quest for Theory. Lanham, MD: University Press of America.

Bradford, C.
1984 "The Nics: Confronting U.S. Autonomy." pp. 119-138 in R. Feinberg & V. Kallab (Eds.), Adjustment Crisis in the Third World. Washington, DC: Overseas Development Council.

Braibanti, R.
1977 "Political Development: Contextual Nonlinear Perspectives". pp. 177-189 in S.K. Sharma (Ed.), Dynamics of Development: An International Perspective. Delhi, India: Concept Publishing.

Caporaso, J.
1980 "Dependency Theory: Continuities and Discontinuities in Development Studies". International Organization 39:605-628.

Cardoso, F.
1973 "Associated-Dependent Development: Theoretical and Practical Implications." pp. 142-176 in A. Stepan (Ed.), Authoritarian Brazil: Origins, Policies, and Future. New Haven: Yale University Press.

Cardoso, F. & Faletto, E.
1971 Dependency and Development in Latin America. Berkeley: University of California Press.

Carter, A.F.
1976 "From Rostow to Gunder Frank: Conflicting Paradigms in the Analysis of Underdevelopment." World Development IV: 167-180.

Chilcote, R.
1984 Theories of Development and Underdevelopment. Boulder, co: Westview Press.

Connor, W.
1973 "The Politics of Ethnonationalism." Journal of International Affairs 27 (1): 1-21.

1972 "Nation-Building or Nation-Destroying?". World Politics XXIV: 319-355.

Dansoko, A. & Lerumo, A.
1974 "Famine in Africa: Is It Drought Alone?" World Marxist Review 17(1): 127-130.

David, S.R.
1987 Third World Coups d'Etat and International Security. Baltimore: Johns Hopkins University Press.

Decalo, S.
1976 Coups and Army Rule in Africa: Studies in Military Style. New Haven: Yale University Press.

De Gramont, S.
1972 The Transformation of Moral Idealism into Violent Revolution." pp. 197-214 in F. Tachau (Ed.), The Developing Nations: What Path to Modernization? New York: Harper & Row.

Deutsch, K.
1969 Nationalism and its Alternatives. New York: Alfred Knopf.

Dodd, C.
1973 "Political Development: The End of a Era." Government and Opposition VIII: 367-374.

Dominguez, J.
1987 "Political Change: Central America, South America, and the Caribbean." pp. 65-99 in M. Weiner & S. Huntington (Eds.) Understanding Political Development. Boston: Little, Brown.

Doran, C.
1983 "Structuring the Concept of Dependency Reversal." pp. 1-27 in C. Doran, G. Modelski & C. Clark (Eds.), North South Relations: Studies of Dependency Reversal. New York: Praeger.

Easton, D.
1969 "The New Revolution in Political Science". American Political Science Review 63: 1051-1061.

Emerson, R.
1972 "Nationalism". pp. 75-84 in F. Tachau (Ed.), The Developing Nations. What Path to Modernization? New York: Harper and Row.

Evans, P.
1987 "Foreign Capital and the Third World State." pp. 319-352 in M. Weiner & S. Huntington (Eds.), Understanding Political Development. Boston: Little, Brown.

1979 Dependent Development: The Alliance of Multinational, State, and Local Capital in Brazil. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Evans, P., Rueschemeyer, D. & Skocpol, T. (Eds.)
1985 Bringing the State Back In. New York: Cambridge University Press.

Fanon, F.
1972 "Violence will be the Midwife of the New World". pp. 186-197 in F. Tachau (Ed.), The Developing Nations. What Path to Modernization? New York: Harper & Row.

Feierabend, I.K., Feierabend, R.L. & Gurr, T.R. (Eds).
1972 Anger, Violence and Politics: Theories and Research. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall.

Feinberg, R.
1984 "The Adjustment Imperative and U.S. Policy." pp. 12-14 in R. Feinberg & V. Kallab (Eds.), Adjustment Crisis in the Third World. Washington, DC: Overseas Development Council.

Frank, A.G.
1979 "The Development of Underdevelopment." pp. 103-113 in C.K. Wilber (Ed.),The Political Economy of Development and Underdevelopment. New York: Random House.

1967 "Sociology of Development and Underdevelopment of Sociology." Catalyst III (Summer): 20-73.

Gamer, R.
1982 The Developing Nations: A Comparative Perspective. Boston: Allyn & Bacon.

Gendzier, I.
1985 Managing Political Change: Scientists and the Third World. Boulder, co: Westview Press.

Gereffi, G.
1983 The Pharmaceutical Industry and Dependency in the Third World. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Gilbert, G.
1974 "Socialism and Dependency." Latin American Perspectives, I: 107-123.

Gurr, T.R.
1970 Why Men Rebel. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Heilbroner, R.
1972 "Must America be Counterrevolutionary?" pp. 216-230 in F. Tachau (Ed.), The Developing Nations. What Path to Modernization? New York: Harper & Row.

Horowitz, I.L.
1972[a] Three Worlds of Development: The Theory and Practice of International Stratification (2nd ed.). New York: Oxford University Press.

1972[b] "Three Worlds of Development." pp. 51-58 in F. Tachau (Ed.), The Developing Nations: What Path to Modernization? New York: Harper & Row.

Huntington, S.

1987 "The Goals of Development." pp. 3-22 in M. Weiner & S. Huntington (Eds.), Understanding Political Development. Boston: Little, Brown.

1978 "The Change to Change: Modernization, Development and Politics." pp. 30-69 in N.W. Provizer (Ed.), Analyzing the Third World: Essays from Comparative Politics. Cambridge, MA: Schenknan Publishing.

1968 Political Order in Changing Societies. New Haven: Yale University Press.

Jackson, G.
1972 "Some Approaches to the Study of Modernization and Development". Journal of International and Comparative Studies V (Winter): 54-77.

Kautsky, J.
1972 "The Communist Perspective." pp. 150-159 in F. Tachau (Ed.), The Developing Nations: What Path to Modernization? New York: Harper & Row.

Kennedy, G.
1974 The Military in the Third World. New York: Scribner's.

Kesselman, M.
1973 "Order or Movement: The Literature of Political Development as Ideology". World Politics XXVI: 139-154.

Kruijer, G.J.
1987 "Development through Liberation: Third World Problems and Solutions. (Translated by Arnold Promerans.) Atlantic Highlands, NJ: Humanities Press International.

Magedoff, H.
1969 The Age of Imperialism. New York: Monthly Review Press.

Marini, R.
1978 "World Capitalist Accumulation and Sub-Imperialism". Two Thirds I: 29-39.

Nordlinger, E.
1987 "Taking the State Seriously." pp. 35-3-390 in M. Weiner & S. Huntington (Eds.) Understanding Political Development. Boston: Little, Brown.

1977 Soldiers in Politics: Military Coups and Governments. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall.

Novak, G.
1970 "The Permanent Revolution in Latin America." International Press (Nov. 16): 978-983.

O'Brien, D.C.
1972 "Modernization, Order, and the Erosion of a Democratic Ideal". Journal of Development Studies VIII (July): 351-378.

O'Donnell, G.
1973 Modernization and Bureaucratic Authoritarianism: Studies in South American Politics. Berkeley, CA: Institute of International Studies, University of California.

Randall, V. & Theobald, R.
1985 Political Change and Under Development: A Critical Introduction to Third World Politics. Durham, NC: Duke University Press.

Ray, D.
1973 "The Dependency Model of Latin American Underdevelopment: Three Basic Fallacies." Journal of Interamerican Studies and World Affairs XV: 4-20.

Roxborough, I.
1979 "Theories of Underdevelopment . London: Macmillan.

Rudolph, L. & Rudolph, S.
1972 "The Modernity of Tradition." pp. 41-51 in F. Tachau (Ed.), The Developing Nations. What Path to Modernization? New York: Harper & Row.

Russett, B.
1983 "International Interactions and Processes: The Internal vs. External Debate Revisited." pp. 541-568 in A. Finitter (Ed.), Political Science: The State of the Discipline. Washington, DC: American Political Science Association.

Santos, D.
1970 "The Structure of Dependence." American Economic Review 60:231-236.

Staniland, M.
1985 What is Political Economy? A Study of Social Theory and Underdevelopment. New Haven: Yale University Press.

Sunkel, O.
1972 "Big Business and Dependencia". Foreign Affairs (April): 517-531.

Tachau, F.
1972 "Introduction." pp. 1-8 in F. Tachau (Ed.), The Developing Nations: What Path to Modernization?.New York: Harper & Row.

Tipps, D.
1973 "Modernization Theory and the Comparative Study of Societies: A Critical Perspective." Comparative Studies in Society and History XV: 199-226.

Valenzuela, S. & Valenzuela, A.
1978 "Modernization and Dependency: Alternative Perspectives on the Study of Latin American Underdevelopment." Comparative Politics 10: 535-557.

Webster, A.
1984 Introduction to the Sociology of Development. London: Macmillan Education.

Weiner, M.
1987 "Political Change: Asia, Africa, and the Middle East." pp. 33-64 in M. Weiner & S. Huntington (Eds.), Understanding Political Development. Boston: Little, Brown.

1972 "Political Integration and Political Development." pp. 62-72 in F. Tachau (Ed.), The Developing Nations: What Path to Modernization? New York: Harper & Row.

الدعوة إلى «علم اجتماع عربي» بين الايديولوجية والعلمية: محاولة لاستكشاف العلاقة الجدلية بين الفكر والبنية الاجتماعية

الواثق محمد كمير - زينب بشير البكري
قسم الاجتماع
كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية - جامعة الخرطوم

مقـــدمـة

أثير خلال العقد الماضي كثير من المسائل المتعلقة بتطور المجتمع العربي، فمنذ أوائل السبعينات، ومع اخفاق فترة الستينات المسماة «بحقبة التنمية»، بدأ الدارسون الاجتماعيون العرب من كافة التخصصات في تناول قضايا العالم العربي بالنقد والتحليل. وكان الهم الأكبر لهذه المساهمات هو تبيين خصوصية المجتمعات العربية وعدم ملاءمة النظريات الاجتماعية الغربية لفهم همومها وطبيعة تطورها. وكانت السمة الأساسية لطرح هذه القضايا هي تصويرها في شكل مأزق تاريخي بين ماهو عربي وماهو غير عربي (أو غربي على وجه الخصوص). ويظهر هذا جليا في الانشغال بمسألة الأصالة والمعاصرة أو التراث والوافد[1]. فالدعوة لعلم اجتماع عربي كما نادت بها ندوة أبو ظبي عبرت عن حاجة المجتمع العربي الى «علوم اجتماعية ونظريات اجتماعية ومناهج بحث اجتماعي نابعة من تراثنا ومختبرة فيه» (أعمال ندوة أبو ظبي، 3:1983). ولكن فشلت هذه الاطروحات في تبيين العلاقة الجدلية القائمة بين الفكر الاجتماعي والبنية الاجتماعية التي تنتجه وبالتالي صورت هذه الاشكالية في شكل غياب لعلم اجتماع عربي، أو في «انحياز علماء العلوم الاجتماعية الى النظريات الغربية التي انبثقت وتطورت وتشكلت في ظروف تاريخية واجتماعية مخالفة لظروفنا» (أعمال ندوة أبو ظبي، 4:1983). وبمعنى آخر فبالرغم من اتفاق المشتغلين بعلم الاجتماع في الوطن العربي على سيادة «العلوم الاجتماعية الغربية» في الساحة الفكرية وتباين الظروف الموضوعية لنشأتها عن ظروفنا، إلا أنهم أسقطوا من تحليلاتهم التطور التاريخي للرأسمالية الغربية واحتواءها للبنيات الاجتماعية في أخريات

القرن التاسع عشر. ولكن هنا لابد من طرح التساؤل التالي : هل يجوز علميا وموضوعيا رفض النظريات الغربية لمجرد نشأتها وفق ظروف مغايرة؟

لا شك أن مثل هذا التصور يفترض الاستقلال الذاتي والكامل لحركة تطور المجتمعات الغربية، وهذا يعني أن ذلك التطور قد تم وفق آليات داخلية واستوفى الشروط اللازمة لقيام علم اجتماع عربي يماثل ـ على الصعيد الايديولوجي ـ علم الاجتماع الغربي. ولكن اقامة هذا التماثل يستدعي ـ بالضرورة ـ أولا : اغفال السيطرة والتبعية البنيوية بين البنيات الاجتماعية والابنية الاجتماعية الرأسمالية في أوربا الغربية وأمريكا، ثم ثانيا : فشل الطبقات الحاكمة في المجتمعات الغربية في تحقيق ما أنجزته البرجوازيات الغربية على صعيد التقدم المادي والاجتماعي والسياسي.

في ضوء هذه الاشكاليات ستكون مهمة هذه المساهمة الاجابة على سؤال ظل يدور بالأذهان لزمن طويل : هل مايمكن تبريره علميا وموضوعيا هو البحث عن علم اجتماع عربي أم عن مجتمع عربي جديد ؟ اننا نرى أن في الاجابة عن هذا التساؤل علاجا لحالتي الحيرة والقلق الملازمين للمهتمين بأزمة الفكر الاجتماعي العربي. وذلك من منطلق ايماننا بأن الشكل الذي تطرح به قضية ما يحدد سياق التفكير فيها، فيجب أن لاننظر اليه كمسلمة من المسلمات قد تنأى بنا عن اتباع العلمية والموضوعية فنصل الى نتائج مغلوطة وغير سليمة.

ونحن نؤمن بأن رفض أي فكر اجتماعي لا يمكن أن يقوم لمجرد اختلافه أو عدم ملاءمته للظروف المحلية، بل يجب أن يؤسس هذا الرفض إما لأن هذا الفكر علمي أو غير علمي (ايديولوجي) (عامل، 1979: 11) [2]. وتبيين هذا يتطلب كشف العلاقة الجدلية بين الفكر المعين والبنية الاجتماعية التي أفرزته تحت شروط تاريخية بعينها. فما نود ابرازه في هذا العرض هو أن البنية الاجتماعية التي أنتجت الفكر السائد المعاصر ليست مختلفة فحسب، بل هي في علاقة سيطرة وهيمنة على بنياتنا الانتاجية والاجتماعية القائمة. وبالتالي فهذه الأخيرة لا يمكن فهمها أو رصد آليات حركتها الا في اطار التبعية البنيوية التي تربطها بمراكز الاحتكار الرأسمالي وفشل الطبقات العربية الحاكمة في التحويل الثوري لهذه البنيات. فنحن نعتقد بأن القضية الأساسية للفكر الاجتماعي العربي هي البحث عن ضرورة التحرر الوطني من هذه السيطرة البنيوية، وبالتالي الفكر الاجتماعي السائد.

لمعالجة الموضوع المطروح سنقسم هذه الورقة الى ثلاثة أجزاء، في الجزء الأول سنتطرق لانجازات التطور الرأسمالي في غرب أوربا والتي لم يتحقق تعميمها في مرحلة التوسع الرأسمالي (الامبريالي). هذا العرض يستدعي استعراض وتوضيح طبيعة النمو الرأسمالي المشوه في المجتمعات العربية وبروز فئات رأسمالية تابعة. أما في الجزء الثاني فسنحاول أن نبين فيه أن نشأة الفكر الاجتماعي السائد تعبر عن صراع ناشب في الحقل الايديولوجي بين الارستقراطية الاقطاعية والبرجوازية الناهضة. وطالما كان علم الاجتماع

البرجوازي يمثل ايديولوجية البرجوازية الغربية فانه لا يجوز نقده علميا الا من الموقف الايديولوجي للطبقات المضطهدة، أما الجزء الأخير فسنخلص فيه الى مدى امكانية التبرير العلمي لبعض تصورات الدعوة لقيام «علم الاجتماع العربي» في ظل البنيات الاجتماعية القائمة.

التقدم الرأسمالي في غرب أوربا والتخلف الرأسمالي للمجتمعات العربية

أ) **الرأسمالية والتقدم المادي**: لاشك أن فكرة التقدم ـ الاتجاه المتصاعد نحو التحسين المستمر في الحياة الانسانية ـ إن كان ماديا أو أخلاقيا أو ثقافيا ـ هي فكرة حديثة في التاريخ ونتيجة مباشرة لنمو الرأسمالية (Pollard, 1971:4) فالنهضة التي شهدتها مجتمعات غرب أوربا في القرن التاسع عشر وتوجت بالثورة الصناعية في بريطانيا والثورة السياسية في فرنسا كان من شروطها الأساسية التطور السريع والمتزايد للتجارة والعلوم الطبيعية والفنون العملية والمؤسسات المصرفية والتنظيم الجديد للانتاج والتي تمت على يد البرجوازية الناشئة. فالثورة البرجوازية الصناعية عملت على التحويل الجذري لنظام الاقطاع الاقتصادي والاجتماعي في اعتماده على قهر الاقنان واستعمال العنف والقسر لحملهم على الانتاج. أما النظام الرأسمالي الناشيء فقد كان أساسه العمالة الحرة التي اعتمدت في اعادة انتاج نفسها على بيع قوة عملها للفئات البرجوازية المالكة لأدوات الانتاج.

فالتطور الداخلي بشقيه الموضوعي والذاتي وتسارع وتائر التغيير التكنولوجي المصاحبين لنمو الرأسمالية الصناعية، هي الخصائص المميزة للتطور الرأسمالي عما سبقه من مجتمعات. فالطبيعة التراكمية والمستمرة للتغيير لم تكتمل الا بالانتاج الموجه للسوق وبنشوء تقسيم عمل اجتماعي بالغ في التعقيد. فالنمو المتزايد للانتاج في اطار البنية الاجتماعية الاقطاعية قد أفرز منافسة متصاعدة أدت إلى استقطاب طبقي واعادة تنظيم الموارد نسبيا ومطلقا. كل هذه العمليات أدت إلى بروز طبقة رأسمالية تنتج كليا للسوق وتمتلك أدوات الانتاج بعد ما حرمت جموع المنتجين من امتلاكها وأجبرتهم على عرض قوة عملهم كسلعة في السوق [3]. فالشروط الاجتماعية المزدوجة لحرمان المنتجين المباشرين من ملكية أدوات الانتاج أو السيطرة على السلع المنتجة في اقتصاد السوق قد خلقت القاعدة المادية والأشكال الضرورية للصناعة، وذلك بتركز ثروات هائلة في أيادٍ قليلة.

مما سبق عرضه يتضح أن احدى الانجازات التاريخية للرأسمالية هو اطلاق الطاقات الفردية والمقدرات الخلاقة للفرد والتي حجمتها مجتمعات ما قبل الرأسمالية، اضافة الى القوة الاقتصادية الكامنة في الانتاج التعاوني الموسع للمصنع (Warren, 1980:11).

ب) **الرأسمالية والتقدم الاجتماعي والثقافي**: هنالك العديد من القيم الاجتماعية التي أفرزها تطور النظام الرأسمالي في مراحله المختلفة والتي احتلت هيمنة نسبية في اطار الثقافة الرأسمالية، ولم تجد ما يماثلها في المجتمعات السابقة [4]. وذلك مثل العدالة، المساواة،

الاستقلال من التحكم الغيبي، روح الاستطلاع والمغامرة اضافة للديمقراطية السياسية. ولاشك أن فترة الثورة الصناعية 1780 - 1840 رغم تميزها بالاستغلال البشع، خصوصا في مراحلها الأولى، الا أنها عملت على اطلاق سراح الحريات الفردية من القيود القانونية والمجتمعية والعقائدية. كما أن سيطرة الانسان المتزايدة على الطبيعة ـ من خلال تطور قوى الانتاج الرأسمالي ـ قد مكنت من اكتساب مهارات ونشاطات متعددة بالاضافة الى علاقات اجتماعية وتحديات واكتشافات اجتماعية وشروط حياتية جديدة.

ج) **الرأسمالية والديمقراطية السياسية** : ظروف وخصائص المجتمع الاقطاعي التي ساعدت في نمو الرأسمالية قد شجعت في نفس الوقت في نشوء الديمقراطية السياسية. فنمو المدن كوحدات سياسية شبه مستقلة في داخل التشكيلة الاقطاعية وكنتيجة للسلطة الاقطاعية المتناثرة، قد لعب دورا مهما في هذا التطور. فمقدرة الارستقراطية الاقطاعية في التحكم على الفوائض الاقتصادية وبسط استغلالها على المنتجين لم يتم عن طريق آلية السوق بل تم انجازه بواسطة القسر الاجتماعي المباشر بتطويع العادات والتشريعات واستعمال القوة مما جعلها ـ بالضرورة ـ تمارس السلطات التي عادة ما تمارسها الدولة في المجتمع البرجوازي. وترتب على ذلك صراعات مستمرة ومتواصلة حول السلطة بين الارستقراطية والعرش Monarchy التي أدت بدورها الى التناثر وتشتت السيادة مما مكن المدن من التطور السياسي المستقل. كل ذلك كان ضروريا من أجل اضعاف القواعد الاقتصادية الاقطاعية المتمركزة في الريف ومما نتج عنه اذكاء لدعائم الديمقراطية السياسية (Warren, 1980:29). اضافة لذلك فالمناخ الاجتماعي والثقافي الجديد مهد لسن قوانين تعاقدية تعتمد على اتفاقيات بين الأفراد ذوي الحقوق المتساوية بدلا عن المعاملات الاقتصادية الاقطاعية التي اعتمدت على القوة والقهر. كل هذه العوامل مكنت من نشوء وارساء ركائز حكم القانون في أوروبا الغربية، كما صبغت انتشار الديمقراطية بطبيعة تراكمية. فالتمدن وتطور الطباعة وازدياد الالمام بالقراءة والكتابة ونمو الايديولوجية البرجوازية نفسها، اضافة للتغيير المتصل والموسع للاقتصاد وتبلور الوعي الطبقي للقوة العاملة، كلها أدت الى تأكيد أن الديمقراطية السياسية البرجوازية هي ديمقراطية كل فرد في التشكيلة الاجتماعية الجديدة.

ما يهمنا تأكيده من العرض السابق هو أن صيرورة افقار جموع المنتجين وفصلهم عن أدوات انتاجهم وتأسيس دعائم التراكم والاقتصاد الرأسمالي قد تمت في اطار صراع متأجج وعنيف للقوى الاجتماعية استغرق قرونا طويلة. وكما قال ماركس فإن تاريخ هذا التحول «مكتوب في سجل البشرية بحروف من دم ونار» (Marx, 1974:669) وقد توجت الطبقة الرأسمالية الناشئة انتصاراتها على القوى الاجتماعية باستلام السلطة السياسية بعد الثورتين الفرنسية والانجليزية.

مما سبق يتضح جليا أن ما شهده المجتمع الاقطاعي من تحجيم لطاقات الفرد الانتاجية، وما انتهجه الاقطاعيون من ارهاب وقسر اجتماعي وما مارسته الكنيسة ورجال الدين من تسلط غيبي قد برر اضفاء صفة التقدمية على التحولات التي انجزتها الثورة البرجوازية [5].

تغلغل رأس المال في المجتمعات الغربية وتطور النظام الرأسمالي

اذا اتفقنا على تقدمية مرحلة التطور الرأسمالي في غرب أوربا ـ حتى نهاية القرن التاسع عشر ـ على ماسبقها من بنيات اجتماعية، نجد أن سؤالا ملحا يطرح نفسه : هل حقق التغلغل الرأسمالي ـ عن طريق الاستعمار ـ المهمة التاريخية للرأسمالية في احداث تحولات مماثلة لما تم في أوروبا الغربية؟ واذا ثبت فشلها في ذلك فهل يجوز التفكير علميا وموضوعيا في تجاوز واقع المجتمعات الغربية (وغيرها في العالم الثالث) بانتهاج طريق النمو الرأسمالي؟.

التدقيق في تاريخ الرأسمالية الغربية ـ خصوصا بعد مرحلة الاحتكار ـ يبين بوضوح أن تطور النظام الرأسمالي العالمي السائد سبقته عمليات افقار لشعوب المجتمعات العربية (وغيرها) واستنزاف لمواردها. واكتملت سيادة المراكز الرأسمالية بأوربا الغربية ثم أمريكا بعد احتواء ودمج هذه المجتمعات في اطار هذا النظام العالمي عن طريق الاستعمار المباشر[6]. ولكن تاريخ الاستعمار القديم والحديث قد وضح جليا أن تقدمية التطور الرأسمالي في أوروبا الغربية لم يصحبه غير تخلف رأسمالي للتشكيلات الاجتماعية التي تم احتواؤها في أواخر القرن التاسع عشر. فالتغلغل الرأسمالي في المجتمعات العربية قد حقق تحويلها الى اقتصاديات تابعة ومندمجة في هذا النظام العالمي بغرض توريد الموارد الأولية (الزراعية والمعدنية) الى مراكز التصنيع بغرب أوروبا وبالمقابل استيراد المواد المصنعة هنالك. تم كل ذلك تحت شروط غير متكافئة مما نتج عنه تشوه البنيات الاقتصادية والانتاجية ومن ثم تكونات اجتماعية مشوهة لا تماثل تلك التي تشكلت في مجتمعات المركز. فالطابع المميز للبنيات الاجتماعية المعاصرة هو الطابع «الكلونيالي» أو بمعنى آخر : شكل تاريخي محدد من الانتاج الرأسمالي يتطور فيه هذا الانتاج في علاقة من التبعية لرأسمالية المركز تمنعه من أن يصير انتاجا رأسماليا طبيعيا (عامل، 27:1974). ولا يعني هذا ـ وبأي حال من الأحوال ـ ان الواقع الاجتماعي العربي ما هو إلا نتاج للمحددات الخارجية للتبعية. وانما الفهم الصحيح لهذا الواقع لابد أن يسبقه تحليل جاد لطبيعة القوى الاجتماعية المتصارعة داخل هذه المجتمعات وكيفية تأثر هذا الصراع بوضع التبعية الاقتصادية والسياسية[7].

من هذا نخلص الى أن الانجازات المادية والاجتماعية والثقافية للنمو الرأسمالي في أوروبا الغربية لم يتم تحقيقها الا بواسطة التوسع الرأسمالي الاستعماري، اضافة الى العديد من الشروط الضرورية التي استحال تاريخيا توفرها لتكرار التجربة الرأسمالية الغربية. ومايهمنا في هذا المنحى هو أن أنماط تراكم رأس المال واستثمار الفوائض الاقتصادية في البنيات الاجتماعية التابعة لم يتحقق في ظل نشوء طبعة رأسمالية متكاملة قادرة على النهوض بمهام الثورة البرجوازية في تحديث وسيلة هذه البنيات (رمسيس، 31:1984)[8]

في السودان ـ مثلا ـ وضحت كثير من الدراسات الاقتصادية والاجتماعية أن الاخضاع الاستعماري للسودان قد لعب دور الظرف التاريخي الذي تمت ضمنه صياغة دور السودان في حل وتخفيف مظاهر أزمة النظام الرأسمالي الغربي[9]. وكما يقول المصطفى (5:1984) فان هذا الدور بني على أساس امكانية تنمية بلاد السودان في اتساق مع احتياجات التطور الرأسمالي الامبريالي المتمثلة في :

أ) تحويل السودان أو جزء منه الى مزرعة كبيرة لانتاج المواد الأولية (القطن) وبأقل تكلفة لتغذية الصناعة (النسيج) في بريطانيا .

ب) ولضمان استمرارية توجه الانتاج نحو السوق العالمية انتهجت الدولة الاستعمارية عدة طرق للتحديث الجزئي لأساليب الانتاج وادواته بحيث تنسجم مع المصالح النهائية لمراكز رأس المال بأوروبا الغربية (المصطفى، 5:1984).

وقد عملت الأنظمة الحاكمة بعد نيل الاستقلال في عام 1956 على اعادة اتباع نفس النهج في استخدام الفوائض الاقتصادية ـ عن طريق الاستثمارات العامة والخاصة ـ في خلق جزر رأسمالية محدثة تنتج أساسا للتصدير تكريسا للتبعية البنيوية لمراكز الاحتكار الرأسمالي. كان لابد لهذه الصيرورة أن تفرز فئات رأسمالية متباينة لتكون بمثابة قواعد مادية واجتماعية وسياسية تخدم مصالح الاستعمار خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية ونمو حركات التحرر الوطني والاستقلال. تمخضت هذه التطورات عن ولادة فئات اجتماعية عملت على بناء سلطتها وتعزيز مواقع سيادتها في اطار البنية الاجتماعية الجديدة. كما سعت هذه الشرائح الرأسمالية الناشئة للاستثمار ـ بمساعدة القوانين والميزات التي منحتها الدولة ـ في الزراعة الآلية (المطرية) والمروية الحديثة كما اكتسب رجال الدين وزعماء القبائل وظائف اجتماعية جديدة مكنتهم من الاستفادة من قنوات تراكم رأس المال في القطاعات الرأسمالية الحديثة، اضافة الى ذلك فقد تجمعت ثروات هائلة لدى تجار المدن عن طريق التمويل الاستغلالي لجموع المنتجين وتسويق انتاجهم وأنشئت العديد من البيوتات التجارية العاملة في مجال التصدير والاستيراد. ومن جانب آخر فقد تنامت بيروقراطية الدولة ـ خصوصا خلال العقد الماضي ـ واستغلت نفوذها السياسي في الثراء السريع مما

خلق فئات طفيلية اعتمدت الفساد والتقرب من محاور السلطة كمصدرين للتراكم الرأسمالي.

يتضح من الاشارات السابقة لأنماط تراكم رأس المال في البنيات الاجتماعية التابعة، وبالعكس لما تم في أوروبا الغربية فان «أيا من هذه الشرائح (الرأسمالية) لم تتمتع بالاستناد على قاعدة اقتصادية متينة ومستقلة ـ ولو نسبيا ـ من بقية مصادر المؤثرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية (المصطفى، 1984:14). فمن أهم سمات هذه الفئات الاجتماعية الناشئة هو عجزها عن إعادة استثمار الفوائض الاقتصادية المحققة في المجالات الانتاجية زراعية كانت أو صناعية. بل نجدها قد عملت على انتقالها في شكل فوائد أو مدخرات فردية الى مراكز المؤسسات المصرفية والمالية بأوروبا الغربية، أو تم صرفها في الإقامة معظم فترات السنة خارج البلاد. أما الجزء المتبقي محليا فقد وظف للاستثمار إما في سوق الأراضي والعقارات أو البنايات الشاهقة التي تستأجر لممثلي رأس المال الأجنبي بالبلاد والفئات الطفيلية الناشئة. كما أن هنالك نسبة من رأس المال المتراكم تتبدد في الاستهلاك البذخي واقتناء أحدث التقنيات المستوردة.

غرضنا من العرض السابق هو تأكيد الارتباط العضوي بين الشرائح المتعددة للبرجوازيات العربية ورأس المال الغربي وبالتالي تبعية هذه الفئات لمراكز الاحتكار الرأسمالي مما جعلها عاجزة عن أداء الدور الوطني للبرجوازية الغربية، وتبيين عدم التماثل هذا ضروري من أجل فهم واستيعاب الطبيعة الايديولوجية للفكر الاجتماعي الغربي ولاختيار تصور علمي وموضوعي يعتمد ايديولوجية الطبقات الاجتماعية المهمشة.

تطور الفكر الاجتماعي العربي (البرجوازي)

تعرضنا في الجزء الأول الى توضيح التحولات الاجتماعية التي صاحبت التطور الرأسمالي في أوروبا الغربية والتي جاءت نتيجة للصراع الاجتماعي المحتدم بين البرجوازية الناهضة والارستقراطية الاقطاعية. وكما اتفق جل الدارسين الاجتماعيين فالعودة الى تاريخ علم الاجتماع ـ وسائر العلوم الاجتماعية ـ يوضح أن الانقلاب الذي أحدثه رأس المال هو من أهم الأسباب الكامنة وراء التساؤلات السوسيولوجية. فالأفكار لم تظهر ولم تزل تبعا لمنطق أو أهواء منظور قائم بذاته، بل وفقا لارتباطها الدائم بتقدم عصر «التنوير» كما كان يقال في القرن التاسع عشر. فعصر «التنوير» ليس إلّا نتاج المعارف التي يكونها المجتمع عن نفسه وعن الطبيعة. وقد جاء ظهور علم الاجتماع مطابقا للتغييرات التي حدثت في المجتمع. فعندما تحدث عملية تغيير جذري في موازين القوى بين الطبقات أو الفئات الاجتماعية فان خير مؤشر عن هذا السياق، على الصعيد الفكري، هو ظهور معرفة اجتماعية جديدة. وفي هذا المنحى لابد من تثبيت حقيقتين مهمتين:

1) هذا الصراع بين القوى الاجتماعية لا يتم في الحقل الاقتصادي وحده وانما هنالك ميادين متعددة لممارسة هذا الصراع، وما يهمنا هنا هو الحقل الايديولوجي أو الفكري.
2) عدم التكافؤ الاجتماعي (السياسي والاقتصادي) لهذه القوى المتصارعة يجعل القوى المتحكمة في صيرورة الانتاج الاقتصادي ـ تحت شروط تاريخية معينة ـ تهيمن على قنوات الانتاج الفكري. ففكر هذا المجتمع المعين هو فكر هذه القوى الاجتماعية المسيطرة اقتصاديا، فالفكر الاجتماعي السائد هو الفكر البرجوازي وليس الفكر الغربي مطلقا.

فالمجتمع الرأسمالي المعاصر لا يشمل فقط البنيات المادية لنمط الانتاج والدولة والمؤسسة التعليمية وغيرها من ميادين. فهذا المجتمع يحتوي أيضا على عالم عقلي أو فكري يتم فيه تفسير وتبرير العالم المادي (Shaw, 1977:62). ولاشك أن العالم الفكري في هذا المجتمع معقد البنيات ويحتوي بداخله على عدة مستويات وبالتالي فالمعرفة العلمية والاجتماعية وجه الخصوص تبدو كمؤشرات ودلالات في هذا العالم الفكري ككل. وعلم الاجتماع كنشاط فكري متميز لابد من وصله وربطه بطبيعة هذا العالم. ومما يزيد هذا الأمر تعقيدا هو أن المعرفة الاجتماعية تبدو كأنها منفصلة كلية عن البنية المادية للمجتمع وتحتل وجودا ظاهريا مستقلا في مجالات فكرية متعددة قد لا تقود الى تطبيقات عملية الا بطريقة غير مباشرة مثل علم الاجتماع، علم السياسة.. الخ.

ولكن بالتحليل المتأني يمكن اكتشاف أن هذا العالم الفكري لا يتمتع الا بانفصام ظاهري عن بقية عناصر البنية المادية للمجتمع الرأسمالي، وان هذا الاستقلال الذاتي ماهو الا نتاج طبيعي لنفس البنية المادية. فبدون التساؤل حول الوجود (الظاهري) المستقل لهذا الفكر، فان العلاقات الاجتماعية المشكلة له تجد قبولا في الحياة الفكرية. وذلك لأن التقسيمات الفكرية المستخدمة في العلوم الاجتماعية البرجوازية تشير ضمنيا الى انفصال الفكر عن الواقع وبالتالي تأبيد وحتمية البنية الاجتماعية القائمة. وبمعنى آخر فهذه المفاهيم الفكرية مقيدة ـ بالضرورة ـ بالحدود الحقيقية لبنية المجتمع الرأسمالي (Shaw, 1977:64).

وهذا القبول الضمني لحتمية العلاقات الاجتماعية الرأسمالية يشكل أساس معنى الايديولوجية. فالايديولوجيات لاتعرف ـ في نطاق ضيق ـ بامكانية استخدامها المباشر، أي بمعنى آخر، لاتعرف بحقيقة كونها أسلوبًا مباشرًا أو سلاحاً واعياً في الصراع الاجتماعي. فانه يمكن نعت أي فكر بالايديولوجية ـ غير العلمية ـ حتى قبل استخدامها في صراع معين وباستقلال عن هذا الصراع. فعملية وصف الفكر بأنه

«بحت» أو «موضوعي» أو «محايد» وبالتالي غير ايديولوجي هي عين الايديولوجية. وهذا ببساطة لأن الفكر دوما هو فكر «الانسان» الاجتماعي الذي يعيش في ظروف مادية وتاريخية بعينها. ومن هذه البديهية يتضح أن أي فكر لا يعي مرتكزاته المادية والعملية لا يمكنه استيعاب أي بدائل لها وبالتالي يجنح لقبول قيود وشروط الاشكال السائدة. فالعالم الفكري للمجتمع البرجوازي المعاصر هو حقل ايديولوجي للطبقة المهيمنة ماديا. وهذا لا يعني بأي حال من الأحوال أن ننكر أن هذا الحقل لا يحتوي على وجهات نظر متباينة وناقدة لعدة جوانب من المجتمع الرأسمالي. ولكن هذا التباين وهذا النقد انما يتم في حدود وأطر البنية الاجتماعية القائمة.

عنينا في ما سبق أن نقول إن انتاج الايديولوجية هو عموما انتاج المعرفة في الاطار الفكري للعلاقات الاجتماعية السائدة. وأن ذلك يتم بأسلوب يعمل على طمس الكل الذي تشكل هذه العلاقات جزءا منه وبالتالي تأبيدها وانكار امكانية تغييرها. وفي هذا العالم الفكري ككل يمثل علم الاجتماع - وغيره من العلوم الاجتماعية - ايديولوجية البرجوازية الغربية.

وفي هذا السياق فان نعت علم الاجتماع «بالعلمية» لا يمكن تأسيسه على المنهج العلمي للدراسة وحسب وانما يتحدد أيضا بموضوع الدراسة ذاته وبالطريقة التي يتم بها استيعابه وتصوره. فاذا تمعنا في تطور العلم الاجتماعي الغربي نجد أن التحولات الجذرية التي أحدثتها الثورة البرجوازية في المجتمع الغربي - لتصل آثارها فيما بعد كل مجتمعات العالم - شكلت موضوع الدراسة والافتراضات النظرية لهذا التطور وقد تجلت أهم سمات هذا التطور في تباين المفاهيم والنظريات التي استخدمها المفكرون الاجتماعيون في تحليل ودراسة المجتمع الجديد واستشراق مستقبله. كما انعكس هذا التباين المفهومي والنظري في المواقف الايديولوجية التي تبناها كل فريق وعكست مصالحها المتضاربة - ولوبدرجات متفاوتة - في المجتمع الجديد. فقد استجاب علماء الاجتماع في الفترة التي سبقت اصدار كارل ماركس لأعماله لثقافة «المنفعة» للطبقة الوسطى. فمع تزايد نفوذ الطبقة الوسطى في القرن الثامن عشر في صراعها مع الطبقة الارستقراطية الاقطاعية نشأ مفهوم «المنفعة» كمعيار اجتماعي لتحديد مكان وأدوار الأفراد والفئات الاجتماعية المتباينة في المجتمع الجديد (Gouldner, 1977:61). فقد طورت الطبقة الوسطى مفهوم «المنفعة» في سياق صراعها المحتدم ضد القيم الاقطاعية والادعاءات الارستقراطية حيث استمد الأفراد في المجتمع القديم حقوقهم بمقدار حيازاتهم للأرض وانتمائهم الطبقي ونبل مولدهم. ولتثبيت دورها في قيادة المجتمع الجديد عملت الطبقة الوسطى على تعزيز ونشر ثقافة «المنفعة» التي تقوّم الانسان

بمواهبه وقدراته وطاقاته التي تسهم مباشرة في الانتاج المادي للمجتمع. فبروز وانتشار هذه الثقافة الجديدة صاحب بالضرورة الانتقال من اقتصاد الاكتفاء الذاتي الى اقتصاد السوق الذي اعتمدت عليه الطبقة الصاعدة في تحقيق ثرواتها. وهذا يعني ضمنيا المحافظة على المجتمع الجديد باعادة ترتيب العلاقات بين فئاته الاجتماعية المتباينة وفق آلية السوق والانتاج السلعي واتجاهات تطوره.

وقد جاء ماركس بتصور مختلف للمجتمع الجديد مما أحدث انقلابا في بنية الفكر الاجتماعي الغربي وأدى بدوره الى صدور العديد من الأعمال الناقدة والأفكار المناهضة له. وقد أصبح هذا الصراع الفكري «بين علم الاجتماع الأكاديمي» و«الماركسية» من السمات المميزة للتطور النظري والمفهومي لعلم الاجماع كما أضاف بعدا ايديولوجيا لهذا التطور (Gouldner, 1977:11) [10]. فعند صياغة ماركس لنظريته عن «المجتمع الرأسمالي» رأى أن جوهر التحولات التي أفرزتها الثورة البرجوازية هو الانتقال من مجتمع «اقطاعي» سادت فيه علاقات انتاج بين الاقطاعيين والاقنان الى مجتمع «رأسمالي» تسوده علاقات انتاج رأسمالية بين رأس المال والعمل المأجور. هذا يعني أن المجتمع الجديد ماهو الا نوع محدد من المجتمع «الطبقي» وان مصيره التحول الى مجتمع تسوده علاقات انتاج مختلفة تماما عن سابقتها وأن صيرورة الانتقال هذه تتم عبر عمليات من التغيير الثوري والصراع الطبقي ينتج عنها تحول تاريخي جذري في طليعة القيادة الطبقية. ومن هنا فان النقد الذي وجهه ماركس لمبدأ «المنفعة» ـ واحتل مكانا رئيسيا في تحليله للرأسمالية ـ لم يكن نقدا مطلقا انما قصد بالتحديد الشكل البرجوازي «للمنفعة» والذي في رأيه يمثل ايديولوجية البرجوازية. فبالرغم من أن البرجوازي يتحدث عن «المنفعة» الا أنه حقيقة يعني الربح الذي يشكل أساس الانتاج السلعي والذي بالضرورة لا يهتم بانتاج ماهو مفيد بقدر تركيزه على انتاج كل ماهو مدر للربح. وهنا يرى ماركس أن المجتمع الجديد هو مجتمع رأسمالي يتميز عن سابقه الاقطاعي بسيادة علاقات استغلالية من نوع آخر هي بالتحديد العلاقة بين رأس المال من جهة والعمل المأجور من جهة أخرى مما يؤدي في نهاية الأمر الى احتدام الصراع الطبقي في داخله وتحوله الى مجتمع اشتراكي تكون فيه «المنفعة» الاجتماعية لخدمة «الانسانية».

وقد وجدت أعمال ماركس وأفكاره صدى واسعا وسط علماء الاجتماع الغربيين انعكس في بروز اتجاهات ناقدة أشارت الى قصور الثقافة النفعية الجديدة في اغفالها «للحاجات الاجتماعية» التي نتجت عن تركيز المجتمع الجديد على «المنفعة الفردية» وقد شابت هذه الاتجاهات طبيعة اصلاحية هدفت أساسا الى استكمال بناء مؤسسات المجتمع

الجديد وضمان استقراره. فقد ساهم سانت سيمون وكومت ثم دوركايم من بعدهما، في ارساء التقليد السيوسيولوجي الذي شدد على أهمية تطوير نظم معتقدات مشتركة ومصالح وحاجات مشتركة بالاضافة الى خلق مجموعات اجتماعية مستقرة. فلم يرفض علم الاجتماع الناشىء المقومات المنطقية لثقافة «المنفعة» بل سعى الى توسيعها وتمديدها بحيث تشمل منافع «اجتماعية» أخرى بدلا عن اقتصار هذا المفهوم على انتاج المنافع «الاقتصادية» وحدها. وتبلورت الافتراضات الأساسية عن المجتمع الجديد وعلاقة الطبقة الصاعدة بالطبقات الاجتماعية الأخرى في نظرية «المجتمع الصناعي» الذي استحدثها سانت سيمون في أوائل القرن التاسع عشر، وطورها لاحقا علماء الاجتماع ـ أمثال دوركايم وماكس فيبر وغيرهما ـ لتستوعب التغييرات التي طرأت على بنية المجتمع الرأسمالي خصوصا بعد انتشار أعمال كارل ماركس وتصوره «للمجتمع الرأسمالي» وبعد ازدهار الحركات السياسية الماركسية والعمالية في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر ونظرية «المجتمع الصناعي» (Giddens, 1984:31-32) . ولا تعني الاشارة الى طقم من البديهيات المشتركة والمقتصرة على مدرسة محددة من علماء الاجتماع انما تعني التقاء عدد من المفاهيم والتفسيرات في تباينها مع مفاهيم كارل ماركس عن «المجتمع الرأسمالي» ويمكن هنا الاشارة الى أهم العناصر المشكلة لهذه النظرية والتي استخدمها فريق من علماء الاجتماع في محاولتهم لنفي أفكار ومقولات ماركس من المجتمع الجديد:

أولا : ان جوهر التحول الذي حدث في العالم المعاصر يتصل بالانتقال من مجتمعات تقليدية اعتمدت أساسا على الزراعة من جهة ومجتمعات صناعية تقوم على الانتاج الآلي والتبادل السلعي من جهة أخرى، وتكمن الفكرة الأساسية لهذا الطرح في أن عملية التصنيع ستظل هي الظاهرة الرئيسية التي تؤثر على تطور المجتمعات المعاصرة، وبمعنى آخر فان الرأسمالية ماهي الا مرحلة انتقالية تمثل مجرد شكل واحد من أنماط تنظيم المجتمع الصناعي وتقتصر على الفترة التي أعقبت الثورة الصناعية (Dahrendorf, 1959:56).

ثانيا : يمثل هذا الانتقال من المجتمع التقليدي الى المجتمع الصناعي حركة تقدمية في تاريخ تطور المجتمع الانساني. فبالرغم من الاعتراف بوجود نزاعات وصراعات في المجتمعات الصناعية الا أنها تنزع نحو التوافق والتوازن بسبب ما يتيحه النظام الصناعي من ثراء مادي وانتاج وفير مما يجعله يضمن تعظيم الفرص الاقتصادية.

ثالثا : وتأسيسا على ماسبق فان الصراعات الطبقية الحادة التي شهدتها أوربا الغربية في أعقاب الثورة الصناعية يمكن أن تفسر كنتيجة للتوترات والضغوط التي صاحبت عملية الانتقال من النظام الزراعي الى المجتمع الصناعي. وقد ابتدع بعض الكتاب أمثال دارندورف مفهوم «مؤسسة الصراع الطبقي (Dahrendorf, 1959:57). وهذا يعني أن

الصراعات الحادة والنزاعات الرئيسية قد أفرزتها المراحل الأولية من تطور المجتمع الصناعي وذلك قبل اكتمال بناء المؤسسات المجتمعية الجديدة. وهنا يشير دارندورف الى نشوء الدولة الليبرالية الديمقراطية والى خلق مختلف أشكال التحكيم في العلاقات الصناعية بالاضافة الى الاعتراف القانوني بحق الاضراب وحق التنظيم النقابي وتكوين الأحزاب السياسية. وقد أدى كل هذا بدوره الى تحويل الصراع الطبقي ـ الذي أخذ شكلا تناحريا في القرن التاسع عشر ـ الى منافسة سياسية ومفاوضات صناعية بين المجموعات الاجتماعية المتباينة في القرن العشرين.

قصدنا من الاستطراد السابق توضيح أن علم الاجتماع في بنائه النظري والمفهومي لم يتطور الا في سياق هذا الصراع الفكري الذي دار حول فهم طبيعة مجتمع الثورة في غرب أوروبا، وقد أضاف كل فريق من علماء الاجتماع الى رؤى وتصورات القوى الاجتماعية المتباينة بعدًا ايديولوجيا لهذا الصراع .. وهذا يقودنا الى أن الحديث عن علم اجتماع «عربي» في مقابلة علم اجتماع «غربي» تكتنفه بعض الصعوبات المنهجية ان لم يصحبه الغوص في تحليل التيارات الفكرية المتباينة في اطار دراسة متعمقة للقوى الاجتماعية المختلفة في المجتمعات العربية.

علم الاجتماع العربي بين العلمية والايديولوجية

سبق التنويه في مقدمة هذه الورقة الى أن الدعوة لقيام علم اجتماع عربي تعكس بشكل واضح عدم الرضا من جانب المشتغلين بعلم الاجتماع عن الوضع الحالي للبحث الاجتماعي في مجتمعنا العربي وقد اتفق جل الدارسين الاجتماعيين العرب على أن «النظريات والمفاهيم التحليلية الغربية نائية وسحيقه، صنعت لعالم غير عالمهم ولا تحمل الا صلة قليلة فقط لواقعهم الاجتماعي المرير» (ساري، 52:1983)[11]. كما ذهب بعضهم الى أبعد من ذلك ليقول ان علماء الاجتماع الغربيين «لم تمنعهم الموضوعية والنزاهة العلمية والتقاليد الأكاديمية السائدة في جامعاتهم من تشويه المجتمعات العربية» (بوحديبه، 46:1983)[12]. انطلاقا من هذا الاتفاق على خصوصية مشكلات العالم العربي وقصور النظريات الغربية عن فهم واقعنا الاجتماعي جاءت الدعوة لقيام علم اجتماع عربي «يستمد اطره النظرية من تراثنا العربي وتختبر مفهوماته على واقع مجتمعاتنا في الماضي والحاضر» (بوحدية، 45:1983).

صيغ هذا القلق على وضع العلوم الاجتماعية ـ وعلم الاجتماع خاصة ـ في المجتمعات العربية تحت مسميات عديدة كـ «أزمة العلوم الانسانية» أو «أزمة العلوم الاجتماعية» أو «الايديولوجية والعلوم الانسانية» أو «اشكالية العلوم الاجتماعية». وكان لابد من أن تصاحب هذا الاهتمام بعض التساؤلات عن طبيعة وماهية «علم الاجتماع

العربي» المطلوب : أهو الذي يدرس المجتمع العربي؟ أم هو الذي يكتب باللغة العربية؟ أم هو الذي يعني به باحثون عرب؟ (بوحديبة ، 45:1983). وقد خلص معظم المهتمين بهذه الدعوة الى أهمية السعي نحو التوصل الى نظريات اجتماعية نابعة من واقع مجتمعنا ومختبرة فيه (صالح ، 14:1983)[13]. كما أمنوا على أن هذا الحلم لايتحقق بالرفض الكامل والشامل لكل النظريات وكل المفاهيم الغربية ولكن ـ كما يقول بوحديبة (84:1983) ـ فانه يجب «نقدها هي على ضوء الواقع الاجتماعي العربي لانقد المجتمع العربي على ضوئها» كما عرف الضوي (84:1983)[14] علم الاجتماع العربي بأنه ذلك العلم الذي «يعتمد أساسا على الجهد الفكري الذي يقوم به العلماء العرب بعيدا عن الايديولوجيات الغربية». وقد وضحت صالح، (27:1983) أن علم الاجتماع العربي لابد أن ينبني على رؤية نقدية للنظريات الاجتماعية الغربية تكشف عن المضامين الايديولوجية المحملة بها هذه النظريات.

يبدو واضحا من العرض السابق أن كشف التوجهات السياسية والايديولوجية للبحث الاجتماعي تشكل الأساس لقبول أو رفض النظرية الغربية التي انبثقت من التجربة التاريخية الغربية في القرن التاسع عشر ونظرت في اطار ايديولوجية العالم الغربي. وتتفق الدراسات التي أشرنا اليها على أن ماينطبق على النظرية الغربية في علم الاجتماع البرجوازي ينطبق بالضرورة على النظرية الغربية لعلم الاجتماع الماركسي. ولكن ينم هذا المنطق عن مغالطة تاريخية لنشأة وتطور علم الاجتماع البرجوازي ونقيضه الاشتراكي (الزعبي : 9:1978)[15]. فالصراع الايديولوجي بين الفكر الاشتراكي والفكر البرجوازي لايمكن اختزاله في ايديولوجية «الغرب» فليس هنالك ـ علميا ـ أيديولوجية «للغرب» وأخرى «للشرق» كما عبر عنهما عبد الوهاب بوحديبة بـ «الصراع بين الشرق والغرب» (بوحديبة، 46:1983). فالايديولوجية ببساطة هي «التعبير العقلي أو الفكري المحدد تاريخيا عن جملة من المصالح ضمن وضع أو موقف معين». هذا يوضح ان اقحام علم الاجتماع الاشتراكي ـ الذي يعبر عن موقف اجتماعي بعينه ـ في اطار عام لايديولوجية النظريات الغربية فيه مفارقة واضحة لواقع التجربة التاريخية. فالفكر الاشتراكي (الماركسي) كما يوضح (Gouldner (1977:20ـ وهو نفسه عالم اجتماع غربي ـ قد انتقل نحو الشرق بعد الحرب العالمية الأولى حيث احتضنته فئات اجتماعية وشعوب مختلفة، بينما شكل علم الاجتماع «الأكاديمي» ـ كما يسميه الكاتب ـ جزءًا من ثقافة الطبقة الوسطى ذات التوجه الاصلاحي في اطار العلاقات الاجتماعية الرأسمالية في أمريكا وأوربا الغربية. وبالتالي فان محاولة فضح المضامين الايديولوجية للنظريات الغربية لابد أن تبين في المقام الأول : أيديولوجية أي من الفئات الاجتماعية؟ فاذا اتفق على أنها ايديولوجية الطبقة البرجوازية السائدة بعد عرضنا لتطور المجتمع والفكر البرجوازي ـ فلا بد من الاجابة عن سؤال آخر :

من أي موقع ايديولوجي يتحقق هذا الكشف عن المضامين الايديولوجية لهذه النظرية؟ الاجابة المنطقية لهذا السؤال هي أن فضح هذه المضامين يتطلب ـ بالضرورة ـ الانطلاق من الموقف الايديولوجي للطبقات المهمشة (العاملة ـ المستغلة، أو جموع المنتجين) في البنية الاجتماعية الرأسمالية. وما ذلك الا لأنها الفئات الاجتماعية الوحيدة صاحبة المصلحة الحقيقية في تعرية هذه المضامين وتغيير الواقع الاجتماعي الذي تستند عليه.

ولكن نجد أن الداعين لعلم اجتماع عربي ينطلقون من رؤية نقدية «عربية» وكأنما للبنيات الاجتماعية العربية أيديولوجية مستقلة بذاتها عن صراعات القوى الاجتماعية بداخلها. فهذه الرؤية النقدية العربية لايمكن تأسيسها الا باختزال تاريخ وتطور النظام الرأسمالي العالمي ودمج البنيات الاجتماعية العربية فيه، مع اغفال الصراع الاجتماعي بين الفئات الرأسمالية التابعة وجموع المنتجين (كما بينا في الجزء الأول) ويظهر هذا جليا في الانشغال المتزايد بتناول قضايا التراث (والأصالة) والدعوة للعودة له [16]. فقد أمن المشاركون في ندوة أبو ظبي (نحو علم اجتماع عربي) على ضرورة الانطلاق من التراث العربي لاستلهام الأطر النظرية التي تبدأ منها أولى الخطوات نحو علم اجتماع عربي (أعمال ندوة أبو ظبي ، 8:1983). ولسنا هنا بصدد تثبيت موقف من هذه الدعوة ، ايجابيا كان أم سلبيا، فنحن نرى أن القضية ليست في احياء التراث أو القضاء عليه، فمثل هذا الطرح لامعنى له. ولكننا نعتقد أن النظرة للتراث تحدد بالموقف الطبقي ـ وبالتالي الايديولوجي ـ منه، فالقضية في نهاية الأمر هي مسألة تملك معرفي لهذا التراث. فنحن نتفق مع مهدي عامل في أن «النظر في التراث هو ضرورة تفرضها بنية الحاضر نفسه من حيث هي البنية الاجتماعية التي تكونت بتكون علاقة التبعية للامبريالية، ومن حيث هي البنية التي تتجدد بتجدد هذه العلاقة بالذات (عامل، 188:1974). ولكن تجاهل تغلغل رأس المال في البنيات الاجتماعية العربية وتحولها لبنيات تابعة تبعا لهذه الصيرورة يجعل من الدعوة لتأسيس علم اجتماع عربي على التراث رؤية مثالية غيبية.

فهذا الاغفال يجعل من التراث ـ الذي هو أصلا الانتاج الفكري السابق على مرحلة التوسع الرأسمالي ـ ماضيا ـ يعيش بذاته في الحاضر وباستقلال عنه، ولذا لابد من أحيائه ليشكل ركيزة الفكر الاجتماعي العربي أوعلم الاجتماع العربي. وحقيقة الأمر أن التراث ليس له وجود مستقل ـ في البنية الاجتماعية الحاضرة ـ عن واقع الهيمنة الايديولوجية للفئات الرأسمالية التابعة (والحاكمة). فكما في السودان مثلا لم تتكون بتناقض أو صراع اجتماعي تناحري مع الفئات المسيطرة السابقة ولكنها تشكلت بفعل تحول هذه الفئات الى برجوازية استعمارية تابعة. ومع تحول هذه الطبقة وانتقالها من وجودها المسيطر في البنيات الاجتماعية السابقة للتوسع الرأسمالي الى موقعها المسيطر في البنية الاجتماعية الاستعمارية

(بحكم تبعيتها)، انتقل الفكر العربي السابق الى البرجوازية التابعة. وبهذه الصيرورة فقد هذا الفكر الاجتماعي أصالته وذلك بانتقاله «من موقع تاريخي كان فيه فكرا لطبقة مسيطرة قادرة على أن تسيطر بذاتها وعلى أن تطور حركة الفكر الاجتماعي بسيطرة فكرها الطبقي، الى موقع تاريخي آخر صار فيه فكرا لطبقة مسيطرة عاجزة عن أن تسيطر الا بتبعية تخضع فيها بالضرورة لسيطرة الامبريالية، فكان في سيطرة فكرها المشوه هذا لجم لتطور حركة الفكر الاجتماعي، وحال فكرها الطبقي هذا دون ولادة الفكر الجديد» (عامل، 173:1974).

كل هذا يعيدنا الى ضرورة تبيين الموقف الايديولوجي للاتجاه الداعي لعلم اجتماع عربي الذي ينطلق من رؤية نقدية للنظرية الغربية على اطلاقها وتستند على التراث العربي. فمشكلة التراث هي اشكالية الفكر الحاضر وليست مشكلة الفكر الماضي، حيث لا يمكن النظر للماضي الا من الواقع الاجتماعي للحاضر الذي بدوره يتحدد ببنية العلاقات الاجتماعية وبالتالي بالموقع الايديولوجي (الاجتماعي الطبقي) الذي ينطلق منه.

وننوه هنا الى أن التسليم بأن القيادة الطبقية للمجتمع العربي هي أساس أزماته ومنها أزمة الفكر الاجتماعي لايعني أننا نقيم علاقة ميكانيكية بين بنية العلاقات الاجتماعية والمواقع الطبقية التي ينطلق منها هذا الفكر. فالعلاقة بين المجتمع والفكر الاجتماعي الذي ينتجه المشتغلون بكافة العلوم الاجتماعية علاقة جدلية معقدة يشكل فيها العلم نفسه أداة رئيسية لتحقيق أهداف اعادة صياغة المجتمع على نحو جديد. وهذا يقود للتفكير الجاد في تأصيل مناهج هذا العلم الاجتماعي والتعرض الناقد لنظرياته ومفاهيمه بدون تعسف أو ازدراء «شوفيني» لما توصلت اليه المعرفة الاجتماعية في أوروبا الغربية أو أمريكا الشمالية. وهذا التأصيل يتطلب كشف العلاقات المؤسسية التي تربط جامعاتنا ومؤسساتنا العلمية مع نظيراتها في العالم المتقدم وما صاحب هذه العلاقة من تبعية سافرة حينا ومستترة أحيانا أخرى على صعيد المارسة البحثية من جانب المشتغلين بعلم الاجتماع في المجتمعات الغربية وذلك بالركون الى استخدام ذات البناء النظري والمفهومي خارج اطاره المجتمعي والتاريخي الذي نشأ فيه. وفي هذا المنحى لابد من الإعتراف بخصوصية وتميز كل مجتمع عربي عن الآخر حيث اتخذ علم الاجتماع اتجاهات مختلفة. وفق الظروف الموضوعية والذاتية لتطور المؤسسات البحثية والعلمية في كل مجتمع. ونحن نؤمن بأن تأصيل علم الاجتماع في المجتمعات العربية هدف لابد من انجازه في طريق بناء المجتمع الجديد الذي بدوره لايتحقق الا بتشجيع وتنشيط البحوث الحقلية الدقيقة مع اطلاق قدر كبير من حرية الاختيار للباحثين. فقد لاحظنا - منذ منتصف السبعينات - ان اتجاهًا منتظما بدأ يفرض نفسه نحو تقييد حرية اختيار موضوعات البحث أو الدراسة الاجتماعية. وقد

تنامى هذا الاتجاه بسبب ما تعانيه المؤسسات البحثية والعلمية من افتقار للتمويل المحلي، واهمال الخطط العامة للدولة رصد الاعتمادات المالية اللازمة للارتقاء بالبحث العلمي. نشأ عن هذا الوضع، وتزامنت معه، نزعة نحو تدويل البحث الاجتماعي بغرض ربطه بأولويات ومصالح المؤسسات الأجنبية (أوروبية وأمريكية في الغالب) التي تمنح الاعتمادات بسخاء شريطة انفاقها في الدراسات والموضوعات التي تنسجم مع هذه الأولويات والمصالح وتخدم بالتالي أهداف هذه المؤسسات مع تكريس لتبعية المجتمعات الغربية. ويبدو هذا الاتجاه جليا في استشراء ظاهرة الدراسات الاستشارية وبيوت الخبرة التي تغري المشتغلين بالعلم الاجتماعي (بحكم ماتدره من عائد مادي) وتشغلهم عن اهتمامهم بالمواضيع البحثية التي تعنى بالتغيير الاجتماعي والقوى الاجتماعية المرشحة لاحداث هذا التغيير وقيادة الثورة. ولاشك أن الانتباه الى هذه المؤشرات وتبني الحوار المتصل حول مسار علم الاجتماع واتجاهاته المستقبلية في الوطن العربي تدعم عملية التأصيل الفكري الذي تستدعيه بالضرورة صيرورة التحويل الثوري للمجتمع القديم.

الخلاصة

تعرضنا في هذه الورقة لمسألة نشوء وتطور علم الاجتماع في أوروبا الغربية في القرن التاسع عشر وأوضحنا أن ذلك كان مصاحبا للصراع الاجتماعي الطاحن بين البرجوازية الناهضة والارستقراطية الاقطاعية والتي حسمته الأولى لصالحها باستلام السلطة السياسية. كما بينا فشل البرجوازيات العربية في تحقيق التماثل مع نظائرها (الغربية) والتحويل الجذري للبنيات الاجتماعية العربية، وذلك بحكم نشأتها ونموها في اطار علاقة التبعية لرأسمالية المركز. وكذلك كشفنا الطبيعة الايديولوجية لعلم الاجتماع البرجوازي لافتراضه حتمية وتأبيد العلاقات الاجتماعية الرأسمالية وبالتالي استحالة تحقيق التحول الاشتراكي.

ومن هذا يتضح أن أي رؤية نقدية تطمح في فضح الطابع الايديولوجي للنظريات الاجتماعية الغربية لابد لها من أن تتبنى الموقف الايديولوجي للفئات الاجتماعية المهمشة الذي يتحدد بطبيعة الصراع الاجتماعي في داخل البنيات الاجتماعية التابعة، ولذلك فانه لايجوز علميا التحدث عن كشف الطبيعة الايديولوجية لعلم الاجتماع الغربي، لأن ذلك يعني ضمنيا أن للمجتمعات العربية ايديولوجية في خارج اطار صراعات القوى الاجتماعية بداخلها. فالفئات الاجتماعية المسيطرة في البنيات الاجتماعية العربية - وبالعكس لما حدث في أوربا الغربية - لم تتشكل نتيجة لصراع اجتماعي ضد الشرائح

المسيطرة فى البنيات السابقة لتغلغل رأس المال. ولكنها استطاعت أن تحكم سيطرتها بتحولها الى برجوازيات تابعة بعد اكتمال الهيمنة العالمية لرأس المال. وبالتالي فهذه الفئات ليست ذات مصلحة حقيقية في نهضة أو ولادة فكر عربي جديد. بل نجدها اكتفت بتطويع وتكييف فكر وايديولوجيات الفئات الاجتماعية المهيمنة بذاتها في البنيات السابقة الى موقع سيطرتها التابعة بحكم نشأتها وتطورها وبالتالي فانتقال الفكر السابق لفئة مسيطرة بحكم استقلال البنيات الاجتماعية الى طبقة مسيطرة بحكم تبعيتها، قد أحدث تشوها في هذا الفكر وأفقده أصالته.

نخلص من هذا الى أن الفكر الاجتماعي العربي مطالب بالتحرر من السيطرة الايديولوجية للفئات الاجتماعية التابعة. وكما أوضحنا فان عملية الصراع الايديولوجي تمثل احد ميادين صراع القوى الاجتماعية وتحت شروط تاريخية معينة وبالتالي فهذا التحرر الايديولوجي هو أساسا عملية تحرر وطني لايتم الا بالتحويل الجذري لبنية علاقات الانتاج القائمة. وتبعا لذلك فأزمة الفكر العربي المطروحة في شكل غياب علم اجتماع عربي هي أساسا مسألة صراع اجتماعي موضوعه التحرر الوطني الذي لايتم الا بتحويل لبنية علاقات الانتاج القائمة وصولا لمجتمع عربي اشتراكي.

الهوامش

1) أنظر مثلا أعمال ندوة «أزمة التطور الحضاري في الوطن العربي» الكويت، ابريل 74، وأعمال ندوتي المركز الاقليمي للبحوث والتوثيق في العلوم الاجتماعية في الوطن العربي «القاهرة» فبراير 1983، و«نحو علم اجتماع عربي» أبوظبي، ابريل 1983، وأعمال ندوة مركز دراسات الوحدة العربية حول «التراث وتحديات العصر في الوطن العربي»، القاهرة، سبتمبر 1984.

2) ونحن هنا نقول انه لايوجد فكر بلا ايديولوجية، كما أن موضوعية وعلمية الفكر ليست في حياده الطبقي انما في مقدرته للنظر في الواقع الاجتماعي من وجهة نظر الطبقات الاجتماعية التي يقع عليها العبء التاريخي في انجاز مهام التغيير الثوري.

3) بدأت صيرورة ارساء قواعد نمط الانتاج الرأسمالي بما يسمى «التراكم البدائي» لرأس المال، أو الصيرورة التاريخية لفصل المنتج عن أدوات انتاجه وقد تمت هذه العملية بشكلها الكلاسيكي في انجلترا في الفترة التي امتدت من نهاية القرن الخامس عشر الى منتصف القرن التاسع عشر، للتفاصيل انظر ((Marx, 1974:66

4) لمزيد من التفاصيل حول هذه العملية أنظر :

Polanyi, K. (1944) The Great Transformation: The Political and Social Origins of Our Time. Boston.

5) لشرح وافٍ ومفصل لطبيعة الثورة البرجوازية أنظر :

Marx, K. & Engels, F. (1973) Manifesto of the Communist Party. Moscow: Progress Publishers.

6) تعرضت الكثير من الدراسات لتوضيح المراحل التى تمت من خلالها عملية دمج مجتمعات العالم الثالث في النظام الرأسمالى العالمي أنظر مثلا :

Dobb, M. (1963) Studies in the Development of Capitalism. London: Routledge & Kegan Paul.

Amin, S. (1974) Accumulation on a World Scale. New York: Monthly Review Press.

Rodney, W. (1974) How Europe Underdeveloped Africa. London: Bogle – L'Ouverture Publications.

Owen, R. & Sutcliffe, R. (Eds.) (1974) Studies in the Theory of Imperialism. London: Methuen.

7) مدرسة التبعية بقيادة فرانك تركز على أسباب التبعية الخارجية مع اغفال طبيعة القوى الاجتماعية المتحكمة في المجتمعات المتخلفة والصراع الاجتماعي الدائر في البنيات الاجتماعية لهذه المجتمعات وقد تم نقد هذا الاتجاه من بعض المفكرين أمثال :

Cardosos, F. & Falletto, E. (1979) Dependence and Development in Latin America. Berkeley, CA: University of California Press.

Laclau, E. (1971) "Feudalism and Capitalism in Latin America". New Left Review 67: 19 - 38.

Dos Santos, T. (1970) "The Structure of Dependence". American Economic Review 60 (2): 231 - 236.

8) بالاضافة الى هذا الشرط لخصت د. نادية رمسيس الظروف التاريخية الأخرى التي لم يوفرها التوسع الرأسمالي في المجتمعات العربية أنظر: (رمسيس، 1984:31-50).

9) هنالك العديد من الدراسات في هذا المجال من قبل كتاب سودانيين وأجانب يمكن أن نعرض بعضها هنا :

Ali, T. M. (1982) The Cultivation of Hunger: Major Determinants of Agricultural Development in the Sudan. Unpublished doctoral thesis, University of Toronto, Canada.

Shaa-eldin, E.F. (1982) "The Mechanisms of Proletarianization in the Sudan". DSRC Discussion Papers 6.

Mahmoud, F. (1984) The Sudanese Bourgeoisie: Vanguard of Development. Zod Press & KUP.

10) لمزيد من التفاصيل حول ماقصدناه بتعبير «علم الاجتماع الأكاديمي» أنظر: (Gouldner, 1977:11-12).

11) سالم ساري (1983) ، «علم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية العربية: هموم واهتمامات» في أعمال ندوة أبوظبي التي نظمها المركز الاقليمي للبحوث والتوثيق في العلوم الاجتماعية في الوطن العربي.

12) عبد الوهاب بوحديبة (1983) «علم الاجتماع العربي وشروط مصداقيته» في أعمال ندوة أبوظبي.

13) ناهد صالح (1983) «نحو علم اجتماعي عربي : دراسة سوسيولوجية لمناهج البحث»، أعمال ندوة أبوظبي.

14) تاج الأنبياء علي الضوي (1983) «علم الاجتماع»: تأملات في ماضيه، حاضره ومستقبلة» أعمال ندوة أبوظبي.

15) لتفاصيل أوفى عن حقيقة التناقض الايديولوجي بين علم الاجتماع البرجوازي وعلم الاجتماع الاشتراكي أنظر : (الزعبي، 1978).

16) يمكن الرجوع للأوراق المقدمة والتعقيبات عليها ـ لندوة الكويت (أزمة الحضارة العربية) وندوة القاهرة (التراث وتحديات العصر).

المصادر العربية

الزعبي ، م

1978 . التغيير الاجتماعي مابين علم الاجتماع البرجوازي وعلم الاجتماع الاشتراكي ـ بيروت : دار الطليعة.

المركز الاقليمي للبحوث والتوثيق في العلوم الاجتماعية في الوطن العربي.

1983 «أعمال ندوة نحو علم اجتماع عربي» أبوظبي. ابريل.

المصطفي ، م.

1984 «تجربة السودان في التنمية الشاملة» دورية مركز الدراسات والبحوث الانمائية. رقم 51 ، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية ـ جامعة الخرطوم.

رمسيس ، ن.

1984 «النظرية الغربية والتنمية العربية»، المستقبل العربي 64 :31-50

عامل ، م.

1974 أزمة الحضارة الغربية أم أزمة البرجوازيات العربية. بيروت : دار الفارابي.

1979 النظرية في الممارسة السياسية : بحث في أسباب الحرب الأهلية في لبنان. بيروت : دار الفارابي.

مانهايم ، ك.

1968 الايديولوجية والطوبائية (ترجمة د. عبد الجليل الطاهر). بغداد : مطبعة المثنى.

المصادر الأجنبية

Dahrendorf, R.

1959 Class and Class Conflict in Industrial Society. Stanford: Stanford University Press.

Giddens, A.

1984 Sociology: A Brief But Critical Introduction. London: Macmillan.

Gouldner, A.

1977 The Coming Crisis of Western Sociology. London: Heinemann.

Marx, K.
1974 Capital (Vol. 1). Moscow: Progress Publishers.

Pollard, S.
1971 The Idea of Progress: History and Society. London: Pelican Books.

Shaw, M.
1977 Marxism and Social Science: The Roots of Social Knowledge. London: Pluto Press

Warren, B.
1980 Imperialism: Pioneer of Capitalism. London: Verso.

دراسة تجريبية للمقارنة بين مدى فعالية الاسلوب التقليدي ، والاسلوب السلوكي في الخدمة الاجتماعية بالتطبيق على بعض طلاب مدارس الكويت

عبد العزيز فهمي النوحي
قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية ـ جامعة الكويت*

مقـــدمة

لقد مورست خدمة الفرد في العالم العربي ـ منذ نشأتها وحتى اليوم ـ على أساس الأسلوب التقليدي Traditional Approach الذي يستند في جملته الى الاطار الفرويدي التحليلي، مع عناصر بسيطة ومتفرقة من نظريات أخرى عديدة، الا أن هذا الأسلوب قد تعرض مؤخرا لأوجه نقد عديدة، من أبرزها : قلة الكفاءة وطول الوقت الذي يستغرقه العمل بهذا الأسلوب. حتى عندما يحقق بعض النجاح، وعدم تطوير معلومات معينة عن اجراءات تعديل بيئة العميل، وعدم الوصول لأساليب تمكن من استخدام المحيطين بالعميل لاحداث التغيير اللازم في أدواره، واعتماده المكثف على النظريات التحليلية، حيث انصب اهتمام هذا الأسلوب على التشخيص على حساب اجراءات وأساليب التدخل لتغيير السلوك، والاعتماد بشكل رئيسي على الكلام Talk، كأسلوب علاجي أساسي، مع قلة دلائل نجاح هذا الأسلوب، التركيز على فهم العميل لنفسه كهدف، أكثر من سعيه لاحداث تغييرات في أداء العميل لأدواره، الأمر الذي يتضاءل معه الأثر الحادث على البيئة المحيطة، وندرة ادماج العملاء في عملية التغيير، والتركيز على الاضطرابات الداخلية غير السوية، والانسحاب المبكر للعملاء مما يهدر جهودهم، وجهود الاخصائيين الاجتماعيين معهم. ومن بين أبرز اوجه النقد الاخرى الموجهة للأسلوب التقليدي عدم الاتفاق في حالات كثيرة بين الاخصائيين الاجتماعيين. والعملاء، على ماهو المطلوب انجازه أثناء المقابلات، اضافة الى ميل كثير من مؤسسات خدمة الفرد للبيروقراطية ، مع

* يتقدم الباحث بشكره للسيدة فضة الخالد، فايقة الابراهيم، طيبة السبتي، زينب حافظ، والسيد / منذر المطوع والموجهين والاخصائيين الاجتماعيين بوزارة التربية في الكويت.

قلة التركيز على جانبي : المهنية، والابتكار في العمل، كما انه مازال مطلوبا من القائمين على تدريس خدمة الفرد، ابراز الأسس العلمية والامبيريقية لما يقدمونه من معلومات، كما ان اختصاصيي خدمة الفرد لم يطوروا بعد أساليب لمعاونة ذوي الدخول المتدنية، والذين تزيد مشكلاتهم كثيرا على مشكلات العملاء من الطبقات الأعلى، كما أن البحوث والدراسات أثارت شكوكا كثيرة حول مدى نجاح نتائج العمل باستخدام خدمة الفرد التقليدية (Fischer, 1978: 4-5) ويبدو أنه كان للانتقادات السابقة، وغيرها، لخدمة الفرد التقليدية نتائج ايجابية وبناءة بالنسبة لخدمة الفرد خاصة، وللمهنة بشكل عام، اذ أنها ساعدت على الاندفاع نحو البحث عن أساليب جديدة للممارسة المهنية، ولتظهر بالفعل مجموعة منوعة وكبيرة من أساليب الممارسة على مستويات الأفراد والأسر والجماعات الصغيرة والمجتمعات. ومن الأساليب الجديدة التي ظهرت، أسلوب معين نتوقع له أن يحتل مكانة مميزة في العمل على مستويات الأفراد والأسر، وفي سائر المستويات المهنية عموما، وهو الأسلوب السلوكي في خدمة الفرد Behavioral Case Work وسبب توقعنا هذا، هو قيام هذا الأسلوب أساسا على المنهج العلمي بما يتسم به من دقة وصرامة، وموضوعية وتجريب، ، وتلافيه لأوجه النقد السابقة التي وجهت لخدمة الفرد التقليدية ، محققا بذلك درجة عالية من الكفاءة المهنية، التي هي مطلب أساسي لأي مهنة ترغب في تأكيد وجودها، وجدارتها بتأييد وتعضيد المجتمع لها.

أهمية الدراسة

ان الاتجاه العلمي السليم يتطلب التوقف عن القطع برأي حول أسلوب مهني معين، حتى تؤيده التجربة العملية، والواقع الميداني، وفي البيئة التي سوف تتم ممارسته فيها، واذا كانت كتابات عديدة تشير الى جدوى وفعالية الأسلوب السلوكي في الخدمة الاجتماعية، الا أن هذا الاسلوب لم تتم تجربته بعد في البيئة العربية عموما ـ باستثناء تجربة محدودة النطاق سنشير لها في ما بعد ـ ومن هنا جاءت أهمية هذه الدراسة التجريبية، كوسيلة مضبوطة للمقارنة بين أسلوبين في الممارسة المهنية في الخدمة الاجتماعية : الأسلوب التقليدي الذي ظل يمارس لاجيال عديدة ـ ولايزال حتى الآن ـ في العالم العربي دون تطور يذكر، والأسلوب السلوكي الذي تشير الدلائل والآراء الى فعاليته وجدواه.- ولو ثبت من هذه التجربة أن من الممكن ان يحقق الاسلوب السلوكي نجاحا في البيئة العربية مماثلاً لما حققه في بيئات أخرى غربية ، ثم لو شجعت مثل تلك النتائج عددا ـ ولو محدودا ـ من الاخصائيين الاجتماعيين على التحول الى تطبيق الأساليب السلوكية في عملهم المهني، ففي تصورنا أن ذلك سوف يكون تحولاً له مغزاه ودلالته بالنسبة للمارسة المهنية في البيئة العربية، بعد أن اقتصرت تلك الممارسة منذ نشأة المهنة الى اليوم، على الأسلوب التقليدي في العمل.

أهمية الأسلوب السلوكي ـ اطار نظري

لن نخوض هنا تفاصيل البناء العلمي للأسلوب السلوكي، فهذا موجود ومتاح في عدد من المؤلفات العربية والأجنبية [1]، ولكن قد يكون من الضروري والمفيد، أن نشير الى بعض الآراء والكتابات العلمية بشأنه، التي تؤكد الأهمية المتنامية لهذا الأسلوب، كما تؤكد ما سبق أن أشرنا اليه في أحد مؤلفاتنا من أنه من المتوقع أن تتجه خدمة الفرد في ممارساتها المستقبلية نحو الأسلوب السلوكي (النوحي، 53:1983).

ان الجانب الأكثر أهمية ـ في ما يبدو ـ بالنسبة لهذا الأسلوب ـ الذي جعله يحتل مكانة مميزة، هو ماثبت من فعاليته في دول أخرى غير وطننا العربي في العمل المهني، من خلال الاجراءات المنهجية المضبوطة، اذ «تدل الدلائل الامبيريقية المتاحة بصفة عامة، على أن الأسلوب السلوكي أسلوب فعال، وحيثما تتوافر البيانات التي تسمح بالمقارنة، يتبين غالبا أنه أكثر فعالية من الأساليب الأخرى» (Hudson & MacDonald, 1986:9)

وهكذا، «ففي الوقت الذي تراكمت فيه الشواهد على قلة فعالية الطرق التقليدية، ظهرت دراسات عديدة تبين فعالية الأساليب السلوكية مع قطاعات متنوعة من العملاء» (Wodarski & Bagarozzi, 1979:12) وفي هذه الأساليب تكون «الملاحظة لها أولوية التفضيل على التأمل والقياس أفضل من التخمين غير الدقيق والمعلومات التجريبية القائمة على الواقع لها الاسبقية على التأمل والتفكير النظري، والتصميمات التجريبية التي يتم اجراؤها على كائن مفرد، مقدمة على الدراسات التي تفتقر الى الضبط على الحالات الفردية أو الدراسات المستعرضة لقطاعات ومجموعات من الأفراد، فهذه التفصيلات كلها تعتبر سمة مميزة لغالبية الأبحاث التي قامت عليها المعارف السلوكية، والتي قامت عليها أيضا طرق التقدير والعلاج المستخدمة في الممارسة (Thomas, 1972:190).

ويرى البعض، أن الأخذ بالنظريات القائمة على التجريب من شأنه أن يدعم الممارسة المهنية، وأن النظرية السلوكية هي التي تفي بهذا الغرض المطلوب، حيث «يمكن لخدمة الفرد، كمهنة قائمة على أساس علمي لمساعدة الآخرين، أن تدعم ممارساتها من خلال أخذها بنظرية موثقة تجريبيا، ومتعلقة مباشرة بتغيير السلوك والحفاظ عليه، والنظرية السلوكية هي هذا الأسلوب المقصود، فهي تقدم مجموعة واضحة من الروابط العلمية، بين التعرف على، وتحديد، الصعوبات التي يواجهها العميل، ووضع الأهداف الاكلينكية، وصياغة خطط التدخل، ثم قياس النتائج» (Stuart, 1967:19).

وهكذا «يشكل التعديل السلوكي مثالا ممتازا لتكنولوجيا يمكن استخدامها لبناء نماذج مفيدة للممارسة التي تركز على مشاكل معينة، كما أنها نماذج قابلة لأن تقاس

فعاليتها . . ان الميزة الرئيسية للطرق السلوكية ، ليست هي فعاليتها الواضحة (بالرغم من أهمية ذلك)، ولكن هي قابليتها للاختبار، ذلك ان استخدام تلك الطرق يساعد الممارسين على تكوين فكرة صحيحة عن الأساليب الفنية التي يمكن أن تكون فعالة في موقف ما ، وعما يمكن عمله لتحقيق نتائج معينة مطلوبة» (Reid, 1977:378)

وفضلا عما تقدم ، فان الخدمة الاجتماعية السلوكية ، تستجيب بشكل جاد وفعال ، لما يتطلبه المجتمع من نتائج وعائد، مقابل ماينفقه ويقدمه لهذه المهنة من اعتمادات وأموال تنفق منها على مؤسساتها، وأنشطتها، وعملائها، وابحاثها، حيث أنها «تدعو الى التعريف والتحديد الدقيق للمشكلات، وأهداف التغيير، واجراءات التدخل، وهذا التحديد الدقيق لايعمق فقط التفاهم بين الاخصائي والعميل، بل أنه يسهل أيضا البحث والتقويم والمسئولية والمحاسبة المهنية، مما يعتبر ضروريا لتطوير نظام لخدمة الفرد قائم على العمل الأمبيريقي» (Schwartz & Goldiamond, 1975:1)

وترتيبا على ماتقدم من دقة ومنهجية الأسلوب السلوكي في الخدمة الاجتماعية ، وأهميته في الممارسة المهنية، وماحقق من رضا مهني Job Satisfaction للممارسين الذين لمسوا فعاليته، وتحققوا منها في عدد من مواقع العمل المهني فقد أخذ هذا الأسلوب في الانتشار التدريجي في مختلف ميادين ومجالات الخدمة الاجتماعية، وأصبح قابلاً للتطبيق بنجاح في الكثير من ميادين ومؤسسات العمل المهني.

كذلك يمكن استخدام هذا الأسلوب في مجالات أخرى غير تقليدية مثل الاقتصاد في استهلاك الطاقة الكهربائية، ووقود السيارات ، واستخدام وسائل النقل العام بدلا من السيارات الخاصة، ومنع إلقاء الفضلات في غير الأماكن المخصصة لها، وبرامج انقاص الوزن، والحد من الافراط في تناول الطعام والاقلاع عن التدخين ، وغير ذلك (Kazdin, 1980: 332-357; Wodarski & Bagarozzi, 1979:14).

وثمة دراسة سابقة [2] أجريت عام 1986 في القاهرة مشابهة لهذه الدراسة التي نحن بصددها قام بها عبد الحميد، هـ . كجزء من متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الخدمة الاجتماعية، وكانت بعنوان «دراسة مقارنة لمدى فعالية الاتجاه السلوكي، والاتجاه النفسي الاجتماعي في علاج مشكلة التبول اللاإرادي عند الأطفال»، وقد انتهى الباحث منها الى أنه لم تظهر فروق دالة بين المجموعتين التجريبيتين من حيث النتائج العلاجية، وان كان الأسلوب السلوكي قد تميز بمتوسط علاجي أعلى (عبد الحميد، 1986).

الا أننا نأخذ على الدراسة السابقة قلة عدد العينة حيث لم تتجاوز 20 طفلا كما أنها انصبت على مشكلة واحدة هي التبول اللاإرادي، كما أن التساؤلات قد تثور حول مدى

الصعوبات التي من المحتمل أنها واجهت الباحث عند قيامه بتطبيق اسلوبين مختلفين بنفسه دون أن يسمح بالتداخل بينهما، لاسيما وهو في مقتبل حياته المهنية مما قد يؤثر في دقة نتائجه، لذلك فمن الجائز أن تكون الاعتراضات السابقة هي المسئولة عن اختلاف النتائج التي توصل اليها مع النتائج المتواترة في التراث العلمي بصفة عامة لذلك حرصنا في دراستنا هذه على تلافي كل أوجه القصور السابقة.

وفي المجال المدرسي والعمل مع الطلاب، حظي الأسلوب السلوكي في الخدمة الاجتماعية باهتمام متزايد في الوقت الحاضر، بسبب فعالية هذا الأسلوب في عملية التنشئة الاجتماعية للطلاب، واكسابهم الأنماط السلوكية السوية، وتخليصهم من أي شكل من أشكال السلوك غير المقبول اجتماعيا، بل صار من مهام الاخصائي الاجتماعي ـ الذي يطبق هذا الأسلوب ـ أن يقدم المشورة الفنية للمدرسين في ما يتعلق بمبادىء التعليم للاستفادة منها في عملية التدريس بشكل عام، وقد أشار Zastrow، في سياق حديثه عن أدوار الاخصائي الاجتماعي بالمدرسة، الى أربعة أدوار اعتبرها الأكثر حداثة Newer Roles من بين مهامه المهنية العديدة، ومن بين تلك الأدوار الأحدث، عمله كاخصائي سلوكي Behavioral Specialist حيث يقول «هناك أيضا اتجاه في بعض الجامعات الرئيسية لتدريب الاخصائيين الاجتماعيين في المدارس على مهارة متفردة ومتميزة، وتجوز اعترافا مرموقا، وفي هذا النطاق، يتم التأكيد على أن يصبح الاخصائي الاجتماعي، اخصائيا سلوكيا، أي شخصاً يفهم، ويمكنه أن يطبق بطريقة منظمة، مبادىء السلوك، وبالذات التعديل السلوكي، ذلك أنه اصبح داخل المدارس استخدامات على المدى القريب والبعيد استخدامات لمعرفة كيف يمكن تغيير السلوك ويمكن للاخصائي باستخدام المهارات السلوكية، أن يقدم التوجيه في ما يتعلق بمبادىء التعلم العامة كما تطبق في التدريس عموما، كما يمكنه ايضا أن يضع برامج خاصة للأطفال الذين يواجهون صعوبات في التوافق مع النظام العادي للفصل» (Zastrow, 1986:318).

واذا كانت الآراء السابقة كلها تشير الى أن الأسلوب السلوكي في الخدمة الاجتماعية هو أكثر جدوى وفعالية في الممارسة المهنية من الأسلوب التقليدي، فان التساؤل الواجب إثارته الآن هو: هل الأسلوب السلوكي أكثر فعالية من الأسلوب التقليدي في البيئة العربية أيضا؟ وهل هو مناسب للتطبيق في المجال المدرس؟ لقد جاءت هذه الدراسة للاجابة عن هذه التساؤلات.

أهداف الدراسة

للدراسة هدفان رئيسيان تتفرع عنهما اهداف جانبية اخرى، يمكن حصرهما بأنهما :

هدف علمي : وهو تجربة أسلوب جديد في العمل المهني في الخدمة الاجتماعية، لم يسبق تطبيقه في البيئة العربية، مع المقارنة بينه وبين الأسلوب التقليدي في العمل، وذلك طبقا لعدد من المحاور المناسبة.

هدف تطبيقي : وهو اتاحة الفرصة أمام الممارسين المهنيين، كي يتخيروا ـ بناء على أساس تجريبي ـ الأسلوب الأكثر فعالية في العمل مع العملاء، تحقيقا لقيم مهنة الخدمة الاجتماعية وأخلاقياتها التي تدعو الى تقديم الخدمة للعملاء بأفضل الوسائل الممكنة.

فروض الدراسة

هناك اربعة فروض طرحتها الدراسة لتصل في النهاية الى المحصلة العامة المبتغاة ومن خلال نتائج البحث يمكن الحكم على صحة هذه الفروض واختبار جدواها، وهي :

1) الاسلوب السلوكي في الخدمة الاجتماعية يحقق معدلات أعلى من الأسلوب التقليدي، من حيث تحقيق الأهداف العلاجية في العمل مع الطلاب.
2) الأسلوب السلوكي يتطلب وقتا أقل في العمل المهني من الأسلوب التقليدي.
3) الأسلوب السلوكي يتطلب عددا أقل من المقابلات المهنية من الأسلوب التقليدي.
4) الأسلوب السلوكي يتطلب تسجيلات أقل من الأسلوب التقليدي.

منهج الدراسة

دراسة تجريبية باستخدام مجموعتين تجريبيتين متماثلتين من الطلاب المشكلين، حيث يتم تعريض كل مجموعة منها لاسلوب معين من التدخل المهني : الاسلوب التقليدي بالنسبة للمجموعة الأولى، والاسلوب السلوكي بالنسبة للمجموعة الثانية ، ثم قياس بعدي للنتائج المترتبة على استخدام أسلوب التدخل المحدد لكل مجموعة ، ثم المقارنة بين النتائج التي تم التوصل اليها بالنسبة للمجموعتين.

عينة الدراسة : تم تحديد سبع مدارس من المرحلتين الابتدائية والمتوسطة، موزعة على ثلاث مناطق تعليمية في الكويت، هي مناطق : حولي، والأحمدي، والجهراء ـ منها مدرسة للتربية الفكرية ـ وقد روعي في تحديد تلك المدارس شرطان أساسيان هما :

أولا : ان يتوافر في كل مدرسة اخصائي اجتماعي يطبّق الأسلوب التقليدي وآخر درس الأسلوب السلوكي بالجامعة لديه القدرة على تطبيقه في التجربة.

ثانيا: ضرورة وجود موجه لهؤلاء الاخصائيين، تكون لديه القدرة، وكذا الرغبة في الاشتراك في التجربة. وقد توافر الشرطان السابقان في ثلاث عشرة مدرسة، تم اختيار سبع مدارس منها بطريقة عشوائية وقد رؤي ان تقتصر التجربة عليها

حيث كانت هناك رغبة في عدم التوسع أكثر من ذلك في تطبيق هذا الأسلوب الجديد (السلوكي) قبل تجربته أولاً والاطمئنان الى جدواه ونتاجه في العمل.

وقد تم توزيع الحالات على الاخصائيين الاجتماعيين في كل مدرسة، بشكل تبادلي يضمن العشوائية، وبالتالي تناظر الحالات عند بداية العمل معها، وذلك عن طريق اعطاء الحالة الأولى التي تقدم، أو تحول لمكتب الخدمة الاجتماعية بالمدرسة لأحد الاخصائيين، ثم الحالة الثانية للأخصائي الثاني، ثم الثالثة للأول .. وهكذا الا اذا كان التوزيع الاداري للعمل عليهما قد استقر سلفا على أن يتولى احدهما حالات الفرقتين الأولى والثالثة، والآخر حالات الفرقتين الثانية والرابعة، فيقوم كل منهما بالتعامل مع الحالات التي ترد اليه من الفرقتين المسئول عنهما.وعلى أساس أن هذا التوزيع يحقق بالفعل درجة مناسبة من العشوائية.

اجراءات الدراسة : ولتحقيق اسلم النتائج واصحها اعتمد البحث الاجراءات التالية :

أولا عرض فكرة الدراسة على المسئولين عن الخدمة الاجتماعية المدرسية بوزارة التربية في الكويت: حيث أبدوا ترحيبا واستعدادا كاملا لتوفير كافة الظروف المناسبة لاجرائها.

ثانيا توفير التوجيه الفني المناسب للاخصائيين الاجتماعيين القائمين على تطبيق الاسلوب السلوكي : قام الباحث ـ بالاتفاق مع ادارة الخدمة الاجتماعية ـ بعقد لقاءات علمية نصف شهرية للموجهين الذين سوف تناط بهم مهمة الاشراف على الاخصائيين المشتركين في التجربة، حيث تخصص هذه اللقاءات لدراسة الأسلوب السلوكي، وقد استمرت تلك اللقاءات العلمية لمدة عام دراسي كامل سابق على اجراء التجربة، هو العام الدراسي 1986/85. تمهيدا للبدء في التجريب خلال العام الدراسي التالي.

ثالثا المتابعة الميدانية لاجراء التجربة : طوال الفترة التي استغرقتها التجربة، كانت تتم متابعة ميدانية لها، حيث كانت تعقد اجتماعات نصف شهرية للمشتركين فيها مع الباحث، ويحضرها بعض المسئولين من ادارة الخدمة الاجتماعية.

رابعا البرنامج الزمني للتجربة : من 1985/9/15 الى 1986/5/1 : لقاءات علمية مع الموجهين لاعدادهم للاشراف الفني على الاخصائيين الاجتماعيين الذين سيقومون بتطبيق التجربة. ومن 1986/9/15 الى 1986/10/15 ـ دورة تدريبية للاخصائيين الاجتماعيين الذين سيقومون باجراء التجربة، مع اعداد الملفات اللازمة للتسجيل. ومن 1986/10/16 الى 1987/5/1 : اجراء التجربة، واجتماعات دورية مع كافة المشتركين فيها لمتابعة العمل ميدانيا. ومن 1987/5/1

الى 1987/5/15 : تفريغ البيانات، واستخلاص النتائج المبدئية. ومن 1987/5/17 الى 1987/5/24 : التقويم الكيفي للأسلوب السلوكي، من خلال استطلاع آراء الموجهين بشأنه.

أنواع الحالات : بالرغم من أنه كان من المتوقع أن تكون الحالات المحولة للاخصائيين في المدرسة حالات سلوكية اساسا (وقد صدق هذا التوقع فعلا من نتائج التجربة) الا أنه لم يتم في الواقع التنبيه على الاخصائيين الاجتماعيين بالتعامل مع الحالات السلوكية فقط، بل التعامل مع أي حالة ترد اليهم ، وذلك انطلاقا من الآتي :

أولا : أنه من الصعب تصور مشكلة ما، لا تنشأ عنها أو لايتسبب فيها، سلوك غير سوي يعاني منه الطالب.

ثانيا : حتى في الحالات التي تكون أسباب المشكلة فيها اقتصادية أو طبية بحتة، فان قيام الاخصائي الاجتماعي بمساعدة الطالب من خلال تحويله أو تحويل اسرته لمصادر المساعدة مثلا، فان ذلك لاينفي عنه أنه يتعامل بالأساليب السلوكية، حيث من ضمن أساليب التدخل السلوكية مايسمى «بهندسة البيئة» Environmental Engineering التي تعني «احداث عدد من التغيرات المعينة في البيئة يكون من شأنها الغاء أو اقلال الشروط التي يقع تحتها السلوك المشكل واستبدالها بشروط أخرى تزيد من احتمالات وقوع السلوك التوافقي المطلوب بتعبير آخر، فان العلاج الاجتماعي السلوكي ـ بغض النظر عن مدى بساطة أو تعقيد مشكلة العميل ـ يعني احداث تغيير بشكل ما في البيئة المحيطة به، إما عن طريق الاخصائي نفسه أو العميل أو المحيطين به من أفراد أسرته أو غيرهم» (النوحي ، 151:1983).

الأساليب العلاجية السلوكية المستخدمة : كانت الفرصة متاحة أمام الاخصائيين الذين طبقوا الأسلوب السلوكي لاختيار أي أسلوب سلوكي علاجي مناسب للعمل مع العملاء، وقد تبين في ما بعد أنهم استخدموا اساسا الأسلوبين الآتيين:

أ ـ التدعيم الايجابي Positive Reinforcement بأنواعه المختلفة وبالذات : المدعمات الاجتماعية Social Reinforcers، والمدعمات الرمزية Symbolic Reinforcers، والمدعمات المادية Material Reinforcers، وأحيانا استخدام المدعمات كجزء من البرنامج Programmatic Reinforcers.

ب ـ العقاب السلبي Negative Punishment ، وهو سحب المميزات المرغوبة عند حدوث السلوك اللاتوافقي كالحرمان من الأنشطة مثلا أو الحرمان من الانتباه والتقدير. كذلك استخدمت أساليب أخرى بشكل أقل مثل : التدعيم الفارقي Differential Reinforcement، والانطفاء الاجرائي Extinction، وأسلوب تشكيل الاستجابة Re-sponse Shaping وأسلوب التعليمات الشفهية Verbal Instruction.

معيار اغلاق الحالة بنجاح : كان معيار اغلاق الحالة هو أساسا تحقيق الأهداف العلاجية الموضوعة من جانب الاخصائي الاجتماعي للحالة بحيث لايكون الطالب في حاجة لمزيد من التدخل المهني. وبالتالي فالذي كان يقرر اغلاق الحالة هو الاخصائي الذي يتعامل معها، وبمراجعة الموجه الفني المشرف عليه، والواقع أن هذا المعيار لم يكن معيار جديدا موضوعا لهذه التجربة بالذات، وانما هو مادرج عليه العمل عموما من جانب الاخصائيين بالمدارس سواء قبل، أو أثناء، أو بعد هذه التجربة.

نتائج الدراسة

يمكن حصر النتائج التي توصلت اليها الدراسة بالنقاط الرئيسية التالية :

أولا ـ اعداد الطلاب بالعينة : كان المفروض اجراء الدراسة في سبع مدارس، الا أنها نظرا لظروف خاصة بأحد الاخصائيين الاجتماعيين المشتركين في التجربة ، وتركه المؤقت للمدرسة التي يعمل فيها، فقد تم استبعاد تلك المدرسة من التجربة التي استمرت بعد ذلك في ست مدارس، وكان عدد الحالات التي طبقت التجربة عليها حتى نهاية العام الدراسي ثلاثين حالة استخدم معها الاسلوب السلوكي، وواحدة وعشرين حالة استخدم معها الاسلوب التقليدي، وبذلك تكون جملة الحالات التي طبقت عليها التجربة واحدا وخمسين حالة.

ثانيا ـ اختبار صحة الفروض : الفرض الأول : الأسلوب السلوكي في الخدمة الاجتماعية يحقق معدلات أعلى من الأسلوب التقليدي من حيث تحقيق الأهداف العلاجية في العمل مع الطلاب.

جدول رقم (1)

يبين مقارنة نسب تحقيق الأهداف
العلاجية في المجموعتين التجريبيتين [3]

الاسلوب / بيانات عن مصير الحالات	التقليدي	السلوكي
أغلقت لتحقيق الهدف	1	13
مستمرة	20	17
المجموع	21	30
نسبة الحالات التي تحقق فيها الهدف	21/1	30/13
د = 30,40		

الفرق المعنوي عند مستوى 0,01

جدول رقم (2)
يبين أنواع المشكلات التي تعامل معها الأخصائيون ونتائج التعامل معها في المجموعتين التجريبيتين

الاسلوب / نتائج التعامل / نوع المشكلة	التقليدي		السلوكي	
	تحقيق الهدف	مستمرة	تحقيق الهدف	مستمرة
تخلف دراسي	-	9	6	7
صعوبة نطق	-	6	1	4
انطواء	-	1	1	2
عدوان	-	-	1	1
غياب بدون عذر	-	1	1	1
اخلال بالنظام	1	2	1	-
سرقة	-	-	1	-
أخرى	-	1	1	2
مجموع الحالات	1	20	13	17
	21		30	

يتبين من الجدول رقم (1) وجود فرق معنوي بين نسب تحقيق الأهداف العلاجية في المجموعتين التجريبيتين ، وبدرجة ثقة مرتفعة (0,99). الأمر الذي يؤدي الى قبول الفرض الأول للدراسة، ويتفق مع ما أكده التراث العلمي المتوافر حول الأسلوب السلوكي بصفة عامة. هذا ويبين الجدول رقم (2) قائمة بأنواع المشكلات التي تم تحويلها للاخصائيين الاجتماعيين في المجموعتين، كما يبين أنواع الحالات التي تم تحقيق الأهداف العلاجية بشأنها. ويلاحظ تفوق الأسلوب السلوكي أساسا في الحالات المتعلقة بالتخلف الدراسي التي ترجع غالبا الى عدم استذكار الطالب أو عدم متابعته للمدرس في الصف أو اهماله الواجبات المدرسية. . الخ الأمر الذي يدعم فكرة مناسبة هذا الأسلوب بالذات للأخذ به في المجال المدرسي. أما بالنسبة للأنواع الأخرى من الحالات فان أعدادها بالخلايا المختلفة بالجدول أصغر من أن نسمح بعقد مقارنات ذات دلالة بينها.

الفرض الثاني:الأسلوب السلوكي يتطلب وقتا أقل في العمل المهني من الأسلوب التقليدي : ويتبين من الجدولين (3) و (4) أن هناك فرقا معنويا بين الأسلوبين التقليدي والسلوكي من حيث عدد الأيام التي يتطلبها العمل مع الحالات، وكذا من حيث طول

جدول رقم (3)

يبين الفرق بين متوسطات أطوال الفترات الزمنية
التي استغرقها العمل المهني بين المجموعتين التجريبيتين

الاسلوب / بيانات احصائية	التقليدي	السلوكي
متوسط عدد أيام العمل (س)	147,67	82,7
الانحراف المعياري (ع)	66,99	48,02
عدد الحالات (ن)	21	30
ت = 3,95		

الفرق المعنوي عند مستوى 0,001

جدول رقم (4)

يبين الفرق بين متوسطات أطوال الفترات الزمنية
التي استغرقتها المقابلات
بالمجموعتين التجريبيتين

الاسلوب / بيانات احصائية	التقليدي	السلوكي
متوسط زمن المقابلة بالدقيقة (س)	23,57	14
الانحراف المعياري (ع)	5,28	3,32
عدد الحالات (ن)	21	30
ت = 7,85		

الفرق المعنوي عند مستوى 0,01

وقت المقابلة التي يعقدها الاخصائي مع العميل، وبدرجة ثقة مرتفعة (0,999) لكل من هذين الجانبين، الأمر الذي يؤدي الى قبول الفرض الثاني.

الفرض الثالث: الأسلوب السلوكي يتطلب عددا من المقابلات المهنية أقل من الاسلوب التقليدي.

جدول رقم (5)
يبين الفرق بين متوسطات أعداد المقابلات
التي عقدت مع العملاء الأصليين بالمجموعتين
التجريبيتين

الاسلوب / بيانات احصائية	التقليدي	السلوكي
عدد المقابلات (س)	4,76	4,47
الانحراف المعياري (ع)	1,72	2,11
عدد الحالات (ن)	21	30

ت = 0,509 (لايوجد فرق معنوي)

جدول رقم (6)
يبين الفرق بين متوسطات المقابلات التي عقدت
مع العملاء الثانويين بالمجموعتين التجريبيتين

الاسلوب / بيانات احصائية	التقليدي	السلوكي
عدد المقابلات (س)	6,38	7,23
الانحراف المعياري (ع)	1,73	4,19
عدد الحالات (ن)	21	30

ت = 0,86 (لايوجد فرق معنوي)

يتبين من الجدولين أرقام (5) ، (6) أنه لا يوجد فرق معنوي بين متوسط أعداد المقابلات التي يستلزمها العمل المهني مع العملاء، باستخدام كل من الأسلوبين التقليدي

والسلوكي، وهذه النتيجة صحيحة بالنسبة لكل من العملاء الأصليين والثانويين، الأمر الذي يؤدي الى رفض الفرض الثالث للدراسة. وقد يكون التفسير المناسب لاختلاف النتيجة السابقة عما كان متوقعا، هو أن الغالبية العظمى من الحالات التي تم التعامل معها بالأسلوب التقليدي، لم تغلق بعد، عكس الموقف بالنسبة للحالات التي استخدم معها الأسلوب السلوكي، حيث أن التجربة قد اقتصرت على عام دراسي واحد. لذلك فلعله من الممكن أن نتوقع أنه مع استمرار العمل مع الحالات التي لم تغلق بعد ـ وغالبيتها تم التعامل معها بالأسلوب التقليدي كما قدمنا ـ فان عدد المقابلات التي سوف يستلزمها العمل معها سيتزايد بالطبع، الأمر الذي قد ينتهي، ربما بعد عام آخر بتراكم بيانات احصائية جديدة قد يكون من شأنها أن تدعو لقبول الفرض الثالث من الدراسة، والذي تم رفضه في ضوء البيانات المتوافرة حاليا، وفي حدود النطاق الزمني الذي تحدد سلفا لاجراء هذه التجربة.

الفرض الرابع : الاسلوب السلوكي يتطلب تسجيلات أقل من الأسلوب التقليدي :

جدول رقم (7)

ـ يبين الفروق بين متوسطات أعداد صفحات التسجيل للحالات بالمجموعتين التجريبيتين

الاسلوب / بيانات احصائية	التقليدي	السلوكي
متوسط عدد الصفحات (س)	11,29	10,33
الانحراف المعياري (ع)	3,87	2,49
عدد الحالات (ن)	21	30

ت = 1,045 (لايوجد فرق معنوي)

يتبين من الجدول رقم (7) أنه لاتوجد فروق معنوية بين المجموعتين التجريبيتين من حيث متوسط عدد صفحات التسجيل التي تطلبها العمل مع العملاء، الأمر الذي يؤدي الى رفض الفرض الرابع للدراسة.

وبالرغم من ذلك فبوسعنا الاشارة الى نفس المعنى الذي ذكرناه في تعليقنا على الفرض السابق وهو أنه نظرا لأن غالبية الحالات التي استخدم معها الأسلوب التقليدي لم تغلق بعد، فمن المتوقع تراكم مزيد من صفحات التسجيل لو استمرت التجربة فترة زمنية أكبر مما حدد لها.

التقويم الكيفي للأسلوب السلوكي (الآراء الفنية للموجهين بشأن هذه الدراسة):

عقب الانتهاء من هذه الدراسة، طلب من جميع الموجهين الذين اشتركوا في اجرائها ـ عن طريق اشرافهم على الاخصائيين الاجتماعيين الذين قاموا بالتطبيق، وتابعوهم أثناء العمل، وراجعوا سجلاتهم ـ طلب من كل منهم أن يقدم تقريرا فنيا من رأيه في الأسلوب السلوكي، مسترشدا، عند اعداد تقريره بعدد من المحاور المحددة. ومن تحليل محتوى التقارير التي قدمت من الموجهين، تبين أن هناك مايشبه الاجماع بينهم على الآتي:

1) تفوق الأسلوب السلوكي ـ كما كان متوقعا ـ على الأسلوب التقليدي من حيث :

أ) التوفير الفعلي في الوقت والجهد في العمل.

ب) تحديد مشكلة العميل بدقة ووضوح، مما يسمح للاخصائي الاجتماعي بالتعامل معها بطريقة مباشرة ومحددة.

جـ) الدقة والموضوعية في العمل، واستخدام الأرقام في قياس نتائج التدخل المهني، وتطور الحالات.

د) قلة الجهد المطلوب لعملية التسجيل، وصغر حجم الملف، بعد التخلص من التسجيل القصصي المطول في الأسلوب التقليدي.

2) التسلسل الواضح والمنظم في خطوات التعامل مع الحالات في الأسلوب السلوكي، جعل عملية مراجعة الموجه للاخصائي أكثر سهولة ودقة في الوقت نفسه، وذلك بسبب شكل الملف وتنظيمه، وسهولة الحصول على أي معلومة منه، ومعرفة مكانها مباشرة في الملف.

3) لوحظ أن تطبيق الأسلوب السلوكي ، قد دعم عمل الاخصائي في المدرسة حيث أصبح متاحا للمدرس أن يرى ـ وبشكل كمي نتائج عمل الاخصائي وجهوده بالنسبة للطلاب المشكلين بالصف، لاسيما أن المدرس نفسه يشترك ـ في كثير من الحالات ـ في قياس حجم مشكلة الطالب، قبل، ثم بعد ، التدخل العلاجي، كما دعم ايضا أسلوب العمل الفريقي مع الطالب.

4) تبين أنه لاتوجد في المدارس عقبات تحول دون تطبيق الأسلوب السلوكي في العمل، بل أن اشراك المدرسين والأسر في العمل لصالح الطالب قد خفف قدرا من العبء عن الاخصائيين الاجتماعيين، وأشعر الآخرين المتصلين بالطالب بمسئولياتهم حياله.

وقد لوحظ أن بعض الأسر كان غريبا عليها أن تلاحظ ، ثم تحدد مشكلة الطالب بالشكل الكمي المطلوب لعدم ألفتها لهذا الأسلوب، وان كانت قد استجابت لما طلب منها، كما أن عملية التعاقد كانت تتم باستمرار بشكل شفهي حيث كان الاتفاق قد تم في بداية التجربة على تأجيل فكرة التعاقد التحريري للظن بأنها غير مألوفة في المجتمع العربي عموما.

5) لاحظ بعض الموجهين ـ كما جاء في احد التقارير ـ أن الأسلوب السلوكي «لايحتاج الى تدخل كبير في التفاصيل العميقة لظروف الحالة. مما يشبع رغبة الانسان في عدم البوح بجميع أسرار حياته، التي من الممكن أن تكون غير صادقة ، مما يكون سببا في تأخير تقديم المساعدة للعميل، فالنظرية السلوكية تعمل مع الواقع دون الرجوع الى الماضي البعيد، فتعطى أكبر فرصة للحقيقة».

ومن جانب آخر، فقد توقف بعض الموجهين عن اصدار حكم حول هذا الجانب ـ وهو موقف العملاء من الدخول في التفاصيل العميقة لظروفهم ـ حيث لم يظهر أمامهم من الشواهد، مايمكنهم من تقويم هذا الجانب بدقة.

6) لاحظ القائمون على تطبيق الأسلوب السلوكي بمدرسة التربية الفكرية، أن هذا الأسلوب مناسب تماما للعمل مع الحالات في المدرسة، لاسيما أن جميع الطلاب فيها يعتبرون ـ بمعنى ما ـ حالات، تتطلب تعاملا طويل المدى معها، وذلك لتعليمهم أساليب سلوكية مناسبة باستمرار، وتخليصهم من الأساليب الأخرى غير المقبولة.

7) لاحظت احدى الموجهات، أن المدة التي استغرقتها التجربة قصيرة نسبيا، وأن العمل مع كثير من الحالات مازال مستمرا، وأنه كان مطلوبا مزيدًا من الوقت كي تأتي الأحكام أكثر دقة، وبالذات للاطمئنان الى أن الحالات التي أظهرت تحسنا، نتيجة للعمل معها بالأسلوب السلوكي، لن تتدهور بعد ذلك، واقترحت أن تتاح الفرصة مستقبلا لتجارب أطول مدى وأكثر دقة من هذه التجربة الرائدة.

8) نظرا لعدم توافر مادة مكتوبة باللغة العربية في الوقت الحاضر حول الأسلوب السلوكي ـ باستثناء مؤلف واحد مختصر نسبيا ـ فقد كان هناك اجماع من المشتركين في التجربة على اختلاف المستويات، بضرورة عقد لقاءات علمية مستمرة، لتطوير هذا الأسلوب ، وتعميق الفهم به.

الخلاصة

انتهت هذه الدراسة الى تفوق الأسلوب السلوكي على الأسلوب التقليدي في العمل المهني مع الطلاب عموما، وبالتالي فلعله من المناسب أنه نوصي بالتأكيد على تدريسه لطلاب الخدمة الاجتماعية وتدريبهم على تطبيقه ميدانيا والأخذ به في العمل المهني في كل مجال يتطلب تعديلا لسلوك العملاء. ولعله من اللازم أن نشير الى أن الواقع العملي قد فرض عددا من المحددات Limitations على هذه الدراسة رأينا ضرورة ذكرها، كي يمكن للمتخصصين وضعها في الاعتبار عند قراءة وفحص هذه الدراسة، وهي :

أولا : أمكن تحقيق التماثل في عينتي التجربة من الطلاب المشكلين، وذلك عن طريق استخدام العشوائية في تحديدهما ـ كما أشرنا الى ذلك في موضعه ـ وكان من اللازم أيضا أن يتم ايجاد تماثل بين الاخصائيين في التجربة من حيث سنوات خبرتهم، كي لايتدخل هذا العامل ـ وهو سنوات الخبرة ـ في التأثير على نتائج التجربة ، الا أن هذا التماثل بينهم لم يمكن تحقيقه لاعتبارات عملية متعلقة باستقرار الاخصائيين في مناطق عملهم، وعدم امكانية نقل بعضهم من مدارسهم الى مدارس أخرى لاحداث التماثل المطلوب، وقد ترتب على ذلك أن جميع الاخصائيين الذين قاموا بتطبيق الاسلوب التقليدي تقريبا، كانوا أقدم من حيث سنوات التخرج، وبالتالى أكثر خبرة من أولئك الذين طبقوا الاسلوب السلوكي ، وهذا جانب من الضروري أخذه في الاعتبار لصالح الأسلوب السلوكي، الذي أثبت تفوقا في نتائجه بالرغم من تلك الخبرات الأكثر تراكما في العمل المهني لدى الاخصائيين الذين طبقوا الاسلوب التقليدي.

ثانيا : استخدمت في هذه الدراسة مجموعتان تجريبيتان من الطلاب المشكلين، من المفترض تماثلهما ـ نتيجة سحبهما من مجتمع واحد بطريقة عشوائية ـ ثم أدخل على كل منهما عامل مستقل، هو الأسلوب التقليدي في احدى المجموعتين ، والأسلوب السلوكي في المجموعة الأخرى، ثم تم اجراء قياس بعدي لنتائج التدخل المهني في المجموعتين وتمت المقارنة بين تلك النتائج. ولعله كان من المناسب، أن تضاف للمجموعتين التجريبيتين مجموعة ثالثة ضابطة من الطلاب المشكلين ـ لاتتعرض لأي تدخل علاجي ـ كي يمكن مقارنتها بالمجموعتين التجريبيتين، الا أن اخلاقيات المهنة، وقيمها التي تمنع التخلي عن عميل محتاج للمساعدة، جعلت من الصعب استخدام مجموعة ضابطة على هذا النحو حيث كان ذلك سيؤدي بالضرورة لحرمان أعضائها من أي تدخل مهني قد يكونون في مسيس الحاجة اليه. ومع ذلك، فاننا نعتقد أن تصميم التجربة على هذا النحو

الذي جاءت عليه، قد أمكن من خلاله بالفعل، تحقيق أهداف هذه الدراسة بدرجة غير قليلة من الدقة العلمية، حيث دارت هذه الأهداف أساسا حول المقارنة بين نتائج العمل بأسلوبين مهنيين مختلفين، ولم يكن ضمن الأهداف مقارنة جماعة تم العمل معها بأسلوب مهني، مقابل جماعة لم تتعرض لأي تدخل مهني أصلا.

الهوامش

1) انظر مثلا : النوحي ، ع . ف . نظريات خدمة الفرد (خدمة الفرد السلوكية) الكتاب الأول «سلسلة نحو رعاية اجتماعية علمية متطورة» الطبعة الثانية ، القاهرة : مطبعة دار الثقافة للطباعة والنشر، 1983.
انظر أيضا : Thomas, 1972.

2) لعل أول تطبيق ميداني لهذا الأسلوب في العالم العربي، كان ذلك الذي قام به الباحث، عندما تولى مسئولية الاشراف على مكتب التوجيه الاجتماعي الملحق بكلية الخدمة الاجتماعية بجامعة حلوان بالقاهرة عام 1983 ، وكان ذلك بشكل محدود النطاق، وعلى عدد قليل من الحالات التي ترددت على المكتب المذكور، ولم يكن على شكل دراسة منظمة، وانما كان الهدف من هذا التطبيق هو تكوين انطباع Impression مهني عام حول هذا الاسلوب، وامكانية تطبيقه في البيئة العربية حيث انتهى الباحث الى نتائج مبدئية مشجعة على دراسته بعد ذلك بشكل مضبوط ومنظم. . كما هو الشأن في هذه الدراسة الحالية. (الباحث).

3) استخدم الباحث المعادلة التالية :

$$د = \frac{|ق_1 - ق_2|}{\sqrt{قَ(1 - قَ)(\frac{1}{ن_1} + \frac{1}{ن_2})}}$$

المصادر العربية

عبد الحميد ، هـ .

1986 دراسة مقارنة لمدى فعالية الاتجاه السلوكي والاتجاه النفسي الاجتماعي، في علاج مشكلة التبول اللاارادي عند الأطفال، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان : 109-112.

النوحي ، ع .

1983 نظريات خدمة الفرد : خدمة الفرد السلوكية ، الكتاب الأول من سلسلة «نحو رعاية اجتماعية علمية متطورة»، الطبعة الثانية ـ القاهرة: مطبعة دار الثقافة للطباعة والنشر.

المصادر الاجنبية

Fischer, J.
1978 Effective Casework Practice. New York : McGraw-Hill.

Hudson, B. & MacDonald, G.
1986 Behavioral Social Work : An Introduction. London : Macmillan Education.

Kazdin, A.
1980 Behavior Modification in Applied Settings. Homewood, IL : Dorsey Press.

Reid, W.
1977 "Social Work for Social Problems." Social Work (Journal of the National Association of Social Workers) 22 (5) : 374-381.

Schwartz, A. & Goldiamond, J.
1975 Social Casework : A Behavioral Approach. New York : Columbia University Press.

Stuart, R.
1967 "Applications of Behavior Theory to Social Casework." pp. 19-38 in E. J. Thomas (Ed.), The Socio-Behavioral Approach and Applications to Social Work. New York : Council on Social Work Education.

Thomas, E.
1972 "Behavioral Modification and Casework." pp. 181-218 in R. Roberts & R. Nee (Eds.), Theories of Social Casework. Chicago : University of Chicago Press.

Wodarski, J. & Bagarozzi, D.
1979 Behavioral Social Work. New York : Human Sciences Press.

Zastrow, C.
1986 Social Welfare Institutions (3rd ed.). Chicago : Dorsey Press.

الرعاية الوالدية والميول المهنية لدى الطلبة الكويتيين في المرحلة الثانوية

سهام ابو عيطة
كلية التربية ـ جامعة الكويت

مقـــدمة

ان التفاعل بين الوالدين والأبناء من العوامل المهمة التي تحدد سمات الشخصية للأبناء، لأن الوالدين لهما تأثير فعال على الأبناء، وهما من أهم الوسائل التي تحدد وتشكل شخصية الابن، ويرجع علماء النفس المظاهر السلوكية الى عملية التنشئة الاجتماعية، ويرون أن هناك ارتباطا بين نمط شخصية الفرد وأسلوب الرعاية الوالدية، وتعتبر المدرسة التحليلية من أكثر نظريات علم النفس تأكيدا على أهمية علاقة الوالدين بالأبناء في السنوات الأولى من حياة الفرد، وإن اختلف أصحابها في تحديد أيهما أكثر تأثيرا في تحديد سمات الشخصية : الوراثة أم البيئة الثقافية. فيرى Freud أن الوراثة البيولوجية وعلاقة الآباء بالابناء في السنوات الأولى للميلاد من أهم عوامل تحديد شخصية الفرد فيما بعد، ويرى Fromm أن صفات الفرد نتاج تأثيرات بيئية معينة عايشها مع والديه Kluckhohn (1964 : 515 - 521). ويؤكد Elexander (1963) على أن الاتجاهات الوالدية ذات أهمية قصوى في تكوين شخصية الطفل، الا أن هذه الاتجاهات تتأثر بالعوامل الثقافية المحيطة بالوالدين. وجاءت آراء Cattell (1967) & Eysenk (1960) تؤكد على أن كلاً من العوامل البيئية ـ التنشئة الاجتماعية، والعوامل الوراثية ـ الجهاز العصبي اللاارادى يتفاعلان معا خلال فترتى الطفولة والمراهقة لتكوين شخصية الفرد، الا أن المدرسة السلوكية تعطي أهمية أكبر للعوامل البيئية ـ وترى أن سلوك الانسان شبه آلي ـ ميكانيكي وهو ارتباط بين مثير واستجابة، ويعتبر Watson (1924) من أكثر السلوكيين المؤيدين لتأثير العوامل البيئية في تحديد السلوك والسمات الشخصية.

وهناك العديد من الدراسات التى جاءت نتائجها تؤكد على العلاقة بين سمات الشخصية مثل دافعية الانجاز والتحصيل الدراسي، الانبساط والانطواء، والاضطراب الانفعالي والسلوك العدواني، وغيره، وبين ادراك الابناء لأساليب الرعاية الوالدية، منها دراسات Morrow & Wilson (1961); Naom et al. (1984) ; Heilbrum (1967) ; Young (1964) التى أكدت على علاقة التقبل والحب مع زيادة دافع الانجاز والتحصيل الدراسي كسمة شخصية عند الفرد، ومنها نتائج دراسة كل من : Roe & Siegelman (1964); Medinnus (1967); Siegelman (1966) تركى (1974) أكدت على أن سمة الانبساط والانطواء لدى الافراد ترتبط بأسلوب الرعاية الوالدية، وان الميول الانطوائية ترتبط بادراك الأبناء للآباء، كمعاقبين. وأيضا منها دراسات كل من حلمي، 1967؛ حسن، 1970؛ مرسى، 1986 و Weller & Luchter (1983) التى تؤكد بأن هناك علاقة بين الاضطراب الانفعالى والسلوك العدواني لدى الفرد وأسلوب الرعاية الوالدية والجو الأسري عامة، وأن الأطفال العدوانيين والمضطربين انفعاليا تعرضوا للقسوة والنبذ من الوالدين أكثر من الأطفال العاديين. هكذا تبين نتائج الدراسات أن أسلوب المعاملة الوالدية يعمل على تنمية استعدادات وسمات شخصية معينة لدى الفرد، فالى أي حد يمكننا القول بأن هناك علاقة بين أسلوب الرعاية الوالدية وتنمية ميول مهنية لدى الفرد للاجابة عن هذا السؤال سيعتمد البحث على ما جاء بنظرية آن رو (Ann Roe Theory) وهي احدى نظريات التحليل النفسي التي تبحث في العلاقة بين أساليب الرعاية الوالدية في مرحلة الطفولة المبكرة والميول المهنية والسلوك المهني واتخاذ القرار في المراحل العمرية اللاحقة.

تفترض Roe (1951 : 230) ان كل فرد يرث الميل للتخلص من الطاقة النفسية بأسلوب أو بآخر، وأن هذا الاسلوب يتأثر بالمورثات الجنينية وخبرات الطفولة المبكرة التى تتشكل من خلال أسلوب الرعاية الوالدية في خلال هذه المرحلة، وأن أسلوب الرعاية الوالدية من أهم العوامل المحددة للسلوك المهنى للفرد في المستقبل وتقوم نظرية Roe & Siegelman (1964 : 25) على ثلاثة عناصر تتمثل في ما يلي :

1 - منافذ الطاقة النفسية التى تتشكل وتصقل خلال مرحلة الطفولة المبكرة، وتعتمد آن رو في تفسير ذلك على نظرية الشخصية (Murphy, 1947).
2 - حاجات الفرد المختلفة ودرجة اشباعها خلال مرحلة الطفولة المبكرة وتعرض صاحبها لعمليتى الاشباع والاحباط، وتعتمد آن رو في ذلك على ما جاء في ترتيب الحاجات الهرمي عند Maslow (1954).
3 - المورثات الجنينية التي توجه طاقة الفرد النفسية وهي لا تقع تحت سيطرة الفرد التامة.

هكذا ترى Roe أن هناك تفاعلا بين المورثات الجنينية وخبرات الحياة اليومية، وأن

اختلاف خبرات الحياة اليومية الذى يتمثل في اختلاف أسلوب اشباع حاجات الطفل وأسلوب الرعاية الوالدية أحد أسباب الاختلاف في الاختيار المهني والأداء المهني. وتقوم نظرية (Roe (1957 : 215 على الفرضيات الآتية :

- الحاجات المشبعة بأسلوب متوازن لا تصبح دوافع لاشعورية لسلوك الفرد.
- الحاجات الأعلى بالترتيب في ترتيب ماسلو الهرمي للحاجات، تختفى تماما اذا لم يتم اشباعها حين ظهورها وتسيطر الحاجات الدنيا في تقسيم ماسلو على سلوك الفرد بالمستقبل وتمنع ظهور الحاجات الأعلى.
- الحاجات التى تشبع في وقت متأخر عن وقت ظهور الحاجة لاشباعها تصبح دوافع لاشعورية تظهر في ظروف غير ملائمة ويكون اسلوب اشباعها غير متفق مع المرحلة العمرية التي يمر بها الفرد، وتتوقف قوة هذه الدوافع بين ظهور هذه الحاجات وتوفير ظروف اشباعها، وهي ترى ان الاشباع الأفضل وذا القيمة لهذه الحاجات يجب أن يكون في بيئة الحياة اليومية للفرد ومن خلال أسلوب المعاملة الوالدية الذي يهدف لاشباع الحاجات الثماني على هرم ماسلو للحاجات.

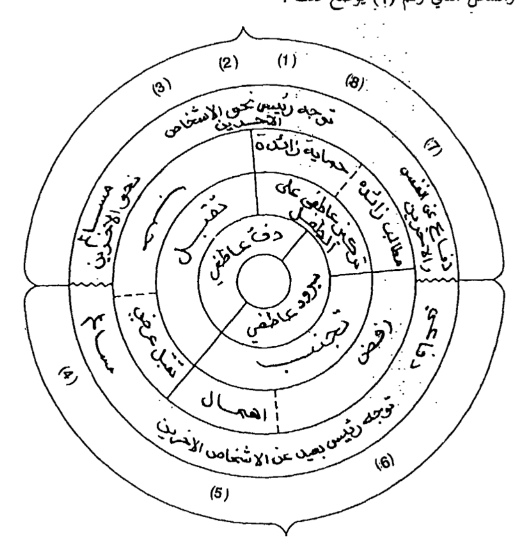
وتقصد (Roe (1953 : 30 باسلوب المعاملة الوالـدية Child Rearing Practice الاسلوب الذي يرتبط باشباع حاجات الطفل أو التأخر في اشباعها اثناء تفاعلهم معه في الحياة اليومية، وذكرت بأن هناك ثلاثة أنواع من أساليب المعاملة الوالدية أثناء الطفولة المبكرة تؤثر على الاهتمامات المهنية لدى الفرد :

النوع الأول : أسلوب التركيز العاطفي الذي يتمثل في الحماية الزائدة Overprotecting أو المطالب الزائدة Overdemanding ويتميز أسلوب المعاملة الوالدية هنا بالحماية الزائدة واشباع حاجات أبنائهم الفسيولوجية بسرعة وبصورة تامة، ويكون الآباء أقل حزما في اشباع حاجة الحب وحاجة الانتماء عند الوقت اللازم لأنهم يهتمون بمكافأة السلوك المرغوب اجتماعيا الذي يحقق زيادة في التحصيل الدراسي للطفل وفي معرفته وقدرته على الفهم، وبذلك فهم يعلمون الطفل الاهتمام باشباع حاجاته الفسيولوجية، وجعله يشعر بالاشباع والراحة عندما تشبع حاجاته الفسيولوجية ويتم اشباعه لحاجاته الأعلى في هرم ماسلو مثل الانتماء والحب واحترام الذات بالاعتماد على رغبة الآخرين المحيطين به.

النوع الثاني : اسلوب تقبل الأبناء Acceptance Parents سواء أكان تقبلا عرضيا Casual أم تقبلا عن حب Loving، فالآباء هنا يقومون باشباع حاجات ابنائهم بدرجة معقولة على كل المستويات، فالأباء هنا يطلبون من ابنائهم اعمالا تتناسب مع قدراتهم ويقدمون الحب والعطف لهم في كل المواقف حتى عندما يعالجون اخطاءهم الا أنهم يتحكمون في درجة

الأشباع وتحديد مواقف الاشباع، مما يجعل ابناءهم مستقلين ويعرفون اسلوب اشباع حاجاتهم في كل المستويات على وفق نظرتهم هم، ولا يهتمون كثيرا في أراء الآخرين.

النوع الثالث : أسلوب تجنب الأبناء، وهم الآباء الذين يرفضون Rejecting أبناءهم بدرجة تؤثر على الطفل وذلك بالتنكر للحاجات الفسيولوجية، أو يتجاهلون Neglecting وجود أبنائهم ويتخلون عنهم، وهؤلاء الآباء يمتنعون عن اظهار الحب والاحترام تحت أية ظروف بل انهم لا يحرجون لايذاء شعوار ابنائهم، مما يجعل الابناء يعانون من صدمة أو ذهول، ويجعلهم يبحثون عن بديل للآباء، واذا تحقق وجود البديل فانه لا يحدث انحراف في نمو الطفل الطبيعي. وقامت Roe (1957 : 216) بتحليل العلاقة بين اسلوب الرعاية الوالدية والاختيار المهنى وقد توصلت الى وضع نظرية في الشخصية والاختيار المهني، والشكل التالي رقم (1) يوضح ذلك :



تؤكد نظرية تنظيم الشخصية والاختبار المهني عند Roe بأن اختيار الفرد لمهنته يتوقف على نوع التنشئة الاجتماعية الأولى التي تتمثل في أسلوب الرعاية الوالدية، وذكرت بأن الأفراد الذين يعملون في مهن مساعدة الأخرين وتحقيق وجودهم بالعمل مع الأخرين، هم هؤلاء الأفراد الذين قد جاءوا من أسر يتصف جوها بالدفء العاطفي أو الحماية الزائدة، وان الأفراد الذين يعملون في مهن بعيدة عن الاختلاط بالآخرين ولا يميلون لمساعدة الآخرين جاءوا من أسر يتصف جوها بالبرود العاطفي وزيادة شبه احتمال تعرضهم لعدم التقبل أو الرفض أو الاهمال أثناء تنشئتهم الاجتماعية الأولى تؤكد بأن النجاح والاداء العالي في المهنة يتوقف على البناء الجسمي والارادة والقدرة العقلية والخلقية الاقتصادية الاجتماعية للفرد بالاضافة الى الاهتمامات المهنية (82 : 1953) Roe .

قدمت Roe بالاشتراك مع باحثين عدداً من الدراسات حول الاختيار المهنى وأسلوب الرعاية الوالدية منها : دراسة (92 - 91: 1969) Roe & Klos التى جاء بها تصنيف أكثر وضوحا للمهن، فقد ذكرا أن العاملين بالمهن المتدنية يتشابهون من الناحية النفسية أكثر من العاملين بالمهن العليا، فالعالم الذي يعمل في التقنيات التكنولوجية العلمية يختلف عن العالم الذي يعمل في الفلسفة أو الفنون بينها الذين يعملون بخدمات النظافة سواء كانوا في استديو أم في مختبر فهم لا يختلفون كثيرا من الناحية النفسية. دراسة Roe & Siegelman (15 : 1964) جاءت تؤكد أثر أساليب الرعاية الوالدية على ميول الفرد المهنية، وأكدت الدراسة أن الأبناء غير المقبولين من آبائهم يميلون الى مهنة بعيدة عن التعامل مع الناس الآخرين، بينها اهتمام الأم الزائد والحب والتركيز على الطفل والتدخل والتقبل العرضي يجعل الفرد يختار مهناً تتعلق بالناس الآخرين.

جاءت نتائج دراسة (254 : 1960) Hagen تؤكد على أن الأفراد الذين يعملون في مهن الخدمات العامة يأتون من أسر يتوفر فيها جو الحماية والاهتمام العالي، والأفراد الذين يميلون للعمل بادارة الأعمال يأتون من أسر تتميز بأسلوب الطلب الكثير من الأبناء، والأفراد الذين يميلون للعمل خارج المكاتب يأتون من أسر يسودها الرفض، والأفراد الذين يميلون للعمل في التكنولوجيا يأتون من أسر يسودها التقبل أو التقبل العرضي، كما أن دراسة (51 : 1962) Utton تؤكد على أن الأشخاص الذين يميلون للعمل مع الآخرين يأتون من أسر أكثر دفئا عاطفيا من الأشخاص الذين يميلون للعمل في التكنولوجيا، وأكدت دراسة كل من (263 : 1983 ; 1964) Osipow و (1973:30) Meir ان اختلاف الأفراد في اختيار مجالات المهن المختلفة يرجع لاسلوب الرعاية الوالدية في مرحلة الطفولة المبكرة.

وهناك عدد من الدراسات تؤكد أن اختيار الفرد وتفضيله للعمل مع الآخرين أو العمل بعيدا عنهم يرجع الى التكوين النفسي للفرد ومشاعره واهتماماته وتفكيره وفهمه

لنفسه وادراكه لأثر الأخرين عليه، فقد وضحت دراسة (79 : 1978) Chadorow على أن الخبرات الداخلية مثل الشعور بالاستقلال أو الاعتماد على الأخرين تؤدى الى خبرات مختلفة بين الذكور والاناث، والسنوات الخمس الأولى من حياة الفرد يقضيها الطفل مع أمه، الا أن بقاء البنت مع أمها يكسبها صفات الأنوثة، بينما يستقل الطفل (الذكر) عن أمه ليكتسب صفات الذكور وليكون مفهوما ذاتيا عن صفاته كذكر وهنا يبدأ لديه مفهوم الذات المستقلة، وأكدت دراسة (142 : 1983) Lyons على أن الابنة تنشأ لتكون مع الآخرين، لذلك فهي عندما تتخذ قراراتها تراعي شئون الآخرين بينما ينشأ الابن على الاستقلالية، لذلك فان قراراته موضوعية مستقلة، وهذا يجعله يميل الى المواقف المستقلة أكثر من الاعتماد على الآخرين والنظر الى مساعدتهم ومراعاة مشاعرهم وحاجاتهم واهتماماتهم. وجاء بدراسة (88 : 1985) Holland ان هناك ارتباطا قويا بين مفهوم الفرد لذاته واختياره لمهنة محددة، وأكدت بأن الفرد من الذكور والاناث يختار مهنا محددة على وفق مفهوم كل منهم لذاته، هل هو مستقل أو معتمد على الأخرين، وأكد أن طبيعة العمل تحدث تغييرات في مفهوم الفرد عن ذاته فالطالبات اللواتي يلتحقن بالدراسة أو بالمهنة في مجال الهندسة أو مجال ادارة الأعمال تحدث تغييرات في استجاباتهن واهتماماتهن وميولهن نحو الآخرين، وأكدت دراسته أن هناك زيادة في عدد النساء العاملات في مهن البحث والواقعية وأن هناك زيادة في عدد الرجال في المهن الاجتماعية والفنية، وقد أكد هولاند بأن مفهوم الذات الموضوعية تجعل صاحبها يميل الى مهن ليس لها علاقة بالعمل مع الآخرين. وأكدت دراسات كل من (158 : 1982 ;516 : 1977) Gilligan و(46 : 1974) Chadorow بأن الميول المهنية ترجع لعوامل البيئة المتمثلة بخبرات الطفولة في السنوات الأولى من حياة الطفل وأكد (20 : 1983) Rubin بأن الآخرين وخاصة الوالدين يتركون أثرهم في تكوين خبرات مختلفة لدى الأبناء فتجعل هذه الخبرات الأناث يملن الى تقديم الرعاية والاهتمام للآخرين، الا أن المجتمع الذي شهد بعض التغييرات في دور الأب، ومشاركته الأم في رعاية الأطفال، أحدث بعض التغييرات في تكوين مفهوم الذات لدى كل من الابن والابنة مما يترك أثره على نموهم المهني أولا وميولهم المهنية ثانيا. ويجعل هناك تقارباً بين الجنسين.

ان الدراسات حول ادراك الأبناء لأساليب الرعاية الوالدية وتفاعل الأبناء مع الآباء وتحديد السمات الشخصية للابناء في المجتمعات العربية ما زالت قليلة، وهناك حاجة الى الاستزادة من مثل هذه الدراسات، وبخاصة في ما يتعلق بأساليب الرعاية الوالدية وتنمية الميول المهنية، فالباحثة لم تستطع ايجاد دراسة واحدة في المجتمعات العربية حول هذا الموضوع الا أن هناك عدداً من الدراسات التى اهتمت بأسلوب الرعاية الوالدية وسمات الشخصية الأخرى. لكن الدراسات السابقة حول موضوع البحث في المجتمعات الغربية

وضحت بأن هناك علاقة بين ادراك الابناء لأساليب الرعاية الوالدية وتنمية الميول المهنية لديهم، وهي تعتبر مؤشرات تؤكد دور ادراك الأبناء لتفاعلهم مع الآباء في تنمية الميول المهنية الا أن الأخذ بتطبيق نتائج هذه الدراسة يتطلب اجراء العديد من الدراسات للتعرف على علاقة أساليب الرعاية الوالدية وتنمية الميول في المجالات المهنية المختلفة.

هدف الدراسة

ان دراسة العوامل المؤثرة على الاختيار المهني ذات أهمية خاصة في وقتنا الحالي، وذلك نتيجة لتعرض مجتمعاتنا العربية، ومن بينها دولة الكويت، الى تغييرات جوهرية في طبيعة المهن التي يحتاجها بناء وتنمية المجتمع، ولا أحد منا يستطيع أن ينكر ما يعانى منه الآباء والابناء من تخبط وعدم تبصر في اختيار مهنة المستقبل، أو ما يعانيه أبناؤنا عند تعيينهم في وظائف لا تمت بصلة لاهتماماتهم، وأحيانا لا تمت بصلة لاختصاصاتهم الدراسية. لذلك فان خريجي مؤسسات التعليم العالي في دول الوطن العربي لا يستطيعون أن يساهموا في تنمية المجتمع، وهم يعتبرون وسيلة تنفيذية للنظام المهنى الموجود، وعليه فان مجتمعاتنا العربية تعاني من تأخر في انتاج حاجاتها الأولية من الزراعة والصناعة، وقد يرجع كل ذلك الى تغيب الاسلوب العلمي في توجيه وارشاد ابنائنا نحو المهن التى يحتاجها المجتمع على وفق حاجاتهم ورغباتهم، أو عند توزيعهم على المجالات المهنية المختلفة، وهذا ما تستهدفه الدراسة وهو تعرف أحد العوامل التي تؤثر على الاختيار المهني، الذى يتمثل بأسلوب المعاملة الوالدية عند اشباع حاجات الفرد خلال طفولته المبكرة لدى طلبة المرحلة الثانوية من اناث وذكور في مدارس دولة الكويت، وذلك بالاجابة عن الاسئلة التالية:

1) هل هناك علاقة بين أساليب الرعاية الوالدية للابناء الذكور والاناث طلبة المرحلة الثانوية، وميولهم المهنية؟
2) هل هناك علاقة بين أساليب الرعاية الوالدية للأبناء «الذكور» طلبة المرحلة الثانوية وميولهم المهنية؟
3) هل هناك علاقة بين أساليب الرعاية الوالدية للأبناء «الاناث» طالبات المرحلة الثانوية وميولهن المهنية؟
4) هل هناك فروق دالة احصائيا بين الأبناء الذكور والاناث طلبة المرحلة الثانوية في ادراكهم أساليب الرعاية الوالدية؟
5) هل هناك فروق دالة احصائيا بين الأبناء الذكور والاناث طلبة المرحلة الثانوية في ميولهم المهنية.

منهج الدراسة

عينة البحث : للاجابة عن أسئلة البحث أختيرت عينة عشوائية من طلبة المرحلة الثانوية من أربع مدارس في مناطق مختلفة في دولة الكويت في العام الدراسى 1987/86 بلغ عددها 370 طالبا وطالبة تتراوح أعمارهم بين 17 - 19 سنة. حيث تم اختيار فصلين دراسيين من كل مدرسة لكل من القسم العلمي والقسم الأدبي، وقد تم استبعاد 70 طالبا من أفراد العينة للأسباب التالية :

(15) استمارة لوفاة أحد الوالدين.

(25) استمارة لم تطبق أحد أدوات البحث، (30) استمارة لزيادة عمر الطالب عن 19 سنة.

أدوات البحث : اعتمدت الباحثة في جميع بيانات البحث على الأدوات التالية :

أولا : مقياس أساليب الرعاية الوالدية الذى أعده تركي (1975:193 - 201) مأخوذ من اختبار Schaefer (1965). حيث قام بتحليل بنود المقياس، وذلك لحساب معامل الارتباط لكل بند بالمقياس ككل (Item Scale Correlation) واختار أعلى البنود ارتباطا بالمقياس ككل وكانت معاملات الارتباط لجميع البنود المختارة عند مستوى أقل من 01 ـ وأعتمد صاحب المقياس على طريقة الاتساق الداخلى في تحقيق صدق المقياس يحتوى المقياس على أربعة متغيرات هي :

1) التقبل ـ النبذ، يقصد به مدى شعور الابن بأنه محبوب ومرغوب به من والديه. على أن يلمس ذلك في تصرفات دالة مثل : يتحدث معي دائما بصوت دافىء وبصداقة، يقول إننى لطيف.
2) الاستقلال ـ التقيد، يقصد به مدى تقييد الوالدين ـ كما يدركه الأبناء ـ نشاط الأبناء داخل المنزل وخارجه مثل «غالبا ما يسمح لي بالخروج كما أريد»، «متساهل معى».
3) التحكم السيكولوجي ـ الاستقلال السيكولوجي، يقصد به مدى تحكم الوالدين في سلوك الأبناء (من وجهة نظر الأبناء) عن طريق بث القلق في نفوسهم مثل «يقول انى سأعاقب يوما ما على سلوكي السيىء» «يعتقد أننى لست شاكرا للمعروف عندما لا أطيعه».
4) الحث على الانجاز، يعرف بمدى ما يضعه الوالدان من أهداف عالية لابنائهم في الواجبات الدراسية والمنزلية والاجتماعية مثل «يحثني على قراءة الكتب القيمة» «يأمل الكثير جدا مني».

واعتمد البحث في تحديد أسلوب الرعاية الوالدية على اجابة طلبة المرحلة الثانوية في محاولة تذكرهم لأسلوب معاملة الوالدين اثناء طفولتهم، ثم الإجابة عن كل بند من بنود

الاختبار بنعم أولا وذلك لأسلوب الأم اولا ، ولأسلوب الأب ثانيا ولأسلوب الوالدين معا ثالثا، وقد تم جمع اجابات الطالب بنعم في بنود كل متغير من متغيرات المقياس الأربعة ، لكل من الأم ، الأب ، الوالدين معا. وقد استخرج معامل ثبات مجالات مقياس أساليب الرعاية الوالدية بعد اجرائه على الطلبة باستخدام معادلة معامل الثبات الفا وجاءت كما يأتي :

ـ التقبل ـ النبذ	,72 -
ـ الاستقلال ـ التقييد	,75 -
ـ التحكم السيكولوجي ـ الاستقلال السيكولوجي	,63 -
ـ الحث على الانجاز	,87 -

ثانيا ـ اختيار الميول المهنية : وهو اختبار (15-1 : 1979) Holland استكشاف الذات Self Directed Search يصنف الناس الى ست جماعات مختلفة تمثل ستة أنواع من الميول (الواقعي ، الباحث، الفنان، الاجتماعي ، التقليدي ، المغامر) ويتم تعرف ميول الفرد عن طريق ترتيبه للأنشطة المهنية والكفاءات المهنية والمهن التى يميل اليها الفرد من الأنواع الستة للميول ، والبيئة المهنية كما يراها الفرد بنفسه ، وتتوقف اجابات الفرد عن هذا الاختبار على توافر المعلومات لدى الطالب عن ميوله وكفاءته وتفضيله للمهن المختلفة. يجري أختبار الميول المهنية جماعيا على طلبة الفصل الواحد، حيث يقرأ الباحث التعليمات ويشرح طريقة الاجابة ، ويطلب منهم الاجابة بوضع علامة (✓) تحت نعم في استمارة الاجابة اذا كان لديه ميل ايجابي؛ ويضع علامة (✓) تحت لا في الاستمارة اذا لم يشعر بميل نحو ما جاء في الفقرة، وهكذا حتى نهاية الاختبار.

معامل صدق الاداة : بعد ترجمة الاختبار الى اللغة العربية عرض على ستة اساتذة من قسم علم النفس التربوي وعلم النفس العام بجامعة الكويت ، وعلى ثلاثة مرشدين تربويين ، ثم طبق على 75 طالباً وطالبة بالمرحلة الثانوية وذلك بهدف تعرف نواحي الغموض وتقديم الملاحظات والاقتراحات والتى أخذ بها وعدل الاختبار بناء عليها ، ثم أعيد تطبيق الاختبار على 250 طالبا وطالبة بالمرحلة الثانوية وقد أجاب جميعهم عن جميع فقرات الاختبار دون استثناء ، وهكذا تحقق الصدق الظاهري للاختبار. ثم طبق الاختبار على 2000 طالب وطالبة بالمرحلة الثانوية واستخرج معامل ارتباط كل فقرة من فقرات الاختبار بالدرجة الكلية لكل من المجالات الستة موضوع الاختبار لكل من التخصص العلمي والتخصص الأدبي ، ولكل من الذكور والاناث ولجميع أفراد العينة معا باستخدام الكمبيوتر وقد جاءت معاملات الصدق تتراوح بين 0,42 - 0,89 .

معامل ثبات الاختبار : تم استخراج معامل ثبات الاختبار بطريقتين :
الأولى : معامل ثبات اعادة الاختبار حيث طبق الاختبار على عينة 250 طالبا وطالبة في المرحلة الثانوية، ثم اعيد تطبيق الاختبار على الفي طالب وطالبة وذلك باستخدام معادلة معامل الثبات الفا.
الثانية : معامل ثبات التجزئة النصفية، بين المجموعتين العليا والسفلى باستخدام معادلتي كودر ريتشاردسون، بهذا تم التحقق من الاتساق الداخلى لبنود الاختبار وثبات الاختبار أبو عيطة (1-18 ,1987) والجدول التالي رقم (1) يوضح معاملات ثبات مجالات الاختبار.

جدول رقم (1)
يوضح معاملات الثبات لمجالات اختبار الميول

بيـــان	الأنشـــطة		الكفـــاءات		المهـــن	
	الفا	التجربة النصفية	الفا	التجربة النصفية	الفا	التجربة النصفية
الواقعـي	,71	,64	,71	,65	,81	,75
الباحـث	,81	,74	,75	,68	,82	,76
الاجتماعـي	,73	,66	,75	,68	,89	,73
الفنـان	,62	,57	,78	,72	,84	,78
المغامـر	,69	,63	,77	,71	,87	,80
التقليدي	,80	,72	,76	,69	,87	,81

الاسلوب الاحصائى : للاجابة عن أسئلة البحث تم استخدام الأساليب الاحصائية التالية بالاستعانة بمركز الحاسب الآلي بجامعة الكويت.

1) استخراج معاملات الارتباط بين أساليب الرعاية الوالداية والميول المهنية لطلبة المرحلة الثانوية.
2) استخراج قيم «ت» لتعرف الفروق ذات الدلالة الاحصائية بين الطلبة الذكور والاناث في ادراكهم لأساليب الرعاية الوالداية، وفي الميول المهنية.
3) استخراج معاملات ثبات مقياس الرعاية الوالدية واختبار الميول.

نتائج البحث :

السؤال الأول : هل هناك علاقة بين أساليب الرعاية الوالدية للأبناء والميول المهنية لدى طلبة المرحلة الثانوية ذكورا واناثا؟

جاءت الاجابة عن السؤال الأول كما هي موضحة بالجدول رقم (2) :

توضح بيانات الجدول رقم (2) العلاقة بين أساليب الرعاية الوالدية والميول المهنية لطلبة المرحلة الثانوية على النحو التالي :

1) أسلوب الرعاية الوالدية «التقبل».

(أ) عند الأم له علاقة موجبة مع مناشط (الواقعي)؛ له علاقة موجبة مع كفاءات (التقليدى). (ب) عند الأب : ليس له علاقة مع أي ميل. (جـ) عند الوالدين معا : له علاقة موجبة مع مناشط (التقليدى).

2) أسلوب الرعاية الوالدية «التحكم».

(أ) عند الأم : له علاقة موجبة مع مهن (المغامر). (ب) عند الأب : له علاقة موجبة مع مهن (المغامر). (جـ) عند الوالدين معا له علاقة موجبة مع مهن (المغامر).

3) أسلوب الرعاية الوالدية «الاستقلال».

(أ) عند الأم : له علاقة سالبة مع مهن (الاجتماعى). (ب) عند الأب : ليس له علاقة مع أى ميل. (جـ) عند الوالدين معا : له علاقة سالبة مع كفاءات (الباحث).

4) أسلوب الرعاية الوالدية «الانجاز».

(أ) عند الأم : له علاقة موجبة مع مهن (التقليدى). (ب) عند الأب : له علاقة موجبة مع مهن (الواقعي). له علاقة موجبة مع مناشط (المغامر). له علاقة موجبة مع كفاءات (المغامر). له علاقة موجبة مع مهن (التقليدى). (جـ) عند الوالدين معا : له علاقة موجبة مع كفاءات (المغامر). له علاقة موجبة مع مهن (المغامر). له علاقة موجبة مع مناشط (التقليدى). له علاقة موجبة مع مهن (التقليدى).

السؤال الثاني : هل هناك علاقة بين أساليب الرعاية الوالدية والميول المهنية لدى طلبة المرحلة الثانوية الذكور؟

جاءت الاجابة كما هي موضحة بالجدول التالي رقم (3).

توضح بيانات جدول رقم (3) العلاقة بين أساليب الرعاية الوالدية والميول المهنية لدى طلبة المرحلة الثانوية الذكور على النحو التالي :

جدول رقم (2).

يوضح العلاقة بين أساليب الرعاية الوالدية للابناء ذكورا واناثا وميولهم المهنية

الميول	أسلوب المعاملة	الأم				الأب				الوالـــــدان معا			
		التقبل	التحكم	الاستقلال	الانجاز	التقبل	التحكم	الاستقلال	الانجاز	التقبل	التحكم	الاستقلال	الانجاز
الواقعي	المناشط	,05	,02-	,08	,07	(*),20	,03	,004	,05	,07	,02	,06	,06
	الكفاءات	,02	,01-	,03-	,01-	,10-	,01	,13-	,03-	,03-	,01	,07-	,01-
	المهن	,06	,07	,02-	(*),14	,03-	,07	,08-	,06	,04	,07	,05-	,09
الباحث	المناشط	,07	,05-	,03-	,09	,05	,03-	,06-	,11	,07	,05-	,04-	,10
	الكفاءات	,03	,02-	,11-	,10	,04-	,02-	(*),20-	,07	,01-	,03-	(*),18-	,10
	المهن	,04	,03-	,04-	,10	,05	,02-	,001	,11	,05	,02-	,03-	,11
الفنان	المناشط	,02-	,08	(*)0,15-	,07	,11-	,03-	(*),16-	,004	,10-	,01	(*),17-	,02
	الكفاءات	,01-	,06	(*),14-	0,13	,07-	,009	,12-	,03	,06-	,04	,13-	,06
	المهن	,06-	,05	,01	0,11	(*),15-	,04	,04-	,02	,11-	,06	,02-	,05
الاجتماعي	المناشط	0,10	,04	,09-	,09	,06	,06-	,10-	,07	,08	,001	,09-	,08
	الكفاءات	,04	,02-	,07-	,05	,04-	,10-	,10-	,06	,01	,05-	,10-	,04
	المهن	,03-	,09	,13-	,13	,09-	,01	(*),14-	,07	,08-	,06	(*),14-	,09
المغامر	المناشط	,10	,05	,02-	(*),14	,06-	,03-	,10-	,04	,01	,01	,09-	,07
	الكفاءات	,03	,03	,002	(*),24	,10-	,001	,06-	,13	,04-	,02	,05-	(*),18
	المهن	,03-	(*),14	,01-	(*),21	,03-	(*),16	,06-	,09	,01-	(*),16	,04-	(*),15
التقليدي	المناشط	,11	,03	,10-	,11	,10	,03-	,09-	,13	(*),14	,01	,06	(*),15
	الكفاءات	,08	,001-	,12-	,11	(*),38	,05-	,09-	,11	,08	,03-	,08-	,12
	المهن	,01	,07	,08-	(*),20	,08	,09	,07-	(*),18	,06	,08	,08-	(*),19

* ذات دلالة احصائية

جدول رقم (3)

يوضح العلاقة بين أساليب الرعاية الوالدية للابناء ذكورا واناثا وميولهم المهنية

الميول	أسلوب المعاملة	الأم: التقبل	الأم: التحكم	الأم: الاستقلال	الأم: الانجاز	الأب: التقبل	الأب: التحكم	الأب: الاستقلال	الأب: الانجاز	الوالدان معا: التقبل	الوالدان معا: التحكم	الوالدان معا: الاستقلال	الوالدان معا: الانجاز
الواقعى	المناشط	,02	,03-	,06	(*),22	,01-	(*),15	,05	,13-	,07	,12-	,05	,06-
	الكفاءات	,03	,02	,13	,04	,13-	,07	,01	,04	,06-	,03-	,08	,02
	المهن	,01	,06	,12-	,06	(*),15-	(*),25-	(*),18-	,10-	,06-	(*),22-	(*),14	,07-
الباحث	المناشط	,02	,03	,06	(*),22	,05-	,04-	,-6-	,13	,01-	,02	,02-	(*),17
	الكفاءات	,03	,02	,13	,04	,01-	,05	,12	,03	,01-	,04	,12	,05
	المهن	,01	(*),17-	,12-	,06	(*),16-	(*),31	,08-	,01	,07-	(*),26-	,11-	,01-
الفنان	المناشط	,06	,12	,03-	,09	,03	,01	,02	,01-	,01	,02	,04	,01
	الكفاءات	,05	,02	,02-	,02-	,01	,04	,01	,02	,01-	,01	,01	,01
	المهن	,08	,11-	,09-	,06-	,08-	,13	,07-	,05-	,12-	,13-	,09	,06
الاجتماعى	المناشط	(*),23	,04	,01-	(*),25	(*),18	(*),16-	,12-	,10	(*),20	,07-	,07-	(*),17
	الكفاءات	,03-	,10-	,02	(*),17	,01	,13-	,04	(*),16	,02	,10-	,01	(*),20
	المهن	(*),14-	,05-	,07-	,13-	,09-	,13-	,03	,07-	,12	,08-	,03	,10
المغامر	المناشط	,12	,04	,06	(*),36	,01	(*),15-	,08-	(*),14	,04	,07	,10	(*),25
	الكفاءات	,01	,01	(*),14	(*),16	,06	,06-	,11	,06	,03-	,03	,12	,11
	المهن	(*),17-	,03-	(*),15-	,06	(*),16-	(*),15-	,10-	,07-	(*),23-	,12-	,13	,02
التقليدى	المناشط	,08	(*),17	,08	(*),40	,13	,05	,11	(*),15	,13	,11	,09	(*),25
	الكفاءات	,04	,13	,06	(*),14	,02	,05	,07	,08	,05	,09	,05	,12
	المهن	,10	(*),14	,8-	,03-	,12-	(*),15-	,01	,13	,07-	,13-	,05-	,05-

* ذات دلالة احصائية

1) أسلوب الرعاية الوالدية «التقبل».

(أ) عند الأم : له علاقة سالبة مع مهن (الواقعي). له علاقة سالبة مع مهن (الباحث). له علاقة سالبة مع مناشط (الاجتماعي). له علاقة سالبة مع كفاءات (المغامر). له علاقة سالبة مع مهن (المغامر). (ب) عند الأب : له علاقة موجبة مع مناشط (الاجتماعى). له علاقة موجبة مع مهن (الاجتماعى). له علاقة موجبة مع مهن (المغامر). (جـ) عند الوالدين معا : له علاقة سالبة مع مهن (المغامر). له علاقة موجبة مع مناشط (المغامر).

2) أسلوب الرعاية الوالدية «التحكم».

(أ) عند الأم : له علاقة سالبة مع أنشطة (الواقعي) : له علاقة سالبة مع مهن (الواقعي) : له علاقة موجبة مع مهن (الباحث). له علاقة سالبة مع مناشط (الاجتماعي). (ب) عند الأب : له علاقة سالبة مع مناشط (المغامر). له علاقة سالبة مع مهن (المغامر). له علاقة سالبة مع مهن (التقليدي). له علاقة موجبة مع مناشط (التقليدي). له علاقة سالبة مع مهن (التقليدي). له علاقة موجبة مع مناشط (التقليدي). له علاقة موجبة مع مهن (التقليدي) له علاقة سالبة مع مهن (الباحث). (جـ) عند الوالدين معا : له علاقة سالبة مع مهن (الواقعي). له علاقة سالبة مع مهن (الباحث).

3) أسلوب الرعاية الوالدية «الاستقلال».

(أ) عند الأم : له علاقة سالبة مع مهن (الواقعى). (ب) عند الأب : له علاقة سالبة مع كفاءات (المغامر). له علاقة سالبة مع مهن (المغامر).

4) أسلوب الرعاية الوالدية «الانجاز».

(أ) عند الأم : له علاقة موجبة مع كفاءات (الاجتماعي). له علاقة موجبة مع مناشط (التقليدي). له علاقة موجبة مع مناشط (المغامر). (ب) عند الأب له علاقة موجبة مع مناشط (الواقعي). له علاقة موجبة مع مناشط (الباحث). (جـ) عند الوالدين معا : له علاقة موجبة مع مهن (الواقعي). له علاقة موجبة مع أنشطة (الاجتماعى). له علاقة موجبة مع كفاءات (الاجتماعى). له علاقة موجبة مع مناشط (المغامر). له علاقة موجبة مع كفاءات (المغامر). له علاقة موجبة مع مناشط (التقليدى). له علاقة موجبة مع كفاءات (التقليدى). (جـ) عند الوالدين معا : له علاقة موجبة مع مناشط (الباحث). له علاقة موجبة مع مناشط (الاجتماعى). له علاقة موجبة مع مناشط (المغامر). له علاقة موجبة مع مناشط (التقليدى).

السؤال الثالث : هل هناك علاقة بين أساليب الرعاية الوالدية والميول المهنية لدى طالبات المرحلة الثانوية بمدارس دولة الكويت؟

جاءت الاجابة عن السؤال الثالث كما هي موضحة بالجدول التالي رقم (4) :
توضح بيانات الجدول رقم (4) العلاقة بين أساليب الرعاية الوالدية والميول المهنية لدى طالبات المرحلة الثانوية بمدارس دولة الكويت على النحو التالي :

1) أسلوب الرعاية الوالدية «التقبل».
(أ) عند الأم : له علاقة موجبة مع مناشط (الاجتماعى). له علاقة سالبة مع مهن (الاجتماعى). له علاقة موجبة مع مهن (التقليدي). له علاقة سالبة مع مهن (المغامر). له علاقة سالبة مع مهن (التقليدي). (ب) عند الأب : له علاقة موجبة مع كفاءات (الاجتماعي). له علاقة موجبة مع مناشط (التقليدي). (جـ) عند الوالدين معا : له علاقة موجبة مع كفاءات (التقليدي). له علاقة موجبة مع مناشط (التقليدي).

2) أسلوب الرعاية الوالدية «التحكم».
(أ) عند الأم : له علاقة سالبة مع مناشط (الواقعي). له علاقة سالبة مع مهن (الباحث). له علاقة موجبة مع كفاءات (الفنان). له علاقة موجبة مع كفاءات (التقليدي). له علاقة موجبة مع مهن (التقليدي). (ب) عند الأب : ليس له علاقة مع أى ميل. (جـ) عند الوالدين معا : له علاقة سالبة مع مهن (الواقعي). له علاقة سالبة مع مهن الباحث له علاقة سالبة مع كفاءات (الفنان) له علاقة موجبة مع مناشط (الاجتماعي). عند الوالدين معا له علاقة موجبة مع كفاءات (الاجتماعى). له علاقة موجبة مع مناشط (المغامر) عند الوالدين معا له علاقة سالبة مع كفاءات (المغامر). له علاقة موجبة مع مناشط (التقليدي).

3) أسلوب الرعاية الوالدية «الاستقلال».
(أ) عند الأم له علاقة موجبة مع كفاءات (الواقعى). له علاقة سالبة مع مهن (الواقعى). له علاقة موجبة مع كفاءات (الباحث). له علاقة سالبة مع مهن (الباحث). له علاقة موجبة مع كفاءات (الاجتماعى). له علاقة موجبة مع كفاءات (المغامر). له علاقة موجبة مع كفاءات (التقليدي). (ب) عند الأب له علاقة سالبة مع أنشطة (الاجتماعى). له علاقة موجبة مع كفاءات (الاجتماعى). له علاقة سالبة مع مهن (التقليدى). (جـ) عند الوالدين معا له علاقة موجبة مع مناشط (الواقعى). له علاقة سالبة مع مهن (الواقعى). له علاقة موجبة مع مناشط (الباحث). له علاقة سالبة مع كفاءات (الفنان).

جدول رقم (4)

يوضح العلاقة بين أساليب الرعاية الوالدية للابناء «اناثا» وميولهم المهنية

أسلوب الرعاية الوالديه / الميول		الأم				الأب				الوالـــــدان معا			
		التقبل	التحكم	الاستقلال	الانجاز	التقبل	التحكم	الاستقلال	الانجاز	التقبل	التحكم	الاستقلال	الانجاز
الواقعى	المناشط	,01-	,01	,05-	(*),15	,13-	(*),26-	,08-	,04-	(*),15	,03-	(*),31	(*),22
	الكفاءات	,03-	,02-	,05-	,08	,07-	,08-	(*),24	(*),19	,08-	,01	,01-	,05-
	المهن	,04	,01-	,10-	,01-	,01-	(*),15-	(*),14-	,01	,10-	(*),23-	(*),18-	,04
الباحث	المناشط	(*),15	,05	,06-	,09	,01	,10-	,03	(*),34	,10	,11	(*),15	(*),17
	الكفاءات	,05-	,03-	,12	,01-	,02-	,02-	(*),29	(*),17	,04-	,08	,08-	,09-
	المهن	,09	,03-	,06-	,08-	,10	(*),16-	(*),16-	(*),14-	(*),15-	(*),20-	,08-	,01
الفنان	المناشط	,09-	,08-	,07	(*),25	,12	,11	,04	(*),17	,01-	,10	,03	,04
	الكفاءات	(*),21	(*),17	,05-	,01	(*),20	(*),16	,12	,01	(*),15-	(*),14-	(*),18-	,05-
	المهن	,04	,01	,01	,01	,09-	,06-	,07-	(*),16-	,07-	(*),16-	(*),14-	,03
الاجتماعى	المناشط	,01	,12	(*),15-	(*),18	(*),28	,09-	,11-	(*),36	(*),16	(*),21	(*),15	(*),14
	الكفاءات	(*),14	,07	(*),15	,04	,05	(*),20-	(*),16	(*),23	(*),15-	,03	(*),17-	,11
	المهن	,05	,03-	,04-	,03-	(*),21-	,03-	,06	(*),29-	,01-	,06-	,07	,07
المغامر	المناشط	,01	,01	(*),16-	,02	,02-	,13-	,01	(*),30	(*),29	(*),22	,07	(*),44
	الكفاءات	,06	,10	(*),14	,09-	,02-	,02-	(*),27	(*),30	,04	,03	,02-	,03
	المهن	,06	,04	,06-	,03	(*),16-	,01	,07-	(*),17-	(*),19-	,09-	(*),27-	,05
التقليدى	المناشط	(*),18	,09	,01	(*),18	,05-	,11	,04-	(*),37	(*),29	(*),25	(*),21	(*),48
	الكفاءات	(*),16	,10-	,09	,09-	,08	(*),17	(*),19	,08	,01-	,09	,12-	(*),21
	المهن	,01	,01	(*),15-	,06-	(*),23-	(*),16	,10-	(*),23-	,08	,13-	,04-	(*),19

* ذات دلالة احصائية.

4) أسلوب الرعاية الوالدية «الانجاز».
(أ) عند الأم : له علاقة موجبة مع كفاءات (الواقعي). له علاقة موجبة مع مناشط (الباحث). له علاقة موجبة مع كفاءات (الباحث). له علاقة سالبة مع مهن (الباحث). له علاقة موجبة مع مناشط (الفنان). له علاقة سالبة مع (الفنان). له علاقة موجبة مع مناشط (الاجتماعى). له علاقة موجبة مع كفاءات (الاجتماعى). له علاقة سالبة مع مهن (الاجتماعى). له علاقة موجبة مع مناشط (المغامر). له علاقة سالبة مع مهن (المغامر). له علاقة موجبة مع مناشط (التقليدى). له علاقة سالبة مع مهن (التقليدى). (ب) عند الأب له علاقة موجبة مع أنشطة (الاجتماعى). له علاقة موجبة مع أنشطة (التقليدى). (جـ) عند الوالدين معا له علاقة موجبة مع مناشط (الواقعى). له علاقة سالبة مع مهن (الفنان). له علاقة موجبة مع مناشط (الاجتماعى). له علاقة سالبة مع كفاءات (الاجتماعى). له علاقة سالبة مع مهن (المغامر). له علاقة موجبة مع مناشط (التقليدى). له علاقة موجبة مع مناشط (الباحث). له علاقة موجبة مع مناشط (الاجتماعى). له علاقة موجبة مع مناشط (المغامر). له علاقة موجبة مع مناشط (التقليدي). له علاقة موجبة مع كفاءات (التقليدي). له علاقة موجبة مع مهن (التقليدي).

السؤال الرابع : هل هناك فروق دالة احصائيا بين الأبناء ذكورا واناثا في ادراكهم أساليب الرعاية الوالدية؟

جاءت اجابة السؤال الرابع كما هي موضحة بالجدول التالي رقم (5)

جدول رقم (5)

يوضح قيم «ت» للفروق بين الأبناء ذكورا واناثا من طلبة المرحلة الثانوية لادراكهم لأساليب الرعاية الوالدية

المتغيرات	الجنس	عدد الأفراد	الأم			الأب			الوالدن معـا		
			المتوسط	الانحراف المعيارى	قيمة ت	المتوسط	الانحراف المعيارى	قيمة ت	المتوسط	الانحراف المعيارى	قيمة ت
التقبل	ذكور	123	2,5	0,41	2,17	2,27	,52	2,06	2,21	0,46	
	اناث	167	2,4	0,46		2,14	,47		2,7	,39	2,7
التحكم	ذكور	123	2,13	0,43	1,41	2,10	,48	5,65	1,99	,45	(*)4,03
	اناث	167	2,06	0,45		1,80	,42		1,79	,38	
الاستقلال	ذكور	123	2,27	0,38	(*)4,93	2,16	,38	(*)4,02	2,05	,38	(*)4,36
	اناث	167	2,05	0,36		1,98	,37		1,87	,32	
الانجاز	ذكور	123	2,21	0,42	1,80	2,19	0,47	2,05	2,09	,44	2,32
	اناث	167	2,13	,40		2,08	,48		1,98	,40	

* ذات دلالة احصائية عند مستوى 05,

يتضح من بيانات الجدول رقم (5) بأن هناك فروقا دالة احصائيا بين الذكور والاناث طلبة المرحلة الثانوية في ادراكهم لاسلوب المعاملة المتمثل في الاستقلال من قبل الأم لصالح الأبناء الذكور، وفي التحكم السيكولوجي والاستقلال من قبل الأب ولصالح الأبناء الذكور، في التحكم السيكولوجي والاستقلال من قبل الوالدين معا وأيضا لصالح الطلبة الذكور، حيث جاءت قيم «ت» دالة احصائيا عند مستوى 0.05 في هذه المتغيرات.

السؤال الخامس : هل هناك فروق دالة احصائيا بين الأبناء الذكور والاناث طلبة المرحلة الثانوية في ميولهم. المهنية؟

جاءت الاجابة عن السؤال الخامس كما هي موضحة بالجدول التالي رقم (6) :

جدول رقم (6)

يوضح قيم «ت» للفروق بين الذكور والاناث طلبة المرحلة الثانوية في ميولهم المهنية

المتغيرات	الجنس	عدد الأفراد	الأنشطة			الكفاءات			المهن		
			المتوسط	الانحراف المعيارى	قيمة ت	المتوسط	الانحراف المعيارى	قيمة ت	المتوسط	الانحراف المعيارى	قيمة ت
الواقعي	ذكور	123	4,7	2,5	(*)4,35	5,75	2,68	2,36	5,61	3,25	(*)4,15
	اناث	167	3,5	2,5		5,01	2,61		4,04	3,11	
الباحث	ذكور	123	5,7	3,00	1,05	5,88	2,92	2,38	5,29	4,05	0,18
	اناث	167	6,1	3,2		6,62	2.26		5,21	4,21	
الفنان	ذكور	123	4,7	2,55	(*)6,78	3,41	2,92	(*)3,36	4,07	3,57	1,26
	اناث	167	6,8	2,50		4,53	2,64		4,59	3,45	
الاجتماعى	ذكور	123	5,98	2,04	(*)4,77	7,51	2,67	2,6	5,36	3,85	(*)3,96
	اناث	167	7,20	2,14		8,30	2,33		7,10	3,33	
المغامر	ذكور	123	5,37	2,55	1,36	6,3	3,00	1,08	4,97	3,86	2,77
	اناث	167	5,77	2,49		6,5	2,78		3,71	3,75	
التقليدى	ذكور	123	5,30	2,99	151	4,08	3,15	1,58	3,92	3,96	1,٠
	اناث	167	5,83	2,83		5,37	2,62		3,47	3,57	

* دالة عند مستوى 0,05

يتضح من بيانات الجدول رقم (6) أن هناك فروقا دالة احصائيا بين الذكور والاناث طلبة المرحلة الثانوية في ميولهم المهنية في مناشط الواقعية لصالح الطلبة الذكور وفي مناشط

الاجتماعية والنفسية لصالح الطالبات الاناث، وفي الكفاءات المهنية الفنية لصالح الطالبات الاناث وفي المهن الواقعية لصالح الطلبة الذكور، وفي المهن الاجتماعية لصالح الطالبات الاناث، حيث جاءت قيم «ت» دالة احصائيا عند مستوى 05, في هذه المتغيرات.

مناقشة النتائج : تهدف مناقشة نتائج البحث توضيح العلاقة بين أساليب الرعاية الوالدية والميول المهنية، وتعرف الفروق بين الأبناء الذكور والاناث في ادراكهم أساليب الرعاية الوالدية وميولهم المهنية وتعرف مدى ارتباط افتراضات نظرية آن رو بنتائج البحث الحالي :

افترض البحث أن هناك علاقة بين أساليب الرعاية الوالدية للأبناء والميول المهنية، وجاءت نتائج البحث تؤكد بأن بعض أساليب الرعاية الوالدية فقط ذات علاقة بتكوين ميول معينة، فقد جاء اسلوب الرعاية الوالدية «الانجاز» اكثر أساليب الرعاية الوالدية تأثيرا على تكوين ميول مختلفة لدى الأبناء الذكور والاناث، سواء كانت أنشطة أم كفاءات أم اختيار مهن، واتفق أسلوب الرعاية «الانجاز» مع أسلوب «التحكم» في تكوين ميول المغامر لدى لأبناء وهي إحدى المهن التى تعتمد على العمل مع الآخرين، وتتفق هذه النتيجة مع ما جاء في نظرية آن رو بأن اهتمام الأباء وتركيزهم على الأبناء يجعلهم يميلون الى مهن تتطلب العمل مع الأخرين، ويتفق أيضا مع دراسة (26 : 1964) Roe & Seigelman و Utton 1962:51), وقد يرجع عدم ظهور علاقة أساليب الرعاية الوالدية والميول المهنية المختلفة بصورة أكبر الى أن مجالات وأساليب اكتساب الميول وفق أسلوب علمي مخطط له مسبقا لم تتوفر في مدارس الكويت كما أن الآباء أنفسهم يجهلون دورهم في التأثير على أبنائهم في اكتساب ميول مهنية محددة، وأنه لا يوجد برامج ارشادية تهدف الى تنمية أو بلورة ميول الطلبة في المراحل الدراسية المختلفة.

وافترض البحث وجود علاقة بين أساليب الرعاية الوالدية وميول الأبناء الذكور، وأكّدت النتائج وجود علاقة بين أساليب الرعاية الوالدية «الانجاز» «والتحكم» في تكوين ميول لدى الأبناء الذكور في مجالين هما الواقعى والمغامر ثم الباحث، وقد ترجع الباحثة ذلك لخبرة الآباء حول مجالات العمل الواقعي والباحث، ولأهميتها الخاصة في المجتمع الكويتى في الوقت الحالي، لذلك فهي ظهرت مع أسلوب الرعاية الذي يتطلب تكوين ميول مهنية أخرى تتعلق بالعمل مع الآخرين، وهذا لا يتفق مع ما جاءت به نظرية آن رو، الا أن دراسة (20 : 1983) Rubin ذكرت بأن التغير الثقافي الذي يحدث في المجتمع له دور كبير في تحديد الميول المهنية. وقد أكدت النتائج وجود علاقة بين أسلوب الرعاية الوالدية ـ «التقبل» مع الميول المهنية في المجالات المختلفة لدى الأبناء الذكور وتتفق هذه النتيجة مع نظرية آن رو التى تؤكد بأن أسلوب الرعاية الوالدية ـ «التقبل» يجعل الابن يختار

بين الميول المختلفة ولا يرتبط بميول مهنية محددة. وأما اذا أخذنا الطالبات الاناث نجد أن أساليب الرعاية الوالدية المختلفة ذات علاقة بالمجالات المهنية المختلفة وان كان لأسلوبي «الانجاز» و «الاستقلال» من قبل الأم علاقة أكثر بالميول في المجالات المختلفة فهناك علاقة بين أسلوب «الانجاز» والميول سواء كانت مناشط أو كفاءات أو اختيار مهن في المجالات المختلفة : الباحث، الفنان، الاجتماعي، المغامر التقليدى، وكذلك أسلوب «الاستقلال» والميول سواء كانت مناشط أو كفاءات أو اختيار مهنة في المجالات : الباحث، المغامر، الاجتماعي، التقليدى.

مع أن نتيجة هذه الأساليب لا تتفق مع ما جاء في نظرية «آن رو» الا أن الباحثة ترجع ذلك الى أن اتاحة فرصة الاستقلال للابنة تتيح أمامها مجالا أكبر لتكوين ميول مختلفة، كما أن حث الابنة على الانجاز يجعلها تكتسب خبرة في المواضيع الدراسية المختلفة مما يترتب عليه اكتساب ميول بهذه الموضوعات. وقد جاءت النتائج تؤكد أن أساليب الرعاية الوالدية من قبل الأم أكثر تأثيرا من أساليب الرعاية الوالدية من قبل الأب، ويرجع ذلك الى طبيعة دور الأم في التنشئة الاجتماعية للابنة، لأن الابنة تكون مع الأم لفترة أطول مما تكون مع الأب. وتوضح نتائج الدراسة بأن هناك فروقا دالة احصائيا بين الذكور والاناث في ادراكهم بعض أساليب الرعاية الوالدية، حيث جاءت قيم «ت» دالة احصائيا عند مستوى 05,، وهي أساليب الرعاية الوالدية ـ «الاستقلال» من قبل الأم والأب والوالدين معا وكذلك أسلوب الرعاية الوالدية ـ «التحكم». ويعتبر ذلك صحيحا حيث فرص الاستقلال المبكر وفرص الاستقلال عامة للابن أكثر من الابنة في المجتمع الكويتى وان اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (143 : 1983) Lyon التي تؤكد انه تتاح في المجتمع الامريكي فرص الاستقلال المبكر للابن عن الأم والاختلاط مع الذكور بدرجة أكبر مما يتاح اكتساب صفات الذكورة. الا أن الأبناء الذكور يشعرون أن الآباء والوالدين معا أكثر تحكما فيهم من أخواتهم الاناث، وترجع الباحثة ذلك الى أن الابنة راضية بتحكم الوالدين وتعتبره سلوكا عاديا حيث فرص الاستقلال قليلة لها، انما الابن الذى أعطي فرص الاستقلال المبكر يشعر بتحكم والده ووالديه معا بدرجة أكبر ويريد أن يتمتع بالاستقلال الذي أتيح له دون تحكم من قبل الآخرين.

وتوضح نتائج البحث أن هناك فروقا دالة احصائيا بين الذكور والاناث حيث جاءت قيم «ت» دالة احصائيا عند مستوى 0.05 في ميول الواقعى (الأنشطة والمهن) لصالح الأبناء الذكور، وميول الفنان (المناشط والكفاءات والمهن) وميول الاجتماعى (المناشط والكفاءات والمهن) لصالح الأبناء الاناث، وتتفق نتائج الدراسات السابقة Roe & Siegelman (1964:20) و Holland, (1985:88) و Lyons, (1983:144) مع نتائج هذه

الدراسة حيث أن أسلوب الرعاية الوالدية يجعل التكوين النفسي للابنة وطبيعتها البحث عن مساعدة الآخرين ومشاركتهم مشاعرهم مما يجعلها أكثر ميلا للعمل الاجتماعي والتعبير عن مشاعرها بالميول الاجتماعية والميول الفنية، كما أن طبيعة تكوين الابن وأسلوب الرعاية الوالدية الذي يتلقاه خلال تنشئته الاجتماعية يجعله يكتسب ميولاً واقعية وهي مزايا متوافرة لدى الأبناء الذكور أكثر من الاناث عامة حيث أثبتت الدراسات السابقة أن الأبناء الذكور لديهم قدرات ميكانيكية آلية بدرجة أكبر من الأبناء الاناث. وتؤكد مناقشة نتائج البحث بأن أساليب الرعاية الوالدية ذات علاقة دالة احصائيا بتكوين ميول مهنية لدى طلبة المرحلة الثانوية وعليه فان يمكننا التوصل الى التطبيقات التالية :

- الاستفادة من نتائج الدراسة في تطبيقات عملية في التوجيه والارشاد المهني بتعرف ادراك الطلبة لاسلوب الرعاية الوالدية ومدى ملاءمته لقدراتهم المختلفة.
- اعداد برامج تثقيفية للآباء لتوضيح العلاقة بين أساليب الرعاية الوالدية والميول المهنية المختلفة.
- توفير فرص الارشاد المهني المنظمة عن طريق مراكز ارشاد مهنى في المناطق المختلفة بدولة الكويت.
- اعداد الوسائل والمقاييس المختلفة التى تساعد الطلبة في تعرف ميولهم والعوامل المؤثرة على تكوينها وتنميتها وبلورتها.
- العمل على توفير برامج الارشاد التربوى في جميع مراحل التعليم، والعمل على تدعيم برامج الارشاد التربوي في مدارس نظام المقررات عن طريق اعداد دورات تدريبية للمرشدين تنمي كفاءاتهم وتعرفهم العوامل المؤثرة في تكوين الميول وتنميتها وبلورتها ومعالجتها.
- اعداد برامج تثقيفية اعلامية تقدم من خلال وسائل الاعلام المختلفة حول أساليب الرعاية الوالدية والميول المهنية لدى الأبناء.
- اجراء دراسات مماثلة على عينات كبيرة في مستويات اقتصادية واجتماعية مختلفة.

المصادر العربية

أبو عيطة ، س.
1987 اختبار الميول : استكشاف الذات، جامعة الكويت ـ كلية التربية ـ قسم علم النفس التربوى. بحث لم ينشر.

تركـــــى ، م.
1972 الرعاية الوالدية وعلاقتها بشخصية الابناء. رسالة دكتوراه (غير منشورة) جامعة الكويت: كلية الآداب.

حســـن ، م.
1970 علاقة الوالدين بالطفل وأثرها في جناح الاحداث. القاهرة. مكتبة الانجلو المصرية.

حلمـــى ، م.
1967 «التوافق النفسي للطالبة الجامعية وعلاقته بمجموعة من المتغيرات» حولية كلية البنات، القاهرة : جامعة عين شمس (5) : 145 ، 195.

مرســى ، ك.
1986 «علاقة مشكلات التوافق في المراهقة بادراك المعاملة الوالدية في الطفولة»، المجلة التربوية: الكويت(10) - 102 /133.

المصادر الأجنبية

Cattell, R.
1967 The Scientific Analysis of Personality. London: Penguin.

Chadorow, N.
1974 "Family Structure and Feminine Personality." pp. 43-66 in M. Rosaldo & L. Maphare (Eds.),Women, Culture and Society. Stanford: Stanford University Press.

1978 The Reproduction of Mothering. Berkeley, CA: University of California Press.

Elexander, F.
1963 Fundamentals of Psychoanalysis. New York: Norton.

Eysenk, H.
1960 "Levels of Personality, Constitutional Factors and Social Influences: An Experimental Approach." International Journal of Social Psychiatry 182: 12-24.

Gilligan, C.
1977 "In a Different Voice: Women's Conceptions of Self and Morality." Harvard Educational Review 47: 481 - 517.

1982 In a Different Voice. Cambridge, MA: Harvard University Press.

Hagen, D.
1960 "Careers and Family Atmosphere: A Test of Roe's Theory." Journal of Counseling Psychology 7 : 251-256.

Heilbrun, A.
1967 "Perceived Maternal Child-Rearing Patterns and Effects of Social Nonreaction upon Achievement Motivation." Child Development 38: 367 - 381.

Holland, J.L.
1979 The Self-Directed Search. Paulo Alto, CA: Consulting Psychologist Press.

1985 Making Vocational Choice: A Theory of Vocational Personalities and Work Environments. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall.

Kluckholm, C.
1964 Personality in Nature, Society and Culture. New York: Knople.

Lyons, N.P.
1983 "Two Perspectives: On Self, Relationships and Morality." Harvard Educational Review 53: 125-145.

Maslow, A.H.
1954 Motivation and Personality. New York: Harper & Row.

Medinnus, G. (Ed.),
1967 Readings in the Psychology of Parent - Child Relations. London: Wiley.

Meir, E.I.
1973 "The Structure of Occupations by Interests: A Smallest Space Analysis." Journal of Behavior 3: 21-31.

Morrow, W. & Wilson. R.
1961 "Family Relations of Bright High-Achieving and Under-Achieving High School Boys." Child Development 32: 501-510.

Murphy, G.
1947 Personality: A Bio-Social Approach to Origins and Structure. New York: Harper & Row.

Naom, G., Hauser, S., Santostenfano & Mead, M.
1984 "Ego Development and Psychopathology: A Study of Hospitalized Adolescents." Child Development 55: 184 - 194.

Osipow, S.H.
1964 "Consistency of Occupational Choice and Roe's Classification of Occupations." Vocational Guidance Quarterly 14: 266 - 285.

1983 Theories of Career Development (3rd ed.). Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall.

Roe, A.
1951 "A Psychological Study of Eminent Physical Scientists." Genetic Psychology Monograph 43: 121 - 239.

1953 "A Psychological Study of Eminent Psychologists and a Comparison with Biological and Physical Scientists." Psychological Monographs 67 (2).

1957 "Early Determinants of Vocational Choice." Journal of Counseling Psychology 4: 212-217.

Roe, A. & Klos, D.
1969 "Occupational Classification". Journal of Counseling 1 : 84-92.

Roe, A. & Seigelman, M.
1964 The Origin of Interests. APGA Inquiry Series No. 1, Washington, DC.

Rubin, L.B.
1983 Intimate Strangers. New York: Harper & Row.

Schaefer, E.
1965 "A Configuration Analysis of Children's Reports of Parental Behavior." Journal of Psychology 29: 552 - 557.

Siegelman, M.
1966 "Loving and Punishing Parental Behavior and Introversion Tendencies in Sons." Child Development 37: 985 - 992.

Utton, A.T.
1962 "Recall of Parent – Child Relations as Determinants of Vocational Choice." Journal of Counseling Psychology 9: 49 - 53.

Watson, J.
1924 Behaviorism. New York: Norton.

Weller, L. & Luchter, E.
1983 "Family Relationship Problems and Promising Youth." Adolesence 18: 93 - 100.

Young, L.
1964 Wednesday's Children: A Study of Child Neglect and Abuse. New York: McGraw Hill.

مفهوم التغير الاجتماعــي فــي الفلسفة السياسية لكارل پوپــر[1]

محمد محمود ربيــع
قسم العلوم السياسية ـ جامعة الكويــت

مقـــدمـة

يبدأ البحث بتعريف موجز لمصطلح التغير الاجتماعى، وأهم سماته، والعوامل المؤدية اليه، وبعض الخلافات الأيديولوجية الأساسية حول مضمونه. يلي المقدمة تحليل مختصر لمنهج كارل بوبر فى التخمين والتفنيد، ثم شرح مفهومه للتغير الاحتماعى من خلال المقولات السياسية الرئيسية الثلاث التى عالجها وهى : المجتمع المفتوح، دور العلوم الاجتماعية، فقر المذهب التاريخى. في الخلاصة، يشتمل تقويم مفهومه على شقين نستعرض فى أولهما نقد بعض الأكاديميين لأطروحاته، وفى الثانى نستخلص بعض النتائج من تلك الأطروحات. يمكن تعريف التغير الاجتماعى بايجاز بأنه كل تحول ملحوظ يطرأ على التنظيم الاجتماعي سواء فى بنائه أو مؤسساته أو وظائفه أو أدواته خلال فترة زمنية معينة. يندرج تحت هذا التحول كل تغير يحدث فى التركيب السكانى للمجتمع أو فى بنائه الطبقي، أو نظمه الاجتماعية، أو فى أنماط العلاقات الاجتماعية أو في القيم والمعايير والأيديولوجيات التى تؤثر فى سلوك الأفراد وتحدد مكانتهم وأدوارهم فى مختلف التنظيمات الاجتماعية التي ينتمون اليها. بعبارة أخرى، ينجم هذا التحول الملحوظ عن العوامل والتغيرات الحادثة فى البيئة الطبيعية أو الاجتماعية، أو فى قطاع أساسي أو نسق فرعى من الوجود الاجتماعي، أو نتيجة اصدار تشريعـات للتحكم فى السلوك. (بدوي، 1982 : 382؛ الزعبي، 1978 : 34 - 39؛ Burns, 1964 : 647).

والتغير الاجتماعي كما يرى Birnbaum (1953 : 125) هو مصطلح وسيط، أي ظهر

فى مرحلة متوسطة بين مصطلحين آخرين. فهو يشتمل على كثير من حقائق ومفاهيم مصطلح أقدم هو التقدم الذي شاع استخدامه منذ القرن الثامن عشر. كما أنه ارهاص محتمل لمصطلح أحدث هو الدينامية أو الحركية الاجتماعية، خاصة اذا أخذنا فى الاعتبار المحاولات المتتابعة فى حقل العلوم الاجتماعية لشرح «القوانين التى تفسر كيفية خلق الدولة أو المجتمع لظروف تؤدى الى حلول كيان آخر محله».

هكذا تطورت الدراسات حول التغير الاجتماعي تطورا كبيرا وتعددت فيه الاسهامات ذات الخلفيات المهنية والأيديولوجية المتباينة، كما صارت له ضوابط منهجية كافية جعلت منه موضوعا من أهم موضوعات علم الاجتماع المعاصر. على الصعيد المهني، تنوعت الأدبيات فى العالم الغربى بين المتخصصين فى هذا الفرع وخاصة حول العلاقات المتشابكة بين التغير الاجتماعي والتحديث والتنمية. وكان أكثر النماذج شيوعا فى تحليل التغير الاجتماعي وتأثيره فى النسق السياسي هو النظر اليه كحركة مستمرة أو سلسلة من الأحداث المتصلة الحلقات يتم فيها التحول من مجتمع تقليدي عبر مجتمع انتقالي الى المجتمع الصناعي. وقد انصب اهتمام العلماء ليس فقط على تحديد كيفية تأثير التغير الاجتماعي في النسق السياسي، وانما حاولوا أيضا معرفة كيفية تأثر ذلك التغير بأنماط معينة من الأنساق السياسية. كشف هذا التحليل ـ كما هو الحال فى كتابات Apter (1970 : 151, 171) عن علاقة جدلية تكون فيها العوامل السياسية متغيرات تابعة فى بعض الأطر المفاهيمية، بينما تكون متغيرات مستقلة فى أطر أخرى. على الصعيد الأيديولوجي، تأكدت الرابطة القوية بين التغير الاجتماعى وبين كثير من القضايا الملحة مثل تطور النظم السياسية واستقرارها، والمفاهيم الأيديولوجية المتعارضة حول سبل تحقيق ذلك. ظهر الاختلاف أيضا بين وجهات نظر علماء السياسة والاجتماع حول المصطلح الدال على عمليات التحول. اذ رغم الاعتراف بوجود ترابط منطقي كما يقول بوتومور بين مفاهيم التغير والتطور والنمو والتقدم، فقد زاد الاعتماد في العالم الغربي تدريجيا على مصطلح «التغير الاجتماعي» بصفته أكثر حيادا، خاصة بعد اصدار وليام أوجبرن كتابا بهذا العنوان عام 1992، ثم اتفاق كل من روبرت ماكيفر وتشارلز بيدج على أن التغير الاجتماعي لا يعنى «الاشارة الى أي قانون أو أية نظرية أو أي اتجاه أو حتى أي استمرار» (الزعبى، 1978 : 38,37).

من جهة أخرى، اعترض أوسيبوف على هذا الطرح فى كتابه المسمى «قضايا علم الاجتماع» واعتبر أن الانتقال من مفهوم التطور الاجتماعي الى مفهوم التغير الاجتماعي انما هو هروب من المشكلة وليس حلا لها لأنه يعني فى الواقع رفضا لنظرية التطور سواء بمفهومها الثورى الدال على تحولات كيفية فى الطبيعة والتاريخ، أو بتفسيرها الضحل الذي

لا يقر بوجود مثل هذه القفزات النوعية. لهذا وجّه النقد الى أصحاب هذا الطرح لأنهم استبدلوا بنظرية التطور هذه مقوله التغير الاجتماعي التى تتسم بالتجريد والعمومية وتمحو المفهوم الأبدى عن التنوع الحقيقى لأشكال العمليات الاجتماعية.

تجسدت هذه الاختلافات الفكرية فى تيارين رئيسيين اتخذا موقفين متعارضين من قضايا التغير الاجتماعي. اشتمل التيار الأول على عدة مفاهيم وفلسفات اتسمت بالتشاؤم مثل فلسفة «العود الأبدي» عند شوبنهاور ونيتشه، والفلسفة الوجودية الغارقة فى الخوف والغربة والغثيان، والمفهوم التقليدى الذى لا يرى الكمال الا في الماضي وليس في المستقبل، ثم مفهوم تعاقب الحضارات. عانى مفكرو هذا التيار من صراعات اجتماعية حادة وكوارث وحروب (خاصة بعد الحرب العالمية الأولى) انعكست على تكوينهم النفسى، كما عجز بعضهم عن التكيف مع الأوضاع الاجتماعية التى أعقبت تلك الظروف الصعبة وفشلوا فى ادراك قوانين التطور الاجتماعي ومغزاها ففقدوا الثقة والأمل فى الحاضر والمستقبل. وسنلاحظ عند دراسة آراء بوبر حول دور العلوم الاجتماعية نفس المنحى التشاؤمي. فقد اعتبر أنه سواء تعرضت الشعوب للمؤامرات (التي قلل من أهميتها)، أو أن هذه المؤامرات قد توقفت، «فسنظل نواجه نفس المشاكل»، أى الحروب والكساد والبطالة والفقر. وعلى العكس مما سبق، اتسم التيار الثانى بالتفاؤل واعتبر أن الصراع الاجتماعي يفرز أوضاعا أرقى من الأوضاع السابقة والقائمة انطلاقا من الايمان بفكرة التطور بصفة عامة، والربط بين مفهومي التطور والتقدم على أساس أن التطور من حيث النتيجة هو عملية صعودية دائما تستهدف مستوى أعلى من التقدم. مثال ذلك النظريات الخطية ـ أي التي ترى أن التطور يسير فى خط مستقيم ـ كما عبر عنها مورجان وكونت وسبنسر، وكذلك النظريات الحلزونية عند لينين والماركسيين.[2]

في نهاية هذه المقدمة، نسترعي الانتباه الى مؤشر جديد على صعيد هذه الدراسات تمثل فى ظهور عدة مجالات مستحدثة مثل اجتماع التنمية، والاقتصاد السياسي للتخلف، والاقتصاد السياسي للتنمية. ولعل أهم ما يكشف عنه هذا المؤشر هو ازدياد الاهتمام العلمي بظواهر التغير والتطور والتقدم فى دول العالم الثالث التي تختلف ظروفها كثيرا عن واقع العالم المتقدم بشقيه الرأسمالي والاشتراكي سواء من حيث الماضي السياسي أو الخلفية الثقافية أو الواقع الاقتصادي والاجتماعي. يرتب هذا مسؤولية خاصة على أية كتابات تتناول مفاهيم التغير الاجتماعي في ذلك العالم المتقدم ألا وهى ضرورة تفادي اعطاء أي تصور خاطيء بامكان التطبيق الحرفي لنظرياتهم، وكذلك دحض الأطروحات غير العلمية ذات الطابع الأيديولوجي والتي تتسم بالعداء ازاء مفهوم التنمية المستقلة أو التغير الاجتماعي ذي المنحى الثوري كما يحدث أحيانا في دول العالم الثالث.

المنهج الفرضي الاستنباطي Hypothetico - Deductive Method

وضع بوبر منهجا خاصا به هو المنهج الفرضي الاستنباطي أكد فيه على رفض قبول أية نظرية علمية الا بصفة مؤقتة. هذا القبول المؤقت لا يعتمد على نوع التحقق الذى جاء به بيكون وميل (اللذان قام أسلوبهما فى الاستقراء على تجميع وتصنيف الملاحظات تمهيدا لا ستخلاص الأحكام العامة من قواعد اطرادها وتناسقها)، وانما يعتمد على مبدأ القابلية للتفنيد Principle of Falsifiability فهو يرى أن التفنيد وليس التحقق Verification هو الهدف الأنسب لخطوات الملاحظة والتجريب. فكل اختبار حقيقي لنظرية ما هو محاولة لتفنيدها. ثم يلخص وجهة نظره بالقول ان القابلية للاختبار تعني القابلية للتفنيد والدحض، وأن زيادة المعرفة المؤقتة تبدأ بتحويل أنواع التخمين والرؤى التخيلية الى فروض. فاذا تهيأت ظروف تفنيد هذه الفروض عن طريق المنطق الاستنباطي فانه يجب اختبارها بالبحث الدؤوب عن أمثلة سلبية معاكسة. لهذا تحفظ بوبر على مفهوم فيتجنشتاين (3) للمغزى أو «المعنى» العلمي، ورفض المنطلق الأساسي للوضعيين المناطقة من مدرسة فيينا حول مبدأ التحقق. وسنوضح فيما بعد عند بحث آرائه فى المذهب التاريخى وأسلوب التغير انه رغم الخلاف المنهجي الحاد بين الطرفين فانه لم يمنع من التقائهما حول الاعتراض على أية مفاهيم تقول بامكان اكتشاف قوانين تساعد على التنبؤ بالأحداث وتفسيرها.

إن أي علم جاد في رأي بوبر هو «افتراضي استنباطي» أى لا يشتمل على استقراء من أمثلة متراكمة وانما على التسليم بفرض ما يتم الاستنباط منه. وحيث أن الافتراض عام فانه يمكن تأكيده بعدد لا متناهٍ من الأمثلة، وان كان يمكن دحضه بمثال واحد، وهذا هو مفتاح المنهج العلمي فى اعتقاده. من ثم يمكن متابعة البحث عن طريق التخمين والتفنيد Conjecture and Refutation بمعنى التسليم بذلك الفرض ثم محاولة تفنيده بالعثور على مثال معاكس. هكذا يمكن التعرف على العلم المزيف إما لأنه لا يمكن تفنيده، أو لأنه يتفادى عملية الدحض بواسطة تبني تعديلات مستمرة للتكيف مع أية حقيقة معقولة. ثم يعطي مثالين على ذلك هما المادية التاريخية، والنسق البطلميوسي للأفلاك الدائرية ذات المركز المشترك Epicyles.

يعبر بوبر عن ذلك المضمون بصورة أخرى فيقول: «مخطئون هؤلاء الذين يرون ميزة في النظرية التي لا يمكن دحضها اذ أن هذا يعتبر عيبا فيها وليس ميزة». كذلك فى النظرية القابلة للاختبار، فان عناد المعجبين بها حتى بعد اثبات زيفها، ومحاولتهم تطعيمها بفرض تكميلي أو اعادة تفسيرها لتفادي عملية التفنيد، لن يؤدى الى نتيجة يعتد بها. ثم يشرح سبب ذلك قائلا أن انقاذ النظرية بهذا الاسلوب وان كان ممكنا، الا أنه يتم بثمن باهظ هو تدميرها أو على الأقل الحط من قيمتها العلمية، ويصف محاولة الانقاذ تلك بأنها

خدعة أو مناورة تقليدية Conventionalist Twist or Conventional Stratagem . وخلافا لفيتجنشتاين الذي كان يركز فى منهجه على القابلية للتحقق عن طريق التجربة وعلى المعنى العلمي ، فان منهج بوبر كان يركز بالمقابل على البحث عن معيار لتحديد الطبيعة العلمية للنظريات التي لخصها بأنها القابلية للتفنيد (Popper, 1963 : 36,39; 1972 : 81) .

استكمالا لتحليل منهج بوبر وتفاديا لتشتت المناقشة حول الموضوع ضمن التصنيفات التالية ، نستعرض تعليقين على منهجه من المفكر البريطاني الماركسي موريس كورنفورث والاكاديمي الكندي الليبرالي ريتشارد فيرنون. يربط كورنفورث بين تعريف بوبر للنظريات العلمية بأنها تخمينية فقط وبين مفهوم T.S Kuhn لمصطلح النموذج القياسى Paradigm . حيث يقول كون ان العلم يتطور من خلال ثورات تنتج عن ازاحة نماذج قياسية قديمة وتبني نماذج أخرى جديدة، وان العلماء يصوغون تخميناتهم بطريقة تتفق مع نماذج معينة مسبقة. هنا يعلن فيرنون بأن البحث يتم فى هذه الحالة فى نطاق مجموعة من النماذج والممارسات المسلم بها (والانتقائية الى حد كبير) بحيث تقتصر المهمة على حل بعض الألغاز المتبقية والمترتبة على تطويع الحقيقة للافتراضات. أما بالنسبة لبوبر، فان تفنيد التخمين يتم عندما تدحضه التجربة ، لكن كون يضيف أن تخمينا آخر يحل محله وفقا للنموذج السائد وبذلك تصبح النماذج نفسها حالة من تلك البنى الأيديولوجية المقولبة التي قالت عنها النظرية البنيوية الحديثة انها تفرض نفسها علينا، أي يفرض النموذج نفسه على التنظير العلمي. وينتقد كورنفورث هذا التفسير لتطور العلم الذي تفرض فيه النماذج على البحوث العلمية ، وتحدث «الثورات» عرضا عندما يحل نموذج جديد محل القديم . ان عيب هذا التفسير في رأيه هو أنه يستبعد إثبات أي شيء في النظرية العلمية ، ويتجاهل حقيقة تطور العلم كجزء من التطور الشامل للمجتمعات الانسانية. بدلا من ذلك، يفسر تاريخ العلم كمجرد قصة لشيء تافه لعين يحل محل شيء آخر في سلسلة تتابع النماذج. ثم يستخلص من ذلك أنه ليس هناك من تفنيد لنظرية ما أو فرض يمكن أن يفند نظرية أساسية، لأنه في هذه الحالة سيتم اقتراح نظرية جديدة أو فرض يشتمل على الملاحظات التي استجدت والتي تتفق مع النظرية الأساسية. (Cornforth, 1980 : 143; Vernon, 1976 : 273) .

المجتمع المفتوح

وضع بوبر هذا المصطلح كناية عن المجتمع الرأسمالي الليبرالي حيث يتصرف الأفراد بوحي من قراراتهم الشخصية دون إملاء من أحد. وقد انتقد بشدة «المجتمع المغلق» وأدرج تحته النظم السياسية والاجتماعية الأخرى سواء كانت قبلية قديمة أو حديثة أو معاصرة مثل الفاشية والنازية والاشتراكية وغيرها مبررا ذلك الخلط برفضه لتدخل

السلطة بأية صورة من صور الشمولية أو التكافل أو الجماعية. وباستخدام التعليل السببي، عزا تمتع الانسان في العالم الغربي بحقوقه وحرياته وخاصة النقد الى الانتقال من المجتمع المغلق الى المجتمع المفتوح. وقد عبر عن هذه العلاقة بقوله ان حضارة الغرب تهدف الى الخير والمعقولية والاهتمام بالانسان، وان كانت لم تتماثل للشفاء بعد من الصدمة التي صاحبت مولدها والمتمثلة في الانتقال من المجتمع القبلي المغلق الذي كان يخضع لقوى سحرية الى المجتمع المفتوح الذي أطلق قدرات الانسان على النقد.

تكشف كتابات پوبر تخوّفه من خطورة هذه المشكلة اذ اعتبر أن صدمة مرحلة الانتقال هي أحد العوامل التي تسهل محاولات الحركات الرجعية لقلب هذه الحضارة أو القضاء عليها والعودة الى القبلية. والمقصود بالقبلية هنا ليس معناها التقليدي وانما استخدمها بمعنى العودة الى الوراء وتكبيل حرية الفرد مرة أخرى بقيود شديدة.

لهذا كان يعتبر نفسه صاحب رسالة هي كشف الشمولية بصفتها تقليدا فكريا وقيميا قديما قدم الحضارة الانسانية منذ جذورها الأولى لدى أفلاطون 428 - 348) ق.م.) وحتى اليوم، وتعبئة الجهود للحرب الطويلة والأبدية ضدها مع مطالبته بالتركيز على الماركسية التي يعترف في تمهيد كتابه الرئيسي (المجتمع المفتوح وأعداؤه) بأن نقدها هو الهدف الأول لمؤلفه. كما اعترف بأن نقده الحاد العنيف لأفلاطون هو تعبير عن استخفافه بالاعجاب الشديد الذي تمتع به أفلاطون على مر الزمان، وبنظرة البعض اليه كفيلسوف إلهي (Popper, 1945 : viii; 1963 : 336).

ان سمات المجتمع المفتوح في رأي بوبر هي تمتع الأفراد بحقوق وحريات واسعة في توجيه النقد العلني لمؤسسات السلطة دون تعرضهم لانتقامها، وعدم خضوع التعليم للتلقين المذهبي، السماح بحرية الفكر والعقيدة والعمل، عدم الخضوع لنظام استبدادى لحكومة شمولية، الجمع بين تحرر المجتع من تدخل الدولة وبين المحافظة على الدستور والنظام. (Popper, 1945: 1, 173; 1972 : 209; Scruton, 1982 : 333 - 334).

دور العلوم الاجتماعية

حاول بوبر أن يثبت أن العلوم الاجتماعية بطبيعتها لا تستطيع وضع قوانين عامة لمجمل التطور الاجتماعي وانما تستطيع فقط وضع قوانين لوحدات اجتماعية جزئية متناثرة. لهذا فقد انتقد مؤيدي المذهب التاريخى القائلين بأن فائدة تلك العلوم تكمن في كونها تنبؤيه كاشفة للمستقبل Prophetic. يؤدى هذا فى رأيه الى رفض امكانية تطبيق العلم أو العقل على مشاكل الحياة الاجتماعية ويفرز مذهبا للهيمنة والخضوع، وهو المصطلح الذي أطلقه على الفلسفات الشمولية التي ظهرت منذ أفلاطون والتي من شأنها هيمنة نظام استبدادي لحكومة شمولية أو هيكل سياسي جامد لحكم مطلق يعوق ازدهار المجتمع ولا يسمح بحرية الفكر والعمل.

ينصح (336 ,342 - 340 : 1963 ;94 : 1962) Popper باستبعاد «نظريتين ساذجتين» قبل شرح المهمة الأساسية للعلوم الاجتماعية. النظرية الأولى هي أن تلك العلوم تتناول سلوك الجماعات الكبيرة أو الكليات (مثل الأمم والطبقات والمجتمعات والحضارات) على أنها موضوعات تجريبية تدرس بنفس طريقة علوم النبات والحيوان. ثم يبني رفضه لهذه النظرية على أساس أنها تتجاهل حقيقة أن هذه الكليات الاجتماعية المزعومة ما هى الا مسلمات وادعاءات لنظريات اجتماعية شائعة أكثر منها موضوعات تجريبية. يعطي مثالا على ذلك مصطلح الطبقة الوسطى ويقول انه مدرك مثالي مشتق من فروض نظرية. ويسمى بوبر هذه الكليات الاجتماعية Social Wholes بالجماعات الساذجة التي لا يمكن اثبات وجودها تجريبيا ويطالب بدلا من ذلك بتحليل الظواهر الاجتماعية بما فيها الجماعات أو الكليات على أساس الأفراد المكونين لها وأفعالهم وعلاقاتهم.

النظرية الثانية هى النظرية التآمرية Conspiracy Theory أي الظن بأن أية سلبيات في المجتمع كالحرب والكساد والبطالة والفقر هى نتائج مخطط مرسوم من جانب أفراد متنفذين أو جماعات قوية. يرى بوبر بأن هذه «الخرافات البدائية» أقدم حتى من المذهب التاريخى المشتق بدوره من النظرية التآمرية والتي تعتبر صورتها الحديثة نتيجة نموذجية لعلمنة الخرافات الدينية. لقد انتهى الاعتقاد بمسؤولية آلهة هوميروس عن المؤامرات التي أدت الى تحول مسار حرب طروادة. لكن «حل الآن محل الآلهة على جبل اوليمب حكماء صهيون والاحتكاريون والرأسماليون والامبرياليون». (Popper, 1962 : 93; 1963 : 124-125)

لا ينكر بوبر حدوث مؤامرات ولكن يرى أنها لا تتكرر كثيرا، ولا تغير طابع الحياة الاجتماعية. ثم يحدد موقفه الرافض من هذه القضية وبصورة تذكر بالتيار المتشائم الذي أشرنا اليه في المقدمة أعلاه إذ من وجهة نظره أنه حتى لو توقفت المؤامرات، فسنظل نواجه نفس المشاكل. خلافا لذلك يرى أن المواجهة الانتقائية لهذه المشاكل هى التي يمكن أن تحل محل الأوهام المرضية للتآمر، وأحلام التجانس والتناسق التى ذهبت اليها الفلسفات الاجتماعية الشمولية المتأثرة بالمذهب الكلى، وهو ما سيتعرض له البحث في البند التالي عند تناول المذهب التاريخي وأسلوب التغير.

ما هى اذن المهمة الأساسية للعلوم الاجتماعية النظرية في رأيه؟ يذهب بوبر الى القول انها ليست تلك التي أكد عليها أنصار المذهب التاريخى بكونها تنبؤية، أي كاشفة للمستقبل، وانما المهمة الأساسية لهذه العلوم هى تتبع النتائج غير المقصودة وغير المرغوب فيها الناجمة عن الأفعال الانسانية المقصودة أو الارادية.

يعطي بوبر مثالين على ذلك فيقول إن إقدام شخص ما على عقد صفقة لشراء منزل في منطقة ما، لا يتناقض مع الافتراض بأنه لم يستهدف بهذه الصفقة رفع أسعار سوق العقارات في تلك المنطقة. لكن مجرد ظهوره في السوق كمشتر سيجعل أسعار السوق تميل الى الارتفاع، وهو ما يمكن أن يقال أيضا وبصورة مشابهة بالنسبة للبائع. المثال الثاني هو أنه ليس من المحتمل أن يكون هدف شخص ما من التأمين على حياته هو تشجيع الآخرين على استثمار أموالهم فى أسهم شركات التأمين. يستخلص بوبر من ذلك أن النتائج التى تتمخض عنها أفعالنا ليست كلها نتائج مقصودة. بالتالي، فان النظرية التآمرية لا يمكن أن تكون صحيحة لأنها ترقى الى التأكيد على أن كل الأحداث ـ حتى تلك التي لا تبدو لأول وهلة أنها متعمدة من أي فرد ـ هى نتائج متعمدة لأفعال بشر لهم مصلحة فى تحقيق هذه النتائج. أكثر من ذلك فانه يستشهد ببعض أقوال كارل ماركس الذي اعتبره واحدا من أوائل المفكرين الذين أكدوا على أهمية هذه النتائج غير المقصودة بالنسبة للعلوم الاجتماعية. ودون أن يشير تحديدا الى المصدر الذى اعتمد عليه، اقتبس من ماركس قوله: «لقد حوصرنا جميعا فى شبكة النظام الاجتماعي. ان الرأسمالي ليس متآمرا شيطانيا وانما هو شخص اضطرته الظروف الى التصرف بالصورة التي أقدم عليها، كما أنه ليس مسؤولا أكثر من البروليتاري عما آلت اليه الأحوال (Popper, 1963 : 342).

المذهب التاريخي وأسلوب التغير

نادى بوبر بتطبيق مناهج العلم العقلانية والنقدية على مشاكل المجتمع المفتوح من أجل اعادة البناء الاجتماعي. وقد انتقد الفلسفات الاجتماعية المشككة فى امكانات الاصلاح الديمقراطي كوسيلة للتغير وخاصة فلسفات المذهب التاريخي القائلة باكتشاف قوانين تساعد على التنبؤ بمجرى الأحداث وتفسيرها. يذكر هذا الرأي بموقف السلوكيين الذين يتخذون موقف العداء الشديد من الفلسفة والتاريخ. يقول Apter (1977 : 217) فى ذلك: «اذا حدث ان تعرض السلوكيون الى مشاكل فلسفية فانهم لا يلجأون الا الى فلسفة العلم كما تشرحها شخصيات مثل ألفريد هوايتهيد ورودولف كارناب وكارل بوبر» طبعا رغم الخلافات المنهجية بين هذا الأخير وبين الوضعيين المناطقة على نحو ما سبقت اليه الاشارة فى الفقرة الأولى عند مناقشة منهجه.

يعرف Popper (1957 : 3,43) المذهب التاريخي بأنه مدخل محدد الى العلوم الاجتماعية يتخذ من التنبؤ التاريخي هدفا أساسيا له عن طريق محاولة اكتشاف «الايقاعات»، أو «النماذج»، أو «القوانين»، أو «الاتجاهات» التي يتم على أساسها تطور التاريخ. وفى كتابه الذى خصصه لنقد هذا المذهب، رفض الفكرة من أساسها سواء

بالنسبة للهدف المتوخى أو المناهج المقترحة لتفسير ذلك التطور معتبرا أنها كلها مسؤولة عن الحالة غير المرضية التي وصلت اليها أوضاع العلوم الاجتماعية النظرية.

خلافا لتلك الفلسفات الاجتماعية، ذهب بوبر الى القول بأن مسار التاريخ يتأثر بقوة بواسطة نمو المعرفة، وأن اكتسابها مستقبلا لا يمكن التنبؤ به. من ثم اعتبر تلك الفلسفات مبنية على فهم خاطىء لمنهج العلم لاهمالها التفرقة بين التنبؤ العلمى Scientific Prediction والنبوءة التاريخية Historical Prophecy، فليس هناك مدخل عقلاني الى المشاكل الاجتماعية يمكن أن يكون أساسا لتغيير كامل وفق فروض تغطي كل شيء.

انطلاقا من ذلك رفض بوبر الرؤى التاريخية لأفلاطون وهيجل (1770 - 1831) وماركس (1818 - 1883) لأن البحث عن تفسيرات كلية للمجتمع ارتبط بالنسبة لكل منهم برؤى عن الحكم ذات مبادىء واهداف شمولية، لكنه اختص كلا من أفلاطون وماركس بمعظم نقده، وذلك لعدة اعتبارات. فأفلاطون لم يقنع قراءه فقط بأن كل أشكال الفردية ترقى الى الأنانية، وانما أقنع المعجبين به وخصومه على السواء (خاصة مؤيدى فلسفة العقد بدءا بفيلسوف الشك كارنيدس 215 - 125 ق. م. وحتى هوبز) بتبنى مفهومه الخطير لقوانين التاريخ.

أصبح أفلاطون ودون وعي منه ـ على حد قول بوبر ـ رائدا لكثير من رجال الدعاية الذين طوروا عن حسن نية أسلوب مخاطبة العواطف الاخلاقية للانسان من اجل اهداف غير اخلاقية ومعادية للانسانية. بل انه ايضا غير المظهر الخارجى لكراهيته للمبادرة الفردية ورغبته فى وقف كل تغيير الى صورة من صور الحب للعدالة والاعتدال، ولدولة مثالية يتمتع فيها كل انسان بالرضا والسعادة. لقد تطلع الى انشاء دولة متحررة من الشرور التي تعانى منها الدول الاخرى. دولة يمكن فيها التخلص من الشراهة الفجة والطمع فى اغتصاب المال واحلال قواعد الكرم والصداقة محلها. دولة لا تضمحل لأنها لا تتغير، واذا تحررت من احتمال التغيير والفساد فستكون الافضل والاكمل وتتحقق بذلك «دولة العصر الذهبي» (Popper, 1945 : 3,21,35,118 - 119).

يتندر بوبر بهذا الحلم لتحقيق الوحدة والكمال والجمال والحياة الاجتماعية بوصفه من نتاج روح الجماعة القبلية البائدة فى المجتمع المغلق. ثم اتهم افلاطون بانه رغم رفضه للطغيان، تطلع الى مساعدة حاكم طاغية، ودافع عن اكثر الاجراءات طغيانا واستبدادا، وحارب حرية الفكر، وقمع البحث عن الحقيقة، ودافع عن الكذب والمعجزات السياسية، ولم يكن يثق بالانسان، وكان يخاف من الجدل. بعد هذا الهجوم العاصف، ينتهى بوبر الى ان وقف التغير السياسي ليس هو العلاج، ولا يمكن ان يحقق السعادة معللا

ذلك بقوله : «نحن لا نستطيع العودة الى البراءة والجمال المزعومين للمجتمع المغلق. وكلما حثثنا الخطى للعودة الى عصر القبلية البطولي، سيكون من المؤكد ان نصل الى محاكم التفتيش او البوليس السرى. ومع بدء قمع العقل والحقيقة ستنتهى حتما الى أقصى درجات التدمير الوحشي والعنيف لكل ما هو انسانى. (Popper, 1945 : 199 - 200)

بالمثل، رفض بوبر الماركسية معتبرا أنها من النظريات الاجتماعية القائمة على أفكار حتمية خاطئة تولد السلطوية والديكتاتورية، وتؤدي الى مشروعات غير واقعية لاجراء تغيير كلي شامل. تأثرت هذه النظريات بالمذهب الكلي Holism فى اصرارها على أن للفرد قيمة فقط بقدر ما يفيد المجموع استطرادا من أن للمجموع أو الكل خصائص (أكبر) لا يمكن شرحها بسمات وعلاقات الاجزاء المكونة له.

يعارض بوبر ذلك انطلاقا من فرديته المنهجية Methodological Individualism بقوله : «كل الظواهر الجمعية Collective Phenomena ترجع الى الافعال المتبادلة والاهداف والآمال وافكار البشر كأفراد، كما ترجع الى التقاليد التي وضعها وحافظ عليها البشر كأفراد». ثم يوضح موقفه أكثر فيقول انه رغم قبوله لجانب كبير من الاهداف الانسانية للماركسية التى ألهمت ماركس وأتباعه كتقليل التعاسة والعنف وزيادة الحريات، الا أنه يرفض أساليبها الثورية التي تقضي على الحرية وتزيد العنف والمعاناة غير الضرورية، وتؤجل عملية الاصلاح انتظاراً لظروف مواتية للانتفاض، علاوة على تدمير الثورة للأطر المؤسسية والتقليدية للمجتمع. (Popper, 1945 : 158; 1963 : 343)

بعبارة أخرى فقد رفض الأسلوب الثوري المتمثل في البحث عن الخير الأسمى للمجتمع والكفاح من أجل تحقيقه، وحبذ بدلا من ذلك الأسلوب الاصلاحي فى مواجهة المشاكل، ونصح بأنه يتعين على المخطط الاجتماعي الذي يأخذ بأسلوب التدرج البحث عن أكثر أمراض المجتمع خطورة والحاحا ليحاربها دون هوادة ويحاول القضاء عليها.

استنادا الى هذه المقارنات صاغ بوبر مفهومه للعلاج والتغيير، ففى مواجهة الهندسة الاجتماعية الخيالية Utopian Social Engineering، طرح رأيه فى الاصلاح وسماه الهندسة الاجتماعية التدريجية Piecemeal Social Engineering ويعني هذا الاصطلاح المستقى من علم الميكانيكا، استبدال الأجزاء المستهلكة من الآلة واصلاحها تدريجيا وصقلها مع المحافظة عليها فى حالة حركة، ثم تطبيق هذا الأسلوب كعلاج للمجتمع. هذا مع ضرورة التأكيد على أن أهم ما ركز عليه فى المناقشة هو عدم الحاجة الى اعادة تشكيل أو بناء المجتمع ككل. أما التغيير العنيف لأوضاعه فيتسم في رأيه باللاعقلانية لحرمانه القائمين به من التعلم من أخطائهم ومن اجراء عمليات التكيف، بينما يستطيع المجتمع الديمقراطي

المفتوح القيام بالاصلاح دون عنف نظرا لامكانية التطوير المؤسسي واستبدال الحكام. بهذه الآراء يكون بوبر قد (Popper, 1945 : 157 - 158, 162; Boyer, 1984 : 2104, 2109) حدد موقفه برفض الأسلوب الثوري كنمط للتغير واعتبره أسلوبا غير طبيعي أقرب الى أن يكون انحرافا في النسق الاجتماعي.

الخلاصة

أولا : نستعرض بعض أوجه النقد المهمة التي وجهها مفكرون غربيون لآراء بوبر الموضحة أعلاه. فقد علّق الأكاديمي البريطاني المحافظ روجر سكروتون على وصفه للمجتمع المفتوح بأنه كان أقل تحديدا وحسما من نقده اللاذع لأفلاطون وهيجل وماركس. وبينما كان التأثير البلاغي المنمق لهجومه على ماركس كبيرا، فان قيمة كتاباته ومحتواها الفكرى محل جدال (Scruton, 1982 : 334).

بالمثل، ينتقد الأكاديمي الكندي الليبرالي (Vernon, 1976 : 261, 267, 274 - 276) كلا من فريدريش هايك (1899 -) وبوبر، ويرى أنه رغم عدم ادراج مصطلح المجتمع المفتوح في برنامج أي حزب سياسي فانه لا يختلف عن الشعارات الطنانة المشابهة مثل «المجتمع الكبير» للاشتراكي البريطاني جريهام والاس والأكاديمي البريطاني النمساوي الأصل فريدريش هايك، والرئيس الأمريكي الأسبق ليندون جونسون، أو «المجتمع العادل» لرئيس وزراء كندا السابق بييراليوت ترودو، أو «المجتمع المتحضر» للسياسي العمالي السابق روي جينكينز.

يدعي بوبر ـ حسب رأي ڤيرنون ـ أن أساليب أداء مجتمعه المفتوح هي بمثابة تبّنٍ للمنهج العلمي في الدراسات السياسية مستخدما لشرح ذلك «جماعة مفتوحة» من العلماء كنموذج حيث يختبرون الفروض المتعارضة ولا يعطون لآرائهم التي يعتزون بها أكثر من مجرد القبول المؤقت. هذه العقلانية هي مثال لمعقولية الممارسات السياسية في المجتمع المفتوح خلافا لجمود ومحرمات القبيله أو النظام الشمولي. أي أن ما يميز هذا المجتمع هو شرعية الرؤى المتباينة وعدم احتكار الفكر.

يكمن الخطأ ـ حسب رأي ڤيرنون أيضا ـ في المساواة بين «الانفتاح السياسي» «والانفتاح العلمي». فاحترام عقائد الفرد أو الجماعة لا يمكن تبريره عن طريق نموذج للمعرفة العلمية لأن تباين العقيدة لا يماثل اختلاف وجهات النظر في العلوم الطبيعية. ومن المؤكد أن «بوبر لم يقصد برأيه عن السمة غير الذاتية للمعرفة العلمية أن يكون لها مقابل سياسي لأن مجتمعا سياسيا يماثل جماعة علمية في هذا الشأن لن يكون أقل من مجتمع مرعب». يقصد ڤيرنون أنه لو حدثت هذه المماثلة لكان مجتمعا أكثر من شمولي نظرا للانضباط والتجانس التامين اللذين يميزان التجارب في حقل العلوم الطبيعية.

ينتهي فيرنون الى القول بأن استخدام بوبر للعلوم الطبيعية فى وضع نموذجه لم يسعفه فى معالجة اتساع وتعقد نطاق المشاكل وعوامل القلق فى المجتمع الليبرالى. اذ بينما تلعب الاعتبارات الذاتية للأفراد دورا هاما فى تكوين «الوعي السياسي»، تكون الموضوعية هي أساس الحصول على «المعرفة العلمية» مما يجعل أية مساواة بينهما محل تساؤل. بالتالي يتهمه بأنه وضع نموذجا علميا في غير موضعه فأدى الى تسرب البلاغيات والدعاية عند تبرير الاختيارات والعقائد، كما أدى الى صياغة مصطلحات مثل المجتمع المفتوح، واستبدال الكلمات الرنانة بالحقائق.

ثانيا : نختتم هذا التقويم ببعض النتائج التي نرى استخلاصها من تحليل منهجه وآرائه السياسية.

1) ليس هناك فرق كبير بين اتهام بوبر لأفلاطون بمحاولة وقف التغير الاجتماعى، وبين مناداته هو نفسه بتغيير محكوم يمكن السيطرة على نتائجه كما سنوضح بعد. يلتقي نقد بوبر لأفلاطون في هذا السياق مع نقد مؤلفين يساريين (Wood & Wood, 1978 : ix,8,81, 212,221,224,229) أكدا على الطابع الأيديولوجي الطبقي للفلسفات السياسية للثلاثي الكبير سقراط وأفلاطون وأرسطو. ففى رأيهما أن الأيديولوجية المشتركة التى ألهمت وصاغت فكرهم السياسي كانت تسعى إلى اعادة الحيوية لقيم طبقة أرستقراطية زراعية مضمحلة فى مواجهة ديمقراطية صاعدة. ودفاعا عما سمياه بالانجاز الفريد لديمقراطية أثينا، اعتبر المؤلفان أن سقراط كان «قديس الثورة المضادة» وأفلاطون «الاستراتيجي الأكبر ومهندس نقيض المدينة»، بينما أرسطو هو «تكتيكي الاتجاه المحافظ» الذي أدى اعتداله الى ضمان بقاء دولة المدينة واستمرار تأثيرها. هكذا يتلخص النقد اليساري لأفلاطون في أنه حمل رسالة سقراط لتدعيم سيطرة الأرستقراطية، واستخدم الفلسفة كأداة لتعميم قيمها، وحاول دفع القوى التاريخية الى الوراء.

يتشابه هذا النقد مع نقد بوبر الذى اتهم أفلاطون أيضا بالسعي لوقف التغير الاجتماعي. لكن المفارقة المنطقية هي أنّ النتيجة التي انتهى اليها بوبر لا تتفق مع مقدمته الناقدة لوقف مسيرة التغير اذ تبنى هو الآخر عمليا أسلوب التحكم فى مدى التغير بحيث يقتصر على ترميم النظام القائم وتحسينه ومنع انهياره وما اقتراحاته الا تعديل فى التفاصيل واجراء لتعديلات غير جذرية فى الشكل للتخلص من بعض أوجه القصور مع عدم المساس بالجوهر. انها فى المحصلة الأخيرة عمليات تجميلية للنظام تشترط الحفاظ على أطره المؤسسية والتقليدية. لهذا فان كتابات بوبر لا تخوله حق نقد أفلاطون حول محاولة وقف التغير الاجتماعي.

2) أخطأ بوبر في عدم الربط الوثيق بين نموذجه المفضل للاصلاح التدريجي، وبين الخلفية التاريخية الغنية لأوروبا التي جعلت مثل هذا النموذج ممكنا في النصف الثاني من القرن العشرين. لقد أغفلت مقولته عن التخطيط الاجتماعي التدريجي - من منطلق أيديولوجي - عدة حقائق لعل أهمها أن الانجازات الحالية التي تتمتع بها المجتمعات الغربية المعاصرة (وخاصة الاستقرار النسبي والتحديد الدقيق للالتزامات المتبادلة بين الحاكم والمحكوم) لم تطرأ فجأة أو دون تضحيات، وانما تحققت بعد مخاض طويل من الانتفاضات والثورات التاريخية المعروفة واصدار مواثيق الحقوق في أعوام ,1689, 1688 1640, 1215 في انجلترا، 1776 في أمريكا، 1789 في فرنسا، ,1830, 1840, 1844, 1871 1820 في ايطاليا وفرنسا وبقية أوروبا. من ثم، يظل التبشير بأفكار مثل «التخطيط الاجتماعي التدريجي» مجرد تبشير بمفاهيم غربية محضة قد تحل بعض المشاكل المتبقية في تلك المجتمعات المتقدمة. لكن حيث أنه حاول وضع مواعظه في اطار أوسع من اطار الحضارة الغربية عندما تندر «بالنظرية التآمرية»، ودفع بانتفاء أية مسؤولية قبل «حكماء صهيون والاحتكاريين والامبرياليين»، فقد كان يتعين عليه أن يقترح الوسائل الكفيلة بتحقيق التغير الاجتماعي في الأطر الحضارية الأخرى [4] التي تعاني من ميراث الاستعمار ومن انسداد القنوات الشرعية للحوار والتغيير بدلا من نقد طريق الثورة الذي سلكته كثير من الشعوب بما فيها شعوب الغرب ذاتها في مراحل تاريخية سابقة. ولو فعل وطبق منهجه على هذه النماذج لوجد «مثالا واحدا معاكسا في كل حالة» يفند موقفه الأيديولوجي الفضفاض من «النظرية التآمرية» ومن نمط التغيير الذي اقترحه.

3) لم يقدم بوبر أدلة مقنعة لاثبات وجهة نظره حول ما سماه بالمهمة الأساسية للعلوم الاجتماعية. فقد كانت الأمثلة التي استعان بها بعيدة عن واقع المناقشة وطبيعتها، ولا تساعد على ايضاح حقيقة ما يجرى وخاصة في مجال علاقات القوى غير المتكافئة سواء داخل الدولة كوحدة سياسية أو على الساحة الدولية. مثلا، من المعلوم للدارسين المبتدئين في الاقتصاد السياسي والعلاقات الدولية، أن من بين العوامل التي أدت الى تشويه الهياكل الاقتصادية للمستعمرات خلال القرنين الماضيين : فرض نمط المحصول الواحد أو المحصولين عليها، وقصر انشاءات البنية التحتية من مدن وموانىء وسكك حديدية على خدمة عملية نقل الخامات من تلك المستعمرات الى مراكز التصنيع في الغرب، والاستنزاف غير المنظم لثرواتها الوطنية. فاذا طبقنا رأيه الذي شرحناه أعلاه حول دور العلوم الاجتماعية، يكون تشويه البنى الاقتصادية للمستعمرات نتيجة غير مقصودة وغير مرغوب فيها نجمت عن الأفعال والتصرفات الارادية للدول الكبرى آنذاك، والتي ما قصدت بها حسب اعلانها سوى «تعمير» تلك المناطق، أو «تمدين الشعوب»، أو «تحقيق رسالة الرجل الأبيض»، أو «فرض القانون والنظام». . . الخ.

وتحسبا من الوصول الى مثل هذه النتيجة غير المقنعة كان لا بد أن يستبعد «نظريتين ساذجتين» على حد قوله، أي يضع قيدين مسبقين على المناقشة خلافا لموقفه من الشمولية وقيم الحوار والتفكير في مجتمعه المفتوح. فقد رفض بوبر بمقتضى القيد الأول الاعتراف بأن ميراث الاستعمار هو حصيلة لمخطط مرسوم من قوى متنفذه وهو ما سماه بالنظرية التآمرية. وفي القيد الثاني اشترط أيضا أبعاد العلوم الاجتماعية عن دراسة الجماعات الكبيرة أو الكليات (مثل الأمم والطبقات والمجتمعات والحضارات) بصفتها موضوعات غير تجريبية. بهذين القيدين المسبقين أصبح من الممكن أن يبحث في دور العلوم الاجتماعية والمذهب التاريخي وفقا لشروطه الخاصة واتفاقا مع منهجه وان كان ذلك قد أفرز حججا واهية وغير مقنعة. فقد لجأ بوبر الى أمثلة فردية ركيكة تدور حول «النتائج غير المقصودة» «لشراء منزل أو التأمين على الحياة»، وذلك تهربا من الوقوع في تناقض سافر مع تحليلات علمية يصعب تفنيدها، وأحكام دامغة حول التآمر الاستعماري والعلاقات الدولية غير المتكافئة التي لاقت بدورها اهتماما كبيرا من المجتمع الدولي ممثلا في فقهاء القانون الدولي العام ومبادىء وقرارات هيئة الأمم المتحدة.

4) يتضح مظهر آخر من الانفصام في كتابات بوبر، اذ في الوقت الذى ينتقد فيه الشمولية بقوة، وينحي عليها باللائمة في تعويق نمط التغير الاجتماعي الذى يفضله، ويطرح فضائل ومزايا المجتمع الليبرالي المفتوح كبديل، فانه لم يبد تفهما في كتبه الخمسة ولا في كتاباته اللاحقة لقضايا الشعوب غير الغربية. كان يكفي لتجنب الانفصام والتناقض الاقتصار على بحث ما يَعْرف من قضايا الفكر الغربي منهجيا وفلسفيا. أما المرفوض علميا، فهو الخوض في القضايا الشائكة لأطر حضارية مغايرة، بل واتخاذ موقف سياسي متحيز الى جانب بعض القوى المتصارعة دون البعض الآخر، ثم الاعتذار «بتواضع» والتدثر بغلالة رقيقة من البراءة بالاعتراف «بأوجه النقص المتعددة الناتجة جزئيا من تجاوز البحث الى مجالات بعيدة عن حقل التخصص». (Popper, 1962 : 395 - 396) ولعل في ما ورد بنقاط التقويم السابقة، وكذلك ما جاء فى نقد الأكاديميين الغربيين لمنهجه وأطروحاته واتهام بعضهم له باستخدام «البلاغيات والدعاية عند تبرير الاختيارات والعقائد» ما يثبت أن حماسه الزائد للمذهب الفردي نال كثيرا من موضوعيته وزاد من فجوة عدم التصديق ازاء ما يرفعه من شعارات وقيم سامية مدعاة.

5) لم يوفق بوبر فى اختيار الكلمة المأثورة التى استهّل بها كتابه الرئيسى والتى تقف على طرف نقيض مع القيم التي قال انها من خصائص المجتمع المفتوح. فقد استشهد فى أول كتابه (Popper, 1945 : vi) بمقولة أدموند بيرك Edmond Burke (1729 - 1797) التي يقول فيها: «تعرفت خلال مسيرتي على رجال عظام وتعاونت معهم ولم أشاهد أبدا حتى الآن أية خطة لم تتعرض للتنقيح بتعليقات من أشخاص أقل ذكاء بكثير ممن تصدى للريادة».

لا تقتصر أهمية المقولة على مغزى الاقتباس من بيرك بالذات (والتجاهه المحافظ غني عن التعريف لدارسي الفلسفة السياسية الغربية)، ولا على ممارسة ارهاب فكرى حتى يحجم الباحثون عن التعليق على آرائه ومنهجه الجديد والا كانوا من فئة «الأقل ذكاء بكثير»، وانما الأهم هو التناقض الواضح بين الاستشهاد بهذه المقولة وبين الادعاء بالايمان بدور مركزى للنقد فى منهجه وبعدم احتكار الفكر. من جانب آخر، هل يتسق اعجابه بمقولة بيرك هذه مع نقده العاصف لأفلاطون واتهامه بمحاربة حرية التفكير والخوف من الجدل؟ (Popper, 1945 : 200) ألا يعتبر بوبر نفسه متأثرا في هذا الموقف بأفلاطون؟ واذا كان الأمر كذلك، فهل يحق له أن يعيب على الفلاسفة السياسيين (من كارنيدس حتى هوبز) من أتباع وخصوم أفلاطون على السواء أن يتأثروا به؟

لقد أخطأ بوبر فى استشهاده بهذه المقولة الرمزية التى تتناقض مع كثير من العبارات التى دافع فيها عن حرية التعبير والنقد.والتي كان بعضها ايجابيا تماما مثل قوله : «ان محاولة تحقيق الاجماع خطأ لأن الاتفاق لا يثمر الا على أساس امكانية الاختلاف». ولو أخذنا العبارة الرمزية لبيرك على محمل الجد، أو اعتمدنا معيار الذكاء أو المكانة التي توليها تلك المقولة أهمية كبيرة، لما كان هناك مجال لقبول أى نقد أو تعديل من جانب بوبر على أفلاطون، أو هيجل، أو ماركس.

الهوامـــش

1) كارل رايموند بوبر (1902-   ) فيلسوف معاصر من أصل نمساوى ولد فى فيينا وهاجر الى بريطانيا فى الثلاثينيات شغل كرسى الأستاذية فى المنطق والمنهج العلمى بجامعة لندن (1949- 1969).، وأثرت كتاباته ومنهجه تأثيرا كبيرا فى فلسفة العلوم وفي النظرية السياسية.

2) الزعبى، 1978 : 43 ,044 قارن نقد بوبر لكل من كونت وميل حول القوانين التاريخية للتعاقب.

3) فيتجنشتاين (1889 - 1951) فيلسوف وعالم منطق نمساوي آخر واحد رواد الفلسفة التحليلية. هاجر الى بريطانيا وحاضر منذ عام 1929 فى قسم الفلسفة بجامعة كيمبردج الى أن صار أستاذا ورئيسا للقسم عام 1939. تمثل أكبر اسهام له فى اظهار أهمية دراسة اللغة وله مؤلف مهم بعنوان الرسالة المنطقية الفلسفية Tractatus Logico - Philosophicus. دافع فى هذا الكتاب عن رأيه الجديد برفض كل شيء يتعذر التعبير عنه في اطار لغة «مكتملة اكتمالا منطقيا» (أي مثالية) لأنه فى هذه الحالة يكون خاليا من المعنى العلمي. بالتالي لا تعد الفلسفة ممكنة الا باعتبارها نقدا للغة. لقد كانت لغة المنطق الرياضي فى رأيه هى النمط الأسمي لمثل هذه اللغة المكتملة.

أنظر : Runes (1965 : 337); Rosenthal & Yudin (1967 : 482); Brecht (1959 : 176, 533)

4) يتعدى الاهتمام بآراء بوبر الجانب العلمي نظرا لوجود انعكاسات لها في بعض دول العالم الثالث. وقد أشرنا الى هذا المعنى فى الأسطر الأخيرة من مقدمة البحث عند التحذير من مغبة النقل الحرفي لأطروحات الغير دون فرز. من أمثلة تلك الانعكاسات الصرعة الرائجة لادانة بعض أنماط التغير الاجتماعي العربي المعروفة باسم طريق التنمية المستقل أو تجارب الاستقلال الوطنى التى لجأت أحيانا الى الأسلوب الثورى كما حدث فى مصر وغيرها. من هنا يتضح مغزى دحض أطروحات بوبر غير الموضوعية ووحيدة الجانب عن التغير الاجتماعى، وخطأ الانسياق وراء تجارب ومفاهيم تعبر عن ظروف وتطورات غريبة عن واقع الدول النامية، بل ترى فى الخروج عن نمط الاصلاح التدريجي عنفا غير مشروع أو حتى «ارهابا». ورغم التحفظات الكثيرة المشروعة على أخطاء وانحرافات تلك النماذج الوطنية والتنموية، تظل صرعة الادانة المنبثقة من مثل هذه التجارب والفلسفات بلا أسس سليمة منهجيا وسياسيا.

المصادر العربية

بدوي، أ.
1982 معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية. بيروت: مكتبة لبنان

الزعبي، م.
1978 التغير الاجتماعي بين علم الاجتماع البرجوازى وعلم الاجتماع الاشتراكى، بيروت: دار الطليعة.

المصادر الأجنبية

Apter, D.
1970 "Political Systems and Developmental Change". pp. 151-171 in R. T. Holt & J.E. Turner (Eds.), The Methodology of Comparative Research. New York : Free Press.

1977 Introduction to Political Analysis. Cambridge, MA: Winthrop.

Birnbaum, N.
1953 "Conflicting Interpretations of the Rise of Capitalism: Marx and Weber." British Journal of Sociology 9: 125 - 141.

Boyer, A.
1984 "Karl Popper." pp. 2104, 2109 in D. Huisman et al. (Eds.,) Dictionaire des Philosophes. Paris: PUF.

Brecht, A.
1959 Political Theory. The Foundations of Twentieth Century Political Thought. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Burns, T.
1964 "Social Change." pp. 647 in J. Gould & W. Kolb (Eds.), A Dictionary of the Social Sciences. Paris: UNESCO.

Cornforth, M.
1980 Communism & Philosophy. Contemporary Dogmas and Revisions of Marxism. London: Lawrence & Wishart.

Popper, K.
1945 The Open Society and Its Enemies, Vol. I. The Spell of Plato. London: Routledge & Kegan Paul.

1957 The Poverty of Historicism. London: Routledge & Kegan Paul.

1962 The Open Society and Its Enemies, Vol. 2. The High Tide of Prophecy : Hegel, Marx and the Aftermath. London : Routledge & Kegan Paul.

1963 Conjectures and Refutations. The Growth of Scientific Knowledge. London: Routledge & Kegan Paul.

1972 Objective Knowledge. An Evolutionary Approach. Oxford: Oxford University Press.

Rosenthal, M. & Yudin, P. (Eds.)
1967 A Dictionary of Philosophy. Moscow: Progress Publishers.

Runes, D. (Ed).
1965 Dictionary of Philosophy. New Jersey: Littlefield, Adams & Co.

Scruton, R.
1982 A Dictionary of Political Thought. London: Pan Books.

Vernon, R.
1976 "The 'Great Society' and the 'Open Society': Liberalism in Hayek and Popper." Canadian Journal of Political Science 9,2 (June): 261 - 276.

Wood, E. & Wood, N.
1978 Class Ideology and Ancient Political Theory: Socrates, Plato and Aristotle In Social Context. Oxford: Blackwell.

مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية



تصدر عن
جامعة الكويت

رئيس التحرير
د. بدر جاسم اليعقوب

* مجلة علمية فصلية محكمة تصدر ٤ مرات في السنة.
* تعنى بشئون منطقة الخليج والجزيرة العربية السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، والعلمية.
* صدر العدد الاول في يناير ١٩٧٥.
* تقوم المجلة باصدار ما يأتي:
ا) مجموعة من المنشورات المتخصصة عن منطقة الخليج والجزيرة العربية.
ب) مجموعة من الاصدارات الخاصة والمتعلقة بمنطقة الخليج والجزيرة العربية.
جـ) سلسلة كتب وثائق الخليج والجزيرة العربية.
* عقد الندوات التي تهم المنطقة او المساهمة فيها واصدارها في كتب
* يغطي توزيعها ما يزيد على ٣٠ دولة في جميع انحاء العالم.

* الاشتراك السنوي بالمجلة.

ا) داخل الكويت: ٢ د.ك. للافراد ـ١٢ د.ك للمؤسسات.
ب) الدول العربية: ٢,٥٠٠ د.ك للافراد ١٢,٠ د.ك للمؤسسات
جـ) الدول الاجنبية: ١٥ دولاراً للافراد ٤٠ دولاراً للمؤسسات.

المقر: جامعة الكويت ـ الشويخ
هاتف: ٤٨١٦٨٠٧
٤٨١٦٧٩٩
٤٨١٦٨٢٤
٤٨١٤٢٩٥

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير على العنوان الآتي:
ص. ب: ١٧٠٧٣ ـ الخالدية ـ الكويت ـ الرمز البريدي 72451

أهمية إدراج عناصر المعرفة التقنية في تقويم المشروعات العامة في الدول النامية

أحمد سعيد بامخرمة
قسم الاقتصاد ـ جامعة الملك عبد العزيز

مقـــدمة

درجت معظم دراسات جدوى المشروعات العامة في الدول النامية على التركيز على الأهداف التقليدية المباشرة واغفال العنصر التقني. فبالرغم من أن المشروعات العامة عادة ما يناط بها تحقيق عدة أهداف مجتمعة، الا أن هناك ميلاً نحو الحكم على أداء هذه المشروعات من خلال المقاييس أو المؤشرات التجارية أو المالية التقليدية بينها تكاد تُغفل المؤشرات الاجتماعية الاخرى ومنها المؤشرات التقنية. وحتى عندما تؤخذ هذه المؤشرات في الاعتبار فغالبا ما يشار اليها ضمن ما يسمى بالمؤشرات التكميلية أو المؤشرات النوعية. وينعكس هذا بصفة خاصة على حجم منافع التقنية التي يحصل عليها المجتمع من المشروعات العامة التي تُنفَّذ في الدول النامية. ففي استقصاء أُجري من أجل تقويم كفاءة أداء المشروعات العامة في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط طُرح على المسئولين عن هذه المشروعات سؤال يتعلق «بمدى نجاح المشروعات العامة في تحقيق بعض أهدافها العامة» فكانت نسبة من أقرّوا «بتحقيق هدف استيعاب التقنية المطلوبة» هي 18٪ بينما قرر 37٪ منهم «بنجاح هذا الهدف لحد ما»، أما نسبة الذين أقرّوا «بعدم نجاح الهدف» فكانت 37٪. اضافة إلى ذلك فإن نسبة النجاح هذه تعتبر مقارنة بنسب نجاح الأهداف الأخرى ضمن الاستقصاء مثل «تحقيق حد أقصى للأرباح» أو «تحقيق الحد الأدنى من التكاليف» أو «تدريب وتوظيف الموظفين الوطنيين» ادنى نسبة للنجاح. ويمكن الاستدلال من هذه النسبة المنخفضة من النجاح لهدف استيعاب التقنية على الأهمية المتدنية التي تعطى له ضمن الأهداف الكلية للمشروعات العامة في هذه الدول اضافة الى عوامل اخرى تتعلق بقدرة

هذه المشروعات على استيعاب عناصر التقنية المنقولة (الكواري، 1981:21). وهناك عدة عوامل يمكن أن يُعزى اليها عدم الاهتمام الكافي أو احيانا الاغفال التام للعنصر التقني في دراسات جدوى المشروعات العامة في الدول النامية من أهمها :

1) عدم وضوح اهداف المشروعات العامة للمسؤولين عن ادارتها أو عدم تفهمهم الكامل لكل جوانبها وأبعادها.
2) القصور في استيعاب وادراك أهمية العنصر التقني في دراسات الجدوى من قبل المخططين لهذه المشروعات وتركيزهم على النواحي التجارية أو المالية التقليدية التي يعتبرونها أهدافاً ملموسة وقابلة للقياس أو أكثر احتمالاً وامكانية للتحقيق.
3) صعوبة التعرف على التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية لعناصر المعرفة التقنية وصعوبة حصرها.
4) صعوبات في قياس هذه التأثيرات من أجل إدراجها في دراسات التقويم.
5) يحتاج تحقيق الأهداف التقنية الى وقت أطول نسبياً يتجاوز أحياناً العمر الزمني المقدر للمشروع مما يجعل أمر حصرها وقياسها وادراجها في دراسات الجدوى أمراً صعباً.

غير أن هذه الصعوبات التي تواجهها جهود دراسات التقويم من أجل ادراج تأثيرات العناصر التقنية لايمكن أن تكون مبررًا كافيًا لاغفالها خاصة اذا كان في الامكان التغلب عليها والتخفيف من حدة إعاقتها عن طريق توفير المعلومات الكافية لقياس مؤشراتها، وكذلك محاولة التعرف على الطرق الممكنة والملائمة لقياسها. وفي الحقيقة فان وجود مثل هذه الصعوبات، شأنها شأن الصعوبات التي تواجه أي مؤشرات أخرى يصعب التعرف عليها أو تحديدها في مختلف دراسات الجدوى الاقتصادية، ليس الشيء الذي يدعو الى القلق. بل إن مايدعو الى القلق هو القصور في ادراك أهمية عناصر المعرفة التقنية في دراسات جدوى المشروعات العامة من حيث مدى تأثيرها على عدة مؤشرات اقتصادية واجتماعية تحتل أهمية كبيرة وحيوية في الوقت الحاضر ضمن اهداف خطط التنمية في معظم الدول النامية. وهذه القضية هي التي ستكون محور هذا البحث اضافة الى محاولة ابراز أهم الأساليب التي يمكن بها قياس عناصر المعرفة التقنية والمشاكل والصعوبات التي تواجهها.

لقد اتجهت كثير من الدول النامية منذ حقبة ليست بالقصيرة الى اقامة المشروعات العامة، وخاصة الصناعية منها. وقد كانت أهم المبررات لقيام وانتشار هذه المشروعات تتلخص في الآتي :

1) تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية مرسومة في خطط التنمية الخاصة بالدولة وضمن سياستها الاقتصادية (سنقوم بتفصيلها في ما بعد في الجزء الخاص بالأهداف التقليدية للمشروعات العامة).

2) ضخامة حجم الاستثمارات المطلوبة لاقامة بعض المشروعات خاصة ذات الانتاج الكبير مثل الصناعات الأساسية كصناعة الحديد والصلب والبتروكيماويات والتكرير أو المشروعات المرفقية كمشروعات الكهرباء والتليفون والنقل الجوي أو البري أو البحري.

3) انخفاض احتمالات الربحية في بعض المشروعات وخاصة تلك التي تعتمد على الأسواق الخارجية في تصريف منتجاتها مما يؤدي الى احجام القطاع الخاص عن القيام بها، الأمر الذي يلقي بعبء انشائها على القطاع العام نظراً لأهميتها وحيويتها للاقتصاد الوطني كصناعات البتروكيماويات والتكرير واستخراج المعادن وغيرها.

4) الدرجة العالية من التقنية المطلوبة لانشاء وتشغيل وصيانة بعض المشروعات ـ خاصة الصناعية ـ الأمر الذي يكون عادة فوق طاقة القطاع الخاص التمويلية أو الادارية أو الفنية.

التقويم التقليدي للمشروعات العامة في الدول النامية

تحقيقا لأهداف هذا البحث فاننا سنعرف المشروع العام بأنه «كيان قانوني مستقل تملكه كلية أو تمتلك أغلب أسهمه جهة تابعة للدولة تقوم بتشغيله باعتباره وحدة انتاج لغرض توفير سلعة معينة ويهدف الى تحقيق الربح المباشر أو الى تحقيق أهداف تنموية اقتصادية عامة» (الكواري، 1981 :10; Long, 1983: 69).

ان العناصر التي تدخل في دراسات التقييم (الاجتماعي) للمشروعات العامة من خلال الممارسات التقليدية لهذه الدراسات في الدول النامية يمكن تلخيصها في الآتي (الغرفة التجارية، 1404 هـ 69-72؛ الكواري، 243:1981):

1) القيمة المضافة التي يولِّدها المشروع، وهي مجموع قيم السلع والخدمات التي ينتجها المشروع بعد خصم مستلزمات الانتاج.

2) مدى استخدام المشروع للموارد المحلية غير المستغلة من الخامات أو الموارد الطبيعية كالغاز والبترول الخام والمعادن والمنتجات الزراعية.

3) حجم العمالة التي يستخدمها المشروع وذلك من اجل الاستفادة القصوى من الطاقات البشرية المحلية خاصة في الدول التي تتوفر فيها عمالة فائضة.

4) مدى مساهمة المشروع العام في جهود التكامل القطاعي في الاقتصاد من حيث قيام المشروع بتزويد مشروعات أو قطاعات أخرى بمنتجاته أو قيامه باستخدام منتجات مشروعات أو قطاعات اخرى كمستلزمات انتاج، أو مايُسمى بقوى الدفع الى الامام وقوى الدفع الى الخلف.

5) زيادة اشباع افراد المجتمع من الحاجيات الاساسية كالمساكن الشعبية أو السلع الضرورية او السلع او الخدمات العامة.
6) توفير النقد الاجنبي للاقتصاد وخاصة عندما يكون هذا المورد نادراً كما هو الحال في معظم الدول النامية وذلك من خلال صادرات المشروع الى الخارج او انتاج السلع البديلة للواردات.
7) تطوير الكادر الفني والاداري الوطني من خلال تنمية قدرات المشروع على استيعاب التقنية الحديثة أو تدريب الايدي العاملة الوطنية.

ان معظم هذه الأهداف السابقة تُدرج عادة ضمن ما يسمى بالعائد الاقتصادي (العائد المالي + العائد الاجتماعي) للمشروع العام الذي يتعدى مجرد العائد المالي او التجاري المباشر إلى منافع أخرى ذات جدوى للمجتمع تكون في صورة غير مباشرة كمساهمة المشروع مثلا في جهود التكامل القطاعي (هدف رقم 4) أو منافع يصعب تحديدها وقياسها في شكل تدفقات نقدية كمساهمة المشروع في توفير فرص العمالة (هدف رقم 3). وهذا ما يُميِّز المشروع العام عن المشروع الخاص الذي تكون أهدافه عادة مرتبطة بحجم التدفقات النقدية الصافية التي يحصل عليها.

ان الاهتمام بتقويم المشروعات العامة ليس جديدًا، فقد كانت أول بوادر دراسات تكاليف ومنافع الاستثمارات العامة في الولايات المتحدة الأمريكية في الثلاثينات مع بداية اقامة مشروعات السياسة الجديدة لروزفلت New Deal. الا أن هذه الدراسات كانت بدائية نسبياً حيث اعتمدت على دراسة الزيادة المتوقعة في دخول المزارعين الصافية من السدود التي أقيمت على نهر تينيسي والارباح من الكهرباء المولدة منها. ثم تطورت هذه الدراسات وأخذت الطابع المنظم خاصة بواسطة المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي. وكان أول الكتب الارشادية في تقويم المشروعات العامة تلك التي أصدرتها لجنة الأمم المتحدة لأمريكا اللاتينية سنة 1958م، والتي لم تكن تتطرق باسهاب الى مناقشة التأثيرات الخارجية للمشروعات العامة وأسعار الظل، وكانت معايير الاستثمار في حد ذاتها غير واضحة ومحددة المعالم. وقد تلت هذه الاصدارات فترة جدل علمي حول ماهية معايير الاستثمار المناسبة كان من أبرزها الجدل حول تكلفة فرصة العمل وأساليب الانتاج (كثيفة رأسمالياً أم عمالياً؟). وما أن أزفت فترة منتصف الخمسينات حتى تشكل نوع من الاجماع على قبول مبدأ التدفقات المخصومة Discounted Flows في دراسات جدوى المشروعات العامة. وقد تبنت هذا المبدأ وأرست قواعده نظريًا وتطبيقيًا أشهر المنظمات الدولية مثل منظمة التعاون والتنمية الأوروبية OECD ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO ووزارة التعاون الدولي في بريطانيا وبعض بنوك التنمية الاقليمية

(Fitzgerald, 1982:12-13) وفي نفس الوقت كانت معظم الأساليب في البلدان المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا تدور حول تقصيّ الآثار الخارجية للمشروعات العامة خاصة تلك المتعلقة بالبنية الأساسية كالنقل (المطارات والطرق في بريطانيا) وتنمية الموارد المالية في الولايات المتحدة الأمريكية (Dasgupta & Pearce, 1978:12-13) وقد انعكس ذلك في ما بعد على دراسات تقويم المشروعات العامة في معظم بقية دول العالم وخاصة الدول النامية. فعن تجربة الصين في مجال الاستثمار ومدى احتمالات تطبيق المنهج الغربي ومشاكله يقول Wood (1984: 38-40) «بأن أهم أنواع المنافع الخارجية للاستثمار العام هو التعلّم. وبالتحديد فان استيراد أو استغلال التقنية الجديدة في مشروع معين يجعل من الاسهل والارخص استخدام نفس التقنية في مشروعات لاحقة أو بطريقة غير مباشرة الاستفادة منها في قطاعات أخرى في المجتمع ويتم ذلك عن طريق التقليد المحلي للتقنية المستوردة مما يؤدي في حالة الصين التي تتميز بانخفاض الاجور الى تخفيض تكلفتها، أو اذا لم تكن بموجب ترخيص يؤدي ذلك الى تفادي دفع عوائد التملّك. كذلك فان مجال الاستفادة قد يتم عن طريق المهارات والخبرات التي اكتسبها المستخدمون في تدريب وتعليم العمال في مشروعات اخرى. وقد تنطوي هذه المهارات والخبرات على قدرات البحث والتطوير».

ومن الدراسات التي تصدت لمعالجة عناصر المعرفة التقنية ضمن نطاق الآثار الخارجية للمشروعات في الدول النامية دراسات الأمم المتحدة في تقويم المشروعات العامة، مثل الدراسة التي قامت بها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO, 1972) وأدرجت المنافع المتحصلة في تدريب الأيدي العاملة الوطنية كأحد أهم هذه الآثار الخارجية للمشروعات العامة ولم تعط اهتماما كافيًا لآثار البحث والتطوير والابتكار، أو UNCTAD التي لم تُورد نماذج محددة لدراسة وقياس هذه الآثار ضمن تقويم المنافع والتكاليف وانما كان جل اهتمامها منصباً على توضيح أهمية اعتبار التقنية المنقولة من الخارج في دراسات جدوى المشروعات العامة كأحد الآثار الخارجية مقتصرة على المهارات المكتسبة للأيدي العاملة الوطنية (UNCTAD, 1972: 32-39; 1978: 59-63).

أما الدراسات التي تعرضت لادراج بعض عناصر التقنية ضمن تحليل المنافع والتكاليف للمشروعات فمن أهمها تلك التي قام بها كل من Weiss (1980) و Lal (1975). الا أن هذه الدراسات كانت معنية بدرجة أساسية بتحليل منافع وتكاليف الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية وقد كان اهتمامها منصبًا على المنافع المتحصلة من المهارات التي تكتسبها الايدي العاملة الوطنية من العمل في المشروعات التي تمتلكها أو تشترك فيها الشركات الأجنبية في الدول النامية. ومن الدراسات الفريدة التي تصدت لتقويم

المشروعات العامة في الدول النامية وأولت اهتماما مباشرًا لبعض عناصر المعرفة التقنية في تحليل منافع وتكاليف هذه المشروعات الدراسة التي قام بها Roemer & Stern (1975) «ستيرن» عن تقويم مشروعات التنمية مع تطبيقات على دولة غانا. وقد قسّم المؤلفان المنافع والتكاليف الى تجارية واجتماعية اضافة الى التأثيرات الخارجية، وقد أدرجا المنافع والتكاليف المتحصلة من تدريب الأيدي العاملة الوطنية ضمن المنافع والتكاليف الاجتماعية الا أنهما لم يقدما نموذجًا لقياسها اضافة الى اقتصارهما على أدراج تكاليف التدريب دون المنافع في تطبيقاتهم. وفي تطبيق آخر على حالة الهند ناقش Chakravarti (1972) أهمية وكيفية قياس الربحية الاجتماعية من جراء تدريب الأيدي العاملة غير الماهرة في المشروعات العامة ولكن بصورة مستقلة عن الدراسة الشاملة للمشروع.

ان معظم الدراسات التي تمّت حول تقويم آثار عناصر المعرفة التقنية في الدول المتقدمة كانت تصبُّ في معين القطاع الخاص نظرًا لطغيان نشاطه في اقتصاديات هذه الدول. وكذلك فإن المشكلة التقنية في هذه الدول ليست بنفس الأهمية والالحاح التي في الدول النامية. لذا تنبع الحاجة الى ابراز الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه العناصر ضمن مجمل اهداف المشروعات في الدول النامية وكذلك الكيفية التي يمكن بها التعرف على المؤشرات الرئيسية لتأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية والمناهج المقترحة لقياس هذه التأثيرات، مستفيدين في ذلك من الدراسات التي تمت في مجال تقويم هذه العناصر في القطاع الخاص في الدول المتقدمة وكذلك المحاولات المتناثرة أو المستقلة التي تمت في بعض الدول النامية وتطويعها لقياس منافع وتكاليف عناصر المعرفة التقنية ضمن دراسات جدوى المشروعات العامة في الدول النامية، بحيث تخدم احتياجاتها الخاصة وظروفها المميزة.

طبيعة وماهية عناصر المعرفة التقنية

ان عناصر المعرفة التقنية ـ كما أشرنا سابقا ـ تتصف بكونها صعبة التعرف والحصر، كما ان جزءًا كبيرًا من تأثيراتها على المجتمع يعتبر من النوع غير المباشر أو الذي يصعب تحديده وقياسه في شكل تدفقات نقدية. علاوة على ذلك تختلف عناصر المعرفة التقنية من بلد لآخر تبعًا للظروف الاقتصادية والاجتماعية والتقنية لكل منه. ويمكن بصورة عامة ان نعرِّف المعرفة التقنية لغرض هذا البحث بأنه : «مجموعة المعارف والخبرات والمهارات الضرورية لانتاج السلع على أساس اقتصادي ولإقامة مشروع يحقق هذا الهدف» (بدوي، 48:1980). وضمن مجال هذا التعريف نستطيع أن نميِّز أهم عناصر المعرفة التقنية التي يمكن إدراجها في عملية التقويم الاقتصادي للمشروعات العامة كالتالي:

أ) العناصر المتعلقة بالمهارات المكتسبة للأيدي العاملة الوطنية : تشمل المهارات المكتسبة

للأيدي العاملة الوطنية في المشروع العام أهم العناصر الآتية: المهارات التشغيلية، المهارات الادارية والتنظيمية وتشمل ادارة وتنظيم العمليات الانتاجية، العمليات المالية أو المحاسبية والعمليات التسويقية، المهارات التخطيطية، ومهارات الصيانة. ويعتمد حجم المنفعة الاجتماعية المتحصلة من هذه العناصر بالنسبة لمشروع عام معين على عدد العمال المهرة الذين يتم تدريبهم خلال فترة تنفيذ المشروع ودرجة المهارة المكتسبة، وسنتطرق لهذا الموضوع بتفصيل اكثر عند بحث كيفية قياس مؤشرات المعرفة التقنية.

ب) العناصر المتعلقة بجهود البحث والتطوير: ان اهم العناصر التي تشملها جهود البحث والتطوير في المشروعات العامة يمكن تلخيصها في الآتي: ابتداع وتطوير منتجات جديدة، ابتداع وتطوير طرق جديدة في الانتاج والتسويق والصيانة، تطويع التقنية المستوردة للظروف المختلفة، خدمات اختبار الجودة للمنتجات والآلات والمعدات، خدمات تعيير المنتجات أو طرق الانتاج أو وضع المواصفات القياسية، Standardization والأنشطة المتعلقة بتخزين وتبويب وتطوير المعلومات التقنية المرتبطة بعمليات المشروع العام ويشمل ذلك أيضا براءات الاختراع أو حقوق الملكية الصناعية أو التراخيص الصناعية التي يحصل عليها أو يطورها المشروع.

لقد قامت معظم الدول النامية بانشاء مشروعات عامة من أجل الاسراع في عملية التنمية الاقتصادية بصورة عامة وتنفيذ الأهداف المحددة لخطط التنمية كتنويع مصادر الدخل القومي والاستفادة من توفر بعض الموارد الاقتصادية الطبيعية كالنفط والغاز الطبيعي والمعادن وكذلك الموارد المالية المتحصلة من تصدير الثروة الطبيعية كالنفط في الحصول على أكبر قدر من القيمة الاجتماعية المضافة. وقد تميزت هذه المشروعات بعدة سمات أهمها:

1) ضخامة حجم الاستثمارات اللازمة لانشائها نظراً لأهمية اقتصاديات الحجم الكبير في نشاطها الانتاجي.
2) استخدامها للتقنيه المتقدمة في الانتاج.
3) ارتفاع درجة المهارة الفنية والادارية اللازمة لتشغيلها وادارتها وصيانتها وتسويق منتجاتها.

هذه السمات الغالبة في المشروعات العامة في الدول النامية دفعت معظمها الى الاستعانة بخدمات الشركات الأجنبية لتنفيذها وذلك في شكل عقود ارتباط مختلفة تحتوي معظمها بصورة أو أخرى على نشاطات من شأنها نقل او توطين المعرفة التقنية. هذا الأمر يحتم اعطاء التأثيرات التقنية المترتبة على نشاطات هذه الشركات الأهمية التي تستحقها والاستفادة منها بأفضل صورة ممكنة. ومن هنا تأتي أهمية تحليل وقياس هذه التأثيرات

والاختيار من بين عقود الارتباط مع الشركات الأجنبية تلك التي تحقق أكبر منفعة اجتماعية صافية. ويمكن تلخيص أهم أساليب ارتباط المشروعات العامة الوطنية مع الشركات الأجنبية ومدى تأثيراتها التقنية على هذه المشروعات في الآتي :

أ) أسلوب تسليم المفتاح Turnkey Contracts : وقد استخدم هذا الاسلوب في دول الخليج العربي بصورة خاصة في المرحلة السابقة من التنمية نظرا لحاجتها الماسة الى المرافق الأساسية كالطرق والمستشفيات ووسائل النقل وشبكات المياه والكهرباء.. ويتضمن هذا الأسلوب توفير التصاميم الهندسية للمشروع وتوريد الآلات وتركيبها وتسليم المصنع أو المرفق جاهزاً للتشغيل (بدوي، 59:1980). ويعيب هذا الاسلوب اتصاف التقنية المنقولة بصفة السلعة التجارية وخلوها أو ضآلة احتوائها لعناصر التعلم والتدريب واستيعاب وتوطين التقنية المنقولة.

ب) اسلوب اتفاقيات التراخيص Licensing Agreements : ويتضمن هذا الاسلوب شراء التقنية في شكل تصاميم انتاج، تراخيص صناعية، براءات اختراع، أو علامات تجارية. ويُلاحظ ان اتفاقيات التراخيص نادراً ما تشمل حزمة متكاملة من المهارات الفنية او الادارية أو خبرات التسويق، ولذا فان احتمالات توطين المعرفة التقنية من خلال هذه الاتفاقيات تعتبر ضئيلة (بدوي، 1980 : 59; United Nations, 1974 : 31)

جـ) اسلوب عقود الادارة Management Contracts : ويشمل هذا النوع من العقود معظم المهام الآتية : اجراء دراسات الجدوى للمشروع، وضع التصاميم الهندسية، توريد آلات ومعدات، اشراف ومتابعة اثناء انشاء وتنفيذ المشروع، وتوفير خبرات فنية في التشغيل والانتاج والتدريب والادارة والتسويق (بدوي، United Nations, 59:1980 ;1974:31). وبالرغم من أن هذا الأسلوب يتفادى كثيراً من عيوب الأساليب السابقة في ما يتعلق بتوطين واستيعاب المعرفة التقنية المنقولة، الا أنه لايزال يعيبه عدم ارتباط الشركات الأجنبية المتعاقدة بنتائج المشروع ارتباطًا وثيقًا وبالتالي ضآلة حماستها وتجاوبها مع البرامج الداخلية في المشروع خاصة تلك التي من شأنها تطوير عناصر المعرفة التقنية.

د) أسلوب الاستثمار المشترك (المشاركة) Joint Ventures : يتملك الشريك الأجنبي بموجب اتفاقيات الاستثمار المشترك نسبة من رأس مال المشروع. ويتميز هذا الأسلوب عن الأساليب السابقة بعدة صفات أهمها (بدوي، 62:1980): ان الشريك المحلي (المشروع العام) يساهم في اتخاذ القرارات الخاصة بنوعية التقنية والخبرة المطلوبتين لجميع مراحل المشروع، الحصول على معلومات وبيانات تقنية او صناعية يصعب الحصول عليها من مصادر أخرى، والاستفادة من المعرفة التقنية المتوفرة لدى الشريك

بصورة أفضل وأشمل من الأساليب الأخرى وذلك عن طريق الاحتكاك المباشر بالخبرات الأجنبية واستخدام المعرفة التقنية المكتسبة في المشروع.

ومن هذا المنطلق نجد أن أسلوب الاستثمار يُعتبر من أكثر الأساليب نقلاً للمعرفة التقنية في الوقت الحاضر خاصة في الصناعات الأساسية أو الثقيلة كصناعات الحديد والصلب الألمنيوم والبتروكيماويات والأسمدة والأسمنت. ويعزز هذا الاستنتاج مصاحبة هذا النوع من الاتفاقيات لعنصر اضافي من عناصر المعرفة التقنية وهو البحث والتطوير الذي يحقق للشريك الأجنبي هدف المساعدة في تطويع أو تكييف التقنية المنقولة لظروف الانتاج المحلي او تطوير السلع المنتجة لتناسب ظروف واحتياجات السوق المحلي.

أهمية ادراج عناصر المعرفة التقنية في عملية تقويم المشروعات العامة

تكمن أهمية إدراج عناصر المعرفة التقنية في عملية تقويم المشروعات العامة في الفوائد التي يحصل عليها المجتمع من ذلك وأهمها الآتي:

1) أصبح التخطيط التقني مؤخراً يحتل أهمية كبيرة ضمن أهداف خطط التنمية في كثير من الدول النامية، وقد تجسّد ذلك من خلال استراتيجيات معينة مثل نقل التقنية الملائمة، توطين التقنية، توسيع وتطوير القاعدة التقنية الوطنية. وعلى اعتبار ان المشروعات العامة هي إحدى أدوات الدولة الرئيسية لتحقيق أهداف خططها التنموية فان اهتمام المشروعات العامة بعناصر المعرفة التقنية أصبح أمراً طبيعياً.
2) يساهم التقويم الاقتصادي لعناصر المعرفة التقنية في تحسين استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع مثل الايدي العاملة (خاصة الماهرة) والموارد الطبيعية والنقد الأجنبي. ويتم ذلك عن طريق ترشيد استخدام هذه الموارد بأكفأ صورة ممكنة. وتحليل التكاليف والمنافع كأحد أساليب تقويم عناصر المعرفة التقنية في المشروعات العامة يساعدنا في التعرف على أفضل أنواع التقنية التي يمكن استيرادها من الخارج وأكثرها ملاءمة لظروف واحتياجات المجتمع في ظل الموارد الاقتصادية المتاحة.
3) يساهم تقويم المعرفة التقنية في تطوير وترشيد السياسات الخاصة بالاستثمار الأجنبي الذي يُعتبر أحد القنوات الرئيسية في اقتناء المعرفة التقنية، وكذلك في تطوير السياسات الخاصة بالترخيص للمشروعات وذلك عن طريق الاستفادة من نتائج التقويم في رسم هذه السياسات بحيث تخدم أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية، وذلك عن طريق جعل حجم المنفعة الاجتماعية للمعرفة التقنية المكتسبة من المشروع العام أحد المعايير الأساسية في تقرير مقدار الدعم الحكومي للمشروع العام وحجم ونوعية ارتباطه بالشركات الأجنبية.

4) يساهم تقويم المعرفة التقنية وخاصة تلك التي يتم الحصول عليها عن طريق الشركات الأجنبية، في تحسين فرص مساومة المشروعات العامة مع هذه الشركات الناقلة للتقنية، وذلك بالتعرف المسبق على كل أو معظم جوانب التكاليف والمنافع المتوقع الحصول عليها من عقود الارتباط مع هذه الشركات في تنفيذ برامج المشروع العام، ومن ضمن ذلك التكاليف والمنافع المتعلقة بالمعرفة التقنية.

5) ان بعض المشروعات العامة تقوم بتنفيذ برامج حيوية او استراتيجية للمجتمع مثل البرامج الخاصة بصناعة النفط والتكرير في المملكة العربية السعودية، والصناعات العسكرية وبعض الصناعات الأساسية كالحديد والصلب والبتروكيماويات. لذا فانه من الضروري ان يتم التأكد من النقل التدريجي والمنظم للمعرفة التقنية اللازمة لانشاء وتشغيل وصيانة وادارة مثل هذه الصناعات، من أجل ضمان حد معين من السيطرة الوطنية عليها، وكذلك ضمان استمراريتها في حالة انقطاع او انخفاض مستوى المعرفة التقنية المنقولة اليها في المستقبل. ويتم هذا النقل التدريجي اما عن طريق برامج تدريب على المهارات الفنية المختلفة وبرامج البحث والتطوير والابتكار داخلياً ضمن المشروع العام، او عن طريق ارسال عمال أو مهندسين الى البلدان المصدرة للتقنية للدراسة والتدريب على التقنية المطلوبة. ويعتمد الاختيار بين هذين البديلين على نتيجة المقارنة بين التكاليف والمنافع الاجتماعية المترتبة عليهما (أو المنفعة الاجتماعية الصافية لكل من البديلين).

6) يساهم ادراج عناصر المعرفة التقنية في عملية تقويم المشروعات العامة في توسيع مفهوم الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني بحيث تشمل معايير تقويم الاستثمارات العامة جميع التكاليف والمنافع الاجتماعية المباشرة وغير المباشرة. ومن هذا المنطلق قد يصير الاستثمار في بعض المشروعات أكثر جدوى إذا أضيفت الى المنافع الصافية من العناصر التقليدية التي تؤخذ في الاعتبار عادة عند تقويم هذه المشروعات المنافع الصافية المتحصلة من عناصر المعرفة التقنية.

7) ان ارتفاع مهارات العاملين بالمشروعات العامة وخبرتهم الفنية كأحد عناصر المعرفة التقنية ينعكس على انتاجية هؤلاء العاملين في المستقبل. لذا فان الاهتمام بتوليد مثل هذه العناصر ضمن المشروعات العامة يُعتبر استثمارًا في العنصر البشري، يجني المشروع ثماره بصورة خاصة وكذا المجتمع بصورة عامة. ومثل هذا ينطبق على جهود البحث والتطوير وغيرها من عناصر المعرفة التقنية.

8) ان الاهتمام بتوليد المعرفة التقنية كأحد اهداف المشروع العام يؤدي الى تحقيق كفاءة أفضل في استيراد التقنية لهذا المشروع، نظراً للحصيلة من المعلومات والخبرات الفنية

التي يحصل عليها والتي تساعده على اختيار أفضل انواع التقنية وشروط شرائها، الأمر الذي ينعكس في تخفيض تكاليف الاستيراد.

9) ان الاعتماد على الافتراض الضمني بوجود معرفة تقنية تُنقل من خلال عقود المشاركة او تسليم المفتاح او عقود التدريب مع الشركات الاجنبية دون اجراء تقويم اقتصادي مسبق ومحدد لتكاليف ومنافع عناصر هذه المعرفة، فيه نوع من المجازفة أو التضحية احياناً بالمنافع الصافية التي يمكن أن يحصل عليها المجتمع من توليد هذه العناصر محليًا، وبالتالي قد يؤدي ذلك تدريجياً الى ضعف الاهتمام بجهود البحث والتطوير والابتكار وتحسين المهارات والخبرات الفنية الوطنية.

10) ان تحليل الآثار الاجتماعية للمعرفة التقنية من خلال عناصر محددة ضمن عملية تقويم التكاليف والمنافع للمشروعات العامة يساعد على ربط حجم المساعدات او الدعم الحكومي للمشروع العام بحجم المنفعة الاجتماعية الصافية المتحصلة من المشروع بناء على تفصيلات هذه المنافع المختلفة، بحيث تحقق الأهداف الاجتماعية حسب أولويات معينة. فاذا كان ضمن الأهداف الأساسية في خطة التنمية لدولة معينة في فترة معينة تطوير القاعدة التقنية فانها يمكن أن تُستخدم نتائج تحليل الآثار الاجتماعية للمعرفة التقنية في المشروعات العامة كمعيار لتوزيع حجم المساعدات المالية أو غير المالية عليها.

تقويم عناصر المعرفة التقنية ضمن دراسات الجدوى للمشروع العام

تتخذ دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروع العام بصورة عامة المسارات الرئيسية الآتية:

1) وصف مفصل للمشروع والبدائل الموجودة ان وجدت.
2) اختيار المعايير التي يمكن ان تقيس، أو تصلح كمؤشرات للأهداف التي يسعى المشروع الى تحقيقها.
3) تقويم التكاليف والمنافع للمشروع، ويدخل ضمن ذلك كل المنافع المباشرة وغير المباشرة المتحصلة من المشروع، والتكاليف المباشرة وغير المباشرة التي سيتحملها مقومة بأسعارها الاجتماعية، وكذلك اعطاء اوزان ترجيحية للمنافع التي سيحققها المشروع حسب أولويات الاهداف التي يرغب المخططون للمشروع في تحقيقها.
4) مقارنة نتائج تقويم التكاليف والمنافع السابقة بمختلف البدائل واختيار الأفضل منها. وعادة ما يُبنى قرار الاختيار هذا على أساس البديل الذي يحقق أكبر منفعة اجتماعية صافية.

وتستخدم في اجراء عملية التقويم عدة مناهج أو طرق ليس في صميم بحثنا هذا تفصيلها أو شرحها لكن أهمها شيوعًا واستخدامًا طريقة القيمة الحالية للمنفعة الاجتماعية الصافية. وتعرف رياضيا كالتالي:

القيمة الحالية للمنفعة الاجتماعية

الصافية لمشروع معين $= \sum_{\text{ز}=1}^{\text{ن}} \frac{\text{ع}_{\text{ز}} - \text{ت}_{\text{ز}}}{(1+\text{ر})^{\text{ن}}} = \sum_{\text{ز}=1}^{\text{ن}} \frac{\text{م ص ز}}{(1+\text{ر})^{\text{ن}}}$ (1)

حيث :

$\sum$ = رمز للجمع.

ز = السنة التي تخص المنافع والتكاليف المقدرة.

ن = عدد السنين المُقدَّرة للمشروع.

ع = قيمة المنافع المُقدَّر تحقيقها من المشروع العام مقومة بأسعارها الاجتماعية.

ت = قيمة التكاليف المقدَّر أن يتحملها المشروع مقومة بأسعارها الاجتماعية.

ر = معدل الخصم الاجتماعي الذي تخصم به القيمة الصافية لمجموع التكاليف والمنافع الاجتماعية خلال العمر المتوقع للمشروع للوصول الى القيمة الحالية للمنافع الاجتماعية الصافية.

م ص ز = المنفعة الصافية في السنة ز.

ويمكن تفصيل هذه المعادلة بشكل يوضح أيضا الأهمية النسبية من وجهة نظر المجتمع للمنافع الصافية المتحصلة من المشروع العام من خلال تحميل هذه المنافع بأوزان ترجيحية. ويكون تمثيل مجموع المنافع الاجتماعية الصافية للمشروع العام في السنة تبعا لذلك كالآتي :

م م ص ز = م ص $_1$ و$_1$ + م ص $_2$ و $_2$ + ... م ص ك وك (2)

حيث :

م م ص ز = مجموع قيم المنافع الصافية المرجحة للمشروع في السنة ز .

ك = عدد المنافع الاجتماعية الصافية المتحصلة من المشروع.

و = الوزن النسبي (أو الترجيحي) المعطى للمنفعة الاجتماعية الصافية من قبل المخططين او المسؤولين عن المشروع ويمثل الأهمية النسبية لهذه المنفعة ضمن قائمة المنافع الصافية المتوقع الحصول عليها وذلك في حالة تعدد المنافع الاجتماعية من المشروع حسبما هو المتوقع عادة في معظم المشروعات العامة.

وتصبح معادلة القيمة الحالية للمنفعة الاجتماعية الصافية لمشروع معين تبعًا لذلك كالتالي (الخطراوي، 1982؛ الشافعي 1982؛ Squire & Var Der Tak, 1975 Pearce & Nash, 1981) :

القيمة الحالية للمنفعة الاجتماعية الصافية $= \sum_{\text{ز}=1}^{\text{ن}} \sum_{\text{ق}=1}^{\text{ك}} \frac{\text{م ص}_{\text{قز}} \cdot \text{و}_{\text{ق}}}{(1 + \text{ر})^{\text{ن}}}$ (3)

ويهمنا في هذا البحث بعد مناقشة أهمية ادراج عناصر المعرفة التقنية في عملية تقويم المشروعات العامة دراسة الكيفية التي يتم بها ادراج هذه العناصر في معادلة القيمة الحالية للمنافع الاجتماعية الصافية. فلو جزأنا المعادلة (3) الى شطرين كالتالي:

$$\sum_{\text{ز}=1}^{\text{ن}} \sum_{\text{ق}=1}^{\text{ل}} \frac{\text{م ص}_{\text{قز}} \cdot \text{و}_{\text{ق}}}{(1 + \text{ر})^{\text{ن}}} + \sum_{\text{ز}=1}^{\text{ن}} \sum_{\text{ق}=\text{ل}+1}^{\text{ك}} \frac{\text{م ص}_{\text{قز}} \cdot \text{و}_{\text{ق}}}{(1 + \text{ر})^{\text{ن}}} \quad (4)$$

حيث :

ل = عدد المنافع الاجتماعية الصافية التقليدية عدا المنافع الاجتماعية الصافية من عناصر المعرفة التقنية، وتبعاً لذلك فان عدد المنافع الاجتماعية الصافية المتعلقة بالمعرفة التقنية = ك − ل، فان محور ما تبقى من البحث سيكون دراسة استطلاعية حول الشطر الثاني من المعادلة (4) وذلك من الجوانب الآتية : طرق قياس المنافع والتكاليف الاجتماعية لعناصر المعرفة التقنية، كيفية ادراج تكاليف ومنافع عناصر المعرفة التقنية في معادلة المنفعة الاجتماعية الصافية لكل منها، ومشاكل وصعوبات قياس منافع وتكاليف عناصر المعرفة التقنية.

كيفية قياس المنافع والتكاليف الاجتماعية المتعلقة بعناصر المعرفة التقنية

تُستخدم طرق عدة في تقويم الآثار الاقتصادية لعناصر المعرفة التقنية على المجتمع أهمها شيوعاً (Hetman, 1973: 224-269; Twiss, 1974: 66-94):

- تحليل التكاليف والمنافع Cost-Benefit Analysis
- تحليل النظم Systems Analysis
- التوقعات التقنية Technological Forecasting
- نظرية الاحتمالات والمخاطر Risk and Probability Theory
- النماذج التمثيلية Simulation Models

- طريقة «دلفي» لتقويم التقنية Delphi Method for Technological Assessment
- مصفوفات التأثيرات المتقاطعة Cross-Impact Matrices
- شجرة العلاقة Relevance Tree

ونظرا لأن هذا البحث يركز على استخدام طريقة القيمة الحالية للمنافع الاجتماعية الصافية في تقويم المشروعات العامة لشيوع استعمالها حسبما اشرنا سابقاً. فاننا سنولي جُل الاهتمام للمناهج أو الطرق المقترحة لقياس أو تقويم المنافع والتكاليف الاجتماعية المتعلقة بعناصر المعرفة التقنية والتي يمكن ادراجها ضمن معادلة القيمة الحالية للمنافع الاجتماعية (المعادلة 4)، علماً بأن الطرق السابقة تتداخل في كثير من الأحيان مع بعضها البعض ويتم الاستعانة أحياناً باحدى هذه الطرق في تحليل المنافع والتكاليف الاجتماعية المتعلقة بقياس التأثيرات الاقتصادية على المجتمع لعناصر التقنية حسبما سنرى في ما بعد.

أ) قياس المنافع الاجتماعية الصافية لعناصر المهارات المكتسبة للأيدي العاملة الوطنية :
تُعتبر المهارات المكتسبة للأيدي العاملة الوطنية في المشروع العام من أهم المنافع الصافية التي يحصل عليها المجتمع حيث تتجاوز منافعها المنافع المباشرة المتحصلة للمشروع من هذه المهارات كما أسلفت الاشارة اليه. وبقدر ما في قياس المنافع الصافية للمهارات المكتسبة من صعوبات خاصة تلك المتعلقة بقياس المنافع والتكاليف غير الملموسة التي يجنيها أو يتحملها المجتمع الا أن هناك عدة محاولات لتقدير المنافع الصافية ولو بصورة تقريبية أو تقديرية تتمثل أساساً في الفرق بين المنفعة الكلية التي يحصل عليها المجتمع من تدريب عدد معين من الأيدي العاملة الوطنية بما في ذلك المنافع المباشرة التي يحصل عليها العمال المدربون أنفسهم في شكل زيادة أجورهم أو مكافآتهم وبين التكاليف الاجتماعية الاجمالية التي تشمل تكاليف هؤلاء العمال وتكلفة الفرصة البديلة Opportunity Cost المتمثلة في الأجور والمكافآت التي كانوا سيحصلون عليها اثناء فترة تدريبهم.

ومن النماذج التي تصدت لقياس المنفعة الاجتماعية الصافية للمهارات المكتسبة للأيدي العاملة الوطنية خاصة بالنسبة للدول المتخلفة نموذج Lal (1975: 56 - 66) الذي يتعلق بقياس تأثيرات الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية، ومن أهمها بديهيًا المهارات المكتسبة. وهذا النموذج يلائم طبيعة عناصر المهارات المكتسبة التي نعالجها في بحثنا، حيث أن معظم المهارات المكتسبة في المشروعات العامة هي من النوع الذي يتم عن طريق برامج تدريب يشرف عليها خبراء أجانب من خلال عقود تبرمها هذه المشروعات مع شركات أجنبية سواء كان ذلك في شكل استثمارات مشتركة أو عقود ادارة أو عقود تسليم مفتاح أو غيرها مما تطرقنا اليه سالفًا. وتتمثل المعادلة الأساسية لقياس المنفعة الاجتماعية

الصافية للمهارات المكتسبة في مشروع عام معين في سنة معينة من سنوات المشروع ضمن نموذج «لال» كالتالي :

$$\text{المنفعة الاجتماعية من المهارات المكتسبة} = \sum_{\text{ق} = \text{ل} + 1}^{\text{س}} \text{ع}_{\text{ق}} \left[(\text{ج}_{\text{م ق}} - \text{ج}_{\text{غ ق}}) + \text{ت}_{\text{ق}} \right] \quad (5)$$

حيث :

ق = نوع أو تصنيف المهارة.

س = عدد أنواع أو تصنيفات المهارات المختلفة المكتسبة خلال السنة بحيث أن :
ل + 1 ⩽ س ⩽ ك (انظر المعادلة رقم 4)

$\text{ع}_{\text{ق}}$ = عدد الأيدي العاملة الماهرة المتدربة على المهارة ق.

$\text{ج}_{\text{م ق}}$ = الدخل (الأجر) الذي يحصل عليه العامل المتدرب على المهارة ق.

$\text{ج}_{\text{غ ق}}$ = الدخل (الأجر) الذي يحصل عليه العامل غير المتدرب على المهارة ق.

$\text{ت}_{\text{ق}}$ = تكلفة الموارد اللازمة لتدريب عامل واحد على المهارة ق.

وتجدر الاشارة الى انه بالاضافة الى أن $\text{ع}_{\text{ق}}$ أعلاه تمثّل حجم المهارة المكتسبة الا أنها أيضا يمكن أن تعبر ـ ولو بشكل تقريبي ـ عما إذا كانت المهارة التي تكتسبها العمالة الوطنية هي مهارة متخصصة في مجال تقنية المشروع ذاته أو عامة بحيث يمكن نقلها والاستفادة منها في المشروعات الأخرى في المجتمع. ذلك أنه بصورة عامة هناك علاقة قوية ـ خاصة في الدول النامية ـ بين عدد العمال المتدربين ونوعية المهارة التي يتدربون عليها، ومن ثم يمكن القول بأن $\text{ع}_{\text{ق}}$ تمثل ضمنيًا وزنًا نسبيًا لنوعية المهارة المكتسبة (من حيث درجة العمومية أو التخصصية) وبالتالي درجة استفادة المجتمع كاملة منها، كلما كانت المهارة أكثر عمومية كانت امكانية الاستفادة منها أكبر من قبل المشروعات الأخرى في حالة انتقالها اليها أو عند انتهاء المشروع الذي تمت عملية التدريب فيه.

بالرغم من ان المعادلة السابقة تتميز بالعمومية والتبسيط الا أنها تعطينا تقديرًا قابلاً للقياس للمنافع الصافية التي يحصل عليها المجتمع من جراء تدريب عدد معين من العمال على عدد معين من المهارات وذلك في شكل الزيادة في الدخل التي يحصل عليها هؤلاء العمال بعد تدريبهم. ويمكن اعتبار هذه الزيادة في الدخل مؤشراً لقياس الزيادة في الانتاجية التي يحصل عليها المجتمع من تدريب هؤلاء العمال. أما $\text{ت}_{\text{ق}}$ فتعبر عن الموارد الاقتصادية التي كان المجتمع سيدفعها لو أنه قام بتدريب عامل واحد على المهارة ق أو بمعنى آخر التكلفة الاجتماعية البديلة لتدريب هذا العامل على المهارة ق بواسطة الشركة الأجنبية

في المشروع العام. وباضافة الزيادة في الدخل التي يحصل عليها العامل المُدرَّب على مهارة معينة الى تكلفة الموارد البديلة اللازمة لتدريب هذا العامل على هذه المهارة وضرب المجموع في عدد العمال المُدرَّبين على هذه المهارة نحصل على اجمالي المنفعة الاجتماعية الصافية التي يجنيها المجتمع من تدريب عدد معين من العمال على هذه المهارة. وبما أن برامج التدريب (خاصة المهارات المتقدمة) في المشروعات العامة في بلد مثل المملكة العربية السعودية أو غيرها من البلدان التي تعتمد في تنفيذ هذه المشروعات على طرق الانتاج المتقدمة نسبياً (مثل صناعة البتروكيماويات والتكرير والحديد والاسمدة وغيرها) مازالت تتم عن طريق الشركات الأجنبية المتعاقدة، فان التكاليف الفعلية للتدريب تدخل ضمنيا في تكلفة العقود التي تبرمها المشروعات العامة المحلية مع هذه الشركات. لذا يلزم من أجل الالمام بكافة المنافع الاجتماعية المتحصلة من هذه المشروعات ضمن دراسات التقويم اضافة التكاليف غير المباشرة (ت ق) المتمثلة في نفقات التدريب البديلة فيما لو قام المجتمع بتدريب هؤلاء العمال وذلك باعتبارها تكاليف موفَّرة على المجتمع ومن ثمَّ تصبح منافع اجتماعية غير مباشرة. والجدير بالذكر أن التكاليف الفعلية للتدريب التي تشملها التكاليف الاجمالية للعقود مع الشركات الأجنبية تدخل ضمن الشطر الأول من معادلة القيمة الحالية للمنفعة الاجتماعية الصافية (معادلة 4) باعتبارها تكاليف مباشرة للمشروع. ولو افترضنا أن الشركات الأجنبية المتعاقدة مع المشروع العام ملزمة بتدريب عدد معين من الأيدي العاملة على عدد معين من المهارات، وان هذه الشركات تدخل في حسابها للتكلفة الاجمالية للعقد مع المشروع العام، تكاليف التدريب كعنصر مستقل من عناصر التكلفة الاجمالية فان المنفعة الاجتماعية الصافية من تدريب هذا العدد من العمال، على عدد معين من المهارات المنصوص عليه في العقد في سنة معينة تكون موجبة فقط عندما يتحقق الشرط التالي :

$$\sum_{\text{ق} = \text{ل} + 1}^{\text{س}} \text{ع}_{\text{ق}} \left[(\text{ج م}_{\text{ق}} - \text{ج غ}_{\text{ق}}) + \text{ت}_{\text{ق}} \right] > \sum_{\text{ق} = \text{ل} + 1}^{\text{س}} \text{ع}_{\text{ق}} \cdot \text{ف}_{\text{ق}} \qquad (6)$$

حيث :

ف ق = التكلفة الفعلية التي تدفعها الشركة الأجنبية لتدريب عامل واحد على المهارة ق.

ويعني هذا الشرط انه لكي تكون المنفعة الاجتماعية الصافية من وراء تدريب عدد معين من العمال على عدد معين من المهارات في سنة معينة موجبة يجب أن يكون مجموع المنفعة المباشرة لتدريب هذا العدد المتمثلة في الدخول الاضافية التي يحصلون عليها خلال هذه السنة والمنفعة الاجتماعية غير المباشرة المتمثلة في المبالغ التي يوفرها المجتمع والتي كان

سيدفعها فيما لو قام عن طريق مراكز التدريب المهني أو الجامعات أو غيرهما من المؤسسات بتدريب هذا العدد من الأيدي العاملة الوطنية، أكبر من التكلفة الفعلية للتدريب التي يدفعها المشروع العام للشركة الأجنبية من خلال عقود الارتباط السالف ذكرها. أما إذا كان المشروع العام يقوم بمهمة التدريب ذاتياً وليس عن طريق عقود ارتباط مع شركات أجنبية فان التكاليف الفعلية لتدريب عامل واحد على المهارة ق ستكون هي نفسها ت ق في المعادلة (5) وتصبح العلامة أمام ت ق في هذه المعادلة سالبة وتصبح المنفعة الاجتماعية الصافية من تدريب عدد معين من العمال على عدد معين من المهارات تساوي :

$$\sum_{\text{ق} = \text{ل} + 1}^{\text{س}} \text{ع}_{\text{ق}} \left[\left(\text{ج}_{\text{م ق}} - \text{ج}_{\text{غ ق}} \right) - \text{ت}_{\text{ق}} \right]$$

في هذه الحالة لايدفع المشروع العام اي تكاليف تدريب للشركات الأجنبية ضمن عقود الارتباط معها (حتى ولو كانت هناك مساهمة اجنبية في المشروع) وتصبح تبعاً لذلك تكلفة تدريب عامل واحد على المهارة ق (ف ق) في المعادلة (6) صفراً، ويغدو شرط تحقق منفعة اجتماعية صافية موجبة من جراء تدريب عدد معين من العمال على عدد معين من المهارات من خلال برامج تدريب ذاتية في المشروع العام كالتالي :

$$\sum_{\text{ق} = \text{ل} + 1}^{\text{س}} \text{ع}_{\text{ق}} \left[\left(\text{ج}_{\text{م ق}} - \text{ج}_{\text{غ ق}} \right) - \text{ت}_{\text{ق}} \right] > \text{صفر} \qquad (7)$$

ويجدر القول أن المشروع في اختياره بين إنشاء برامج تدريب ذاتية أو اسناد هذه المهمة الى شركة (أو شركات) أجنبية من خلال عقود مشاركة أو عقود تدريب أو تسليم المفتاح أو غيرها، سوف يأخذ في اعتباره ان تكون تكاليف تدريب عدد معين من الايدي العاملة الوطنية على مهارة معينة والتي يدفعها ضمن التكاليف الاجمالية لعقود الارتباط مع الشركات الأجنبية أقل من، أو على الأقل تساوي، تكلفة الموارد التي سيدفعها المجتمع فيما لو قام المجتمع بتدريب هذا العدد من العمال بنفسه، ولذا ستكون هناك منفعة اجتماعية صافية مقدارها:

$$\sum_{\text{ق} = \text{ل} + 1}^{\text{س}} \text{ع}_{\text{ق}} \left(\text{ت}_{\text{ق}} - \text{ف}_{\text{ق}} \right)$$

من تدريب عدد معين من العمال على عدد معين من المهارات اضافة الى المنفعة الصافية المتمثلة في زيادة دخول العمال المُدرَّبين:

$$\sum_{\text{ق} = \text{ل} + 1}^{\text{س}} \text{ع}_{\text{ق}} \left(\text{ج م}_{\text{ق}} - \text{ج غ}_{\text{ق}} \right) .$$

غير انه في احيان كثيرة تكون هناك عوائق ادارية أو فنية (كنقص الخبرات الفنية مثلاً) في الدول النامية تجعل من الصعب أن يقوم المشروع بمباشرة مهام التدريب ذاتياً ومن ثمّ يستعين بالخبرات الأجنبية في التدريب من خلال عقود الارتباط سالفة الذكر. وفي هذه الحالات يصبح شرط تحقيق منفعة اجتماعية موجبة حسب المعادلة رقم (6) من جراء برنامج تدريب معين وارداً. وبمعنى آخر فانه حتى لو تفوقت تكاليف التدريب التي يدفعها المشروع العام للشركة الأجنبية على تكاليف التدريب الاجتماعية البديلة فان المجتمع سوف لايزال يجني منفعة اجتماعية صافية موجبة مادام مجموع المنفعة الاجتماعية المباشرة المتمثلة في الزيادة في دخول العمال المدربين وتكلفة الموارد الاجتماعية البديلة للتدريب أكبر من التكلفة المدفوعة للشركة الأجنبية.

ومع أن هذا النموذج في قياس المنافع الاجتماعية الصافية من المهارات المكتسبة عن طريق تدريب الايدي العاملة الوطنية كأحد عناصر المعرفة التقنية يتسم بالتبسيط والعمومية في المعالجة الا أنه يمكن ادراج بعض المنافع أو التكاليف الاضافية تبعاً لظروف كل مشروع وباختلاف المجتمع الذي يعمل فيه هذا المشروع. ومن أمثلة هذه المنافع الاجتماعية الصافية الاضافية المتعلقة باقتصاد كثير من الدول النامية، الوفورات في النقد الأجنبي المتحصلة من تدريب العمال الوطنيين الذين يحلُون بعد ذلك محل عمال أوخبراء أجانب في مهارات معينة في المشروع العام. وتبعًا لذلك فان المعادلة رقم (5) يمكن توسيعها لتشمل المنافع الاجتماعية الصافية من وفورات النقد الأجنبي بحيث تصبح هذه المعادلة كالتالي:

$$\text{المنفعة الاجتماعية الصافية من المهارات المكتسبة} = \sum_{\text{ق} = \text{ل} + 1}^{\text{س}} \text{ع}_{\text{ق}} \left[\left(\text{ج م}_{\text{ق}} - \text{ج غ}_{\text{ق}} \right) + \text{ت}_{\text{ق}} + \text{د}_{\text{ق}} \right] \quad (8)$$

حيث :

$\text{د}_{\text{ق}}$ = قيمة النقد الأجنبي المدَّخر من جراء احلال عامل واحد وطني مُدرَّب على المهارة ق محل العامل الماهر الأجنبي مقومة بالعملة المحلية (على افتراض ان كل العمال المدربين الوطنيين يحلون محل العمال الأجانب المضاهين لهم في نفس المهارة في المشروع العام وذلك بموجب عقود الارتباط مع الشركة الأجنبية أو مع الخبراء أو العمال الماهرين الأجانب).

ويمكن حساب هذه القيمة عن طريق ضرب اجور العمال الأجانب المُستَبدلين بالعملة الأجنبية مقومة بسعر الصرف الاجتماعي Shadow (or Social) Foreign Exchange Rate للعملة الوطنية مقابل العملة الأجنبية ـ الذي يمثل التكلفة الحقيقية للعملة الأجنبية مقابل الوحدة الواحدة من العملة الوطنية في ضوء الندرة النسبية للعملة الأجنبية في المجتمع وليس بالضرورة السعر الرسمي لهذه العملة الذي عادة لا يتطابق مع تكلفتها الحقيقية، في نسبة ما ينفقه العامل الأجنبي من دخله محليًا.

ب) **قياس المنافع الاجتماعية الصافية للعناصر المتعلقة بجهود البحث والتطوير** : لقد بيَّنا سابقا أهمية تطوير جهود البحث والتطوير الذاتية في المشروع العام وتأثير ذلك على عدة مؤشرات تتعلق بالمشروع العام نفسه كابتكار أو تطوير منتجات جديدة أو طرق جديدة للانتاج اقل تكلفة، أو مؤشرات تتعلق بالمجتمع كتحسين القاعدة العلمية او التقنية في المجتمع او المساهمة في نقل وتطويع التقنية الأجنبية أو غيرها من المؤشرات التي سلف ذكرها. ومع أن جهود البحث والتطوير تحتاج الى رأس مال وأيد عاملة ماهرة وتكلفة مواد، الا ان منافع هذه الجهود يصعب تقويمها ضمن دراسات الجدوى مالم تتحول الى نتائج اقتصادية كتخفيض في تكاليف الانتاج او ابتكار او تطوير سلع جديدة أو طرق انتاج جديدة. غير ان القليل من جهود البحث والتطوير يمكن تقويمه في شكل تدفقات مالية. وتحتاج عملية التقويم هذه مدة طويلة عادة حتى يمكن حصر وقياس كل النتائج المالية لبرنامج بحوث وتطوير معين. ومن هنا تأتي صعوبة تقويم التكاليف والمنافع الناتجة عن هذا البرنامج بدقة وشمولية كاملتين. وبالرغم من هذا القصور فان المخططين للمشروع العام يحتاجون الى الاسترشاد بمقياس معين للمنافع الصافية لبرنامج (أو برامج) بحوث وتطوير يقوم بتنفيذه المشروع حتى يتسنى ادراجه في معادلة القيمة الحالية للمنافع الاجتماعية الصافية السالف ذكرها (معادلة رقم 4).

لقد تصدَّت عدة دراسات لتقييم المنافع الاجتماعية الصافية لبرامج البحث والتطوير مستخدمة عدة معايير لقياس هذه المنافع من أهمها معيارا الربحية والكفاءة.

1) معيار الربحية : يمكن حساب معامل الربحية (م ر) لقياس المنافع الصافية لبرنامج بحث وتطوير من المعادلة الآتية (Libik, 1969:49) :

$$\text{م ر} = \frac{(\text{س} - \text{ت})\ (\text{و} - \text{خ}) \times \text{ح}}{(\text{ب} + \text{د})} \qquad (9)$$

حيث :

س = سعر السلعة المنتجة في السوق المحلي (أو سعرها في السوق العالمي). وهذا السعر هو

نفسه الذي يُستخدم عند حساب الايرادات المباشرة المتوقعة من بيع منتجات المشروع في الشطر الأول من المعادلة رقم (4)

ت = تكلفة الوحدة من السلعة المنتجة.

و = عدد السنوات التي يمكن بيع السلعة خلالها دون تغيير في تركيبها.

خ = عدد السنوات مابين وقت اختراع أو ابتكار السلعة أو تطويرها وبين وقت طرحها في السوق.

ح = حجم المبيعات السنوية للسلعة المنتجة.

ب = تكاليف البحث والتطوير الاجمالية.

د = التكالف الاجمالية لتقديم وطرح السلعة في السوق.

ويجب أن يكون م ر > 1 حتى يصبح برنامج البحث والتطوير مُجدياً.

ويعيب هذا المعيار تركيزه على الجانب المالي من منافع وتكاليف برنامج البحث والتطوير متمثلاً في الربحية المتحصلة من تسويق المنتج (أو المنتجات) الجديد أو المطوًر، ومن ثم فانه يغفل المنافع التقنية أو الفنية أو أي منافع أخرى يمكن ان يحصل عليها المجتمع، كذلك فان هذا المعيار لايأخذ في الاعتبار مخاطر عدم اليقين او احتمالات عدم النجاح في تحقيق اهداف البرنامج، ويغفل أيضا الأهمية النسبية لكل من هذه الأهداف ضمن مجموع أهداف البرنامج.

2) معيار الكفاءة : يتفادى معيار الكفاءة معظم عيوب معيار الربحية. فهو يمتاز بتعدد الأهداف التي يمكن تحقيقها من برنامج بحث وتطوير، وكذلك بأنه يأخذ في الاعتبار أهمية كل هدف بترجيح هذه الأهداف بأوزان نسبية تُعطى لكل منها بواسطة المقوِّم انطلاقاً من تصوره لأهمية كل منها النسبية في تحقيق الأهداف العامة للمجتمع وذلك من خلال تحجيم هذه الأهداف بحسب احتمال نجاح البرنامج في تحقيقها نظراً لأن عنصري المخاطرة وعدم اليقين عنصران ملازمان كامنان في طبيعة برامج البحث والتطوير. ويمكن حساب معامل الكفاءة (م ك) في المعادلة الآتية (Libik, 1969:49) :

$$\text{م ك} = \frac{\text{أ ف} \times \text{أ ج} \times \text{ح} \times (\text{س} - \text{ت}) \times \text{ع}}{\text{ب}} \qquad (10)$$

حيث :

أ ف = احتمال النجاح الفني (يأخذ القيمة من صفر الى العدد واحد). وأهم العوامل التي تؤثر في النجاح لبرنامج بحث وتطوير : حجم البرنامج، امكانيات التنفيذ، مدة البحث والتطوير، مدى تعقيد البرنامج، التجهيزات اللازمة (Kudla & McInish, 1980:5).

أ ج = احتمال النجاح التجاري، وأهم العوامل التي تؤثر في النجاح التجاري : مدى حاجة

السوق الى السلعة المنتجة، المميزة الوظيفية للسلعة المنتجة، التسعير، شكل السلعة، ومدى توفرها في السوق (Kudla & McInish, 1980).

ح = حجم المبيعات السنوية.

س = سعر السلعة المنتجة.

ت = تكلفة الانتاج للوحدة الواحدة من السلعة المنتجة.

ع = العمر الزمني للسلعة المنتجة، وتقابل (و ـ خ) في المعادلة (9).

ب = التكلفة الاجمالية للبرنامج وتشمل تكاليف البحث، تكاليف التشييد، تكاليف الترويج، رأس المال الثابت، رأس المال العامل، تكاليف براءات الاختراع.

غير أن المعادلة السابقة تُغفل احتمال الربحية ومن ثم العوامل التي تؤثر فيه كأحد العناصر الهامة في عملية تقويم برامج البحث والتطوير في المشروعات العامة. وأهم العوامل التي تؤثر في ربحية برامج البحث والتطوير : براءات الاختراع وباقي انواع ملكيات المعرفة مثل التراخيص الصناعية، المعرفة التقنية الانتاجية، المدة التي تمر قبل تقليد السلعة، ووجود البدائل للسلعة المنتجة في السوق.

ويعالج النموذج التالي لقياس الكفاءة هذا القصور اضافة الى ابراز المنفعة الصافية لبرنامج بحث وتطوير مباشرة مما يُسهِّل ادراجها في معادلة القيمة الحالية للمنفعة الاجتماعية الصافية (معادلة رقم 4). ويُمكن ان نطلق عليه معادلة المنفعة الصافية المرَجحة لبرنامج بحث وتطوير وهي كالتالي :

م ص ب = أن × م$_{ص}$ (11)

حيث:

م ص ب = المنفعة الصافية المُرجَّحة من برنامج بحث وتطوير.

أ ن = احتمال النجاح ويساى أ$_{ف}$ × أ$_{ج}$ × أ$_{ر}$.

حيث : أ ف : احتمال النجاح الفني، أ$_{ج}$: احتمال النجاح التجاري. أ$_{ر}$: احتمال الربحية.

م$_{ص}$ = المنفعة الصافية من البرنامج وتُساوي قيمة التدفقات النقدية مطروحا منها التكلفة الأساسية للبرنامج.

أما كيفية حساب كل من احتمالات النجاح الفني والنجاح التجاري والربحية لبرنامج بحث وتطوير حسب هذا النموذج فتتم عن طريق إعطاء كل من العوامل المؤثرة في كل منها وزنًا ترجيحياً معينًا (بحيث يكون مجموع الأوزان الترجيحية لكل عامل العدد واحد) يمثل تصوُّر المقوِّم أو المُخطط للمشروع لأهمية هذا العامل النسبية في التأثير على النجاح ثم يتم ضرب هذا الوزن الترجيحي بالرقم الذي يبين التوزيع الطبيعي Normal Distribution لتقدير مساهمة البرنامج في تحقيق هذا العامل (بحيث تتراوح قيمة التوزيع

الطبيعي بين العددين 2 و -2) ثم يتم جمع حاصل ضرب الوزن الترجيحي لكل عامل برقم التوزيع الطبيعي بالنسبة لكل العوامل المؤثرة في النجاح، ثم يتم أخيرًا تحويل حاصل الجمع الى احتمال عن طريق استخدام مايسمى بجداول التوزيع الطبيعي التجميعي (أو التراكمي) Cumulative Normal Distribution Tables (Kudla & McInish, 1980) .

وتجدر الاشارة أخيراً الى أنه مثلما فعلنا في قياس عناصر المهارات المكتسبة فان التكلفة الأساسية أو التشغيلية لبرنامج بحث وتطوير في المشروع العام تدرج ضمن الشطر الأول من المعادلة رقم (4) في حالة ان المنفذ لهذا البرنامج شركة أجنبية مرتبطة مع المشروع العام في عقود مشاركة أو تسليم مفتاح أو عقود تدريب، نظرًا لأن تكلفة البرنامج تدخل ضمن تكلفة هذه العقود ومن ثم يصبح الجزء الخاص بالتكلفة الأساسية للبرنامج ضمن مص في المعادلة رقم (11) منفعة اجتماعية اضافية، حيث تمثل تكاليف الموارد البديلة التي يتحملها المجتمع فيما لو قام بنفسه بتنفيذ هذا البرنامج. ولكن تبقى مع ذلك ضرورة توفر الشرط التالي لكي تكون هناك منفعة اجتماعية صافية موجبة من جراء برنامج بحث وتطوير في المشروع العام :

أن × مص > صفر (12)

حيث مص في الحالة الأخيرة تساوي قيمة التدفقات النقدية الناتجة عن البرنامج ناقصاً تكلفة البرنامج ضمن عقد ارتباط المشروع العام مع الشركة الأجنبية. ولايكفي بموجب هذا الشرط ان تكون قيمة مص اكثر من الصفر لان الاعتماد على هذه الحقيقة بمفردها يُعرِّض المشروع العام لمخاطر عدم التؤكد وذلك لأنه اذا لم تُرجِّح المنفعة الصافية (مص) بعنصر احتمال النجاح (أن) اثناء عملية التقييم فان المنفعة الاجتماعية الصافية من برنامج البحث والتطوير يمكن أن تكون ضئيلة او صفرًا اذا تكشَّف بعد ذلك ان احتمال النجاح (أن) ضئيل أو يساوي الصفر. لهذا فإن تقديرات المقوِّمين حول تحقيق أكبر منفعة اجتماعية صافية من برنامج بحث وتطوير في المشروع العام مرتبطة ليس فقط باكبر قيمة متوقعة للتدفقات النقدية الصافية من البرناج (مص) وانما ايضا بأكبر قيمة لاحتمال النجاح (أن)، وسبب ذلك ان برامج البحث والتطوير تحتوي على عنصر المخاطرة او عدم اليقين نظراً للطبيعة الخاصة لأنشطة البحث والتطوير التي تتضمن احتمالات التجربة والخطأ.

مثال عملي : حسبما أشرنا في مقدمة البحث فان النماذج المتعلقة بتقدير عناصر المعرفة التقنية في الدول النامية لم تنل حظها بعد من الاهتمام والدراسة الكافيين وبالتالي يندر وجود تطبيقات عملية كافية لها ضمن دراسات جدوى المشروعات العامة في هذه الدول، غير أنه يمكننا أن نورد أمثلة عملية مبسَّطة بقدر الإمكان تبرز امكانية تطبيق هذه النماذج سواء في الواقع الفعلي لتجارب بعض هذه الدول أو من خلال افتراضات رقمية توضح لنا كيفية تطويع الصيغ الرياضية في هذه النماذج لاستخدامها ضمن عملية التقويم ومدى

الأهمية الاقتصادية العملية لهذا التطبيق. فباستخدام البيانات التي أوردها Chakravarti (1972:116-117) في دراسة تطبيقية عن الربحية الاجتماعية لتدريب العمال غير المهرة في القطاع العام في الهند مستقلة عن التقويم الشامل للمشروع العام، نحصل على الأرقام الآتية :

متوسط أجر العامل الماهر (ج م ق في المعادلة رقم (5) = 2400 روبية هندية في السنة.
متوسط أجر العامل (الزراعي) غير الماهر (ج غ ق في المعادلة رقم (5) = 400 روبية هندية في السنة.
التكلفة المحاسبية الاجتماعية لتدريب عامل واحد (تتق في المعادلة رقم (5)) = 1810 روبيات هندية في السنة.

وبافتراض أن التدريب يتم بواسطة الشريك الأجنبي في المشروع العام وأن هناك مهارة واحدة أساسية يدرب عليها العمال (للتبسيط) وأنه ليس هناك احلال للعمال الأجانب في المرحلة الأولى في حياة المشروع على الأقل فانه يمكننا حساب قيمة المنفعة الاجتماعية الصافية لتدريب عامل واحد في برنامج تدريب في المشروع العام (مستخدمين المعادلة رقم 5) كالآتي : (2400 – 400) + 1810 = 3810 روبيات هندية في السنة.

من هذه الأرقام يمكننا استخلاص الحقائق الآتية :

- أن المنفعة الاجتماعية الصافية في المهارة المكتسبة للعامل الواحد في برنامج التدريب موجبة.
- انه بافتراض أن تكلفة تدريب العامل الواحد على المهارة من قبل الشركة الأجنبية التي تدخل ضمن التكاليف المباشرة للمشروع (الشطر الأول في المعادلة رقم 4)هو مساوٍ للتكلفة المحاسبية الاجتماعية (تتق) فان المنفعة الاجتماعية الصافية في التدريب تظل مع ذلك موجبة.
- اذا أسقطنا الافتراض السابق بعدم احلال العامل الوطني محل العامل الأجنبي في المرحلة الأولى في نشاط المشروع وبافتراض أن العامل الأجنبي يستهلك حوالي 50٪ من دخله محليًا فاننا بذلك نضيف رقما موجبًا آخر الى المنفعة الاجتماعية الصافية للمهارات المكتسبة في برنامج التدريب في المشروع.
- ان المسئولين في المشروع يستطيعون التأثير في حجم المنفعة الاجتماعية الصافية من برنامج التدريب في محاولة تحقيق أقصى حد ممكن من هذه المنفعة عن طريق عدد العمال المتدربين (تدريب أكبر عدد ممكن فنياً من العمال على المهارة الواحدة) وتكاليف التدريب خاصة تلك التي تدفع بموجب اتفاقيات ارتباط مع شركات أجنبية (تخفيض التكاليف الى أقل قدر ممكن عند التفاوض).

- ان الأهمية العملية للقيمة الموجبة للمنفعة الاجتماعية الصافية في المثال تكمن في حجم الاعانات التي يمكن أن تدفعها الدولة للمشروع العام، في حالة أن التكلفة المباشرة لبرنامج التدريب مرتفعة بحيث قد تتجاوز قيمة المنفعة الاجتماعية الصافية وبالتالي تكون قيمة الاعانة الفرق ما بين التكلفة المباشرة والمنفعة الاجتماعية الصافية، وكذلك في الاختيار بين المشروعات العامة المختلفة في حالة ما اذا تساوت قيم المنفعة الاجتماعية الصافية المباشرة (الشطر الأول من المعادلة رقم 4)، بحيث يشكل حجم المنفعة الاجتماعية الصافية للمهارات المكتسبة وزنًا ترجيحيًا يؤخذ في الاعتبار عند اتخاذ قرار الاختيار.

أما في ما يتعلق بقياس المنافع الاجتماعية الصافية من جراء البحث والتطوير فبالرغم من انعدام أو نقص البيانات والمعلومات عن المؤشرات الأساسية الداخلة في عملية القياس التي شرحناها سابقًا، الا أن ما توفر من دراسات عن جهود البحث والتطوير في الدول النامية ينم عن ارتفاع تكاليف هذه الجهود التي تدفعها المشروعات العامة عادة الى الشركات الأجنبية التي تتعاقد معها لاجراء مهام البحث والتطوير أو المشاركة في المشروعات العامة بحيث قد تتجاوز هذه التكاليف الاجمالية (ب + د في المعادلة رقم 9) مبلغ الثلاثة ملايين دولار أمريكي سنويًا في بلد مثل الهند (Siddharthan, 1987:25). لذلك فاننا لو افترضنا افتراضًا أقرب ما يمكن للواقع أن الفرق بين سعر السلعة المنتجة وبين تكلفة الوحدة المنتجة (س – ت في المعادلة رقم 9) هو بمعدل 5 دولارات، وأن العمر الزمني للسلعة المنتجة (الفرق بين عدد السنوات التي يمكن بيع السلعة خلالها وعدد السنوات مابين وقت اختراع أو تطوير السلعة وبين وقت طرحها في السوق : أي (و – ح) في المعادلة رقم (9) هو بمعدل 10 سنوات، فان ذلك يحتم أن يبيع المشروع العام على الأقل 60,000 وحدة من السلعة لكي يكون البرنامج مجديًا من الناحية التجارية (معامل الربحية). الأمر الذي يجعل من الصعوبة في كثير من الدول النامية - خاصة ذات الدخل المنخفض - المضي قدمًا في استحداث برنامج البحث والتطوير إذا قوِّم من وجهة النظر التجارية البحتة. غير أنه إذا أخذنا اعتبارات النجاح الفني والتجاري والربحية في الحسبان (المعادلة رقم 10) فاننا بذلك ندخل عوامل المخاطرة وعدم اليقين في حسابات الجدوى مما قد يحوِّل بعض برامج البحث والتطوير غير المجدية من منظور تجاري بحت الى مجدية من منظور المنفعة الاجتماعية مما يبرر تقديم الدعم لها من قبل الدولة لتغطية تكالف عناصر المخاطرة وعدم اليقين من أجل تحقيق الأهداف الاجتماعية للمشروع العام (أنظر ص 190).

مشاكل وصعوبات قياس منافع وتكاليف عناصر المعرفة التقنية

1) ان المشكلة الأولى في قياس منافع وتكاليف عناصر المعرفة التقنية من أجل ادخالها في عملية تقويم المنافع الاجتماعية الصافية للمشروع العام تتعلق بصعوبة حصر جميع المنافع التي يحصل عليها المجتمع والتكاليف التي يتحملها في هذه العناصر. وتنبع هذه الصعوبة من طبيعة التكاليف والمنافع الاجتماعية لمعظم عناصر التقنية حيث تعتبر من التأثيرات الخارجية Externalities التي لا تنحصر منافعها أو تكاليفها مباشرة في المشروع العام وانما تمتد الى المجتمع بأكمله. ونظراً لصعوبة قياس هذه التأثيرات بصورة شاملة ودقيقة من المتوقع اغفال بعضها اثناء عملية التقويم. ولكن ذلك لايعني تجاهل أو اغفال هذه التأثيرات كليا لمجرد صعوبة قياسها أو حصرها «فما لايُدرك كله لايترك جله». كذلك فان الاعتقاد بأن منافع هذه العناصر سوف تتعادل في الأخير مع تكاليفها ومن ثم فان المنفعة الاجتماعية الصافية سوف تكون صفراً أو حتى قريباً من الصفر، لايبدو منطقياً في معالجة تأثيرات عناصر المعرفة التقنية حيث أن مهمة المخططين للمشروعات العامة هو محاولة الحصول على أكبر حجم من المنافع الاجتماعية الصافية من كل العناصر الداخلة في عملية التقويم بما في ذلك عناصر المعرفة التقنية. لذا فان تلمُّس وحصر معظم منافع وتكاليف هذه العناصر ثم تكوين النماذج التي يمكن استخدامها لقياسها، ثم ادراجها اخيرًا في معادلة القيمة الحالية للمنفعة الاجتماعية الصافية هي خطوات أساسية من أجل أن يحصل المجتمع على أقصى فائدة ممكنة من التأثيرات المحتملة لهذه العناصر. وهناك ملاحظة أخيرة في هذا الصدد تجدر الاشارة اليها وهي أن ضآلة الدراسات والبحوث حول تقويم آثار التقنية Technology Assessment وحداثتها قد يكون احد المبررات لاغفال ادراج عناصر المعرفة التقنية في عملية تقويم المشروعات العامة وعدم اعطائها الأهمية اللائقة الاّ مؤخراً وبصورة غير متكاملة أو منظمة.

2) ان ضعف أجهزة المعلومات في كثير من الدول النامية خاصة فيما يتعلق بالنواحي العلمية والتقنية يجعل من الصعب الحصول على قيم دقيقة لمؤشرات المعرفة التقنية مما يضطر المقوِّم الى الاعتماد على معلومات او احصائيات من مصادر أجنبية مما قد يعرِّض عملية التقويم الى المبالغة في ، أو التقليل من، شأن بعض التكالف أو المنافع لعناصر المعرفة التقنية. ومن الطبيعي ان علاج مثل هذه المشكلة ليس في تفادي الصعوبات الناجمة عنها وانما في اقتحامها والاستفادة والتعلم من نتائجها. ان القيام بتحليل وقياس المنافع والتكاليف المتعلقة بعناصر المعرفة التقنية ضمن عملية تقويم المشروعات العامة ومايتتج عن ذلك من حصيلة معلومات حول هذه المنافع والتكالف سوف يؤدي الى تكوين أو

تطوير قاعدة المعلومات التقنية الوطنية ويُساعد ايضا في تحسين وتطوير عملية تقويم المشروعات العامة في المستقبل ويجعلها أكثر دقة وسهولة في المعالجة.

3) من أجل ادراج عناصر المعرفة التقنية في معادلة القيمة الحالية للمنفعة الاجتماعية الصافية لابد من اعطاء مؤشراتها كالمهارات المكتسبة وجهود البحث والتطوير قيماً نقدية معينة. وهنا تواجهنا مشكلة اضافية غير صعوبة حصر كل المنافع والتكاليف المشار اليها سابقا. هذه المشكلة تتمثل في كيفية تحديد الأسعار التي تُحسب بها هذه المنافع والتكاليف. فهناك أسعار السلع المنتجة وتكاليف انتاجها، وتكاليف البحث والتطوير كلها من العناصر التي تُعالَج ضمن نماذج قياس المنافع والتكاليف المترتبة عن عناصر المعرفة التقنية. وتنشأ بصدد تحديد هذه العناصر قضية تحديد السعر الملائم لها: فهل يُحسب سعر السوق أو سعر الظل (السعر الاجتماعي) بالنسبة لبعض هذه العناصر التي لاتعكس اسعار السوق قيمتها الحقيقية للمجتمع؟ أما بالنسبة للعناصر التي تتضمن نقداً اجنبيًا مثل اسعار المنتجات التي تُصدَّر الى الخارج أو تكاليف البحث والتطوير من تجهيزات ومعدات وآلات وخبرات وبراءات اختراع تشترى من الخارج: هل تحسب بسعر الصرف الرسمي الذي لايعكس في كثير من الدول النامية القيمة الحقيقية للعملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية الاخرى، أم تُستخدم أسعار الظل للنقد الأجنبي؟ وكذلك الأمر بالنسبة لأجور العمال المهرة أو غير المهرة أو الأجور المدفوعة للعمال الأجانب المهرة، وهي من عناصر التكاليف والمنافع التي تُستخدم في نماذج قياس مؤثرات المهارات المكتسبة: هل نستخدم أجور السوق أم أجور الظل أم اسعار صرف الظل؟. كل هذه القضايا تواجهها معظم دراسات تقويم المنافع والتكاليف الاجتماعية ولكنها في ما يتعلق بعناصر المعرفة التقنية تتخذ ابعادًا اعمق نظرا للخصائص المميزة لهذه العناصر من حيث صعوبة اخضاعها للقياس الدقيق وتعرُّضها للتغير والطبيعة غير المباشرة للمنافع والتكاليف المترتبة عنها.

4) عند تقييم المنافع والتكاليف المترتبة عن عناصر المعرفة التقنية لابد من اعطائها اوزاناً ترجيحية تمثل الأهمية النسبية لهذه العناصر بالنسبة لمجمل اهداف المجتمع. وتنشأ بصدد هذا الموضوع مشكلتان: الأولى، تنبع من صعوبة تحديد الأوزان الترجيحية. ذلك أن هذا التحديد يتم بناء على التصوُّر الشخصي للمقوِّم أو المُخطِّط للمشروع حول الأهمية النسبة لكل من العناصر حسب تأثيراتها السلبية او الايجابية على رفاهية المجتمع. ومن الطبيعي أن يكون هناك اختلاف في التصوُّر بين المقوِّمين او المخططين من حيث نظرتهم الى هذه الأهمية ودقة تقديرهم لها. والثانية، ناتجة عن اختلاف الزمان حيث ان الأهمية النسبية لعنصر من عناصر المعرفة التقنية قد تتغير من وقت لآخر تبعاً لتغير ظروف واحتياجات المجتمع مما قد يستدعي اعادة النظر في الأوزان الترجيحية

المعطاة لهذه العناصر في أوقات قد تكون متقاربة مما يجعل الاعتماد على هذه الأوزان لفترات طويلة نسبيا أمرًا صعبًا. وعموما فان هناك عدة اعتبارات يستطيع المقوِّم او المخطط للمشروع العام ان يستدل بها من أجل الاهتداء الى تحديد وزن ترجيحي لعنصر معرفة تقنية معين (Hetman, 1973: 171-173) مثل : عدد الأهداف التي يحققها المجتمع من العنصر، مدى أهمية هذه الأهداف بالنسبة للمجتمع، مدى تأثير العنصر على هذه الأهداف، درجة احتمال تحقق هذه الأهداف ، المدى الزمني المتوقع لتحقيق هذه الأهداف. ومن ثم ينشأ احتمال عدم استقلالية كل وزن ترجيحي لعنصر من عناصر المعرفة التقنية عن الآخر. وتأتي هذه التداخلات من صعوبة فصل التأثيرات الاجتماعية لعناصر المعرفة التقنية عن بعضها البعض بصورة دقيقة وحاسمة. فهناك احتمال أن تنتج الزيادة في المهارات أو الخبرة التي يحصل عليها العامل المتدرب في المشروع العام من برنامج التدريب نفسه أو قد تكون ناتجة عن برنامج للبحث والتطوير.

وهناك عدة أساليب مقترحة لعلاج هذه المشكلة منها أسلوب مصفوفة التقاطعات المساندة Cross-Support Matrix. ويستخدم هذا الأسلوب في التعرف على مدى تأثير كل عنصر من عناصر المعرفة التقنية على تأثيرات بقية العناصر ثم استخدام النتائج المتحصلة لترتيب أهمية هذه العناصر. ويوضح هذا الأسلوب الارتباطات المتبادلة لكافة العناصر في شكل مصفوفة مدخلاتها القيم المعطاة من المقوِّم أو المخطط للتأثيرات المتبادلة لكافة العناصر في شكل مقياس ترتيبي تبين مساهمة كل عنصر في تحقيق أهداف العنصر الآخر. ثم تُجمع قيم أعمدة التأثيرات المساندة (سواء كانت سالبة أو موجبة) للحصول على قيمة موحدة لكل عنصر، تعطينا النقاط التي يحصل عليها ضمن المجموع العام للنقاط وبالتالي نحصل على الوزن الترجيحي لهذا العنصر (Hetman, 1973:253-254). ومع أن هذا الأسلوب لا يعالج تماما مشكلة القصور أو الحكم الشخصي Value Judgement في تحديد التأثيرات المتبادلة بين العناصر وبالتالي أوزانها الترجيحية الا أنه يساعدنا في تقليص حدة مشكلات التداخلات بين تأثيرات العناصر المختلفة وكذلك في الحصول على معلومات أكثر عن تأثيرات عناصر المعرفة التقنية على أهداف بعضها البعض.

الخلاصة

مع أن عملية تحليل التكاليف والمنافع الاجتماعية في تقويم المشروعات العامة تواجه صعوبات جمة في ما يتعلق بتحليل تكاليف ومنافع عناصر المعرفة التقنية، الا أن ممارسة هذا التحليل مفيد في حد ذاته حتى وان لم يؤد في بادىء الأمر الى نتائج دقيقة وشاملة. فمجرد

التصدي للقيام بهذه المهمة يولد للدول النامية حصيلة جيدة من المعلومات العلمية والتقنية تساعد في توسيع القاعدة التقنية لهذه المجتمعات وتطوير قدراتها التقويمية في المستقبل. كذلك يساهم هذا التحليل في تنمية الوعي بأهمية عناصر المعرفة التقنية كأحد المداخل الحيوية في دراسات جدوى المشروعات العامة لاتقل أهمية عن الأهداف المعروفة مثل زيادة الدخل القومى او زيادة حصيلة الاقتصاد من النقد الأجنبي وغيرها من العناصر التقليدية في عملية تقويم المشروعات العامة.

وقد حاولنا في هذا البحث الاستطلاعي ابراز أهمية ادراج عناصر المعرفة التقنية ضمن دراسات جدوى المشروعات العامة من خلال تقويم المنافع الاجتماعية الصافية للمشروع العام. ومع أن هذا البحث لايوفي كل عناصر المعرفة التقنية حقها سواء كان ذلك من حيث التعرف عليها وحصرها أو من حيث كيفية قياس منافعها وتكاليفها، الا اننا نأمل أن يكون مقدمة لمزيد من الاهتمام باعطاء عناصر المعرفة التقنية دورها الذي تستحقه والذي كان مُغفلاً في كثير من دراسات جدوى المشروعات العامة في الدول النامية، وتطوير طرق قياس منافعها وتكاليفها من أجل ادراجها في عملية تقويم المنافع والتكاليف الاجتماعية للمشروع العام، وترشيد اختيار أنسب الوسائل وانجحها للحصول على عناصر المعرفة التقنية سواء أكان ذلك من خلال برامج وأنشطة ذاتية أم من خلال عقود ارتباط مع شركات أجنبية.

المصادر العربية

الخطراوي ، م.ق.
1982 اقتصاديات تقويم المشروعات. دمشق : الوكالة العامة للتوزيع.

الغرفة التجارية الصناعية.
1984 تخطيط المشروعات ودراسة جدواها الاقتصادية. الرياض: ادارة البحوث.

بدوي، م.و. وآخرون.
1980 «دراسة أولية عن أساليب نقل التكنولوجيا وعلاقتها بمشاكل التصنيع في دول الخليج العربية» مجلة آفاق اقتصادية، العدد الأول (يناير): 45-74.

الشافعي ، ع.
1982 «مناهج تقييم المشروعات في الدول النامية» مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد الثاني، (يونيو): 39-65.

الكواري ، ع.خ.
1981 دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية: مدخل الى دراسة كفاءة أداء المشروعات العامة في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط». الكويت : عالم المعرفة.

المصادر الاجنبية

Chakravarti, A.
1972 "The Social Profitability of Training Unskilled Workers in the Public Sector in India." Oxford Economic Papers 24 (1): 111-123.

Dasgupta, A. & Pearce, D.
1978 Cost-Benefit Analysis: Theory and Practice. London: ELBS/ Macmillan.

Fitzgerald, E.
1982 Public Sector Investment Planning for Developing Countries. London: ELBS/ Macmillan.

Hetman, F.
1973 Society and the Assessment of Technology. Paris: OECD.

Kudla, R.J. & McInish, T.
1980 "A New Tool for R & D Project Evaluation." Industrial Management (Nov - Dec): 5-7.

Lal, D.
1975 Appraising Foreign Investment in Developing Countries. London: Heinemann Educational

Libik, G.
1969 "The Economic Assessment of Research and Development." Management Science 16 (1): 33-66.

Long, F.
1983 "The Management of Technology Transfer to Public Enterprises in the Caribbean." Technology in Society 5 (1): 69-82.

Pearce, D. W. & Nash, C.
1981 The Social Appraisal of Projects. London: ELBS/ Macmillan.

Roemer, M. & Stern, J.
1975 The Appraisal of Development Projects. New York: Praeger.

Siddharthan, N.
1987 In-House R & D, Imported Technology, and Firm Size: Lessons from Indian Experience. New Delhi: Institute of Economic Growth.

Squire, L. & Var Der Tak, H.
1975 Economic Analysis of Projects. New York: IBRD.

Twiss, B.C.
1974 Managing Technological Innovation. London: Longman.

United Nations
1974 The Acquisition of Technology from Multinational Corporations by Developing Countries. New York: United Nations, Dept. of Economic and Social Affairs.

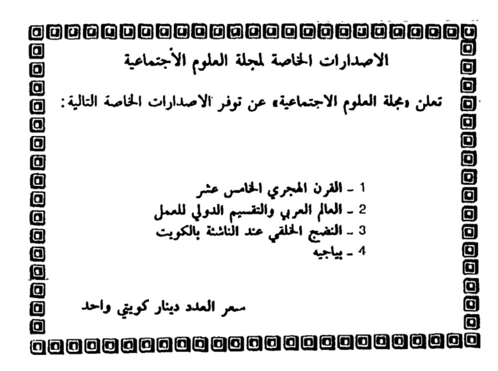
United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD)
1972 Guidelines for the Study of the Transfer of Technology to Developing Countries. New York: United Nations.

1978 Handbook on the Acquisition of Technology by Developing Countries. New York: United Nations.

United Nations Industrial Development Organization (UNIDO)
1972 Guidelines for Project Evaluation. New York: United Nations.

Weiss, J.
1980 "Cost-Benefit Analysis of Foreign Industrial Investments in Developing Countries." in Industry and Development, United Nations 5 : 41-58.

Wood, A.
1984 Economic Evaluation of Investment Projects: Possibilities and Problems of Applying Western Methods in China. Washington, D.C. : The World Bank.



ترشيد عملية اتخاذ قرارات معالجة المنتجات الضعيفة دراسة تحليلية لموقف احدى الشركات الصناعية الخليجية

هاني ميساك
جامعة لويزيانا التكنولوجية ـ الولايات المتحدة

مقـــدمـة

يرى البعض أن هناك اتجاهاً من جانب المستثمر العربي الخليجي في ما يتعلق بالاستثمارات المحلية، فهو غالبا يوجه تلك الاستثمارات نحو المجالات التي تحقق عائدا مجزيا خلال فترة سريعة نسبيا. لذا فاننا نجد أن معظم هذه الاستثمارات تتركز بدرجة كبيرة في المجالات التجارية والعقارية وفي مجال التعامل في سوق الأوراق المالية ثم يقل حجمها النسبي في المجالات الانتاجية الأخرى، مثل المشاريع الصناعية التي تحتاج لفترة أطول لكى تحقق عائدا مناسبا اضافة الى المشكلات المتعددة التي تواجهها الصناعة المحلية، (باشا، 1983). وقد ترتب على ذلك أنه بالرغم من أن النمو في قطاع الصناعة لمعظم هذه البلاد كان سريعا من حيث قيمته المطلقة، الا أنه لم يكن كذلك من حيث قيمته النسبية. فبينما ازداد الانتاج الصناعي عدة مرات خلال الفترة من 1965 الى 1980، الا أن نسبة الانتاج الصناعي الى اجمالي الناتج القومي قد انخفض في العديد من البلدان خلال نفس الفترة، (سلامة، 1983). ويبدو أن العائدات الاستثمارية في السوق المحلية في المجالات غير الانتاجية لن تستمر كما هي عليه، اذ أنه ظهرت في الآونة الأخيرة من المؤشرات[1] ما يفيد بأن اهتمامات المستثمر العربي الخليجي المحلية سوف تتوجه مستقبلا نحو المشاريع الصناعية برغم ما تواجهه الصناعة في هذه المنطقة من مشكلات، وقد تبلورت وجهة النظر هذه خلال مقابلة الباحث للعديد من الفعاليات الاقتصادية بدولة الكويت.

وفي ما يتعلق بالصناعة المحلية، فلقد أجريت عدة دراسات للتعرف على ملامح ومعوقات التصنيع في عدد من بلدان الخليج اعتمد معظمها على الاحصائيات المنشورة، وقلة منها على الدراسات الميدانية (تقي، 1981؛ أسعدي، 1982) [2][3]. وفي هذا الخصوص نجد أن تلك الدراسات رغم أهميتها فانها لم تتطرق الى وضع مدخل متكامل لمعالجة تدهور مبيعات خط انتاج احدى الشركات الصناعية أمام المنافسة الأجنبية بحيث يمكن بواسطته تشخيص الداء ووصف الدواء وتقدير ما ينتج عن تطبيقه من آثار يمكن قياسها كميا. ولقد تمت الاشارة الى انتشار حالات فشل الصناعات الخليجية المحلية، فالعديد من مصانع الكويت مثلا يعانى من الخسائر، والقليل منها هو الذى يحقق أرباحا تفوق 10٪ من رأس المال المستثمر، وعليه، فان وضع المدخل المشار اليه أعلاه وعرض كيفية تطبيقه يصبح أمراً جديرا بالاهتمام، ان لم يكن مطلبا ملحا في دول تتميز أسواقها بالمنافسة الشديدة ولم تمر مراحل الصناعة فيها بالمراحل نفسها التي مرت بها الصناعة فى بلدان الغرب (خلف، 1982).

هدف البحث

يسعى هذا البحث الى وضع مدخل كمي يصلح لمعالجة موقف الصناعات الخليجية بصفة عامة التي تعاني من ضعف مركزها التنافسي امام المنتجات الأجنبية، والى القيام بتلخيص نتائج الدراسات التسويقية التي قامت بتطبيق المدخل الكمي لمعالجة موقف احدى الشركات الصناعية الخليجية التي تواجه منافسة شديدة من قبل المنتجات الاجنبية الشبيهة وكانت نتيجته تكبد الشركة لخسائر مستمرة منذ طرح المنتج المحلي بالسوق.

بعد هذه المقدمة العامة لموضوع البحث وأهدافه التى تكون القسم الأول منه، يأتي القسم الثانى والثالث من البحث اللذان تم تخصيصهما لعرض المدخل الكمي والحالة التطبيقية المنوه عنها باهداف البحث أما القسم الرابع، فلقد خصص للخاتمة مع تعليق للباحث على المدخل الذي اتبع في معالجة حالة الشركة الصناعية الخليجية.

المدخل الكمي المقترح

تمهيدا لعرض المدخل الكمي المقترح، فانه قد يكون من الملائم اولا التعرف على طبيعة قرارات معالجة المنتجات الضعيفة واختلافها عن طبيعة قرارات تحسين المنتج. وفي هذا الصدد نجد ان قرارات معالجة المنتجات الضعيفة يتسم بالطابع الدفاعى وليس بالطابع الهجومي، حيث ان الهدف هنا ليس بغرض اعداد المنتج لمرحلة نمو جديدة باستغلال فرص تسويقية جديدة ولكن بغرض ايقاف تدهور المنتج واعادة مستوى ادائه الى مستويات مقبولة هذا من ناحية، ومن ناحية اخرى، نرى ان هذه القرارات تنطبق على

المنتجات التي تعاني من مستويات أداء غير مقبولة بصفة عامة بغض النظر عن موقعها من دورة حياة المنتج . فاذا شئنا ان ندخل في سياق العرض مصفوفة محفظة منتجات مجموعة بوسطون للاستشارات (Henderson, 1970) الموضحة في الشكل (1)، فان قرارات معالجة المنتجات الضعيفة تطبق فى حالات المنتجات التي تقع في مربعي «الاولاد الاشقياء» و «الكلاب» .

نمو السوق Market Growth	منخفض	عال
عالٍ	الاولاد الاشقياء Problem Children	النجوم Stars
منخفض	الكـــــلاب Dogs	البقرة الحلوب Cash Cow

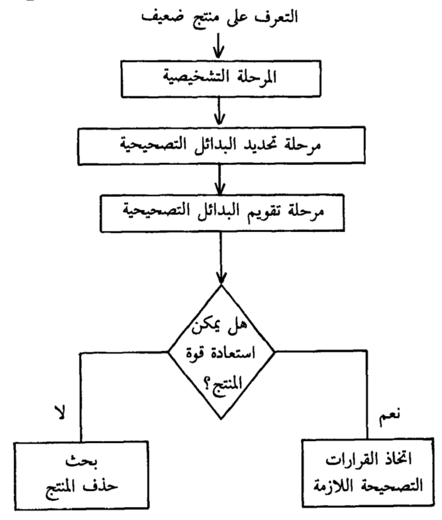
حصة السوق النسبية
Relative Market Share

شكل (1)
مصفوفة محفظة المنتجات

ان طبيعة قرارات معالجة المنتجات الضعيفة لابد ان تكون ذات علاقة وثيقة بقرارات حذف وايقاف انتاج المنتج حيث ان هذين النوعين من القرارات يمثلان فى حد ذاتها البديلين المتاحين الرئيسيين امام الشركة تجاه مستويات الاداء غير المقبولة الحالية أو المستقبلية. وان اتخاذ اي من هذين النوعين من القرارات يتطلب ايجاد وسيلة لتقويم خط منتجات الشركة للتعرف على المنتجات الضعيفة ذات مستويات الاداء غير المقبولة والتي اذا لم يكن لديها فرصة لاستعادة قوتها فانه ينبغى أن تحذف.

من العرض السابق يتضح ان عملية اتخاذ قرارات معالجة المنتجات الضعيفة هي عملية متتابعة المراحل كما هو موضح في الشكل (2). تبدأ هذه العملية بمرحلة تشخيصية تهدف الى التعرف على أسباب مستوى الاداء المتدنى للمنتج واستنباط البدائل التصحيحية اللازمة وتقويمها بواسطة الادارة فى المرحلتين الثانية والثالثة. وحينما تقرر الادارة بأن الاجراءات التصحيحية التى يستقر عليها الرأي لها فرصة كبيرة في جعل المنتج تنافسيا Competitive مرة أخرى، فانها تقوم بتطبيقها، اما إذا رؤي العكس ووجدت الادارة بأن

موقف المنتج من الضعف بحيث أنه لا توجد جدوى اقتصادية من انفاق المزيد من الاستثمارات لتحسينه، فأن عليها أن تتوجه جديا نحو بحث حذف المنتج.



شكل (2)
عملية معالجة المنتجات الضعيفة

على هدى ما تقدم من تمهيد نقترح المدخل الكمي التالي لمعالجة موقف الصناعات الخليجية الضعيفة والذي نورد خطواته في ما يلي :

1) التعرف على الموقف التنافسي للمنتج المحلي بعد تحديد دقيق لحدود المنتج ومنافسيه ولحدود السوق موضوع الدراسة وكذا نوعيات المستهلكين وذلك بناء على :

أ) معلومات تجمع من مستهلكي المنتج بنوعياتهم المختلفة على المستوى الفردي تهدف الى مقارنة خصائص المنتج المحلى ذات الأهمية ونظيره الأجنبي. وفي هذا الخصوص فانه

يمكن الاسترشاد بما تم نشره من كتب وأبحاث ودراسات في ما يتعلق بأسباب عدم نجاح المنتجات الصناعية مثل (Webster, 1979) وغيرها من المصادر لتحديد نوعية المعلومات التي يتعين جمعها والتى تخدم أهداف الدراسة.

ب ـ معلومات مجملة على مستوى السوق ككل في ما يتعلق بمستوى اداء المنتج المحلي أمام المنافسة الأجنبية. وفي هذا الخصوص فانه يكون من المفيد مثلا معرفة تطور حصة المنتج المحلي في السوق بالمقارنة مع منافسيه، لما لذلك من علاقة على مستوى ربحية المنشأة المنتجة (Buzzell et al, 1975; Schoeffler et al, 1974)) وكذا تطور مبيعات الصناعة ككل وغيرها من الأمور.

2) انشاء مصفوفة لتقويم خط أو خطوط المنتجات التى بواسطتها يتم وضع أي من الأنواع المختلفة للمنتج داخل خلية معينة من خلايا المصفوفة وفقا لخصائص معينة تحدد سلفا بما يتلاءم مع أهداف الدراسة. ولإتمام هذه الخطوة، فانه يمكن الاسترشاد بما تم نشره في هذا المجال من دراسات وذلك لتكوين المصفوفة التي تتلاءم مع الموقف الذى نحن بصدد معالجته (Dutch Shell, 1975; Wright,1978; Hoch, 1980 ; Wind & Saaty, 1980 Wind & Claycamp,1976.

3) وضع وتحليل الخيارات الاستراتيجية المتاحة أمام المنشأة المنتجة على ضوء ما تقدم للتعرف على نطاق البدائل التنفيذية المتاحة لمعالجة الموقف. وفي هذا الخصوص فان الخيارات الاستراتيجية المعروضة قد تكون الخروج من السوق، أو التركيز على قطاع معين من السوق يمكن من ورائه جني الأرباح الوفيرة، أو زيادة حصة المنتج المحلي في السوق. ويمكن الاسترشاد بما تم نشرة فى هذا المجال من دراسات عند تطبيق هذه الخطوة مثل (Battaure, 1967; Harrigan & Porter, 1983; Kotler, 1965; Talley, 1964; Hamermesh et al, 1978; Hayes, 1972).

4) تحديد حجم المبيعات الحرج الواجب تحقيقه للوصول الى مستوى ربحية تحدده الإدارة مع تغطية عناصر التكاليف المختلفة المناظرة لكل بديل تنفيذي معروض. وفي هذا الخصوص فان الأمر يتطلب بناء نموذج رياضى يربط حجم المبيعات الحرج بعناصر التكاليف المختلفة، ويمكن الاسترشاد بنماذج التكلفة والمنفعة المنشورة عند بناء النموذج المطلوب (Weinberg, 1956 ; Stillson & Arnoff, 1957).

5) تصميم البرنامج التصحيحي المقترح على هدي نتائج تحليل الحساسية الخاص بنموذج حجم المبيعات الحرج، ثم تطبيق ذلك البرنامج وتقويم النتائج الناجمة عن تنفيذه.

وعند اجراء الدراسات اللازمة لمعالجة موقف الصناعات الخليجية من جوانبه المختلفة، فانه يمكن اتباع مدخل النظم Systems Approach الذي بمقتضاه يتم تقسيم الفريق الموكل اليه اجراء الدراسات اللازمة الى مجموعات عمل مترابطة ومتفاعلة بحيث

يختص كل منها بالقيام بمهام معينة مع وجود درجة من التعاون والتكامل بين تلك المجموعات في ادائها لأعمالها. وفي الجزء التالي من البحث، سنقوم بايضاح كيفية تطبيق خطوات المدخل الكمي المشار اليه أعلاه في ما يتعلق بحالة احدى الشركات الصناعية الخليجية التي تعاني من ضعف في مركزها التنافسي امام المنتجات الاجنبية، وذلك بشيء من الاسهاب بهدف الايضاح.

حالة تطبيقية في الخليج

استرعى انتباه ادارة احدى الشركات الصناعية باحدى دول الخليج التي تقوم بتصنيع نوع من قطع غيار المركبات بأن حصة السلعة التي تقوم بانتاجها فى السوق المحلي آخذة بالتناقص خلال السنوات السبع الأولى من طرح المنتج. فبينما بلغت حصة المنتج المحلي في السوق 27,40٪ خلال عام 1973، نجد أنها أصبحت 12,53٪ خلال عام 1979، ونتيجة لذلك فان الشركة المنتجة كانت تحقق خسائر مستمرة آخذة في التزايد سنة بعد أخرى لعدم مسايرة الانتاج المحلي للتطورات التي حدثت في المنتج في السوق وغيرها من الأمور التي ستوضح في ما بعد والتي نتج عنها أن كانت أرقام المبيعات السنوية دون حجم مبيعات التعادل.

بناء على ذلك، فلقد شكلت الادارة فريقا لبحث الموقف من جوانب متعددة. وقد تم تقسيم الفريق الى خمس مجموعات عمل، الاولى تقوم باعداد الدراسات التسويقية، والثانية تقوم باعداد دراسات عن مراقبة جودة الانتاج، والثالثة تقوم باعداد دراسات عن التطور التكنولوجى فى مجال الصناعة، والرابعة تقوم باعداد دراسات عن تخطيط ومراقبة العمليات الانتاجية، والخامسة تقوم باعداد دراسات عن جدوى ادخال تعديلات فنية وتسويقية وتنظيمية في ما يتعلق بتصميم المنتج وادارة العمليات التسويقية والانتاجية الخاصة به. وقد عين لكل مجموعة عمل رئيس وكان على رؤساء مجموعات العمل الاجتماع بصفة دورية مع مدير فريق البحث لتبادل المعلومات والتنسيق بين أنشطة مجموعات العمل ضمانا لتحقيق التفاعل المطلوب بين مجموعات عمل فريق البحث.

وسيقوم الباحث هنا بتلخيص نتائج الدراسات التسويقية التي كان الباحث رئيسا لمجموعة العمل المكلفة باجرائها، بما يتناسب مع أهداف هذا البحث. وكانت تلك الدراسات تعتني بالتعرف على الموقف التنافسي للمنتج المحلي وعيوبه الفنية، إنشاء مصفوفة لتقويم خط المنتجات، تحليل الخيارات الاستراتيجية وتصميم البرنامج التصحيحي، وتقويم نتائج تطبيقية باستخدام نماذج رياضية تم بناؤها خصيصا لهذا الغرض:

1) التعرف على الوقف التنافسي للمنتج المحلي وعيوبه الفنية : بالنسبة للمنتج المحلي موضوع الدراسة، فان مستهلكيه المحليين أمكن تصنيفهم الى فئتين من العملاء هما : أ) فئة كبار العملاء التي تتضمن الهيئات الحكومية والقطاع المشترك والشركات الخاصة، ب) فئة صغار العملاء التى تتضمن الوسطاء الذين يبيعون المنتج المحلي اضافة الى المنتجات الأجنبية المنافسة الى أفراد الجمهور.

وعليه فانه لتقدير الموقف التنافسي للمنتج المحلي، فلقد أستخدمت صحيفتا استقصاء [4] حيث وزعت أولاهما على عينة شاملة Generic تتكون من 12 مفردة من العملاء (أ) بنسبة 40٪ من اجمالي العملاء الذين سبق لهم التعامل مع المنتج المحلي، وقد روعي في مفرداتها تمثيل الهيئات الحكومية المختلفة والشركات العاملة في قطاع البترول وشركات القطاع الخاص والمشترك، ولقد وزعت ثانيتهما على عينة شاملة أخرى تتكون من 57 مفردة من العملاء (ب) بنسبة 26,40٪ من اجمالي العملاء الذين سبق لهم التعامل مع المنتج المحلي، وقد روعي فى مفرداتها تمثيل معظم المناطق الجغرافية بالدولة الخليجية. وقد تم توزيع احدى الصحيفتين في شهر يونيو عام 1981، أما الصحيفة الاخرى فتم توزيعها في شهر فبراير من عام 1982. ولقد احتوت صحيفتنا الاستقصاء أسئلة تتعلق بموقف المنتج المحلي بالمقارنة مع المنتجات الأجنبية، فيما يتعلق بنواحى الجودة ومستوى الاداء اضافة الى النواحي التسويقية والتسهيلات الممنوحة وخدمات ما بعد البيع كما تضمن الاستقصاء أسئلة تتعلق بالنواحي الفنية للمنتج.

باستخدام مقياس من خمس نقاط حيث الرقم 1 يعني «المنتج الأجنبي أفضل بكثير من المنتج المحلي» والرقم 2 يعني «المنتج الأجنبي أفضل قليلا من المنتج المحلي» والرقم 3 يعني «لا فرق بين المنتجين» والرقم 4 يعني «المنتج المحلي أفضل قليلا من المنتج الأجنبي» والرقم 5 يعني «المنتج المحلي أفضل كثيرا من المنتج الأجنبي» وذلك لمقارنة الموقف التنافسي للمنتج المحلي مع نظيره الأجنبي بالنسبة للعديد من العوامل المتعلقة بالنواحي المختلفة المنوه عنها اعلاه. كانت النتائج التي تمثل متوسط النقاط المتحصل عليها بالنسبة لكل عامل من العوامل كما هو موضح في الجدول (1). ولقد تم اجراء بعض التعديلات اللغوية في ما يتعلق بالعوامل الواردة في هذا الجدول اخفاء لشخصية المنتج وحفاظا على مقتضيات السرية اللازمة.

من الجدول (1) يتضح أن الموقف التنافسي للمنتج المحلي يعاني من ضعف شديد بالمقارنة مع نظيرة الأجنبي وذلك لبعض الجوانب الفنية والتسويقية مثل الاحتياج للصيانة والعناية المستمرة، جودة اداء المنتج، تناسب سعر المنتج مع جودته، وما يحققه بيع الوحدة الواحدة من المنتج للعميل من أرباح بالنسبة لصغار العملاء.

جدول رقم (1)
الموقف التنافسي للمنتج المحلي مع منافسة الأجنبي

الجودة ومستوى الاداء	متوسط حصيلة النقاط لكبار العملاء	متوسط حصيلة النقاط لصغار العملاء
ـ تصميم الشكل الخارجى.	2,28(*)	1,83(**)
ـ ثبات العلامة التجارية.	2,43(*)	1,59(**)
ـ قابلية المنتج للتركيب على العديد من المركبات ذات الانواع والجنسيات المختلفة.	2,14(*)	2,17(*)
ـ الاحتياج للصيانة والعناية المستمرة.	2,00(*)	2,69
ـ جودة اداء المنتج.	1,57(**)	2,71
ـ مدى الاحتفاظ بجودة المنتج أثناء التخزين.	2,57	3,08
الأمور التسويقية والخدمات		
ـ تناسب سعر المنتج مع جودته.	2,43(*)	1,69(**)
ـ ما يحققه اسم المنتج من انطباعات محببة لدى المستهلك.	2,29(*)	1,79(**)
ـ طريقة التوزيع.	3,57	2,61
ـ خدمات ما بعد البيع (الصيانة والاستبدال).	3,29	2,86
ـ التسهيلات فى الدفع والسداد.	2,71	3,22
ـ جودة الاعلانات وكثافتها.	3,14	2,22(*)
ـ تناسب فترة الضمان مع رغبات المستهلك.	3,14	2,87
ـ الحوافز العينية والتشجيعية.	(لا ينطبق)	2,17(*)
ـ ما يحققه بيع الوحدة الواحدة من المنتج للعميل من أرباح.	(لا ينطبق)	1,75(**)

* تختلف احصائيا عن 3 بمستوى معنوية 0,05 وفقا لاختبار ت.

** تختلف احصائيا عن 3 بمستوى معنوية 0,01 وفقا لاختبار ت.

إضافة الى ما تقدم، فلقد احتوت قوائم صحيفتي الاستقصاء على اسئلة للتعرف على العيوب الفنية للمنتج وترتيب درجة أهميتها مع تحليل الموقف التنافسي لكل نوع من أنواعه. ولقد ظهر من تحليل البيانات ما يلي : أ) تواجد عديد من العيوب الفنية للمنتج منها أربعة على درجة كبيرة من الأهمية، ب) إثنان وعشرون نوعاً من الأربعة وعشرين نوعا التي تنتجها الشركة تعاني من نفس النتائج السالبة في الموقف التنافسي بإستثناء نوعين يصلحان للاستخدامات العنيفة Heavy Duty يتمتع المنتج المحلي بخصوصهما بموقف احتكاري.

واستكمالا للصورة نعرض في الجدول (2) تطور مبيعات الشركة في السوق المحلي خلال الفترة من 1976 الى 1980 لعملائها المشار اليهم آنفاً.

جدول رقم (2)

تطور مبيعات الشركة في السوق المحلــي

السنة	اجمالي المبيعات المحلية بالوحدات	النسبة المئوية للمبيعات لكبار العملاء	النسبة المئوية للمبيعات لصغار العملاء
1976	22693	٪28,40	٪71,60
1978	17137	٪11,71	٪28,79
1980	18742	% 82,38	٪26,71

من الجدول (2) يتضح أنه نتيجة لما يعانيه المنتج المحلي من موقف تنافسي ضعيف بالنسبة للمنتجات الأجنبية، فان نسبة مبيعات الشركة لصغار العملاء آخذة في التناقص المستمر وذلك لأن هذا القطاع من السوق يتسم بالمنافسة الشديدة في حين أن نسبة مبيعات الشركة لكبار العملاء في المقابل آخذة فى الزيادة وذلك لأن هذا القطاع من السوق شبه احتكاري من قبل المنتج المحلي لشمول قوانين حماية الصناعة المحلية المعمول بها فى تلك الدولة الخليجية للمنتج المحلي موضوع الدراسة.

ونظرا لأن على الهيئات الحكومية ان تتعامل مع المنتج المحلي دون سواه وفقا لاحد القرارات الوزارية في هذه الدولة الخليجية، فان الامر اذا ما استمر كما هو عليه، فسوف يؤدي الى انخفاض مستمر في حصة مبيعات الشركة فى السوق المحلي. وعليه فان على ادارة

الشركة أن تتدخل في مجريات الأمور لتدارك ذلك الموقف. وقد كانت أهم الاسباب التي ادت الى ضعف موقف المنتج المحلي بالمقارنة مع نظيرة الأجنبي كما يلي :

1) تدني مستوى جودة واداء المنتج وعدم مناسبة سعره مع العديد من الامور التسويقية والخدمات كما هو موضح في الجدول (1).
2) معاناة المنتج المحلي من العديد من العيوب الفنية التى تسببت في تدني مستوى جودة واداء المنتج.

ولقد نتج عن ذلك تدهور مستمر لحصة المنتج في السوق وتناقص مطرد لمبيعاته الاجمالية فى السوق المحلى والاتجاه نحو اقتصارها على كبار العملاء تحت تأثير القوانين والقرارات الوزارية الخاصة بحماية الصناعة المحلية. ويتضح من التحليل ان اطار اي برنامج لمعالجة موقف هذا المنتج لا بد أن يعتنى بالتخلص من العيوب الفنية لهذا المنتج، وتقديمه فى السوق بسعر وجودة يتفقان مع رغبات المستهلكين، وتحسين البرنامج التسويقي والخدمات لهذا المنتج.

في القسم التالي من الحالة التطبيقية، نقوم بعرض مصفوفة تقويم خط المنتجات لانتقاء انواع المنتج التي سيكون لها الاولوية في اي برنامج مقترح للمعالجة وكذلك تلك الانواع من المنتج التي سيكون لها الصدارة في اي برنامج مقترح للحذف.

2) مصفوفة تقييم خط المنتجات : لما كانت الشركة المنتجة تقوم بانتاج اكثر من عشرين نوعا من المنتج تحت الدراسة، ولما كانت هذه الشركة، كغيرها من مشروعات الاعمال، تعمل على تحقيق أهداف ثلاثة أساسية هي القوة السوقية (المتمثلة فى حصتها فى السوق) والربحية، والنمو، فانه لتبيان الاهمية النسبية لتلك الانواع بالنسبة للشركة المنتجة، فان الامر يتطلب معرفة مدى مساهمة كل نوع من تلك الانواع في تحقيق اهداف الشركة الثلاثة المنوه عنها أعلاه. وفي هذا الصدد فلقد تم انشاء مصفوفة لتقويم خط المنتجات لهذا الغرض حيث استخدم مقياس حصة مبيعات النوع كمؤشر لمدى المساهمة فى القوة السوقية للشركة، ومقياس حصة القيمة المضافة للنوع كمؤشر لمدى المساهمة في ربحية الشركة، ومقياس معدل نمو النوع كمؤشر لمدى المساهمة في نمو الشركة. وسوف نلقي الضوء على تلك المقاييس وطريقة استخدامها في انشاء مصفوفة تقويم خط منتجات الشركة كما يلي :

أ) مقياس حصة المبيعات Sales Share Class : لكل نوع من أنواع السلعة، تم حساب حصته في اجمالي مبيعات الشركة وذلك بقسمة عدد الوحدات المباعة في السنة من هذا النوع على اجمالي عدد الوحدات المباعة من كافة الأنواع خلال تلك السنة.

ب) مقياس حصة القيمة المضافة Value Added Share Class لكل نوع من أنواغ المنتج

المحلي: تم حساب حصته في اجمالى القيمة المضافة المتحصل عليها من مبيعات الشركة السنوية وفقا لخطوات ثلاث: الاولى، تم حساب الفرق بين سعر بيع الوحدة الواحدة من النوع وبين تكلفة المواد الخام الداخلة فى تصنيع الوحدة الواحدة الثانية، تم حساب القيمة المضافة الاجمالية لهذا النوع وذلك بضرب عدد الوحدات المباعة سنويا من هذا النوع × الفرق المتحصل عليه للوحدة الواحدة من الخطوة الأولى. الثالثة، تم حساب حصة القيمة المضافة للنوع وذلك بقسمة القيمة المضافة الاجمالية للنوع ÷ اجمالي القيمة المضافة لكافة الأنواع المباعة.

جـ) مقياس معدل نمو المبيعات Growth Rate Class لكل نوع من أنواع السلعة: تم حساب متوسط معدل نمو مبيعاته على خطوتين، الأولى، قسمة مبيعات كل سنة من هذا النوع ÷ مبيعات السنة التي تسبقها لهذا النوع خلال عدد من السنوات الماضية، الثانية، جمع هذه النسب وقسمة المجموع على عدد هذه النسب، وعليه فان الزيادة (النقصان) عن الواحد الصحيح (100٪) سوف يمثل متوسط معدل نمو المبيعات للأنواع المختلفة.

وفي سبيل انشاء مصفوفة تقويم خط المنتجات لعام 1980، فلقد تم ترتيب حصة المبيعات للأنواع المختلفة من السلعة ترتيبا تنازليا، بالنسبة للأنواع الأولى من السلعة التي تكون في ما بينها حوالى 50٪ من اجمالي مبيعات الشركة، فلقد سميت بمجموعة الأنواع ذات المبيعات المرتفعة (م . ع). أما بالنسبة للأنواع التالية من السلعة التي تكون في ما بينها حوالى 25٪ من اجمالى مبيعات الشركة فلقد سميت بمجموعة الأنواع ذات المبيعات المتوسطة (م . س .)، وبالنسبة للأنواع المتبقية فلقد سميت بمجموعة الأنواع ذات المبيعات المنخفضة (م . خ .). ولقد تم تصنيف أنواع السلعة فيما يتعلق بحصة القيمة المضافة لها بطريقة مماثلة الى مجموعة الأنواع ذات القيمة المضافة المرتفعة (ف . ع)، مجموعة الأنواع ذات القيمة المضافة المتوسطة (ف . س) ومجموعة الأنواع ذات القيمة المضافة المنخفضة (ف . خ).

ولتصنيف أنواع السلعة وفقا لمعدل نمو مبيعاتها، فلقد تم حساب متوسط معدل مبيعات الصناعة بانواعها المختلفة في السوق المحلي من إحصائيات التجارة الخارجية فوجد أنه أعلى قليلا من 11٪. وعليه، فلقد صنفت أنواع المنتج التي يبلغ معدل نمو مبيعاتها ما بين 10٪، 15٪ على أنها مجموعة الأنواع ذات معدل النمو المتوسط (ن . س). بالنسبة للأنواع التى معدل نموها أعلى من 15٪، فلقد سميت بمجموعة الأنواع ذات معدل النمو المرتفع (ن . ع .). وأخيرا فانه بالنسبة للأنواع ذات معدل النمو الذي يقل عن 10٪، فلقد سميت مجموعة الأنواع ذات معدل النمو المنخفض (ن . خ .). اما بالنسبة للأنواع التى طرحت

فى السوق لأول مرة خلال عام 1980، فلقد ضمت الى مجموعة (ن . خ .). والجدول (3) يوضح موقع أربعة وعشرين نوعاً من أنواع السلعة بمصفوفة تقويم خط المنتجات.

جدول رقم (3)

مصفوفة تقييم خط المنتجات لعام 1980

		م . ع .	م . س .	م . خ .
ف . ع .	ن . ع .	القطب الشمالي الشرقي (2)، (3)	(10) →	
	ن . س .			
	ن . خ .			
ف . س .	ن . ع .			(11)، (14) ↗
	ن . س .			
	ن . خ .	(1)، (4)	(8) ↙	
ف . خ .	ن . ع .		(9)	(12)، (16)، (18)، (19)، (20)، (23) ↙
	ن . س .			
	ن . خ .	(5) ←	(6)، (7) ←	(13)، (15)، (17)، (21)، (22)، (24) القطب الجنوبي الغربي

يتضح من الجدول (3) أن هناك نوعين فقط من أصل 24 نوعا تنتجها الشركة يقعان داخل الخلية (م. ع. ، ف. ع. ، ن. ع.) وهما النوعان 2، 3 اللذان يساهمان بـ 29,14٪ ، 19,21٪ من اجمالي مبيعات واجمالي القيمة المضافة للشركة على الترتيب، وأن هناك ستة أنواع تقع داخل الخلية (م. خ. ، ف. خ. ، ن. خ.) وتساهم بـ 7,16٪ 6,19٪ من اجمالي مبيعات واجمالي القيمة المضافة للشركة على الترتيب. وعليه، فانه يمكن النظر للخليتين (م. ع. ، ف. ع. ، ن. ع.) و(م. خ. ، ف. خ. ، ن. خ.) اللتين تقعان بطرفي قطر المصفوفة بأنها تعملان على جذب الانواع التي تقع خارجهما الى أي منهما وذلك وفقا لمعدل نمو هذه الانواع بالكيفية المشار اليها بأسهم الجدول (3). واذا ما استمر الحال كما هو عليه في المستقبل، فانه من المنتظر من الانواع ذات معدل النمو المرتفع (ن . ع .) أن تقترب نحو القطب الشمالي الشرقي بينما الانواع ذات معدل النمو المنخفض (ن . خ .) أن تقترب ناحية القطب الجنوبي الغربي.

من العرض السابق يتضح أن درجة أهمية الأنواع المختلفة التى تقوم الشركة بانتاجها تختلف من نوع إلى آخر من حيث درجة مساهمتها في حصة الشركة فى السوق والمتمثلة في نسبة مبيعات النوع الى المبيعات الاجمالية ودرجة مساهمتها في القيمة المضافة الاجمالية لمبيعات الشركة، التي تغطي تكاليف العمالة المباشرة والتكاليف الثابتة والتكاليف غير المباشرة، وكذا القدرة على الاستمرار فى تحقيق ذلك في المستقبل، والذي يمكن التدليل عليه من معدل نمو مبيعات هذه الأنواع وقربها النسبي من قطبى المصفوفة. وعليه، فانه يمكن التوصل الى الاستنتاجات التالية بناء على التحليل السابق :

أ) الأنواع 2، 3، 10، 11، 14 تكون لها الأفضلية الأولى عند ادخال أي تحسين مستقبلي على المنتج المحلي.

ب) اذا ما استقر الأمر على تبسيط المنتج ، وذلك بانتاج عدد أقل من الأنواع لما يؤدي الانتاج الكبير Mass Production لعدد قليل من الأنواع من ميزات تتمثل اساسا في تخفيض تكلفة الوحدة الواحدة المنتجة، فانه يمكن أن يتم ذلك عن طريق تقليل عدد الأنواع التي تقع بالخلية الجنوبية الغربية ذات معدل النمو الموجب، وهي على وجه التحديد الأنواع 12، 16، 18، 19، 20، 23 وايقاف انتاج الأنواع 13 ، 17، 22 ذات معدل النمو السالب.

جـ) القيام بدراسة تسويقية للأنواع الغالية الثمن من المنتج في السوق المحلي لادخال أنواع جديدة على خط المنتجات الحالي وذلك لأن المركز التنافسي للمنتج المحلي قوي فيما يتعلق بهذه الأنواع.

3) تحليل الخيارات الاستراتيجية : نورد في هذا القسم من الحالة التطبيقية الخيارات الاستراتيجية المتاحة أمام المنتج المحلي التي تتناسب مع ظروف هذا المنتج وأوضاع السوق المحلي وموقف الشركة المنتجة. فالمنتج المحلي كما سبق أن ذكرنا لم يتطور فنيا، وحصته في السوق تتناقص باطراد، والهيئات الحكومية عليها أن تتعامل مع هذا المنتج المحلي دون سواه وأن الشركة المنتجة تمثل أحد أفرع شركةٍ أم تقوم بانتاج وتوزيع منتجات أخرى بالسوق المحلى تحقق كلها أرباحا بأستثناء المنتج موضوع الدراسة. وفي هذا الخصوص، نجد أن الخيارات الاستراتيجية المتاحة امام هذه الشركة تتمثل في الآتي :

أ) الخروج من السوق Divestment : وهذه الاستراتيجية يمكن باتباعها تجميد أعمال المصنع المنتج أو بيعه لجهة أخرى. كما أنه يمكن بذلك تحقيق مكاسب طائلة وفقا لبعض الدراسات (1964) Talley و (1956) Weinberg. إلا أن عملية الخروج من السوق هذه قد يواجهها الكثير من الصعاب مثل الإضرار بسمعة الشركة الأم التي تمثل مبيعات المنتج موضوع الدراسة جزءاً صغيرا من مبيعاتها الكلية، إضافة الى مقاومة الادارة لذلك، اذ أن ذلك قد يعني فشلا ضمنيا للمديرين القائمين على ادارة المشروع، فضلا عن الآثار الاجتماعية التي تترتب على انهاء خدمة العديد من العاملين، وما يترتب على ذلك من العديد من المشكلات القانونية والتى قد تكلف الكثير لمن أنهيت عقودهم قبل حلول ميعاد تجديدها.

ب) تحسين جودة المنتج وبرنامجه التسويقي : بموجب هذه الاستراتيجية يمكن اعادة تصميم نظم الرقابة على الجودة للأنواع المنتجة ومن ثم التخلص من العديد من العيوب الفنية للمنتج، وكذلك تنمية المبيعات بتنفيذ خطة إعلانية فعالة عن المنتج المحلي، ومنح عمولات لرجال البيع، وخصومات تشجيعية لموزعي المنتج المتعاملين مع الشركة.

جـ) اعادة تصميم المنتج Product Redesign : وتهدف هذه الاستراتيجية الى جعل المنتج المحلي تكنولوجيا على مستوى نظيره الأجنبي. وان تطبيق هذه الاستراتيجية في سوق يتزايد فيه الطلب على السلعة لكافة الانواع بمعدل يتجاوز 11٪ لا بد أن يؤدي الى زيادة حصة الشركة في السوق. الا أن هذه الاستراتيجية يعيبها عند التطبيق انها تطلب انفاق رؤوس أموال كبيرة نسبيا لاستثمارها في شراء آلات حديثة.

د) ادخال منتجات جديدة New Product Introduction : ان هذه الاستراتيجية تهدف الى استغلال الطاقة الانتاجية غير المستخدمة للألات في انتاج منتج أو منتجات جديدة لها جدوى تسويقية واقتصادية مقبولة. وقد يعيب تطبيق هذا البديل أن المنتج / المنتجات الجديدة قد تتأثر مبيعاتها بانطباع المستهلك عن جودة المنتج الحالي.

ووفقا للتحليل الوارد أعلاه، فلقد تم استبعاد الأخذ بالإستراتيجيات الأولى والثالثة

والرابعة والتوصية بإتباع الاستراتيجية الثانية، إذ أن ذلك لا يؤدي الى تحمل أعباء مالية إضافية.

4) تحديد حجم المبيعات الحرج : كخطوة أولى نحو تصميم برنامج لمعالجة المنتج المحلي الضعيف، قام الباحث ببناء نموذج رياضي يوضح العلاقة بين الأسعار، تكاليف الانتاج، التكاليف الثابتة، المكافآت التشجيعية للموزعين ورجال البيع العاملين بالشركة، مصروفات الاعلان والترويج، عائد الربح المطلوب، ومزيج الانتاج، وبين عدد الوحدات التي يتعين بيعها سنويا لكي يغطى ما تقدم من تكاليف وأرباح. والتكاليف الثابتة هنا يقصد بها هذا النوع من التكاليف الذي لا يتغير بتغير حجم الانتاج، بينما التكاليف المتغيرة هنا يقصد بها ذلك النوع من التكاليف الذي تتغير قيمتها طرديا مع التغير فى حجم الانتاج. والآن بافتراض أن :

س (ز) = حجم المبيعات الحرج الذي يتعين تحقيقه خلال السنة ز للحصول على مستوى معين من الأرباح مقاساً بعدد الوحدات المباعة من كافة أنواع المنتج.
ك = التكاليف الثابتة السنوية (المصروفات الادارية والرواتب الاستهلاكات، التأمين.... الخ).
ن = عدد الأنواع من المنتج التي تقوم الشركة بتصنيعها فى السنة.
ر (ز) = عائد الأرباح خلال السنة ز كنسبة من حجم المبيعات.
ع (ز) = تكاليف الاعلان والترويج خلال السنة ز كنسبة من حجم المبيعات.
صم = نسبة عدد الوحدات المباعة من النوع م الى اجمالي عدد الوحدات المباعة.
لم = سعر البيع الاسمي للوحدة الواحدة المباعة من النوع م.
ثم = تكلفة الانتاج المتغيرة للوحدة الواحدة المباعة من النوع م.
فم = القيمة المضافة للوحدة الواحدة المباعة من النوع م، فم = لم − ثم.
هم = عمولات رجال البيع كنسبة من قيمة المبيعات الأسمية للنوع م.
وم = خصومات الموزعين كنسبة من قيمة المبيعات الاسمية للنوع م.
أم = نسبة المبيعات لصغار العملاء من إجمالى مبيعات النوع م.

وعليه فإنه بالرجوع الى هامش رقم (5) يمكن إثبات أن حجم المبيعات الحرج بالوحدات من كافة أنواع المنتج في السنة تعطى بالعلاقة التالية :

س (ز) = ك ÷ [مجـ (م = 1 إلى ن) صم قم − مجـ (م = 1 إلى ن) صم (فم + ثم) ر (ز) + ع (ز) + هـم + أم وم] (1)

وفى القسم التالي من الحالة التطبيقية سنعرض لكيفية استخدام نموذج حجم المبيعات الحرج المتمثل بالمعادلة (1) في تصميم البرنامج التصحيحي المقترح لمعالجة الموقف.

5) تصميم وتنفيذ وتقويم البرنامج التصحيحى : نتيجة لاندلاع حرب الخليج وما نجم عنها من آثار اقتصادية، فإن أى برنامج تصحيحى ناجح لا بد أن يعمل على تخفيض حجم المبيعات الحرج اللازم لتحقيق مستوى معين من الربحية. وإن تحليل الحساسية Sensitivity Analysis الخاص بالنموذج (1) يؤدي الى المساعدة على تحقيق هذا الهدف. وباستخدام بيانات عام 1981 والربحية التي قررتها الشركة، أمكن حسبان تغيرات النموذج (1)التى كانت لهذه السنة كالآتي :

ك = 150000

محـ صم ثم = 15,633

محـ صم فم = محـ صم (لم − ثم) = 10,070

ع (ز) = صفر

أم = هـم = وم = صفر لكل قيم م

ر (ز) = 0,10

ومن ثم أمكن حسبان مؤشرات الحساسية التي كانت كالآتى :

في ما يتعلق بالنواحي التسويقية :

$$\frac{\text{محـ ن } \sigma \text{ س (ز)}}{\text{م = 1 } \sigma \text{ هـم}} = + 68547.$$

وهذا يعني أن منح عمولات لرجال البيع يتطلب زيادة حجم المبيعات الحرج بدرجة كبيرة وهو شيْء أعتقد أنه صعب التحقق نتيجة للظروف الاقتصادية التي يمر بها السوق. وعليه فلقد تمت التوصية باستمرار عدم منح عمولات لرجال البيع.

$$\frac{\sigma \text{ س (ز)}}{\sigma \text{ و}^2\text{م}} = \text{صفر لكل نوع من م.}$$

وعليه فلقد تمت التوصية بتنشيط المبيعات لصغار العملاء. إن تحقيق مبيعات من شركة أخرى من العملاء لا بد أن يؤدي الى المساعدة في استيعاب التكاليف الثابتة ما دام سعر بيع الوحدة أعلى من التكلفة المتغيرة للوحدة.

$$\frac{\sigma \text{ س (ز)}}{\sigma \text{ ع (ز)}} = + 68547.$$

وعليه فلقد تمت التوصية بالاستمرار في وقف الصرف على الدعاية والإعلان.

في ما يتعلق بالتكاليف الثابتة والمتغيرة :

$\frac{\sigma \text{ س (ز)}}{\sigma \text{ ك}} = +0,13$. ولما كان هذا المؤشر صغيراً، فلقد تمت التوصية بعدم الإقدام على إنهاء خدمات العاملين. واعتقد ان الوفورات المتحققة من ذلك لا تتناسب مع الآثار القانونية والإجتماعية التي تنجم عن مثل ذلك العمل.

$$\frac{\text{مجـ ن } \sigma \text{ س (ز)}}{\text{م = 1 } \sigma \text{ ث م}} = +267.$$

وعليه فلقد تمت التوصية بخفض التكاليف المتغيرة للإنتاج عن طريق ضبط الجودة، إدخال تعديلات على تصميم المنتج وتبسيطه.

في ما يتعلق بالقيمة المضافة

$$\frac{\text{مجـ ن } \sigma \text{ س(ز)}}{\text{م = 1 } \sigma \text{ ف م}} = -2400.$$

وعليه فلقد تمت التوصية بإيقاف إنتاج الأنواع ذات القيمة المضافة المنخفضة ومعدل النمو الصغير، واستبدالها بأخرى ذات قيمة مضافة أعلى، ومعدل نمو أكبر كلما كان ذلك ممكنا من الناحيتين الفنية والتسويقية. كما تمت التوصية أيضاً برفع أسعار نوعين من المنتج تتمتع الشركة المحلية بخصوصهما بموقف احتكاري وفقا لما توصل إليه من نتائج بالقسم الأول من الحالة التطبيقية.

بتطبيق توصيات الباحثين المنوه عنها أعلاه بعد موافقة إدارة الشركة عليها ابتداءً من العام 1982، كانت نتائج المبيعات والأرباح المناظرة للسنوات من 1982 الى 1985 كما هو موضح بالجدول (4).

يتضح من الجدول (4) أنه بالرغم من الانخفاض في حجم المبيعات الإجمالي خلال الفترة من 1982 - 1985 إلا أن الأرباح كانت في زيادة باطراد، وذلك لانخفاض تكاليف الإنتاج وزيادة مبيعات الأنواع ذات القيمة المضافة المرتفعة. ويلاحظ أيضا من الجدول (4) أن هدف الربحية كما قررته الإدارة (عائد الربحية على المبيعات = 10٪) قد تحقق خلال تلك الفترة فيما عدا عام 1982 حيث بلغ ذلك ذلك العائد 9,63٪ وهي نتيجة لا بأس بها بالطبع لاسيما أن الشركة تمكنت ولأول مرة في تاريخها من تحقيق أرباح بلغت حوالي 40 ألف دينار في حين بلغت الخسائر خلال العام السابق للتطبيق حوالي 30 ألف دينار. فإذا علمنا

أن تكاليف إعداد كافة الدراسات اللازمة (بما فيها الدراسات التسويقية) قد بلغت حوالي 28 ألف دينار فقط، فإن النتائج المتحصل عليها لا بد ان تعتبر أكثر من مرضية.

جدول رقم (4)

بيانات المبيعات والربحية للفترة 1982 - 1985

السنة	محـ صم فـم	محـ صم ثم	حجم المبيعات بالوحدات		عائد المبيعات بالدينار	صافي الربح بالدينار
			الحرج	الفعلي		
1982	12,582	14,291	15159	14974	402800	38800
1983	14,931	14,555	12518	13494	395510	49100
1984	15,905	14,115	11625	11890	372920	55090
1985	14,978	11,231	12182	12484	394876	104661

الخلاصة

نورد في هذا الجزء من الدراسة تعليقات الباحث فيما يختص بأقسام هذا البحث وهي :

أ) تعتبر مصفوفة تقويم خط المنتجات وسيلة فعالة للتخطيط التسويقي والرقابة على تلك الخطط. فبدراسة تلك المصفوفة يمكن وضع الاستراتيجيات التسويقية التي تؤدي الى انتقال أحد الأنواع أو أكثر من خلية الى أخرى والتأكد من مدى نجاح ذلك بتكوين المصفوفة للسنة التالية من وضع الاستراتيجيات التسويقية موضع التنفيذ. وبخصوص القرارات المستمدة من المصفوفة في ما يتعلق بقرارات تبسيط المنتج لبعض الأنواع وإيقاف انتاج أنواع أخرى، فانه يجب اتخاذ هذه القرارات بعد دراسة تأثير ذلك على مستوى خدمة العملاء. فبالرغم من أن لتلك القرارات العديد من المميزات الاقتصادية، الا أن ذلك قد يؤدي إلى الاضرار بمدى امكانية تلبية رغبات واحتياجات العملاء مما قد يؤثر سلبيا على مبيعات أنواع أخرى من السلعة لا تشملها تلك القرارات. ولهذا، فان الأمر يقتضي دراسة تأثير تلك القرارات على طلب العملاء المهمين قبل اتخاذها، مع اخطارهم بذلك بوقت كافٍ تقليلا للآثار الجانبية التى قد تترتب على اتخاذ قرارات فجائية من هذا القبيل.

ب) لم يلجأ الباحث في وضعه للخيارات الاستراتيجية المتاحة أمام الشركة الى الاستعانة ببعض النظم التخطيطية الدارجة فى ذلك الخصوص مثل Buzzell (1975) فوفقا لتلك الدراسة مثلا يوضع مجال العمل Business في واحد من أربعة تقسيمات وفقا لحصته فى السوق ومعدل نمو الصناعة الخاصة به، وبناء على ذلك تحدد الاستراتيجية التي يتعين اتباعها. فمثلا اذا كان لمجال عمل حصة كبيرة فى السوق، وأن معدل نمو الصناعة منخفض تكون الاستراتيجية التى يتعين اتباعها هي استراتيجية الحصاد Harvesting لزيادة التدفقات النقدية. ولكن مثل هذه النماذج فى التصنيف تعاني من أنها على مستوى عال من التجرد لدرجة أنها تصبح نتيجة لذلك عديمة النفع وقد تؤدي الى اتباع إستراتيجيات غير سليمة. أما الاستراتيجيات الناجحة فيجب أن تكون محددة، دقيقة، وثاقبة. فعلى هذه الاستراتيجيات أن تأخذ بعين الاعتبار الأسواق التي يتنافس فيها مجال العمل، المنتجات التى تباع، مستوى الأداء والأسعار، طريقة الانتاج، التوزيع، ووسائل التمويل. وهذا ما اتبعه البحث بالفعل إلى حد بعيد (Van Horne, 1974).

جـ) نموذج تقدير حجم المبيعات الحرج له مزايا عدة نلخصها في ما يلي : 1) البساطة : لا يوجد صعوبة فى تفهم مكونات النموذج أو كيفية تطبيقه ، 2) توفر البيانات : ثوابت النموذج يمكن تقديرها بسهولة من سجلات عناصر التكلفة بالشركة ومن ثم يمكن أن نأخذ في الاعتبار كافة أنواع التكاليف التي تؤثر في اتخاذ القرار، 3) المرونة : يمكن باستخدام النموذج تقدير حجم المبيعات الحرج المناظر لبدائل مختلفة لعناصر التكلفة بما يؤدي الى دراسة تأثير عناصر التكلفة المختلفة، واختيار البديل الأنسب الذي يمكن تطبيقة للوصول لهدف ربحية معين تسعى الشركة الى تحقيقه، 4) العمومية فى التطبيق : ان هذا النموذج يمكن تطبيقه من الناحية العملية بواسطة أي شركة صناعية تهدف الى تحقيق الربح، فالنموذج يمثل حلقة الوصل بين استراتيجيات التسويق والتخطيط للمبيعات.

وبالرغم من المميزات العديدة لذلك النموذج، الا أنه يعاني من بعض أوجه القصور، شأنه فى ذلك شأن العديد من نماذج نقطة التعادل Break Even Models التي تتمثل في فرضية ثبات التكاليف الثابتة مع التغير فى حجم الانتاج مع تواجد علاقة خطية مستمرة بين الايرادات والتكاليف المتغيرة وبين حجم الانتاج. ففي الحياة العملية قد نجد أن التكاليف الثابتة ترتفع بعد حجم انتاج معين وان الايرادات يتناقص معدل زيادتها مع الزيادة في حجم الانتاج بينما نجد أن التكاليف المتغيرة قد يطرأ عليها تغير في معدل الزيادة مع التغير في حجم الانتاج. ففي فترات الكساد، نجد أن الادارة قد تعمل على الحد من

المصروفات المتعلقة بالرواتب والأجور والتخفيض من ميزانية الأبحاث وما شابه ذلك، بينما في فترات الرواج لا يكون لضغط المصروفات أهمية كبرى.

د) ان هذا البحث يتميز بتقديم مدخل كمي متكامل صاحبه التوفيق عند التطبيق في علاج موقف احدى الصناعات المحلية في الخليج العربي التي تعاني من الخسائر نتيجة للمنافسة الاجنبية. وبالرغم من أن أسباب الخسارة قد تختلف من شركة الى أخرى، الا أن هذا المدخل يستحق التجربة في مواقف أخرى مثيلة سواء فيما يتعلق بالشركات المنتجة للسلع الصناعية أو الاستهلاكية للتحقق من جدواه، التي هي بصدد اتخاذ أي من القرارات الاستراتيجية التالية :

1) عدم ادخال تعديلات على السلعة أو استراتيجيتها التسويقية ، 2) عدم ادخال تعديلات على السلعة ولكن ادخال تعديلات على استراتيجيتها التسويقية وهذا قد يتضمن التغيير فى استراتيجيات الاعلان، التوزيع والتسعير، 3) ادخال تعديلات على السلعة بما يؤدي الى ادخال بعض التعديلات على خصائص كل أو بعض الأنواع المنتجة بما يؤدي الى ادخال بعض التعديلات في الاستراتيجيات التسويقية تبعا لذلك، 4) ايقاف تصنيع بعض أنواع أو كل أنواع خط المنتجات، 5) ادخال بعض الأنواع الجديدة على خط المنتجات أو اضافة خط منتجات جديد.

وبالرغم من أن خطوات المدخل المذكور يمكن تطبيقها بصفة عامة عند معالجة موقف صناعة محلية متفاقم، الا أن التفاصيل الخاصة بكل خطوة لا ينبغي أن تكون بالضرورة واحدة في كافة الحالات. ففي كل حالة تقريبا مثلا، نجد أنه من الضروري وضع استراتيجية تسويقية خاصة بها أو بناء نماذج جديدة أو تطوير أخرى قديمة بحيث تجعل الطريق مفتوحا دائما أمام الأعمال الجديدة الخلاقة. وعند تطبيق هذا المدخل علينا أن نأخذ في الحسبان الخصائص الفردية للمنشآت الصناعية ولظروف البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعمل في نطاقها وتحت مؤثراتها. فمهما اتصف القرار الاداري في منشأة ما بالاستقلالية والمرونة فإنه يبقى متأثرا بالاتجاه العام للنظام الاقتصادي والاجتماعي للدولة. ومهما يكن الأمر، فإن هذا البحث قد تصدى لمشكلة ذات أهمية بالغة وتعتبر من أهم معوقات التطور الصناعي وخاصة في ظل الحرية الاقتصادية.

الهوامش :

1) مجلة البترول والغاز العربي، 1982، السنة 18 العدد (10) : 36-49.
2) مجلة الاقتصاد الكويتي، 1981، العدد 281: 48-50.
3) مجلة التعاون الصناعي في الخليج العربي، 1981، السنة الثانية، عدد (ابريل) : 33-37.
4) يمكن طلب صحيفتي الاستقصاء من الباحث مباشرة.
5) بالإشارة الى التعاريف الواردة في متن البحث، فإن التكاليف الكلية السنوية اللازمة لتشغيل الشركة تأخذ الصورة التالية :

التكاليف الكلية = ك + س (ز) ع (ز) مجـ ن (م = 1) صم لم + س (ز) مجـ ن (م = 1) صم (ثم + هـم لم + أم وم لم)

ومن ثم يكون صافي الربح كالآتى :

و (ز) مجـ ن صم لم = س (ز) مجـ ن صم لم -
[ك + س (ز) ع (ز) مجـ ن (م = 1) صم لم + س (ز) مجـ ن (م = 1) صم (ثم + هـم لم + أم وم لم)

وبحل المعادلة الأخيرة لحساب س (ز) آخذين في عين الاعتبار أن لم = فم + ثم ينتج أن

س (ز) = ك / [مجـ ن (م = 1) صم فم - مجـ ن (م = 1) صم (فم + ثم) (ر (ز) + ع (ز) + هـم + أم وم)]

وهي ذات المعادلة (1) المدرجة في متن البحث.

المصادر العربية

أسعدي ، م.

1982 «نشأة وتطور الصناعة بالمملكة العربية السعودية» التجارة ـ 24 (حزيران) : 54-55.

باشا، ذ.

1983 «دور القطاع الخاص في دعم التعاون الاقتصادي بين الأقطار الخليجية» مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ـ 9(33) : 75-97.

تقي ، ذ.

1981 «التوسع الصناعي في قطر، المرحلة الثانية» المصارف العربية» : 1 (حزيران) : 40-42.

خلف ، ع.
1982 «التطور الهيكلي للصناعة الأساسية غير البترولية في دول الخليج العربية» مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية - 8(32): 87-118.

سلامة، م.
1983 «دراسة تحليلية لبعض مشكلات الصناعة الكويتية» مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ـ 9(33) : 13-38.

المصادر الاجنبية

Bettauer, A.
1967 "Strategy for Divestment." Harvard Business Review 45 (March - April): 116-124.

Buzzell, R., Gale, B. & Sultan, G.
1975 "Market Share – A Key to Profitability." Harvard Business Review (January - February): 97-106.

Dutch Shell
1975 "The Directional Policy Matrix: A New Aid to Corporate Planning." Royal Dutch Shell Company.

Hamermesh, R., Anderson, M. & Harris, J.
1978 "Strategies for Low Market Share Business." Harvard Business Review 56 (May-June): 95-102

Harrigan, K. & Porter, M.
1983 "End-Game Strategies for Declining Industries." Harvard Business Review 83 (July - August): 111-120.

Hayes, R.
1972 "New Emphasis on Divestment Opportunities." Harvard Business Review 50 (July - August): 55-64.

Henderson, B.
1970 Perspectives on the Product Portfolio. Boston: Boston Consulting Group.

Hoch, S.
1980 Strategic Management in General Electric. Mimeograph.

Kotler, P.
1965 "Phasing Out Weak Products." Harvard Business Review 43 (March-April): 107-118

Schoeffler, S., Buzzell, R. & Heany, D.
1974 "Impact of Strategic Planning on Profit Performance." Harvard Business Review (March-April): 137-145.

Stillson, P. & Arnoff, L.
1957 "Product Search and Evaluation." Journal of Marketing 22 (1): 33-39.

Talley, W.
1964 "Profiting from the Declining Product." Business Horizon 7 (Spring): 77-84

Webster, F.
1979 Industrial Marketing Strategy. New York: John Wiley.

Weinberg, R.
1956 "Multiple Factor Break-Even Analysis: The Application of Operations Research Techniques to a Basic Problem of Management Planning and Control." Operations Research 4 (2): 152-186.

Wind, Y. & Claycamp, H.
1976 "Planning Product Line Strategy: A Matrix Approach." Journal of Marketing (January): 2 - 9.

Wind, Y. & Saaty, T.
1980 "Marketing Applications of the Analytical Hierachy Process." Management Science (July): 641-652.

Wright, R.
1978 "A System for Managing Diversity." in J. Britt and H. Boyde (Eds.), Marketing Management and Administrative Action. New York: McGraw-Hill.

المجلة العربية للعلوم الانسانية

فصلية : محكمة
تصدر عن جامعة الكويت

رئيسة التحرير

أ. د. حياة ناصر الحجي

المقر : كلية الآداب ـ مبنى قسم اللغة الإنجليزية
الشويخ ـ هاتف ٨١٧٦٨٩ ـ ٨١٥٤٥٣

المراسلات توجه الى رئيس التحرير :

ص. ب ٢٦٥٨٥ الصفاة
رمز بريدي 13126 الكويت

● تلبي رغبة الاكاديميين والمثقفين من خلال نشرها للبحوث الأصيلة في شتى فروع العلوم الإنسانية باللغتين العربية والإنجليزية، إضافة الى الأبواب الأخرى، المناقشات، مراجعات الكتب، التقارير.

● تحرص على حضور دائم في شتى المراكز الأكاديمية والجامعات في العالم العربي والخارج، من خلال المشاركة الفعّالة للأساتذة المختصين في تلك المراكز والجامعات .

● صدر العدد الأول في يناير ١٩٨١ .

● تصل الى أيدي ما يزيد على عشرة آلاف قارىء .

الاشتراكات

* في الكويت : ٣ دنانير للأفراد خصم ٥٠٪ للطلاب، ١٤ ديناراً للمؤسسات .
* في البلاد العربية : ٤٫٥ دينار كويتي للأفراد، ١٦ دينارا للمؤسسات.
* في الدول الأجنبية : ٢٠ دولاراً للأفراد، ٦٠ دولاراً للمؤسسات .

ترفق قيمة الاشتراك مع قسيمة الاشتراك الموجودة داخل العدد.

قراءة الصحف ودوافعها بين طلاب الجامعة
دراسة تطبيقية في الاستخدام والاشباع

محمد عبد الحميد أحمد
كلية الاداب - جامعة الملك عبد العزيز

مقـــدمة

نالت بحوث الاستخدام والاشباع Uses and Gratification اهتماما بالغا فى الدراسات الاعلامية خلال العقدين الماضيين، نتيجة للبحث عن تفسيرات علمية للعلاقة بين مظاهر التعرض لوسائل الاعلام ومحتواها، وما تشبعه من حاجات ودوافع لدى جمهور هذه الوسائل أو المحتوى. واذا كنا نقر بزيادة الاهتمام بهذه البحوث فعلا فى الدراسات الغربية، الا أن هذا الاهتمام قد اتجه الى التركيز على استخدام الوسائل الالكترونية أكثر من الوسائل المطبوعة، واقتصرت بحوث قراءة الصحف فى هذا الاتجاه على الدراسات الخاصة بالتفضيل والاهتمام فى علاقته بالسمات العامة أو الأولية أو السكانية، وقليل منها بالسمات الاجتماعية، أو التعرف على دوافع القراءة وأسبابها لتفسير الظواهر المرتبطة بانحدار توزيع الصحف، أو التزايد فى أعداد غير القراء[1].

أما الدراسات الخاصة بدراسة العلاقة بين قراءة الصحف بوصفها استخداما لوسائل الاعلام، ودوافعها للتعرف على مدى تحقيق الرضا والاشباع لقراء الصحف، هذه الدراسات تعتبر محدودة قياسا الى الدراسات التى اهتمت بشكل منفرد بوصف قراء، وغير قراء الصحف، وكذلك اهتمام وتفضيل القراء للصحف ومحتواها، ودوافع وأسباب قراءة، أو عدم قراءة الصحف. وباستثناء عدد محدود من الدراسات العربية التى اهتمت بخصائص القراء، واتجاهات الاهتمام والتفضيل، فان الدراسات الخاصة بالعلاقة بين قراءة الصحف ودوافعها تتميز بغياب كامل فى هذه الدراسات للأسباب المرتبطة بحداثة هذه الدراسات بصفة عامة في الوطن العربي.

ولذلك فانه بجانب الحاجة الملحة الى وصف خصائص وسمات قراء / وغير قراء الصحف، والتعرف على اتجاهات التفضيل والاهتمام للصحف ومفرداتها ومحتواها، واسباب هذا التفضيل والاهتمام، فان الحاجة تدق أيضا لدراسة العلاقة بين هذه العناصر وبعضها لصياغة التفسيرات العلمية المرتبطة بالاقبال أو الاعراض عن قراءة الصحف بصفة عامة، أو أنماط القراءة للمحتوى المنشور عند فئات القراء المختلفة. وذلك نظرا لأهمية هذه التفسيرات فى تطوير المعارف العلمية، وتخطيط السياسات التحريرية، وتقويم الأداء في الممارسة المهنية. والبحث يعتبر أحد البحوث التطبيقية للاستخدام والاشباع في مجال قراءة الصحف، حيث يهدف الى الكشف عن العلاقات بين أنماط قراءة الصحف واستخدامها، والحاجات الاساسية للقراءة التي تعكس الدوافع الفردية للقراء، بين فئة طلاب الجامعة التي تمثل أحد فئات جمهور قراء الصحف.

مشكلة البحث

من الحقائق الرئيسية فى قراءة الصحف، وجود تباين ملموس فى الاقبال على قراءة الصحف بصفة عامة تجعلنا نصنف الافراد فى أسواق توزيع الصحف الى قراء، وغير قراء لها، والتعرف على اسباب القراءة، واسباب الاعراض عنها. الا أن الأمر يتجاوز ذلك في دراسة قراء الصحف، حيث يمكن أن تتباين مستويات قراءة الصحف، بين القراءة المنتظمة وغير المنتظمة، وكذلك مظاهر القراءة التي يمكن أن نلمسها في اعداد الصحف التي تقرأ، وكثافة وقت القراءة وتكرارها وأنماط قراءة المفردات المنشورة، ومستويات التفضيل والاهتمام للمحتوى المنشور، مما يثير البحث والدراسة في العوامل والأسباب المرتبطة بهذا التباين بين الفئات المختلفة لقراء الصحف، ويفيد في رسم الاستدلالات حول العوامل المؤثرة في عملية قراءة الصحف بصفة عامة.

وبالاضافة الى علاقة السمات العامة ـ الأولية أو السكانية ـ والسمات الاجتماعية بقراءة الصحف ومظاهرها، وكذلك المشاركات السياسية التي اهتم بها عدد من بحوث قراءة الصحف، وركزت على السمات الديموغرافية والاجتماعية، وهي الاعتبارات البنائية Structural في قراءة الصحف، فان هناك ما يطلق عليها الاعتبارات الوظيفية Functional التي تهتم بقراءة الصحف، وما تحققه من اشباع لدى القراء يرتبط بالعوامل والاسباب التي تدفع الفرد الى القراءة والانتظام فيها. وتشير الدراسات السابقة الى أن قليلا منها قد اهتم بالربط بين العوامل أو الاعتبارات البنائية، والوظيفية. (Burgoon & Burgoon, 1980 : 589). ويمكننا أن نصنف العوامل والأسباب الدافعة الى قراءة الصحف الى ثلاثة عوامل رئيسية هي : تأثير العادة في قراءة الصحف، تأثير خصائص الصحف في علاقتها بوسائل الاعلام الأخرى، وتأثير الدوافع الفردية.

ولذلك تظل هذه العوامل والأسباب محل اختبار بين فئات القراء المختلفة، للتعرف على اتجاه العلاقة ومستواها بينها وبين مظاهر أو عادات القراءة، والتي تتسم بالتباين بين هذه الفئات، وتخضع للغير بتأثير الضوابط الانتقالية أو ضوابط التحول Transitional Constraints بجانب الضوابط البنائية Structural Constraints، وكذلك الضوابط الذاتية Self Constraints (Chaffee & Choe, 1981 : 202-203) ولذا يهتم هذا البحث بدراسة العلاقة بين دوافع القراءة، وانماط قراءة الصحف ومظاهرها بين طلاب الجامعات، بوصفهم يمثلون فئة من الفئات المتوسطة في الاقبال على قراءة الصحف أو الاعراض عنها، بتأثير العوامل والمتغيرات أو الضوابط البنائية، التي تتمثل في عدد من السمات العامة أو الأولية، يتصدرها السن، والمرحلة التعليمية.

فمن حيث السن، فان فئة الطلاب، تقع في المرحلة العمرية المتوسطة تقريبا، حيث يزيد الميل الى القراءة، بزيادة السن، لكنها لا تصل الى الذروة الا في المرحلة العمرية من 30-35 سنة، وفى نفس الوقت فان الأقل من المرحلة العمرية للطلاب، وكذلك الكبار جدا يميلون الى ان يكونوا من بين غير القراء (O'Keefe & Spetnagel, 1973 : 546; Tillinghast, 1981 : 16; Burgoon & Burgoon, 1980 : 589). ومن حيث المستوى التعليمي، فان قراءة الصحف ترتفع بارتفاع مستوى التعليم، وتمثل مرحلة التعليم العالي المرحلة المتوسطة أيضا من حيث نسبة القراء، وكذلك غير القراء، حيث تقل نسبة القراء بين من أتموا أقل من 8 سنوات في التعليم، وكذلك تزيد بين من أتموا التعليم العالي والعكس في حالة التعرف على نسبة غير قراء الصحف في هذه المراحل (Sobal & Jackson-Beek, 1981 : 11). ولا يوجد تباين ملموس في قراءة الصحف بين طلاب وطالبات الجامعة بتأثير النوع Sex (O'Keefe & Spetnagel, 1973 : 545) أما باقي السمات العامة الأخرى أو العوامل البنائية، مثل الحالة الاقتصادية، أو الحالة الزواجية، فهي تفصل تماما بين فئة الطلاب والفئات الأخرى لعدم وجود احتمال انضمام فئة الطلاب اليها، باستثناء حالات محدودة، لا تدخل في الاعتبار عند دراسة علاقتها بالقراءة.

أما بالنسبة للعوامل والاعتبارات الانتقالية، أو التحول، فان هذه الفئة تتمتع بثبات كبير نسبيا بتأثير الانتظام في الدراسة، فليس هناك مجال لدراسة تأثير الانتقال البيئي، أو الوظيفي، أو التغيير في الادوار والمراكز. وهذا يوضح صلاحية اختيار طلاب الجامعات لدراسة العلاقة بين دوافع القراءة، وأنماط قراءة الصحف ومظاهرها، للكشف عن ارتباط الدوافع الفردية بعملية قراءة الصحف، في اطار العلاقة بين الدوافع الفردية والاسباب المرتبطة بتأثير العادة، وخصائص الوسيلة.

وعلى الرغم من أن هناك تعميما بأن الدوافع والحاجات الفردية Motives من العوامل الاساسية المحركة للاتصال، وتمثل مجموعة الاهداف والرغبات التي يسعى الفرد الى تحقيقها من خلال مشاركته في العملية الاتصالية كعضو في جمهور المتلقين، على الرغم من ذلك، فان هذا التعميم لا يمكن اطلاقه على كل الفئات بنفس المستوى، حيث أن هذه الدوافع ليست واحدة عند كل الأفراد، ولكنها تتغير بتغير المواقع والادوار والأعمار وكذلك بتغير المعايير الثقافية والاجتماعية (Thompson, 1978 : 122-123). وهذا يعني التغير في مظاهر استخدام الصحف، وأنماط القراءة، ارتباطا بمستوى أهمية الدوافع الفردية عند كل قارىء.

هدف البحث

يسعى هذا البحث الى دراسة العلاقة بين الدوافع الفردية، لدى طلاب الجامعة، من قراء الصحف، وبين مظاهر استخدام الصحف وأنماط قراءتها، بالاضافة الى الاجابة عن عدد من التساؤلات المرتبطة بقراءة الصحف لدى هذه الفئة، ولهذا فان البحث يهدف الى :

1) دراسة العلاقة بين اتجاه الدراسة النظرية أو العملية وكذلك المستوى الدراسي فيها، وبين مستوى الانتظام في قراءة الصحف.
2) اختبار العلاقة بين العوامل الدافعة الى قراءة الصحف، وهي تأثير العادة وخصائص الصحف بوصفها احدى وسائل الاتصال الجماهيري، والحاجات الاساسية للفرد من القراءة المرتبطة بالدوافع الفردية، وبين مظاهر استخدام الصحف التي تتمثل اعداد الصحف التي تقرأ، وكثافة وقت القراءة، وتكرارها، وانماط قراءة المفردات الصحفية.
3) اختبار العلاقة بين قوة الدوافع الفردية، المرتبطة بالحاجات والرغبات التى يستهدفها الفرد من قراءة الصحف لتلبية هذه الدوافع، واتجاه التفضيل نحو الموضوعات الصحفية الجادة، أو الخفيفة.

وكما سبق أن ذكرنا، فان الدراسات المسبوقة في مجال البحث، تعتبر محدودة في الدراسات الاعلامية الغربية، حيث لا توجد دراسات مستقلة للكشف عن قراءة الصحف، ودوافعها لدى طلاب الجامعة بوصفها فئة مستقلة من فئات القراء، وان كانت بعض الدراسات قد تعرضت لاستخدام طلاب الجامعة للصحف، في اطار التعرف على أنماط اختيار طلاب الجامعات للوسائل الاخبارية ومنها الجرائد والمجلات (O'Keefe & Spetnagel, 1973).

أما في المملكة العربية السعودية، فعلى الرغم من وجود دراسات منشورة سابقة لمشاهدة البالغين للتلفزيون السعودي مثل دراسة (Boyd & Najai, 1984)، الا أن الدراسات

المنشورة الخاصة بقراءة الصحف في المملكة العربية السعودية مثلها مثل باقي الوطن العربي، لم تتبلور بعد بوصفها دراسات اكاديمية، وان كانت هناك بعض الجهود البحثية التي تتم لاغراض تسويقية وتمولها المؤسسات الصحفية.

ولذلك فانه في مجال استعراض الدراسات السابقة، لا نجد دراسات مماثلة تتناول عناصر هذا البحث وأهدافه ومفردات المجتمع، سواء في الدراسات العربية أو الاجنبية، ولكن ما يمكن استخلاصه من الدراسات السابقة، بعض النتائج أو الاستخدامات - كما سبق أن اشرنا - للفئات التي تتفق في خصائصها العامة أو الاولية مع خصائص طلاب الجامعة، وكذلك تصنيف فئات القراءة، أو مظاهر استخدام الصحف، وأنماط قراءة مفرداتها، أو الاسباب الرئيسية للقراءة أو عدم القراءة، واتجاهات القياس أو أوزان التقدير. وهو ما حرص البحث على الاستفادة منه أو تطويره بما يتفق وطبيعة مفردات مجتمع هذا البحث.

فروض البحث : لتحقيق أهداف الدراسة، تم صياغة الفروض العلمية التالية تمهيدا لاختبارها والتحقق من صحتها:

الفرض الأول : مع تعدد الاسباب والعوامل الدافعة للفرد الى قراءة الصحف بصفة عامة، فانه في مجال المقارنة بينها يمكن ان تكون هناك علاقة طردية بين أهمية الحاجات الأساسية لقراءة الصحف، التي تعكس الدوافع الفردية لدى الطلاب، وبين الانتظام في قراءة الصحف، ومظاهر استخدام الصحف وأنماط قراءتها.

الفرض الثاني : تنقسم الموضوعات الصحفية المنشورة من حيث محتواها الى موضوعات جادة ترتبط بعمق الدافع الى قراءتها، وتفيد في تحقيق الحاجات الآجلة، وأخرى خفيفة لتحقيق حاجات أو رغبات وقتية أو لحظية.

ولذلك فان الاهتمام والتفضيل لهذه الأنواع من محتوى الموضوعات المنشورة، يمكن أن يتأثر بمستوى أهمية الحاجات الاساسية من القراءة المرتبطة بالدوافع الفردية، بحيث يرتفع مستوى الاهتمام والتفضيل للموضوعات الجادة، كلما ارتفعت أهمية الحاجات الاساسية من القراءة، بينما لا يشترط وجود علاقة بين مستوى الاهتمام والتفضيل للموضوعات الخفيفة، وهذه الحاجات.

وبالاضافة الى هذين الفرضين العلميين، فانه في مجال دراسة قراءة الصحف بين طلاب الجامعة، فان هذا البحث يسعى أيضا الى الاجابة عن التساؤلات الآتية :

1) ما هي العلاقة بين مستوى قراءة الصحف بصفة عامة، واطار التخصص الدراسي، ومستوى الدراسة؟.
2) لا يمكن أن نغفل في دراستنا لطبيعة المجتمع السعودي، وجود حالات للزواج المبكر بين الطلاب، وتفضيل السكن مع الأسرة بالنسبة لطلاب المدن التي توجد بها جامعات سعودية، وعدم التفرغ للدراسة خاصة في الكليات النظرية. ولذلك فانه يمكن طرح التساؤلات الخاصة بالعلاقة بين هذه العوامل والانتظام في قراءة الصحف بصفة عامة.
3) هل هناك علاقة بين المشاركة في أوجه النشاط اللاصفي بين الطلاب والاقبال على قراءة الصحف بصفة عامة؟.

منهج البحث

عينة البحث : مجتمع البحث في هذه الدراسة هو مجموع طلاب الجامعات في المملكة العربية السعودية، بوصفهم يمثلون فئة القراء المستهدفة لاختبار فروض البحث والاجابة عن التساؤلات المطروحة. ولما كانت مفردات مجتمع البحث تتسم بقدر كبير من التجانس والتشابه في عدد كبير من السمات، فقد اكتفى البحث باختيار جامعة الملك عبد العزيز بوصفها وحدة ممثلة للجامعات السعودية، وتقدم خدماتها التعليمية في التخصصات المختلفة لعدد كبير من طلاب الجامعات في المملكة. وتم تحديد حجم العينة بـ 500 طالب من مجموع اثني عشر الفاً وخمسمائة طالب هم طلاب الجامعة تقريبا في الكليات والتخصصات المختلفة[2]. ويمثل حجم العينة حوالي 4٪ من حجم مجتمع البحث في جامعة الملك عبد العزيز، وهذا الحجم يعتبر كافيا نظرا لتجانس مفردات المجتمع بدرجة كبيرة، ويتجاوز حجم العينة في دراسات أخرى مماثلة[3].

وبعد ذلك تم تقسيم حجم العينة طبقيا Stratified بين التخصص في العلوم ذات الطابع النظري، والعلوم ذات الطابع العملي بنسبة 2 : 1 وهي نسبة عدد الطلاب في الكليات النظرية (الاقتصاد والادارة / الآداب والعلوم الانسانية) الى عدد الطلاب في الكليات العملية الأخرى. وكذلك تم تقسيم الطلاب على أساس المرحلة الدراسية بأسلوب الحصة Quota فأعطيت نسب متساوية للعينة في المراحل الاربع الدراسية. وقد بلغت نسبة صلاحية الاستجابات بعد فرز المرتد من استمارات الاستقصاء، حوالي 90٪، وأصبح حجم مفردات العينة المستخدمة في تقرير النتائج 451 مفردة.

اداة جمع البيانات : اعتمد البحث على منهج المسح Survey الذي يستهدف تسجيل وتحليل وتفسير الظاهرات في وضعها الراهن، ومن بين التصميمات المنهجية المختلفة لمنهج المسح، تم اختيار أسلوب : التحليل المتعدد للمتغيرات Multivariate Analysis، وذلك نظرا لأن

اختبار الفروض يتطلب دراسة العديد من المتغيرات في علاقتها ببعضها البعض لتقرير النتائج الصحيحة. واعتمد فى جمع البيانات على اسلوب الاستقصاء Questionnaire الذي يتفق في اجراءاته وامكانياته مع طبيعة البيانات المستهدفة، وخصائص مفردات العينة، وتم تصميم استمارة الاستقصاء بحيث تشمل الاسئلة التي تستهدف الحصول على البيانات التالية : قراءة الصحف ومستوى الانتظام فيها ومظاهر التمسك بها، مظاهر سلوك القراءة، وأنماط قراءة المفردات المنشورة، مستوى التفضيل والاهتمام لمحتوى الموضوعات الصحفية، الاسباب الدافعة لقراءة الصحف، والحاجات الاساسية المرتبطة بالدوافع الفردية، خصائص المبحوثين التي تفيد في اختبار الفروض أو الاجابة عن تساؤلات البحث. وقد تم توزيع الاستمارة بعد اجراء الاختبارات الأولية عليها، للتأكد من صدق المحتوى والبناء Construction - Content Validity، وذلك بعرضها على عدد من الخبراء وأصحاب الاختصاص، وعدد محدود من مفردات العينة[4].

النتائج

1)توزيع العينة حسب مستوى الانتظام في قراءة الصحف : يشير الجدول رقم (1) الى أن نسبة قراء الصحف بين طلاب الجامعة تصل الى 81,6٪ من اجمالي عدد مفردات العينة، منها 63,9٪ يقرأون الصحف قراءة منتظمة، 16,1٪ منها قراءة غير منتظمة ويمثل نسبة غير القراء بين الطلاب 18,4٪ من اجمالي عدد مفردات العينة.

جدول رقم (1)

توزيع العينة حسب مستوى الانتظام في قراءة الصحف

المستوى / البيان	قراء منتظمون	قراء غير منتظمين	غير القراء	الاجمالي
العدد	235	133	83	451
النسبة	٪52,1	٪29,5	٪18,4	٪100

ويوضح الجدول رقم (2) العلاقة بين مستوى الانتظام في قراءة الصحف، والخصائص الطلابية التي اقترحها البحث في طرحه للتساؤلات المنهجية وهي التخصص العلمي، والمرحلة الدراسية، والتفرغ للدراسة، والحالة الدراسية، والحالة الزواجية، والسكن، وكذلك ممارسة النشاط اللاصفّي.

جدول رقم (2)
علاقة الخصائص الطلابية
بمستوى الانتظام في قراءة الصحف

الخصائص الطلابية / مستوى الانتظام في القراءة		قـراء منتظمون		قـــراء غير منتظميـن		غيـر القـراء		المجمـــوع	
		العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
االتخصص العلمى	دراسات نظرية	179	61	78	27	37	13(*)	294	65
	دراسات علمية	56	36	55	35	46	29	157	35
المرحلة الدراسية	ـ 30 ساعة	68	60	32	28	13	12	113	25
	ـ 60 ساعة	65	58	24	21	24	21	113	25
	ـ 90 ساعة	48	42	33	29	32	28	113	25
	90 -	52	46	47	42	14	12	112	25
التفـرغ للدراسة	متفرغ	205	52	116	29	74	19	395	88
	غير متفرغ	30	54	17	30	9	16	56	12
الحالـة الزوجيـة	أعزب	189	51	106	29	74	20	369	82
	متزوج	30	56	15	28	9	17	54	12
	متزوج وله أولاد	16	57	12	43	-	-	28	6
السكن	داخل الجامعة	121	49	73	29	55	22	249	55
	منفردا خارجه	30	59	12	24	9	18	51	11
	مع الاسرة	84	56	48	32	19	13	151	33
ممارسة النشاط اللاّصفيّ	بصفة منتظمة	41	62	20	30	5	8	66	15
	بصفة غير منتظمة	24	41	17	29	18	31	59	13
	لا يمارس	170	52	96	29	60	18	326	72

* الفروق فى مجموع النسب المئوية يكون ناتجا عن التقريب فى مفردات المجموع.

ومن الدراسة الاحصائية للتكرارات الواردة في الجدول رقم (2) نجد أن هنالك علاقة بين اتجاه الطلاب الى التخصص العلمي ومستوى الانتظام في القراءة، حيث ترتفع نسبة الانتظام في القراءة بين طلاب الدراسات النظرية 61٪ عنها بين طلاب الدراسات العملية 36٪ وبينما تقترب من بعضها نسب القراءة غير المنتظمة في التخصصين 27٪، 35٪، نجد ارتفاع نسبة غير القراء بين طلاب الدراسات العملية 29٪ مقارنة بنسبة غير القراء بين طلاب الدراسات النظرية 13٪. ولذلك كانت قيمة كا² الرياضية (25,53) أعلى من قيمة كا² الجدولية بدرجات حرية 2 ومستوى معنوية 05, (5,991) مما يؤكد وجود علاقة ذات دلالة بين التخصص العلمى والانتظام في قراءة الصحف.

أما العلاقة بين المرحلة الدراسية التي انهاها الطلاب ومستوى الانتظام في القراءة، نجد أن هناك دلالة ذات مغزى، نرفض معها الفرض الصفري بعدم وجود علاقة بين المتغيرين، حيث كانت قيمة كا² الرياضية (25,21) وترتفع عن قيمة كا² الجدولية بدرجات حرية 6 ومستوى معنوية 05, (12,592)، وهذا يعني وجود الدلالة المعنوية للعلاقة بين المتغيرين. وتظهر هذه العلاقة من قراءة النسب المئوية، حيث ترتفع نسبة القراءة المنتظمة، 60٪ وغير المنتظمة 28٪ بين الطلاب في المرحلة الأولى الذين لم يتموا دراسة 30 ساعة، ثم تميل هذه النسبة للانخفاض معا في المرحلة الثانية، والثالثة ثم تعود الى الارتفاع مرة أخرى في المستوى الدراسي الأخير 46٪ ,42٪.

أما بالنسبة للتفرغ للدراسة فان النسب المئوية تكاد تتساوى في مستويات القراءة وعدم القراءة بين الطلاب المتفرغين وغير المتفرغين، مما يوضح عدم وجود علاقة بين مستوى القراءة وتفرغ الطلاب للدراسة. وقد أثبت حساب كا² تأكيد الفرض الصفري بين المتغيرين، حيث أن كا² الرياضية (1,712) وتقل عن كا² الجدولية بدرجة حرية 2 ومستوى معنوية 05, (5,991) مما يؤكد عدم وجود دلالة ذات مغزى بين المتغيرين.

وبنفس الطريقة نجد أنه ليس هناك علاقة بين الحالة الزواجية ومستوى الانتظام في قراءة الصحف، حيث أن كا² الجدولية بدرجة حرية 4- ومستوى معنوية 05, (9,488) اكبر من كا² الرياضية (3,03) مما يدل على عدم وجود دلالة ذات مغزى بين المتغيرين. ويظهر هذا من خلال قراءة النسب المئوية للتكرارات، حيث ترتفع نسبة القراءة المنتظمة بين كل من الحالات الثلاث بمستويات متقاربة 51٪، 56٪، 57٪ وان كانت قد وصلت نسبة عدم القراءة الى الصفر بين المتزوجين ولهم أولاد.

أما علاقة السكن، فقد يكون لها علاقة بقراءة الصحف، لتأثير التفاعل مع الغير سواء كانوا من الزملاء، أو أفراد الاسرة الذين يسكن معهم. ولذلك نجد ان هناك علاقة

بين السكن منفردا، أو مع الغير ومستوى قراءة الصحف، حيث نجد أن كا² الرياضية (37,46) اكبر من كا² الجدولية بدرجة حرية 4 ومستوى معنوية 05. (9,488) مما يدل على وجود علاقة ذات دلالة بين المتغيرين. ويظهر من قراءة النسب المئوية للتكرارات انه وان تزايدت قراءة الصحف بين الفئات الثلاث الا أن الزيادة تظهر اكبر بين من يسكنون خارج الجامعة في سكن منفرد، مما يؤكد حاجة الطلاب الى الصحبة من خلال الصحف، بينما تقل الحاجة اليها في السكن المجمع مع الزملاء. وتزيد أيضا بين الطلاب الذين يسكنون مع أسرهم خارج الجامعة حيث تؤثر العادات العائلية في قراءة الصحف، ويقل كثيرا عدم القراءة 13٪ مقارنة بالفئات الاخرى، وترتفع القراءة غير المنتظمة ايضا 35٪.

كذلك ترتفع قراءة الصحف المنتظمة وغير المنتظمة بين من يمارسون النشاط اللاصفي 62٪ ,30٪ اكبر من الفئات التي تمارس هذا النشاط بصفة غير منتظمة وان كانت القراءة المنتظمة تزيد أيضا بين الطلاب الذين لا يمارسون النشاط اللاصفيّ، وان كان بنسبة أقل ممن يمارسون هذا النشاط 52٪. ولذلك كانت قيمة كا² الرياضية (11,6) اكبر من كا² الجدولية بدرجة حرية 4 ومستوى معنوية 05. (9,488) مما يجعلنا نرفض الفرض الصفري بغياب العلاقة بين ممارسة النشاط اللاصفيّ وقراءة الصحف، ونقر بوجود علاقة ذات مغزى بين المتغيرين.

2) نتائج اختبار الفرض الأول :

أ ـ نتائج اختبار العلاقة بين أهمية الحاجات الاساسية لقراءة الصحف، التي تعكس الدوافع الفردية للقراء، وبين الانتظام في القراءة ، ويوضح الجدول رقم (3) المقارنة بين الاسباب الدافعة عند الافراد الى قراءة الصحف، وهيَ كما سبق أن ذكرنا في تحديد مشكلة البحث : تأثير العادة، وخصائص الصحف في علاقتها بوسائل الاعلام الأخرى، وكذلك الحاجات الأساسية التي يستهدف الفرد تحقيقها من القراءة، والتي تعكس الدوافع الفردية عند القراء. ومن خلال حساب كا² الرياضية والجدولية، فان البحث يرفض وجود علاقة صفرية، بين أي من الاسباب الدافعة الثلاثة، ومستوى الانتظام في القراءة، حيث نلاحظ وجود علاقة ذات مغزى بين تأثير العادة ومستوى الانتظام في القراءة، أثبت معامل التوافق (41,) أنها علاقة طردية بين مستوى أهمية العادة في قراء الصحف ومستوى الانتظام في هذه القراءة، وكذلك نجد أن هناك علاقة ذات مغزى بين أهمية خصائص الصحف بوصفها وسيلة اعلامية، لدى القراء من الطلاب، وبين مستوى الانتظام فى القراءة، وهي علاقة طردية ضعيفة (معامل التوافق 34,) تقل في قوتها عن اهمية تأثير العادة في الانتظام في قراءة الصحف. وعلى جانب آخر نجد أيضا وجود علاقة ذات مغزى بين أهمية الحاجات الاساسية التي يستهدف القراء تحقيقها من قراءة الصحف، والتي ترتبط بالدوافع الفردية،

وبين مستوى الانتظام في القراءة، وهذه العلاقة تميزت بأنها علاقة طردية وان كانت ضعيفة الى حد كبير حيث أن معامل التوافق = 17,، ويقل كثيرا عن معامل التوافق الذي يعكس العلاقة بين المتغيرين الآخرين ومستوى الانتظام في القراءة.

جدول رقم (3)

علاقة الاسباب الدافعة الى القراءة بمستوى الانتظام في قراءة الصحف(*)

الاسباب الدافعة للقراءة / مستوى الانتظام		قراء منتظمون		قراء غير منتظمين		المجموع	
		العدد	%	العدد	%	العدد	%
(1) تأثير العادة	عالية	118	91	11	9	129	35
	متوسطة	69	58,5	51	41,5	120	33
	منخفضة	48	40	71	60	119	32
(2) خصائص الوسيلة	عالية	104	87	15	13	119	32
	متوسطة	97	59	67	41	164	45
	منخفضة	34	40	51	60	85	23
(3) الحاجات الاساسية	عالية	83	70	35	30	118	32
	متوسطة	34	76	11	24	45	12
	منخفضة	118	58	87	42	205	56

(*) - كا² (1) الرياضية = 101,3 - معامل التوافق م (1) = 41,

- كا² (2) الرياضية = 50,49 - م (2) = 34,

- كا² (3) الرياضية = 9,21 - م (3) = 17,

- كا² الجدولية بدرجات حرية 4 ومستوى معنوية 05, = 5,991

معامل التوافق م المستخدم في تحديد قوة العلاقة فى هذا البحث هو:

$$م = \sqrt{\frac{جـ - 1}{جـ}}$$

وتم مقارنته في اجراءات ثبات النتائج بالمعامل المستخرج من حساب كا²

$$م = كا^2 \sqrt{\frac{كا^2}{كا^2 + ن}}$$

ولم تقل نسبة الانفاق بين نتائج استخدام العاملين عن 89,1٪ والفرق ناتج في معظم الاحوال عن التقريب المتوالي في العمليات الاحصائية واستخراج المعاملات.

ومن خلال قراءة الجدول رقم (3) يمكن أن نلاحظ أن تأثير العادة عندما يكون قويا لدى الطلاب فانه يكون قويا ايضا في القراءة المنتظمة بدرجة أكبر من تأثير خصائص الوسيلة، أو الحاجات الاساسية من القراءة. ذلك انه بينما تبلغ نسبة الدرجة العالية لتأثير العادة 91٪ في القراءة المنتظمة، نجدها 87٪ في خصائص الوسيلة و 70٪ في تأثير الحاجات الاساسية. بينما لا يكون الفرق بين القراءة المنتظمة وغير المنتظمة بنفس النسبة تقريبا في مستوى التأثير المتوسطة والمنخفضة (5٪ ,58٪ 41.5٪) (59٪,41٪)، (60٪ ، 40٪)، مما يشير الى أن التأثير في حالتي العادة وخصائص الوسيلة، يظهر اكثر في القراءة المنتظمة، وعندما تكون درجة أهميتها عالية. وبينما نجد أن تأثير الحاجات الاساسية المرتبطة بدوافع القراءة يظهر في القراءة المنتظمة وغير المنتظمة، حيث تصل النسبة المئوية لدرجة أهمية الحاجات الاساسية العالية في مستويات القراءة (70٪ ,30٪) وهى أعلى كثيرا في القراءة غير المنتظمة في هذه الحالة عن مثيلاتها في تأثير العادة 9٪، وفي تأثير خصائص الوسيلة 13٪. مما يدل على وجود الحاجات الاساسية المرتبطة بالدوافع الفردية لدى الطلاب التي تدفعهم الى القراءة المنتظمة، وفي نفس الوقت فانها تدفعهم الى القراءة بغير انتظام عندما يتوفر في الصحف ما يحقق لديهم اشباعا، يرتبط بتحقيق الحاجات الاساسية من القراءة.

وهذا ما يجعلنا نقرر بصحة الشق الأول من الفرض الأول، بوجود علاقة طردية بين أهمية الحاجات الاساسية لقراءة الصحف، التي تعكس الدوافع الفردية لدى الطلاب، وبين الانتظام في هذه القراءة، وان كانت هذه العلاقة ضعيفة الا أنها تظهر كسبب دافعي قوي في القراءة، غير المنتظمة، يدفع الى القراءة عند تبلور الحاجة اليها. ولعل ضعف العلاقة يرتبط اساسا بعدم تبلور الدوافع الفردية بشكل كاف لدى الطلاب من خلال المواقف، التي تجعلهم يبحثون عن تلبيتها، ارتباطا بالسن من جانب (السن صغير نسبيا) والوظيفة (طلاب في معظم الاحوال) وعدم تبلور الدور أو المركز الاجتماعي قبل التخرج.

ب) نتائج اختبار العلاقة بين مستوى أهمية الحاجات الأساسية لقراءة الصحف ومظاهر استخدامها، وأنماط قراءتها : يتصدر مظاهر استخدام الصحف ، عدد الصحف التي يقرأها الفرد، والوقت الذي يقضيه في قراءتها، وكذلك تكرار قراءة الصحف خلال اليوم، بالاضافة الى بعض المظاهر الأخرى. التي عادة ما تكون خارج دائرة بناء العلاقات

الفرضية ودراستها في اطار كمي، مثل أماكن القراءة، ووقت القراءة، التي ترتبط بظروف القارىء اكثر من ارتباطها بمؤثرات أخرى خارجية، تؤثر في حركتها بالسلب أو الايجاب.

جدول رقم (1/4)
العلاقة بين مستوى أهمية الحاجات الاساسية للقراء ومظاهر استخدام الصحف

مستوى اهمية الحاجات الأساسية / مظاهر استخدام الصحف (*)		عاليـــة		متوسطـــة		منخفضـــة		المجمـــوع	
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
(1) اعداد الصحف التي تقرأ بصفة منتظمة وغير منتظمة	جريدة يومية منتظمة	21	43	-	-	28	57	49	21
	اكثر من جريدة يومية منتظمة	21	81	5	19	-	-	26	11
	جريدة م واخرى غ.م	-	-	-	-	-	-	-	-
	جرائد متعددة م/غ.م.	-	-	5	26	14	74	19	8
	جريدة ومجلة منتظمة	-	-	10	100	-	-	10	4
	جريدة ومجلة غير منتظمة	7	50	-	-	7	50	14	6
	جريدة واكثر من مجلة	-	-	5	26	14	74	19	8
	صحف متعددة م/غ.م	34	35	9	9	55	56	98	42
(2) كثافـة القراءة	ـ 15 دقيقة	-	-	10	23	34	77	44	19
	ـ 30دقيقة	42	52,5	24	30	14	17,5	80	34
	ـ 45دقيقة	27	56	-	-	21	44	48	20
	ـ 60دقيقة	-	-	-	-	28	100	28	12
	ـ 90دقيقة	14	67	-	-	7	33	21	9
	90 دقيقة فأكثر	-	-	-	-	14	100	14	6
(3) تكـــرار القراءة	مرة واحدة يوميا	45	35	22	17	62	48	129	55
	مرتان يوميا	32	44	6	8	35	48	73	31
	ثلاث مرات يوميا	-	-	6	30	14	70	20	9
	اكثر من ثلاث مرات يوميا	6	46	-	-	7	54	13	6

- يتبع -

جدول رقم (2/4)

العلاقة بين مستوى أهمية الحاجات الاساسية لقراءة الصحف وأنماط القراء

مستوى أهمية الحاجات الاساسية / انماط قراءة الصحف(*)	عالية		متوسطة		منخفضة		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
قراءة عناوين الاخبار والموضوعات فقط	9	18	16	32	25	50	50	18
قراءة الاخبار القصيرة فقط	14	39	6	17	16	44	36	13
قراءة الموضوعات التفصيلية والمتعمقة	24	35	11	16	33	49	68	25
قراءة الصفحات المتخصصة المناسبة	46	37	11	9	69	55	126	45

ويظهر من خلال الدراسة الاحصائية، وجود علاقة ذات مغزى بين الحاجات الاساسية المرتبطة بالدوافع الفردية، ومظاهر الاستخدام الموضحة في الجدول رقم (1/4) (2/4)، كما تظهر من نتائج حساب كا^2 الرياضية في علاقتها ب كا^2 الجدولية(**)

* زيادة عدد الاستجابات عن عدد القراء المنتظمين ناتج عن احتمالات اختيار الفرد لاكثر من نمط واحد للقراءة، مثل قراءة الاخبار القصيرة مع الصفحات المتخصصة. . وهكذا.

** - كا^2 (1) الجدولية - 14 مستوى معنوية 05, = 23,685
- كا^2 (1) الرياضية = 107,72
- معامل التوافق (1) = 59,
- كا^2 (2) الجدولية - 10 مستوى معنوية 05, = 18,307
- كا^2 (2) الرياضية = 120, 27
- معامل التوافق (2) = 59,
- كا^2 (3) الجدولية - 6 مستوى معنوية 05, = 12,592
- كا^2 (3) الرياضية = 18,19
- معامل التوافق (3) = 24,
- كا^2 الجدولية للعلاقة بين مستوى الاهتمام بالحاجات الاساسية وانماط القراء، بدرجات حرية 6 ومستوى معنوية 05, = 12,592
- كا^2 (2) الرياضية بدرجات حرية 6 ومستوى معنوية 05, = 17,32
- معامل التوافق = 24,

والعلاقة بين مستوى أهمية الحاجات الاساسية وعدد الصحف التي يقرأها الفرد، كما تظهر النتائج الاحصائية هي علاقة طردية، وتعني انه كلما ارتفعت أهمية الحاجات الاساسية لقراءة الصحف لدى الفرد زادت الاسماء من الصحف (جرائد/ مجلات) التي يقرأها بصفة منتظمة أو غير منتظمة. وبالاضافة الى أن هذه العلاقة تعتبر قوية الى حد ما (59,)، فان الجدول رقم (1/4) يعبر عن حقائق لا يمكن ان نغفلها فى وصف هذه العلاقة. فهناك 42٪ على الاقل من الطلاب يقرأون صحفا متعددة بصفة منتظمة أو غير منتظمة، 21٪ على الاقل يقرأون جريدة يومية منتظمة على الأقل. وترتفع نسبة قراءة جريدة يومية واحدة بصفة منتظمة، واكثر من جريدة يومية منتظمة عند أصحاب الدوافع القوية للقراءة 43٪، 81٪، وكذلك ترتفع ايضا قراءة الصحف المتعددة وان كانت بنسبة أقل 35٪.

أما بالنسبة لكثافة وقت القراءة، التي تعتبر المؤشر الحقيقى لقوة استخدام وسائل الاعلام، فقد أظهرت الدراسة الاحصائية النسبية لعلاقتها بأهمية الحاجات الاساسية للقراءة حيث أثبتت الدراسة وجود علاقة ذات مغزى بينهما، وتتميز بأنها علاقة طردية قوية الى حد ما (معامل التوافق 59,). وهذا يعني أنه كلما قويت الدوافع الفردية عند الفرد والتي تبحث عن تلبيتها من خلال الحاجات الاساسية التي توفرها الصحف، ازداد الوقت الذي يقضيه الفرد في قراءة الصحف.

ويظهر الجدول رقم (1/4) ان كثافة القراءة تصل الى نسب عالية عند اصحاب الدوافع القوية، الذين يهتمون اكثر بالحاجات الاساسية التي توفرها الصحف، تصل الى نسب عالية عند قراءة ـ 30 دقيقة 52,5٪ وتزيد الى 56٪ عند ـ 45 دقيقة، وتقفز الى 67٪ بين من يقرأون لمدة تصل الى ساعة ونصف الساعة، أما الارقام التي لم تظهر في المستويات الثلاثة لأهمية الحاجات الاساسية من قراءة الصحف، فهذه عادة تكون نتيجة التوزيع العشوائي للعينة، حيث يحتمل حدوث التحيز في العينة نتيجة الاستخدام العشوائي لها. وكذلك نرى من النتائج الاحصائية وجود علاقة ذات مغزى بين تكرار القراءة وأهمية الحاجات الاساسية من القراءة، أثبت معامل التوافق (24,) انها طردية وان كانت ضعيفة الى حد كبير. وهذا يظهر من التقارب النسبي بين عدد مرات القراءة لاصحاب الدوافع القوية والمنخفضة (مرتان 44٪ 48٪، اكثر من ثلاث مرات 46٪ ,54٪) مما يجعلنا نقر بوجود عوامل أخرى اكثر تأثيرا فى تكرار القراءة لعلها تكمن فى أوقات الفراغ التي يوفرها نظام الساعات المعتمدة لدى الطلاب، تجعلهم يقرأون الصحف مرات داخل الجامعة بين المحاضرات وبعضها بالاضافة الى القراءة المنزلية.

أما العلاقة بين أنماط القراءة وأهمية الحاجات الاساسية منها، فانه على الرغم من أن الدراسة الاحصائية قد أثبتت وجود علاقة طردية بينهما، الا أن هذه العلاقة تعتبر ضعيفة

الى حد كبير (معامل التوافق 24,). ويظهر هذا من خلال الجدول رقم (2/4) حيث نجد ارتفاع نسبة الانماط المختلفة لقراءة الصحف عند ذوي الدوافع الضعيفة عن نسبة الانماط المختلفة للقراءة عند كل القراء، وكذلك عند ذوي الدوافع القوية في كل أنماط القراءة. وان كانت ترتفع نسبة أنماط قراءة الاخبار القصيرة 39٪ عند ذوي الدوافع القوية، وكذلك قراءة الموضوعات التفصيلية والمتعمقة 35٪ قياسا الى نسبة أنماط قراءة الكل في هذه الفئات 13٪,25٪.

ومن خلال تحليل هذه المتغيرات التي تعكس مظاهر الاستخدام، لا نقر بوجود تأثير قوي لدوافع القراءة، التي تعكسها أهمية الحاجات الاساسية على المتغيرات محل الدراسة، باستثناء كثافة القراءة التي تزيد مع ارتفاع أهمية هذه الحاجات، وكذلك تعدد الصحف التي يقرأها الفرد، وان كانت لا تصل الى مرتبة كثافة القراءة. أما باقي مظاهر الاستخدام فيتضح لنا وجود مؤثرات اخرى تؤثر في حركتها بجانب أهمية الحاجات الاساسية للقراءة التي تعكس الدوافع الفردية.

3) نتائج اختبار الفرض الثاني : العلاقة بين مستوى الاهتمام والتفضيل لمحتوى الموضوعات المنشورة، الجادة أو الخفيفة، وأهمية الحاجات الأساسية المرتبطة بالدوافع الفردية : يرتبط اختبار هذا الفرض بحدود التباين بين الموضوعات المختلفة في اشباع حاجات القارىء وتلبيتها لدوافعه الفردية، وبالسؤال حول ما اذا كان هناك موضوعات معينة يمكن أن تسهم أكثر في اشباع هذه الحاجات، وبذلك يكون ارتباط أهميتها لدى الفرد بقوة دوافع كبيرة، أم أن القراءة بصفة عامة هي التي تحقق هذا الاشباع، وأن الاختلاف في أهمية هذه الموضوعات لدى القراء قد يعود لأسباب أو تأثيرات أخرى، غير تأثيرات حركة الدوافع الفردية وقوتها لدى القارىء؟ واجابة هذا السؤال تحتاج الى دراسات متعددة لجمهور قراء الصحف في الفئات المختلفة للسمات أو الخصائص العامة أو الأولية أو السكانية، وكذلك الفئات المختلفة للخصائص أو السمات الاجتماعية، لعزل كل هذه المتغيرات في كل فئة لتحديد علاقة الدوافع الفردية بأهمية التصنيفات المختلفة للموضوعات المنشورة.

وبالنسبة لطلاب الجامعات في المملكة العربية السعودية ـ موضوع هذه الدراسة ـ لم تظهر الدراسة تباينا يذكر في قوة العلاقة بين أهمية الحاجات الاساسية التي تعكس قوة الدوافع الفردية لدى الطلاب وبين ما يختارونه من موضوعات تنتمي الى فئة الموضوعات الجادة، التي تتسم بعمق المعنى، وبتحقيق الآثار غير المباشرة والآجلة بالنسبة للقارىء مثل (موضوعات الشئون المحلية / السياسة الخارجية / الشئون الاقتصادية / الموضوعات الدينية / التعليم والجامعات / الصحة والطب / العلوم والتكنولوجيا) أو موضوعات

تنتمي الى فئة الموضوعات الخفيفة التي تتسم بتحقيق العائد الوقتي أو اللحظي مثل (الموضوعات الفنية / الموضوعات الادبية / موضوعات الاسرة / الرياضة والشباب / الحوادث والكوارث / التسلية والترفيه / بريد القراء ورسائل الى المحرر)[5].

وقد اثبت تطبيق اختبار كا^2 وجود علاقة ذات مغزى بين مستوى الاهتمام والتفضيل بالموضوعات الجادة وأهمية الحاجات الاساسية من القراءة، من جانب، وكذلك وجود علاقة ذات مغزى بين مستوى الاهتمام والتفضيل بالموضوعات الخفيفة وأهمية مستوى الحاجات الاساسية من القراءة من جانب آخر (جدول رقم 5).

جدول رقم (5)

العلاقة بين اهمية الحاجات الاساسية للقراءة ومستوى الاهتمام والتفضيل لمحتوى الموضوعات المنشورة(*)

مستوى الاهتمام والتفضيل	اهمية الحاجات الاساسية للقراءة	عاليـة		متوسطـة		منخفضـة		المجمـوع	
		العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
(1)	عـال	42	48	24	28	21	24	87	37
الموضوعات الجادة	متوسط	14	29	-	-	35	71	49	21
	منخفض	27	28	10	10	62	63	99	42
(2)	عـال	14	30	19	40	14	30	47	20
الموضوعات الخفيفة	متوسط	14	67	-	-	7	33	21	9
	منخفض	55	33	15	9	97	58	167	71
(3)	عـال	21	45	19	40	7	15	47	20
كل الموضوعات	متوسط	14	100	-	-	-	-	14	6
	منخفض	48	28	15	9	111	64	174	74

(*)
- كا^2 (1) الجدولية ـ 4 بمستوى معنوية 05, = 9,488
- كا^2 (1) الرياضية = 42,59
- معامل التوافق $م_1$ = 39,
- كا^2 (2) الجدولية ـ 4 بمستوى معنوية 05, = 9,488
- كا^2 (2) الرياضية = 39, 10
- معامل التوافق $م_2$ = 40,
- كا^2 (3) الجدولية ـ 4 بمستوى معنوية 05, = 9,488
- كا^2 (3) الرياضية = 68, 86
- معامل التوافق $م_3$ = 42,

وأثبت معامل التوافق وجود علاقة طردية في الحالة الاولى (39,) تتفق مع قوة العلاقة الطردية في الحالة الثانية (40,) وان كانت العلاقة الطردية في الحالتين ضعيفة. وذلك يؤكد على أنه ليس هناك فرق كبير في اتجاه العلاقة وقوتها بين كل من الموضوعات الجادة أو الخفيفة وأهمية الحاجات الاساسية للقراءة. بل ان معامل التوافق لكل من الفئتين في علاقتهما بأهمية الحاجات الاساسية لا يقل كثيرا عن معامل التوافق للعلاقة بين مستوى الاهتمام والتفضيل بكل الموضوعات واهمية هذه الحاجات (42,)، بل يقترب من معاملي التوافق السابقين في القوة والاتجاه (39,.، 40,.، 42,.)، مما يشير الى عدم انفراد أي من فئتي الموضوعات بالعلاقة المتميزة التي تصلح للتقرير بصحة الفرض الثاني.

ونتيجة لذلك فانه في مجال دراسة العلاقة بين أهمية الحاجات الاساسية للقراءة التي تعكس الدوافع الفردية للطلاب، ومستوى الاهتمام والتفضيل بالموضوعات المنشورة، نجد أن العلاقة تتفق ـ تقريبا ـ في القوة والاتجاه، بين الموضوعات المنشورة والمصنفة على أساس فئتي الموضوعات الجادة / والخفيفة. الا انه من خلال دراسة الجدول رقم (5)، لا يمكن ان نغفل ارتفاع نسبة الموضوعات الجادة ذات مستوى الاهتمام الاعلى والتي ترتبط بارتفاع نسبة أهمية الحاجات الاساسية العالية (48)٪ واقترابها اكثر من حيث التمثيل النسبي بمستوى الاهتمام والتفضيل المرتفع لكل الموضوعات، التي ترتبط بارتفاع أهمية الحاجات الاساسية للقراءة (45)٪، بينما لا نجد هذا التقارب ملموسا بين مستوى الاهتمام والتفضيل للموضوعات الخفيفة، والاهتمام بكل الموضوعات، سوى في مستوى الاهمية المتوسطة للحاجات الاساسية (40٪ 40٪) مع الاهتمام والتفضيل المرتفع لكل منهما. ولعل هذا يعتبر عاملا مرجحا في التقرير بأن الارتفاع بأهمية وتفضيل القراءة بصفة عامة، التي ترتبط بأهمية الحاجات الاساسية للقراءة المرتبطة بالدوافع الفردية، انما يعتمد بدرجة كبيرة على الارتفاع بأهمية وتفضيل الموضوعات الجادة، اكثر من الموضوعات الخفيفة.

ويظهر الجدول رقم (6) الأهمية النسبية التي تتمتع بها الموضوعات المنشورة لدى الطلاب والتي تدل على ارتفاع أهمية موضوعات الشئون المحلية، والسياسية الخارجية، والموضوعات الدينية وموضوعات العلوم والتكنولوجيا من بين الموضوعات الجادة. بينما تتسم الموضوعات الأدبية، والرياضية، وموضوعات الحوادث والكوارث بارتفاع الاهمية نسبيا بين الموضوعات الخفيفة[6]. وتعتبر باقي الموضوعات الصحفية داخل الفئتين مهمة بالنسبة للطلاب وان تفاوتت في درجات هذه الاهمية التي تؤثر في التقويم الكلي لفئتي التصنيف.

جدول رقم (6)

تقديرات الاهتمام والتفضيل للموضوعات المنشورة لدى الطلاب

التقديــــــر / الموضوعــــات	التكرار	التقدير	الترتيب
موضوعات الشئون المحلية	210	2,11	3
موضوعات الشئون الخارجية	192	2,23	1
موضوعات الشئون الاقتصادية	198	1,69	13
الموضوعات الدينية	210	2,03	4
موضوعات التعليم والجامعات	216	1,94	8
موضوعات الصحة والطب	216	1,86	9
موضوعات العلوم والتكنولوجيا	210	2,-	5
الموضوعات الادبية	204	2,-	5
الموضوعات الفنية	179	1,76	12
موضوعات الاسرة	204	1,79	11
موضوعات الرياضة والشباب	216	2,17	2
موضوعات الحوادث والكوارث	216	2,-	5
موضوعات التسلية والترفيه	210	1,82	10
موضوعات القراء ورسائل الى المحرر	210	1,29	14

ومن خلال الجدول رقم (6) يظهر أنه من بين (7) موضوعات جادة، اربعة منها تحتل التقديرات المتقدمة حتى الترتيب الخامس، واثنان منها تحتل ترتيبا متوسطا 9,8 بينما موضوع واحد فقط في الترتيب المتأخر ـ 13. أما بين الموضوعات الخفيفة نجد ان ثلاثة موضوعات منها في الترتيب المتقدم 5,2 وثلاثة منها في الترتيب المتأخر في تقديرات الاهتمام 11، 12، 14، بينما يقع موضوع واحد فى الترتيب المتوسط، ويقع في نهاية هذه الفئة ـ 10.

وبصفة عامة فان الجدول رقم (6) يوضح تقديرات الاهتمام والتفضيل للموضوعات المنشورة لدى الطلاب، التي تشير الى ان موضوعات السياسة الخارجية تتصدر هذه الموضوعات، ويليها موضوعات الرياضة والشباب، ثم موضوعات الشئون المحلية، ويليها الموضوعات الدينية، ثم بعد ذلك موضوعات العلوم والتكنولوجيا، والموضوعات الادبية، وموضوعات الحوادث والكوارث حسب ترتيب تقديرات الاهتمام

والتفضيل التي يوضحها الجدول المذكور. وهذا يشير الى مستوى الاهتمام المرتفع بالموضوعات الجادة من خلال الدراسة التفصيلية لتقديرات الاهتمام بكل فئة من فئات الموضوعات التي تضمها على حدة.

الخلاصة

انتهت نتائج البحث الى عدد من الحقائق التي يمكن ان نوجزها في الآتي :

1) ارتفاع نسبة قراء الصحف بين طلبة الجامعة الى حوالي 81,6٪ من مفردات عينة البحث، يمثل القراء المنتظمون منهم 63,9٪ والقراء غير المنتظمين 36,1٪. وهذه نسبة تعتبر عالية قياسا الى نتائج بحوث غير القراء التي اجريت في الولايات المتحدة مثلا، لتحديد نسبة غير القراء من الطلاب، أو من البالغين في مثل المرحلة العمرية لطلاب الجامعة (Tillinghast, 1981 : 14).

2) اثبت البحث وجود تباين ملموس في الانتظام في قراءة الصحف بين طلبة الكليات النظرية، وطلبة الكليات العملية، حيث ترتفع مستويات الانتظام في القراءة بين طلاب الكليات النظرية الى ما يقرب من 169٪ من نسبة القراءة المنتظمة بين طلاب الكليات العملية. واثبت التحليل الاحصائى وجود علاقة ذات مغزى بين التخصص العلمى ومستوى الانتظام في قراءة الصحف.

3) انه وان كانت هناك علاقة ذات مغزى بين المرحلة الدراسية التي أنهاها الطالب ومستوى الانتظام في قراءة الصحف، الا أن المراحل التي يقرأ فيها الطالب الصحف اكثر هي المرحلة الاولى لالتحاقه بالجامعة، والمرحلة الأخيرة منها. ولعل ذلك يكون ناتجا عن بداية اقتراب الطالب الى قراءة الصحف بطريقة منتظمة مع المراحل الأولى لدخول الجامعة، بوصفها عاملا من العوامل الانتقالية التي تؤثر في اقبال الفرد أو اعراضه عن التعرض الى وسائل الاعلام بصفة عامة. بالاضافة الى أن المرحلة الاخيرة هي مرحلة التهيئة للانتقال الى أدوار أخرى في حياته مما يؤكد أهمية دراسة عوامل الانتقال والتحول لدى فئات جمهور القراء، بوصفها من العوامل ذات العلاقة بعملية قراءة الصحف.

4) على الرغم من وجود ظاهرة عدم التفرغ للدراسة بين طلاب الجامعة وبصفة خاصة بين طلاب الكليات النظرية، الا أن هذه الظاهرة ليس لها علاقة بمستوى الانتظام في قراءة الصحف، ومثلها ايضا ظاهرة الزواج المبكر بين طلاب الجامعة ايضا، التي أثبت البحث عدم وجود علاقة بينها وبين الانتظام في قراءة الصحف.

5) وبخلاف ذلك فان البحث اثبت وجود علاقة بين العزلة والتفاعل الاجتماعي، ومستوى الانتظام في قراءة الصحف، وذلك من خلال اختبار العلاقة بين السكن منفردا أو مع الغير، وكذلك ممارسة النشاط اللاصفيّ، مع مستوى الانتظام في قراءة الصحف،

وفي كلا الحالتين ثبت وجود علاقة بين هذه المتغيرات وبعضها، وان كانت في حالة السكن اقوى من حالة ممارسة النشاط اللاصفيّ. فالفرد يحتاج الى الصحف عندما يسكن منفردا اكثر من حاجته اليها عندما يسكن داخل مساكن الجامعة، وهذا يؤكد حاجة الفرد الى الصحبة من خلال وسائل الاعلام. وكذلك يرتفع مستوى الانتظام في قراءة الصحف في حالة ممارسة النشاط اللاصفي بالجامعة، وذلك للدور الذي تقوم به الصحف في دعم وتلبية الحاجات الاساسية للفرد في علاقته بالآخرين.

6) يقرأ طالب الجامعة الصحف متأثرا بعوامل ثلاثة تمثل الاسباب الدافعة للقراءة بصفة عامة وهي : تأثير العادة، أو ما تتميز به الصحف من خصائص في علاقتها بوسائل الاعلام الاخرى، وأخيرا الحاجات الاساسية التي تسهم في تحقيق دوافعه الفردية. وارتفاع قوة العلاقة بين تأثير العادة والانتظام في القراءة انما يعود الى أن هذا العامل يشارك العوامل الأخرى في دفع الفرد الى القراءة، بل انه يمثل الحد الأدنى لمدى اقبال الفرد على قراءة الصحف. وكذلك الخصائص المميزة للصحف في علاقتها بمستوى الانتظام في القراءة فهي ايضا تشارك العامل الأخير في دفع الفرد الى القراءة ذلك ان الفرد في بحثه عن الوسائل التي تلبي حاجاته الاساسية يبدأ في المقارنة بينها من خلال تقويم مدى الجهد المبذول والعائد الذي يجنيه من خلال اختياره، خصوصا أن الوسائل الاعلامية كلها تسهم في تلبية الحاجات الاساسية المرتبطة بالدوافع الفردية.

ويبقى بعد ذلك وجود أو عدم وجود علاقة لأهمية الحاجات الاساسية للقراءة مع مستوى الانتظام في القراءة، التي تشكل في حد ذاتها تقويما لهذه العلاقة ودعما لعملية الانتظام في القراءة حيث أن وجودها أو عدم وجودها لا يتأثر بالعوامل الأخرى، التي تتأثر هي على العكس من ذلك بوجود الدوافع الفردية والحاجات الاساسية التي يستهدف الفرد تحقيقها من قراءة الصحف. وبذلك فان البحث اثبت وجود علاقة طردية بين مستوى أهمية الحاجات الاساسية المرتبطة بالدوافع ومستوى الانتظام في القراءة، فكلما ارتفعت أهمية هذه الحاجات لدى الفرد ارتفع انتظامه في قراءة الصحف بصفة عامة.

7) أظهر البحث وجود تأثير قوي لأهمية هذه الحاجات الأساسية على سلوك الفرد في قراءة الصحف التي تتخذ مظهرا للانتظام فيها. فقد أثبت البحث وجود علاقة طردية مرتفعة الى حد ما بين أهمية الحاجات الاساسية للقراءة وكمية الصحف التي يقرأها الطالب، وكذلك الوقت الذي يقضيه في قراءة هذه الصحف. وان كان هناك علاقة بين تكرار مرات القراءة وأهمية الحاجات الاساسية التي تعكس الدوافع الفردية لدى الطلاب، الا أن هذه العلاقة أقل قوة من العلاقة بين هذه الحاجات وأعداد الصحف التي يقرأها الطالب والوقت الذي يقضيه في قراءتها، مما يؤكد وجود عوامل أخرى تدفع الطالب الى

تكرار القراءة غير أهمية هذه الحاجات مثل توفر وقت الفراغ أو نظام التعليم الجامعي ذاته، أو الحاجة الى الصحبة مثلا بالنسبة لمن يسكنون خارج مساكن الجامعة وحدهم. كما أثبت البحث أيضا وجود علاقة بين اختيار الطالب لنمط القراءة وبين أهمية الحاجات الاساسية التي يستهدف تحقيقها من القراءة، فكلما ارتفعت أهمية هذه الحاجات اتجه الطالب الى القراءة المتعمقة، أو الموضوعات المتخصصة التي ترضي حاجاته وميوله واتجاهاته الذاتية، وان كانت الدراسة الاحصائية قد أظهرت ضعف هذه العلاقة، فذلك لعدم امكانية عزل الانماط المختلفة عن بعضها في الاختيار، لأن الفرد قد يختار اكثر من نمط واحد للقراءة، وهو ما يظهر في بيانات الجدول رقم (2/4) التي تشير الى وجود العلاقة وتبلور اتجاهها اكثر في الحالات التي ترتفع فيها أهمية الحاجات الاساسية للقراءة لدى الطلاب.

8) على الرغم من عدم وجود تباين واضح في قوة العلاقة بين الدوافع الفردية واختيار الفرد للموضوعات الصحفية الجادة، والموضوعات الخفيفة، الا أن ترتيب الاختيار الذي يعكس اهتمام الطالب وتفضيله لمحتوى الموضوعات المنشورة أوضح أهمية الموضوعات الجادة اكثر من الموضوعات الخفيفة، في رسم مستويات الاهتمام والتفضيل الكلى في علاقتها بمستوى أهمية الحاجات الاساسية للقراءة التي تعكس قوة الدوافع الفردية، مثل موضوعات الشئون المحلية، والسياسية الخارجية، والموضوعات الدينية، وموضوعات العلوم التكنولوجيا التي تحتل ترتيبا متقدما في التفضيل والاهتمام، مقارنة بموضوعات الرياضة والشباب بين الموضوعات الخفيفة.

الهوامش

1) قام الباحث بدراسة استطلاعية للاعداد الصادرة خلال السنوات العشر السابقة 1977-1987 من مجلة Journalism Quarterly ووجد من خلال التصنيف الكمي للدراسات المنشورة ان بحوث قراءة الصحف بصفة عامة تصل الى حوالي 18 بحثا تمثل 7,5٪ من جملة الدراسات المنشورة، اكثر من نصفها تهتم بدراسة أنماط الاهتمام والتفضيل ومظاهر الاستخدام 65٪، وحوالي 17٪ لوصف خصائص القراء وغير القراء، وبحثا واحداً اهتم بدراسة دوافع القراءة في اطار دراسة كلية لوصف أنماط القراءة، والباقي دراسات نظرية في بحوث قراءة الصحف بصفة عامة.

2) جامعة الملك عبد العزيز: الكتاب السنوي 1407هـ.

3) في دراسة دوجلاس بويد وعلي النجعي (1984) السابق الاشارة اليها، اختار الباحثان 600 مفردة من بين الأفراد البالغين، السن 15 - 20 سنة، في المملكة العربية السعودية، وتشمل المواطنين والاجانب.

4) شارك في مراجعة الاستمارة لاغراض اختبارات الصدق كل من الاستاذ الدكتور محمد محمد البادي والدكتور سعيد السيد أعضاء هيئة التدريس بقسم الاعلام ـ كلية الآداب، جامعة الملك عبد العزيز، وتم توزيع الاستمارة على 50 طالبا لاغراض الاختبار المبدئي لصلاحيتها كأداة لجمع البيانات من عينة الطلاب.

5) اتفق هذا التقسيم، الى موضوعات جادة Hard وموضوعات خفيفة Soft، مع رأي أفراد العينة الاختيارية، باستثناء الموضوعات الادبية، وموضوعات الحوادث والكوارث، التي ظهر خلاف على تصنيفها ولكن نسبة كبيرة من العينة 79٪ قامت بتصنيفها في اطار الموضوعات الخفيفة، خصوصا ان كثيرا من الموضوعات الادبية لا ترتبط بعمق التخصص، بالاضافة الى أن موضوعات الحوادث والكوارث تدخل في اطار موضوعات الاهتمامات الانسانية، ما دامت بعيدة عن التأثير المباشر في أمن الفرد واستقراره، وبالتالي يتم تصنيفها ضمن الموضوعات الخفيفة.

6) تم حساب تقديرات الاهتمام والتفضيل للموضوعات المنشورة على اساس الفئات التالية : (1 ـ قليل الاهمية، 2 ـ مهم، 3 ـ مهم جدا،) وذلك بالنسبة الى استجابة القارىء بالرأى فيها، ونظرا لأن هناك بعض الموضوعات لم يسجل لطلاب استجابات بشأنها فقد اعتبرت عديمة الاهمية، وتأثر بذلك مجموع التكرارات الذي يتفاوت بين الموضوعات وبعضها. وبعد ذلك تم حساب متوسط تقديرات الاهتمام لفئة الموضوع بطريقة المتوسط المرجح، الذي يعتمد على مراعاة تكرار كل درجة، عند حساب المتوسط.

المصادر

Boyd, D.A. & Najai, A. M.
1984 "Adolescent TV Viewing in Saudi Arabia". Journalism Quarterly 61 (2): 295-301

Burgoon, J.K. & Burgoon, M.
1980 "Predictors of Newspaper Readership." Journalism Quarterly 57 (3): 539-596.

Chaffee, S.H. & Choe, Y.S.
1981 "Newspaper Reading in Longitudinal Perspective: Beyond Structural Constraints." Journalism Quarterly 58 (2): 201-211.

O'Keefe, G.J. & Spetnagel, H.T.
1973 "Pattern of College Undergraduates' Use of Selected News Media." Journalism Quarterly 50 (4): 543-548.

Sobal, J. & Jackson-Beek, M.
1981 "Newspaper Non-Readers: A National Profile." Journalism Quarterly 58 (1): 9-13

Thompson, W.N.
1978 Responsible and Effective Communication. Boston: Houghton Mifflin.

Tillinghast, W.A.
1981 "Declining Newspaper Readership Patterns." Journalism Quarterly 58 (1) : 14-22



المجلة التربوية

تصدر عن كلية التربية - جامعة الكويت

مجلة فصلية ، تخصصية ، محكمة

تنشر البحوث التربوية، ومراجعات الكتب التربوية الحديثة

ومحاضر الحوار التربوي، والتقارير عن المؤتمرات التربوية

* تقبل البحوث باللغتين العربية والانجليزية
* تنشر لأساتذة التربية والمختصين فيها من مختلف الأقطار العربية والدول الأجنبية .

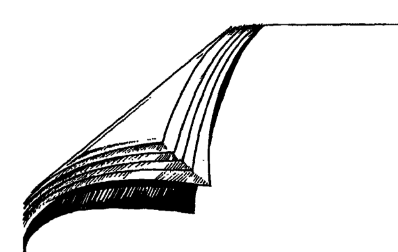
الاشتراكات :

للأفراد في الكويت	٢ د.ك	وللطلاب	١ د.ك
للأفراد في الوطن العربي	٢,٥ د.ك	وللطلاب	١,٥ د.ك
للأفراد في الدول الأخرى	١٥ دولاراً أمريكياً بالبريد الجوي		
للهيئات والمؤسسات	١٢ د.ك وفي الخارج ٤٠ دولاراً أمريكاً.		

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير على العنوان التالي :

المجلة التربوية ـ ص.ب ١٣٢٨١ كيفان ـ الرمز البريدي **71953** الكويت.

هاتف : ٤٨٣٠٢٦٨



مناقشات
مراجعات كتب
تقارير
رسائل جامعية

قراءة عصرية للتراث العربي الاسلامي
منهج وتطبيق

محمد عابد الجابري

كلية الاداب ـ جامعة محمد الخامس

سأقترح تعريفا عاما «للتراث» اعتقد أنه يصلح كمدخل للموضوع. هذا التعريف يقول: «التراث هو كل حاضر فينا أو معنا من الماضي، سواء ماضينا أو ماضي غيرنا، وسواء الماضي القريب أو الماضي البعيد». هذا التعريف عام، فهو يشمل التراث القومي «ماهو حاضر فينا من ماضينا» والتراث الانساني «ماهو حاضر فينا من ماضي غيرنا» كما يربط تراث الماضي بالحاضر مباشرة، فليس التراث هو ماينتهي الى الماضي البعيد وحسب، بل هو ماينتمي أيضا الى الماضي القريب. «والماضي القريب» متصل بالحاضر، والحاضر مجاله ضيق فهو نقطة اتصال الماضي بالمستقبل. واذن فما فينا أو معنا في حاضرنا، من جهة اتصاله بالماضي، هو تراث أيضا. . . ويشمل التعريف المعنويات من فكر وسلوك (مافينا) كما يشمل الماديات (ما. . معنا). نحن اذن بازاء تعريف اجرائي من عدة نواح، وتكمن اجرائيته بصورة خاصة في كونه يجيب على كثير من الأسئلة أو بالأحرى هو يستبعدها ولايترك مبررا لطرحها: من ذلك مثلا السؤال الذي يطرح بصيغة: «ولماذا التراث؟».

التشكيك في جدوى، بل في مشروعية الاشتغال بالتراث: ذلك لأنه مادمنا نعرف التراث بكونه «ماهو حاضر فينا أو معنا» فان الانشغال به نوع من الانشغال على صعيد البحث والدراسة على الأقل، مشروع تماما، بل مطلوب أيضا. انه جزء من انشغال الانسان بذاته، بدراستها، ببنائها واعادة بنائها. وكما يجيب تعريفنا على الاعتراض المذكور يجيب كذلك على اعتراض آخر يحتج على «اهمال» تراث الانسانية، أو التراث الشعبي أو تراث الحاضر.. الخ. كل هذه الاعتراضات يستبعدها هذا التعريف لأنه يضم البدائل التي تطرحها صراحة أو ضمنا، ويجعل هذه الاعتراضات بالتالي، غير ذات موضوع، وبذلك يحقق بيننا، فيما اعتقد، نوع من التفاهم والتواصل منذ البداية، وهذا شيء في غاية الأهمية.

والقراءة التي سأقترحها تصلح فيها اعتقد، ولو على درجات متفاوتة، للتعامل مع التراث بهذا المعنى الواسع: تصلح للتعامل مع تراثنا القومي ومع التراث الانساني عامة، وتصلح للتعامل مع التراث الفكري والسلوكي والتراث المادي الأثري، سواء تعلق الأمر بتراث ينتمي الى الماضي البعيد أو الماضي/ الحاضر. واذن فالتخصيص الذي يفهم من العنوان أي «التراث العربي الاسلامي» ليس ملزما هنا الا من حيث ان الأمثلة التي سنطبق عليها هذه الطريقة في التعامل مع التراث ـ أي تراث ـ ستكون مستقاة من التراث العربي الاسلامي، ومن الممكن جدا أن تأخذ مكانها أمثلة مستقاة من تراث آخر كالفكر الأوروبي الحديث، أو الفكر اليوناني، أو الفكر العربي المعاصر... الخ.

يتعلق الأمر اذن بطريقة علمية في التعامل مع الموضوعات المدروسة. انما ليست الطريقة العلمية الوحيدة، بل هي احدى الطرق العلمية. وما يميز الطرق العلمية عن غيرها هو اعتمادها الموضوعية، أي انها تحقق قدرا كافيا من المسافة بين التراث والموضوع يسمح برؤية الأشياء كما هي، دون تأثير من عواطفنا ورغباتنا، مما يفسح المجال لقيام رأي مشترك بيننا حولها. واذا كنا نصف هذه الطريقة بأنها «عصرية»، الشيء الذي يعني انها تنتمي الى العصر الحاضر ومنجزاته الفكرية والمنهجية، فهي كجميع الطرق والمناهج العلمية ليست جديدة جدة مطلقة. وليست هناك طريقة أو منهج يمكن وصفه بالجدة المطلقة، فجميع المناهج الجديدة هي طرق في التفكير استعملها العقل البشري خلال تعامله الجدلي مع الواقع منذ أن بدأ ينفصل عن الواقع كفكرة تمارس سلطة ماعلى الأشياء. وانما تصبح هذه الطرق في التعامل مع الواقع مناهج جديدة عندما يتم الوعي بها وتصبح موضوعا للتنظيم والضبط والتقنين، أي موضوعا لفاعلية العقل البشري نفسه.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فالمنهج مهما كان علميا، ومهما كانت درجة الضبط فيه، يتوقف النجاح في الاستفادة منه على مدى مطاوعته للموضوع ومدى قدرته على تطويع الموضوع. ومن هنا فليست جميع المناهج صالحة لجميع الموضوعات، بل قد يكون المنهج الواحد خصبا منتجا في موضوع وعظيما في موضوع آخر. والقاعدة الفاصلة في هذا الشأن هي أن «طبيعة الموضوع هي التي تحدد نوعية المنهج». ومن هنا فان اختيارنا لنوع «القراءة» المقترحة هنا ليس محكوما برغبة ذاتية ولابتحزب لنوع من المناهج دون غيره، بل هو اختيار تمليه طبيعة الموضوع. موضوعنا هنا: التراث. والتراث كما قلنا هو شيء ينتمي الى الماضي، سواء القريب منه أو البعيد. وللتعامل معه تعاملا علميا يجب ان نلتزم بأكبر قدر من الموضوعية ونحقق اكبر قدر من المعقولية، واذا كان هذان الشرطان مطلوبين في كل عمل علمي، فهما مطلوبان اكثر في موضوع «التراث»، ذلك لأن «التراث» بما أنه شيء «حاضر فينا ومعنا» فهو أقرب الى أن يكون ذاتا منه الى أن يكون موضوعا، وبالتالي فنحن معرضون الى أن يحتوينا بدل ان نحتويه. هذا من جهة، ومن جهة أخرى بما أن التراث شيء ينتمي الى الماضي فهو يمثل ذاكرتنا الثقافية، ذاكرة الوعي وذاكرة اللاوعي ومن هنا يكون وقوعه تحت نفوذ آليات التذكر والتخيل، آليات التفكير بالرموز والقيم وكل مكونات

المخيال الاجتماعي، وهذا كله يقلص من امكانية التعامل معه بمعقولية. واذن فالسؤال: كيف نتعامل مع التراث بموضوعية ومعقولية، سؤال أساسي هنا؟ ولكي نجعل هذا السؤال اكثر ارتباطا بموضوعنا، يجب ان نعيد صياغته بالصورة التالية: كيف نجعل التراث معاصرا لنفسه ومعاصرا لنا في نفس الوقت؟ وكما قلنا في دراسة سابقة (مقدمة «نحن والتراث») فان جعل التراث معاصرا لنفسه معناه فصله عنا وهذا هو معنى الموضوعية، وجعله معاصرا لنا معناه وصله بنا، وهذا هو معنى المعقولية هنا، واذن فالهدف الذي نرمي اليه هنا هو جعل التراث معاصرا لنفسه على صعيد الاشكالية والمحتوى المعرفي والمضمون الايديولوجي أي معالجته في محيطه المعرفي الاجتماعي التاريخي، وجعله في الوقت نفسه معاصرا لنا على صعيد الفهم والمعقولية، أي نقله الينا ليكون موضوعا قابلا لأن نمارس فيه وبواسطته عقلانية تنتمي الى عصرنا.. وبذلك يصبح موضوعا لنا ولايعود موضوعا فينا يقوم نفسه ذاتا لنا. وبذلك ننوب نحن عنه في فهم العالم بدل أن نتركه ينوب عنا، ليس في مجال الفهم وحسب بل في مجال السلوك أيضا. وبعبارة أخرى اننا بذلك نتحرر من سلطته علينا ونمارس نحن سلطتنا عليه.

قد يبدو أنني في هذه المقدمة قد عرضت بديهيات أو أنني سلكت مسلك التشويق. لكن الحقيقة انني قصدت أن أقدم للموضوع بمقدمة أطبق فيها نوعاً ما المنهج نفسه. لقد انطلقت بداية من تعريف، والتعاريف كلها عبارة عن مقترحات، ثم عمدت الى تفكيك هذا التعريف تفكيكا يجعل الأسئلة الاعتراضية التي يمكن أن تثار ضده بسبب عدم التقيد به، أسئلة غير ذات موضوع. ان ما فككته هنا هو سلطة الاعتراض لدى اي معترض، فككتها بأن جعلتها تقع خارج الحلبة، تنطبق عليها أحكام «الشرود» في لعبة كرة القدم. ومن تفكيك السلطة في الاعتراض على التعريف انتقلت الى تفكيك السلطة على المنهج المقترح وذلك بأن أبرزت الطابع النسبي في المنهج، أيا كان المنهج، كخطوة أولى، بأن أبرزت الطابع الاجرائي للمنهج الذي اقترحه حينما جعلته يعد بتحقيق اكبر قدر من الموضوعية واكبر قدر من المعقولية.

هذا المنهج، هو منهج تحليلي، ولكن ليس بمعنى رد المركب الى البسيط أو البسائط، التي يتألف منها كما يفعل العالم الكيميائي مثلا حينما يحلل الماء وهو مركب الى العنصرين البسيطين اللذين يتألف منهما: الاكسجين والهيدروجين. كلا ان التحليل في هذا المنهج شيء آخر يختلف تماما: انه ينطلق من النظر الى موضوعاته لابوصفها مركبات بل بوصفها بنيات. صحيح ان لكل مركب بنية، ولكن تحليل المركب يختلف عن تحليل البنية من حيث ان تحليل المركب يعني بعزل العناصر التي يتألف منها بوصفها عناصر، في حين ان تحليل البنية معناه تحليل العلاقات القائمة بين عناصر المركب والتي تشكل علاقات ثابتة في اطار بعض التحولات. تحليل البنية معناه القضاء عليها بتحويل ثوابتها الى تحولات ليس غير. وهذا النوع من التحليل للبنيات هو ما أسميه هنا التفكيك: تفكيك العلاقات الثابتة في بنية ما الشيء الذي يحول البنية الى لابنية، أي الى مجرد تحولات.

لقد بدأت انزلق مع التجريد، وهو شيء ربما كان غير ملائم ولذلك سأترك الخطاب التجريدي جانبا واتعامل مع الموضوع تعاملا-تطبيقيا. سأعمد الى تطبيق القراءة المقترحة هنا، القراءة التفكيكية، على أمثلة بسيطة. ونبدأ بالعنوان الذي اختير لهذا الموضوع: «قراءة عصرية للتراث العربي الاسلامي». هذه بنية خطابية.. فلنفككها.

لنبدأ بالتذكير بأن مانفككه في الخطاب هو سلطته علينا، وهي سلطة ترجع الى تقديم نفسه من خلال كونه ثوابت... فما هي الثوابت الكامنة في هذه العبارة. لنلاحظ أولا أن عبارة «قراءة عصرية للتراث العربي الاسلامي» معطاة لنا هنا كعنوان. وللعنوان سلطة خاصة: هو في العادة عبارة قصيرة يراد منها ان تدل على معنى كثير: «العنوان» هو عنوان محاضرة، أو عنوان كتاب، أو عنوان لمتجر أو لسلعة... أي هو «رمز» لأشياء كثيرة متباينة، معقدة... والرمز من خصائصه، بل ان خاصيته الاساسية، امتلاك قوى الاشتمال أو الاحتواء قوى ينشر بها نفوذه الى أوسع مدى. فمن أين يستمد العنوان هذه القوة؟.

يستمدها أولا وقبل كل شيء من كونه، في الغالب، عبارة عن مبتدأ بدون خبر: «قراءة عصرية للتراث..» هذا مبتدأ، فأين الخبر؟ ان غياب الخبر هنا جزء من سلطة العنوان. انها السلطة التي تجعل القاريء يطلب من الكاتب «الخبر» واذن فحذف الخبر هو ماجعل القارى يقرأ وهو السلطة التي تجذبه للقراءه.. تماما مثلما هو الشأن في الاعلانات التجارية، وهي أيضا عناوين تشتمل على «المبتدأ» ولاتشتمل على «الخبر». وقد تقدمت تقنيات الدعاية اليوم فأصبحت تقدم لنا اعلانات في صورة «خبر» بدون «مبتدأ» طلبا لسلطة اعمق وأشمل. كيف أمكن تقديم «مبتدأ» بدون خبر، في عبارة «قراءة عصرية للتراث»؟.

لقد أمكن ذلك باللجوء الى «النكرة» «قراءة» بدل «القراءة». ولكن بما أن العرب، لاتبتدىء بالنكرة، كما يقول النحاة، فقد جاء الوصف (أي كلمة «عصرية») مسوغا للابتداء بها. لأن الوصف هنا «عصرية» نوع من التحديد... نمط من التعريف. وبعد الوصف «عصرية» جاء شبه الجملة ـ لاحظ شبه الجملة ـ من الجار والمجرور ليزكي هذا الاستعمال للنكرة كمبتدأ لأنه زادها تحديدا. فالأمر يتعلق ليس فقط بـ «قراءة عصرية» بل تحديدا بـ «قراءة عصرية للتراث». واذن فالشروط المطلوبة في الابتداء بالنكرة متوفرة وزيادة. وتوفرها عند الشكل هو الذي يمنح العبارة سلطة تقمع اتجاه السامع الى طلب الخبر، أو على الأقل تدفعه الى تأجيل هذا الطلب. ولكي ندرك هذا يمكن المقارنة بين عبارتنا كما هي وبين العبارة نفسها بعد تعريف النكرة فيها بـ «أل» فلو قلنا: «القراءة العصرية للتراث» وسكتنا كان اتجاهنا الى طلب الخبر قويا وشديدا. أما مع حذف «ال» التعريف فان هذا الاتجاه يخفت، وبالمقابل نستسلم لسلطة العبارة في دعوتها لنا.

هذا عن سلطة هذه العبارة بوصفها عنوانا يقدم مبتدأ بدون خبر، أما عن سلطتها كبنية، أي كمنظومة من العلاقات الثابتة في اطار بعض التحولات فيمكن تفكيكها بسهولة اذا نحن عمدنا الى اخضاع هذه العبارة لجميع التحولات التي تقبلها. وسنكون قد فككنا البنية العميقة

للعبارة. اننا أمام بنية قوامها منظومة مكونة من عناصر ثلاثة: قراءة، عصرية، تراث. . . لننظر اذن الى مختلف الصيغ، والتحولات، الممكن اجراؤها على هذه العناصر:

هناك أولا : الصيغة الأصل : «قراءة عصرية للتراث».

هذه الصيغة تنفي صيغة اخرى هي : «قراءة تراثية للتراث».

وهذه بدورها تنفي صيغة أخرى هي: «قراءة عصرية للعصر»

وهذه تنفي بدورها صيغة أخرى هي : «قراءة تراثية للعصر».

تلك أذن هي جملة التحولات التي يمكن اجراؤها على عناصر العبارة الأصلية. واذا نظرنا الآن الى الصيغة الأصلية التي انطلقنا منها في علاقتها مع الصيغة الأخيرة التي انتهينا اليها، وجدنا أن مهمة العنوان، أي الصيغة الأصلية، هي نفس الصيغة الأخيرة التي هي بمثابة نتيجة رياضية. أما الصيغتان اللتان تقعان في الوسط فهما بمثابة حد أوسط ، بمثابة جسر. اذن: «قراءة عصرية للتراث» عبارة تنفي عبارة أخرى هي «قراءة تراثية للعصر»، وهذا النفي هو الخبر المحذوف. واذن، فاذا أردنا افراغ العنوان من سلطته الكامنة فيه كعنوان، اذا أردنا تفكيكه وفضحه، فما علينا الا ان نجمع بين «المبتدأ» و «الخبر» في جملة واحدة فنقول «نريد قراءة عصرية للتراث» يجنبنا الانسياق مع «قراءة تراثية للعصر»، وبعبارة أخرى أن الهدف، العلمي والايديولوجي، الكامن وراء أية قراءة تقدم نفسها على أنها «قراءة عصرية للتراث» هي تجنب الوقوع تحت سلطة التراث، السلطة التي تجعلنا نقوم بـ «قراءة تراثية للعصر».

وذلك هو معنى التفكيك: لقد أقمنا مسافة بيننا وبين «العنوان» فتحررنا من البطانة الوجدانية، من الشحنة الانفعالية التي يولدها فينا عند سماعه أول مرة. وهكذا اصبحنا الآن عارفين لما نريد، قادرين على التفكير عقلانيا فيما نريد. ان التفكيك هنا لايعني نفي الموضوع، ولا الاعتداء عليه، ولا الاستغناء عنه، وانما يعني فقط التحرر من سلطته الخطابية وهي سلطة ترجع في الغالب الى الطابع البنيوي للغة الكلام، لغة البشر المثقلة بالرموز، والمحملة بشحنات من السحر والقداسة. وسأقترح نصا من حديث شريف لعلنا نحفظه جميعا. الصيغة التي يروى بها هذا الحديث هي كما يلي «كل محدثة بدعة وكل بدعة :ضلالة وكل ضلالة في النار».

قبل تحليل هذا النص تحليلا بنيويا تفكيكيا يجب ان نبرز سلطة بنيته السطحية، سلطته البيانية البلاغية، في هذا النص ثلاث وحدات خطابية هي على التوالي :

«كل محدثة بدعة» ، «كل بدعة ضلالة»، «كل ضلالة في النار».

الوحدتان الأولى والثانية لاتطرحان اشكالا منطقيا: وانما الاشكال المنطقي وهو نوع من المعرفة البيانية، موجود في الوحدة الخطابية الثالثة. «كل ضلالة في النار»: كيف يمكن ان تكون «الضلالة في النار»؟ الضلالة: مصدر ضل يضل ضلالاً وضلالة، فكيف نحكم على الحدث، على الفعل، بأنه في النار؟ واضح ان المقصود ليس الضلالة نفسها، بل الشخص الذي يقترف ضلالة، وبعبارة أخرى ان معنى العبارة هو: «الضلالة تقود صاحبها الى النار» أو الضلالة تؤدي

الى النار» لنلاحظ الفرق بين : «كل ضلالة في النار» و«كل ضلالة تقود الى النار». في العبارة الثانية هناك مسافة خطابية وبالتالي فكرية ونفسية بين كلمة «ضلالة» وكلمة «النار» وهذه المسافة الخطابية هي كلمة «تقود»، واذا ترجمناها الى لغة الواقع فانه بالامكان أن نتصور شخصا في بادية العرب يقود شخصا آخر الى مكروه ـ بعيد، لأن النار تقع في «الآخرة». هناك اذن مسافة نفسية تحقق في وجدان المرء من الحكم الصادر عليه. ويأتي التعبير البياني البلاغي ليحذف هذه المسافة وليجعل الضلالة نفسها في النار. وليخلق بالتالي في نفس الشخص المقترف للضلالة أو المعرض لها شعورا بأن النار مقترنة بالضلالة اقتران تزامن. هذا الجانب البياني البلاغي في الخطاب القرآني معروف لدى القدماء، وقد اعتبروه مظهرا من مظاهر الاعجاز فيه. ويضرب الجرجاني صاحب «دلائل الاعجاز» و «اسرار البلاغة» مثالا على ذلك بالآية الكريمة التي ورد فيها «. . فما ربحت تجارتهم» منبها الى أن الصياغة الكلامية العادية لهذه العبارة هي «فما ربحوا في تجارتهم» لأن الذي يربح أو يخسر ليس التجارة بل أصحاب التجارة، فحذف الفاصل بين «ما ربحوا» وبين «في تجارتهم»، وهو واو الجماعة، فجاءت العبارة بدون مسافة تفصل بين الذين وجه اليهم الخطاب وبين الخسارة، فوقع الحكم على التجارة نفسها. ويمكن أن نلمس الفرق بصورة واضحة بين العبارتين اذا تخيلنا قافلة تجارية راجعة من الشام الى مكة، فالعبارة بها «ما ربحوا في تجارتهم» تفيد أن القافلة رجعت فعلا الى مكة وأن البيع والشراء حصلا، وأن ميزان الخسارة في النهاية هو الغالب. أما العبارة الثانية «فما ربحت تجارتهم» فتجعل الذين وجه اليهم الخطاب وهم تجار قريش يتخيلون أن القافلة لم تعد، وأن الخسارة كاملة شاملة. ومن هنا يكون تأثير العبارة القرآنية أقوى وأبلغ من تأثير العبارة العادية.

هذا عن الجانب البياني والبلاغي في النص الذي بين أيدينا. وللبيان والبلاغة سلطة على النفوس كما تعرفون، وقد قال الرسول عليه السلام «ان من البيان لسحراً». . . أي ان منه مايسحر النفوس ويستولي عليها ويمارس عليها سلطة قوية. . لننظر اذن، بعد هذا الى العلاقة البنيوية التي تحكم الوحدات الخطابية في النص، وسنكون قد انتقلنا الى تحليل البنية العميقة فيه: كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار. . أو تقود الى النار. . فكأنك قلت: كل «أ» هي «ب»، وكل «ب» هي «ج» وكل «ج» هي «د». وفي المنطق والرياضيات تستنتج مباشرة القضية التالية : كل «أ» هي «د» وهي نتيجة ضرورية من الناحية المنطقية ولكننا اذا طبقنا هذه النتيجة على النص الذي بين أيدينا فاننا لن نشعر بالضرورة المنطقية التي في القضية كل «أ» هي «د» التي يوازيها، «كل محدثة في النار». . . حكم نتردد في قبوله : لأن معناه : «كل جديد حرام» وهذا غير مقبول لاعقلا ولاشرعا. واذن ففي العلاقة بين الوحدات الخطابية الثلاث التي يتكون منها النص شيء مايجعل القول «كل محدثة في النار» غير مستساغ. بينما يجعل النص بوحداته الثلاث مقبولا «كل محدثة بدعة، كل بدعة ضلالة، كل ضلالة في النار». ان الوحدة الخطابية الوسطى «كل بدعة ضلالة» هي التي تجعل الحكم مقبولا، واذن فهي قيد يحد من نطاق «المحدثة» ولكن هذا القيد غير مذكور في البنية السطحية للنص فلنبحث عنه اذن في بنيته العميقة. وسبيلنا اليه هو

السؤال التالي: متى تكون «كل محدثة بدعة؟» اي ماهو نظام القيم الذي يصدق فيه مثل هذا الحكم؟ وكذلك «متى تكون كل بدعة ضلالة»؟ أي ماهو نظام القيم الذي تكون فيه البدعة ضلالة؟ ان الجواب عن هذا السؤال تقودنا اليه كلمة «ضلالة». فالضلال هو ضد الهدى، والهدى هو الطريق الذي يرسمه الدين. والطريق الذي يرسمه الدين هو الطريق الى الله. والطريق الى الله هو العبادة أو التعبد. واذن فالسياق سياق العلاقات القائمة على مستوى البنية العميقة في النص يقتضي ان المقصود ليس المحدثات على الاطلاق، بل تلك التي تكون بدعة في الدين، أي تضيف جديدا الى نظام العبادة في الاسلام، وهو نظام محدد مقرر كامل لايجوز لأحد اضافة أي شيء اليه كما لايجوز حذف شيء منه. نحن نعرف ان الصيام الذي هو فريضة في الاسلام هو صيام شهر رمضان من طلوع فجر اول يوم في هذا الشهر الى غروب شمس آخر يوم فيه. فاذا أراد شخص أن يتعبد باضافة يوم اليه في أوله أو آخره، أو جعل فريضة الصيام شهرين مثلا، فانه يحدث أمرا مبتدعا في الدين، يفسد نظام الدين. . ومن هنا الضلال ومن هنا النار كجزاء. ولكن لأنه لو جاز لكل واحد ان يزيد في الدين، ولو بنية التعبد، لفسد الدين ولأصبح فوضى.

من هنا قال كثير من الفقهاء أن المقصود بالبدعة: الأمر الذي سيحدثه الانسان في الدين بقصد التعبد، ومن هنا أيضا معنى «التجديد» في عرف الفقهاء: فالتجديد عندهم هو «كسر البدع والرجوع الى سيرة السلف الصالح». والمعنى محاربة البدع التي يحدثها الناس في صورة زيادات واضافات يقصد بها التعبد والزيادة في العبادة، ان الزيادة في شعائر الدين من اجل التعبد مثلها مثل النقص فيها، ولذلك يجب ان تحارب. وذلك بالدعوة الى «سيرة السلف الصالح» اي الى الطريقة التي كان الصحابة يؤدون بها شعائر الدين زمن النبي. وهذا هو المعنى الفقهي لـ «الرجوع الى سيرة السلف الصالح» أي «السلفية». فليست السلفية في معناها الأصلي الفقهي نوعا من الرجعية أو الماضوية، بل هي الرجوع بالعبادات الى بساطتها الأولى التي عرفت عن النبي والصحابة. فزيارة القبور والتبرك بالأضرحة ووضع اليدين فوق الرأس مثلا حين الصلاة وتأخير الفطور في رمضان الى مابعد العشاء مثلا. . كل هذه بدع لأنها زيادة في الدين يقصد منها المبالغة في العبادة، وهي تخرق نظام القيم في الاسلام، ولذلك يجب كسرها أي محاربتها. . . والرجوع الى سيرة السلف الصالح. . ومن هنا كان التجديد في الاسلام هو احياء السنة النبوية وصرف الناس عن البدع التي من النوع الذي ذكرنا.

نعم هناك من الفقهاء من يُوَسِّع مفهوم البدعة فيجعلها تشمل ليس العبادات فقط ، بل العادات ايضا. أي السلوك الاجتماعي جملة. ولكن المقياس بين جمهور الفقهاء هو القصد والنية، فاذا أتى الانسان باي عمل كيفما كان ونوى العبادة فيه أي زيادة التعبد وكان هذا العمل غير منصوص عليه في الشرع فهو بدعة. . . وبالتالي ضلالة. أما مايأتيه الانسان من اعمال بدون نية التعبد فليس بدعة مادام ليس من المحرمات المنصوص عليها. ذلك هو المعنى الفقهي الشرعي لـ «البدعة»، وهو المقصود أساسا في الحديث الشريف المذكور آنفا، ولذلك نجد هذا الحديث يذكر، للتنبيه والتفكير في صلاة الجمعة مثلا اشارة الى ان المجال الحقيقي الأصلي للبدعة هو مجال

العبادات. . غير أنه حدث أن وُسِّعَ استعمال كلمة بدعة لتحمل مضمونا ايديولوجيا، وذلك في المنازعات بين الفرق الكلامية، فرق المتكلمين، فكل فرقة تصنف الفرقة المخالفة لها ضمن «المبتدعة» وهكذا فالبدعة في علم الكلام هي رأي الخصم. . . ومن هنا قلنا أنها ايديولوجية، بأعتبار أن «الايديولوجيا هي الرأي الذي يقوم به خصمي».

لقد قمنا لحد الآن بجعل النص معاصرا لنفسه، أى حاولنا فهمه في محيطه الخاص. وبامكاننا أن نجعله معاصرا لنا بسهولة، فنقول ان الذين يعتقدون أن الاسلام ضد الحداثة والتحديث هم مخطئون: سواء كانوا من أنصار الحداثة الغربية المعاصرة أو كانوا من الواقفين ضدها. ان مايرفضه الاسلام، بنص الحديث المذكور، هو الأمور المحدثة في الدين بقصد التعبد، أما الامور التي يبتكرها الانسان من أجل راحته ومنفعته واستمتاعه بالدنيا من اجل تسخير الطبيعة لصالحه تسخيرا نافعا جيدا، فهي أمور لاتدخل في مفهوم «البدعة» بالمعنى المشار اليه، وبالتالي فهي مرغوب فيها، وقد سمى الفقهاء هذا النوع من المحدثات النافعة «بالبدع الحسنة»، والحديث النبوي يثني على كل «من سن سنة حسنة». والسنة الحسنة والبدعة الحسنة بمعنى واحد. اعتقد الآن ان الحديث الشريف الذي نصه «كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار» قد أصبح بهذا النوع من التحليل معاصرا لنا على صعيد الفهم والمعقولية: لقد أصبح مفهوماً لدينا، معقولا تماما. وهذا لم يتأت لنا الا بعد أن جعلناه معاصرا لنفسه أي بعد أن حرصنا على فهمه في محيطه الخاص، تماما كما كان يفعل المجتهدون من الفقهاء. ومن هنا فالمنهج الذي اتبعناه ليس جديدا. . بل هو في جملته طريقة تفكير الفقهاء. وما على الذي يريد أن يتعمق في الموضوع ويتأكد من أن الفقهاء قد مارسوا هذا النوع من التحليل ولو بصورة غير مقننة ان يرجع الى كتبهم، ومنها كتاب «الاعتصام» للشاطبي رحمه الله.

نأتي الآن الى مكان آخر نخرج بواسطته من دائرة الخطاب وبنيته السطحية الى دائرة الاحكام ومجالها البنيوي. نأخذ مثالاً نصيب البنت من الارث في الاسلام، ونصيبها معروف من قوله تعالى «للذكر مثل حظ الأنثيين» مبعثه أن للولد الثلثان وللبنت الثلث مما ترك والدهما. كيف نقرأ هذا الحكم قراءة تجعله معاصرا لنفسه ومعاصرا لنا. لكي نجعل هذا الحكم معاصرا لنفسه يجب أن نقرأه في محيطه الاجتماعي الخاص، أعني المجتمع القبلي وتوازناته. وأول مايجب ابرازه في هذا الشأن هو أن الملكية في المجتمع القبلي الرعوي ملكية مشاعة. فالقبيلة هي التي تملك وليس الفرد. والعلاقة بين القبائل الرعوية هي علاقة نزاع حول المراعي. هذه ملاحظة أولى. أما الملاحظة الثانية فهي أن المصاهرة لدى القبائل العربية مصاهرة خارجية: فالزواج بذوي القربى، أي المحارم، ممنوع، والحفاظ على العلاقات السلمية وتنميتها بين القبائل يقتضي نوعا من «تبادل النساء» بعبارة «كلود ليفي ستراوس»، أي تزويج البنت من شخص من غير قبيلتها طلبا للتعايش السلمي بين القبيلتين. فالمصاهرة في المجتمع القبلي نوع من العلاقات الاجتماعية الجامعة الموحدة. غير أن تزويج البنت لشخص من قبيلة غير قبيلتها قد يثير مصادمات في حالة وفاة أبيها. ذلك لأنه اذا كان حقها أن تأخذ نصيباً مما ترك، وهو لم يترك سوى حقه المشاع في الرعي في المرعى

المشترك فان هذا يعني أن ماشية زوجها وهو من قبيلة أخرى سيدفع بها لترعى في أرض أهل الزوجة، وهذا شيء غير مقبول أو على الأقل يؤدي الى خصومات وبالتالي الى حروب تهدد المجتمع القبلي بالفناء. ومن هنا كان المجتمع العربي في الجاهلية لايعطي للبنت نفس الحق الذي للولد في الميراث، وهناك من القبائل من كانت تمنع البنت من الارث اتقاء المشاكل التي ذكرنا.

واذا أضفنا الى ماتقدم محدودية المال المتداول في المجتمع العربي القبلي في الجاهلية سهل علينا ادراك أن توريث البنت قد يؤدي الى الاختلال بالتوازن على المستوى الاقتصادي خصوصا مع اباحة تعدد الزوجات: ان تعدد الزوجات سيتحول في هذه الحالة الى طريقة لكسب الثروة بواسطة الارث بصورة تخل بالتوازن في المجتمع القبلي.

من أجل هذا كله لجأ الاسلام الى حل وسط، ومعلوم ان خير الأمور، في المنظور الاسلامي، أوسطها. ويتمثل هذا الحل الوسط في جعل نصيب البنت الثلث بدل النصف. فبدلا من حرمان البنت من الأرث جملة، كما كانت عادة بعض القبائل العربية منحها الثلث، ولكن جعل نفقتها على زوجها، أي على الولد، وجعل نفقة الوالدين على الولد كذلك. وهكذا فاذا قمنا بعملية حسابية بسيطة، واخذنا فيه بعين الاعتبار بساطة الاقتصاد الرعوي ومحدودية الملكية فيه استطعنا أن ندرك بسهولة كيف أن الثلثين اللذين يأخذهما الذكر قد ينزلان الى مستوى الثلث الذي يمنح للبنت اذا اسقط منها نفقة الزوجة ونفقة الوالدين. . وبذلك تتحقق المساواة بين الرجل والمرأة. وهناك مثال طريف يذكره اخوان الصفا في رسائلهم بصدد هذه المسألة. فقد كان هناك من غير المسلمين من يطعن في الحكم الاسلامي بتقليص توريث البنت بحجة ان اعطاءها الثلث واعطاء الثلثين للذكر ظلم لها. فاذا توفي شخصان وترك كل منهما بنتا وولداً وكانت تركة كل منهما 150جنيها مثلا، فان الولدين سيأخذ كل منهما الثلثين مما ترك والداهما بينما تأخذ كل بنت 50 جنيها. واذا تزوج ابن الوالد الاول من ابنة الوالد الثاني وابن الوالد الثاني وبنت الوالد الأول فاننا سنكون أمام توزيع عادل لتركة الأبوين بحيث سيتفرع عنهما زوجان لكل منهما 150 جنيها. واذا نظرنا الى هذا المثال على ضوء معطيات المجتمع القبلي فاننا سنجد انه يحقق نوعا من العدالة في التوزيع. فما ستفقده هذه القبيلة عن طريق بنتها المتزوجة برجل من قبيلة اخرى ستسترده من هذه الأخيرة أو من قبيلة أخرى بالزواج منها، وهكذا يترتب على تبادل الزوجات والأزواج تبادل متكافىء في الميدان الاقتصادي، فيعود التوازن الى وضعه الطبيعي. ومعروف ان حياة المجتمع القبلي تتوقف على مدى قدرته على الحفاظ على توازنه.

اعتقد انه من خلال هذا النوع من التحليل يمكن للعقل المعاصر أن يفهم ويتفهم الحكم الشرعي الاسلامي بوصفه حكما يستجيب تماما لمتطلبات المجتمع القبلي في العصر الاسلامي الأول، متطلبات التكافل والتوازن. تبقى بعد ذلك مدى استجابته لمعطيات المجتمع العربي في العصور اللاحقة والعصر الحاضر، وهذه مسألة من اختصاص الفقهاء المجتهدين، وهو يقع خارج اهتمامنا واختصاصنا. وسأكتفي هنا بالاشارة الى وضع مماثل عرفه المغرب في القرون الماضية. ففي جبال الاطلس حيث كانت الأرض مشاعة بين القبائل وحيث كانت النزاعات

والحروب القبلية تقوم بأدنى سبب، كان توريث البنت يثير المشاكل نفسها التي أشرنا اليها. كانت المرأة اذا مات زوجها قام اهلها بالمطالبة بنصيبها من المرعى في أرض قبيلة الزوج المتوفى، فتمتنع هذه ويتطور ذلك الى صدام وحروب، وقد اضطر بعض الفقهاء الى الافتاء بما يفيد أن البنت اذا استغنت بأهلها فلا ترث زوجها. واذا استغنت بزوجها لاترث أهلها. وهذه فتوى مخالفة لمنطوق الحكم الشرعي ولكن اعتبرت فيها المصلحة التي هي درء الفتنة. ومعلوم أن هناك من الفقهاء المجتهدين من يرى أن النص اذا تعارض مع المصلحة العامة أخذ بالمصلحة العامة لأنها هي الهدف من النص.

ومن الشريعة أنتقل الى العقيدة لآخذ كمثال «أصول المعتزلة» وهي خمسة معروفة : التوحيد والعدل والمنزلة بين المنزلتين والوعد والوعيد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. تبدو هذه «الاصول» للوهلة الأولى وكأنها مبادىء منفصلة مستقلة بعضها عن بعض، غير ان هذا ليس الا مظهرا خارجيا مضللا، فما دامت هذه «الاصول» تعبر عن عقيدة فلابد أنها تشكل بنية، ومن هنا كانت مهمة التفكيك هي الكشف أولا عن البنية فيها ثم العمل ثانيا على تفكيكها، بارجاعها الى الأساس الأول الذي قامت عليه. المقصود «بالتوحيد» عند المعتزلة ليس فقط نفي الشريك عن الله تعالى بل أيضا، وهذا في الحقيقة جوهر القضية، نفي الصفات بادماجها في الذات. فالله تعالى عندهم ليس ذاتا وصفاتا زائدة على الذات، بل صفاته عين ذاته، فليس هناك ذات الهيه من جهة، وعلم وارادة وقدرة. . . الخ من جهة أخرى كما هو الحال عند البشر، بل الله عندهم منزه عن الاتصاف بالصفات التي يتصف بها البشر وعن الكيفية التي بها يتصفون. وقد فسر المتأخرون منهم هذا بالقول أنه لو كان لله صفات زائدة عن الذات لوجب أن تكون قديمة مثله وبالتالي لأدى ذلك الى تعدد القدماء، وهذا شرك. ولذلك قالوا بالتوحيد أي بأن الله واحد بذاته وصفاته لاتعدد فيه من أي جهة كانت. اما «العدل» فمعناه عندهم ان الله لايفعل الظلم، ولما كان الانسان يأتي افعالا فيها ظلم، يسرق ويكذب ويقتل. . الخ، فان هذه الافعال لايمكن ان تنسب الى الله، واذن يجب ان تنسب الى الانسان ومن هنا قالوا الانسان يخلق افعاله. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فبما أن الله أمر الانسان بأشياء ونهاه عن اشياء وربط ذلك بالجزاء، ثوابا وعقابا، فأنه لايعقل أن يعاقب الله الانسان على فعل مالو لم يكن ذلك الفعل صادرا عن الانسان، عن ارادته واختياره ولو لم تكن له قدره على اتيانه. ومن هنا كان «العدل» عند المعتزلة يعني أساسا حرية الارادة البشرية او قدرة الانسان على الفعل وبالتالي مسؤوليته على مايفعل.

والمبدأ الثالث وهو «المنزلة بين المنزلتين» ويدعى أيضا بـ «الاسماء والأحكام» يتعلق بـ «مرتكب الكبيرة» فالقاتل والزاني وشارب الخمر. . . الخ هل نسميه مؤمنا فنحكم عليه بما يحكم به للمؤمن أم نسميه كافرا فنطبق عليه حكم الكافر؟ والحكم المقصود هنا هو المتعلق بالآخرة هل الخلود في الجنة أم الخلود في النار؟ قال المعتزلة بأن مرتكب الكبيرة غير مؤمن مطلقا ولاهو كافر مطلقا وانما هو في منزلة بين منزلتين هي منزلة «الفاسق» وحكمه انه يخلد في النار، ولكن عذابه فيها يكون أقل من عذاب الكافرين أي لايكون في الدرك الاسفل من النار. . . والأصل الرابع وهو

«الوعد والوعيد» معناه ان الله لايخلف وعده ولا وعيده، فلابد انه يجازي المحسن بالثواب الذي وعده به ويجزي المسيء بالعقاب الذي نص عليه. فلا يعقل عندهم ان يدخل الله انسان ارتكب ذنبا ورد فيه نص ينص على أن مرتكبه مخلد في النار، كما لايمكن أن يدخل الله المؤمن الصادق في النار مع أنه لم يرتكب مايوجب ذلك، والأصل الخامس وهو «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» وهو مبدأ اسلامي معروف، وقد اكد عليه المعتزلة تأكيدا خاصا فقالوا انه من الواجب على الانسان اذا رأى منكرا أن يغيره بالسيف واليد اذا قدر على ذلك، واذا لم يقدر فليغيره بلسانه واذا لم يقدر فليغيره بقلبه، وذلك بأن يتجنب ارتكابه أولا ويبقى مستنكرا له داخل نفسه وكلما وجد قدرة على التعبير عنه باللسان أو باليد فعل. وهذا واجب عليه وجوب الفرائض الدينية الأخرى.

الآن بعد ان شرحنا معنى كل واحد من هذه الأصول الخمسة لنتساءل: ما الذي يربط بينها؟. للجواب عن هذا السؤال يجب البدء أولا بالنظر الى هذه الأصول من خلال رأي خصوم المعتزلة وهم أهل السنة أساسا: يعارض أهل السنة المعنى الذي يعطيه المعتزلة لـ «التوحيد» وهو نفي الصفات ويسمون ذلك «تعطيلا» فأهل السنة يقولون أنه لايتصور أن يكون الله معطلا عن العلم والارادة والقدرة والكلام... الخ لأنه سيكون حينئذ شيئا عاطلا لايفعل مع انه هو الخالق البارىء المصور، المريد، العليم، السميع، البصير، المتكلم.. بل هو وحده الفاعل لكي شيء المحيط بكل شيء علما.. كما يعارضون المعنى الذي يعطيه المعتزلة لـ «العدل» الذي يترتب عن القول بأن الانسان «خالق أفعاله» مخير يفعل مايشاء، يعترض أهل السنة على هذا ويقولون ان الله يفعل مايشاء لاحد لارادته ومشيئته ولافاعل سواه. فاذا قلنا ان الانسان يأتي افعاله بقدرته وخلقه فكأننا جعلناه شريكا لله في ملكه. أما مرتكب الكبيرة فيقول أهل السنة بأنه مؤمن عاص، اي أنه في منزلة المؤمن مادام ينطق بالشهادتين ولاينكر أي اصل أو فرض من أصول الدين وفروضه، أما كونه يطبق الأوامر والنواهي الشرعية أو لايطبقها فهذه مسألة أخرى لاتدخل في حقيقة الايمان. وبالنسبة للوعد والوعيد يرفض أهل السنة القول بأن الله يجب عليه ان يثيب المحسن ويعاقب المسيء طبقا لما صرح به، بل يقولون: «الله خير مختار له أن يعاقب المحسن ويثيب المسيء اذا شاء ذلك». ولايختلف أهل السنة والمعتزلة في مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الا في بعض التفاصيل وان كان أهل السنة أميل الى المهادنة اتقاء للفتنة بينما يميل المعتزلة الى وجوب تطبيق المبدأ.

هكذا يبدو الأمر وكأنه نقاش لاهوتي مجرد، أو كأنه خلاف بين فريق يوسع من ميدان الحرية البشرية، على حساب المشيئة الالهية (المعتزلة) وفريق يفعل العكس بجعل المشيئة الالهية مطلقة، حتى ولو كان ذلك على حساب حرية الانسان ومسئوليته. ان طرح المسألة بهذا الشكل لايكشف عن العلاقة البنيوية التي تقوم بين الأصول الخمسة المذكورة بل لربما يزيد في تعتيمها واخفائها وفي اخفاء الدوافع الحقيقية التي كانت في الأصل وراء القول بهذه الاصول. وللكشف عن هذه العوامل يجب البحث عن العلاقة التي تربط بين الأصلين الأولين والأساسيين من أصول المعتزلة وهما «التوحيد والعدل» والمعتزلة يسمون أنفسهم «أهل التوحيد والعدل» أو «أهل العدل

والتوحيد». أما باقي الأصول فهي تتوقف على هذين الأصلين: فالوعد والوعيد يرتبط مباشرة بالعدل، والمنزلة بين المنزلتين كذلك مبدأ يرتبط بالوعد والوعيد وبالتالي بالعدل. . . وكذلك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فهو فضلا عن كونه مبدأ عاما فهو من مقتضيات «العدل» ذلك لأنه اذا كان الله لايفعل الا الأصلح، فكل ماليس بصلاح ولا أصلح فهو من البشر يجب النهي عنه. . . والأصول الثلاثة الأخيرة يمكن اذن ربطها بـ «الأصل» الثاني بسهولة. وتبقى العلاقة الأساسية التي يجب الكشف عنها هي تلك التي تقوم بين الأصلين الأولين «التوحيد» و«العدل».

لنتساءل اذن: ماهي النتيجة، أو النتائج، التي تترتب على القول «بالتوحيد» يعني نفي الصفات، والتي تدخل في علاقة مباشرة مع القول بـ «العدل»؟ وبعبارة أخرى: اذا كان «العدل» المعتزلي يعني القول بان الانسان مختار فريد قادر. . الخ وبالتالي مسؤول عن افعاله، فما علاقة هذا بالقول بنفي الصفات عن الله تعالى؟ ولما كانت صفة «العلم» هي الصفة الأساسية التي ترد اليها الصفات الأخرى فلنجعل السؤال هكذا: هل هناك من تناقض بين القول بأن لله علما قديما وبين القول بحرية الانسان واختياره؟ الجواب واضح، هناك فعلا تناقض. ذلك لأن القول بأن لله علما قديما معناه أن الله يعلم منذ الإزل كل شيء ومن جملة الأشياء أفعال الانسان. واذن فالقول بأن لله علما قديما معناه انه تعالى قدر يسابق علمه عَلَّمَ الانسان أن يفعل ما يفعل. واذا كان الأمر كذلك فلماذا يأمره بأشياء وينهاه عن اشياء وهو يعلم منذ الأزل ماسيفعل. ان القول بـ «العلم» الأزلي في ميدان «الالهي» يلزم عنه القول بـ «الجبر» في ميدان «البشري». وعندما نصل الى طرح المسألة على هذه الصورة تتضح لنا أصول المسألة. وهي ذلك النزاع الذي قام بين الأمويين وبين القدريين الأوائل. فالأمويون الذين استولوا على السلطة بالقوة لم يجدوا مايبررون به سلطتهم وأعمالهم التي كانت متميزة بالعسف والعنف الا أن قالوا أن ماحدث كان قضاء وقدرا من الله، فهو الذي ساق الينا الخلافة وقدر علينا بسابق علمه أن نأتي ما نفعل. وقد رتبوا على هذه نتيجة اخرى فقالوا ان الله لايحاسب الخلفاء لأنه هو الذي جعلهم خلفاء. وقد وضعوا لذلك حديثا وجه أنصارهم، يقول «ان الله تعالى اذا استرعى عبدا رعية كتب له الحسنات ولم يكتب عليه السيئات» وقال معاوية يوما «قد أكرم الله الخلفاء افضل الكرامة: انقذهم من النار وأوجب لهم الجنة وجعل أنصارهم أهل الشام» ويذكر بعض المؤرخين أن يزيد بن عبدالملك جاء «بأربعين شيخا» فقيها «فشهدوا له انه ما على الخلفاء حساب ولاعذاب».

تلك هي أيديولوجية الجبر الأموية التي قاومها القدريون الأوائل أمثال معبد الجهني وغيلان الدمشقي، الذين قالوا بأن الانسان قادر على الفعل وانه مسئول يحاسب لأنه حر مختار: أحدث الله فيه قدرة وهداه النجدين فهو يختار هذا أو ذاك. أما «العلم» الالهي فليس مرادفا للقضاء والقدر، فالله يعلم الأشياء عند حدوثها. فعلم الله بفعل العبد يبدأ مع بداية فعل العبد وليس قبله. وسيأتي تلميذهم واصل بن عطاء ليضع الأصل الثالث وهو المنزلة بين المنزلتين ويقول ان مرتكب الكبيرة، والمقصود سياسيا هم الأمويون، ليس بمؤمن مطلقا، كما يقول الأمويون عن أنفسهم، وليس بكافر مطلقا كما يقول الخوارج، بل هو في منزلة بين الكفر والايمان ويخلد في

النار. . . وهذا كما هو واضح حكم سياسي ضد الأمويين. يختلف عن الحكم العسكري وهو موقف الخوارج وعن الموقف المسالم المهادن الذي وقفه أهل السنة.

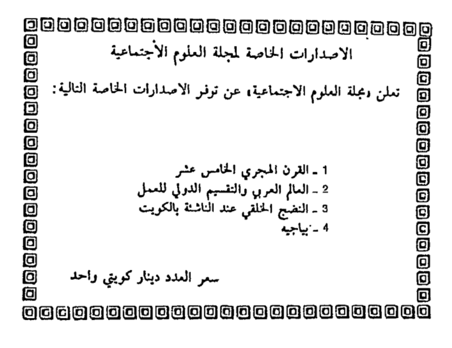
لنحكم بالقول: الأصول الخمسة عند المعتزلة هي التعبير اللاهوتي عن المعارضة السياسية لدولة الجبر والطغيان. لقد تعالى الأمويون بالسياسة فجعلوها قضاء وقدرا، فكان رد الفعل الطبيعي هو تسييس المتعالى. وذلك مافعله المعتزلة والخوارج والشيعة وكل القوى المعارضة للأمويين. التعالي بالسياسية، اعني توظيف الدين في الصراع من أجل الحكم والسلطة يؤدي دوما الى تسييس المتعالي أي اخضاع الدين للمقولات السياسية. وهكذا فالنزاع في علم الكلام حول موضوع العلاقة بين ذات الله وصفاته انما يجد أصله وفصله في النزاع في عالم السياسية حول العلاقة بين الحاكمين والمحكومين. ان عقيدة «الجبر» في الاسلام ليست من الاسلام نفسه بل هي توظيف معين لظاهر بعض الايات من أجل أغراض سياسية، وكان معاوية اول من فعل ذلك. وقد رد عليها «القدريون» وكانوا يمثلون المعارضة السياسية بالقول بـ «القدر» أي بقدرة الانسان وحرية ارادته واختياره. وعندما سقطت الدولة الأموية توارت معهاالمضامين السياسية لعقيدة الجبر من جهة ولعقيدة القدر من جهة أخرى. ولم يبق منها الا الجانب العقيدي فيها فأخذتا كعقائد دينية. وهذا حدث ويحدث في حضارات أخرى وهو يشكل احد مظاهر العلاقة بين السياسة والأيديولوجيا: الايديولوجيا تكون في البداية غطاء للسياسة، وعندما تتغير السياسة أو تسحب يبقى الغطاء وكأنه شيء مستقل له كيان خاص، فيتجادل الناس حوله ويختصمون.

قد يقول قائل: ان في القرآن آيات تفيد الجبر وأخرى تفيد الاختيار، وهذا صحيح: ولكن الفهم الصحيح للقرآن يتطلب المعرفة بأسباب النزول، واذا رجعنا الى الآيات التي تفيد الجبر وقرأناها على ضوء أسباب النزول، وجدناها اما تتعلق بالماضي وفي هذه الحالة تفيد ان ماحدث في الماضي لايمكن تغييره «سنة الله التي قد خلت من قبل ولن تجد لسنة الله تبديلا» واما انها نزلت في معرض الحث على الصبر أو معرض التضحية في الصراع الذي كان يخوضه المسلمون الأوائل في مكة ضد قريش أولا وفي الغزوات بعد ذلك ثانياً. ولكن السياسة هي التي وظفت هذه الآيات في اغراضها بعد ان قطعتها عن سياقها وعزلتها عن أسباب نزولها أي عن تاريخها.

هذه الأمثلة التي قدمناها، انطلاقا من تحليل وتفكيك العنوان «قراءة عصرية للتراث» الى الحديث النبوى الشريف «كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار» الى «أصول المعتزلة»، هذه الامثلة اذن انما هي أمثلة تطبيقية حاولت من خلالها أن ابين الطريقة التي اتعامل بها مع نصوص التراث وأنا ادرس التراث. وماقمت به هو نوع من «كشف الاوراق» أعني كشف نوع الممارسة التي أقوم بها عندما اكون بصدد اعداد بحث أو كتاب وبطبيعة الحال فأنا، كجميع المؤلفين، لا اسجل في البحث أو الكتاب الا النتائج التي اتوصل اليها بواسطة هذا النوع من الممارسة المنهجية.

القراءة العصرية للتراث التي اقترحها هدفها كما قلت هو جعل المقروء معاصراً لنفسه على صعيد الاشكالية، والمحتوى المعرفي والمضمون الايديولوجي أي قراءته في محيطه الاجتماعي التاريخي من جهة، وجعله معاصرا لنا من جهة أخرى، على صعيد الفهم والمعقولية. . وهذا في ما اعتقد هو المعنى الحقيقي والعميق لـ «الاجتهاد» كما مارسه كبار علماء الاسلام، ومارسه ويمارسه العلماء في كل زمان وفي كل مكان. . ولكن مع تلوينات وتنويعات وتعريفات تختلف باختلاف الموضوعات. . أما القوالب الجاهزة الجامدة سواء كانت وضعية أو ماركساوية أو تراثية فهي لاتمتلك ان تقدم غير شيء واحد هي القراءة التراثية للتراث التي تجر حتما الى القراءة التراثية للعصر: قراءة تراثنا وعصرنا بنفس تراثنا أو بتراث آخر وثقافة أخرى.

ان الأصالة والمعاصرة لاتنفصلان، وان من ينشد الاصالة دون المعاصرة كمن ينشد المعاصرة دون الأصالة: الأول مقلد والثاني تابع. بل كلاهما تابع مقلد. والشرط الضروري في تجديد العقل العربي وتحديث الفكر العربي وتغيير الوضع العربي هو كسر قيود التقليد وقطع خيوط التبعية. انه الاستقلال التاريخي الذي لاينال الا بممارسة النقد للذات وللآخر، ايا كان هذا الآخر. . والنقد لايعني الرفض بالضرورة. انه يعني بالاساس تفكيك السلطة التي يمارسها الخطاب على المخاطب. الواعظ الديني والخطيب السياسي والمبشر الأيديولوجي لايقول أي منهم «أنا أقول لكم». . بل يقول دائما «قال فلان». . ممن يملكون السلطة المعرفية. وقد يلجأ الى التعميم قصد تعزيز سلطة كلامه فيقول «قيل» أو «قالوا» والنقد والتفكيك النقدي يبدآن في هذه الحالة، بتحويل المبنى للمجهول الى المبنى للمعلوم، وصيغة الغائب الى صيغة المخاطب. والمعلوم والمخاطب هنا ليس من الضروري ان يكونا شخصا بل قد يكونان وضعية. أي جملة معطيات مادية أو فكرية أيديولوجية.



عملية اعادة البناء والتفكير السياسي الجديد لنا وللعالم أجمع

ميخائيل غورباتشوف
ترجمة : وليد مصطفى وآخرون
دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان، 1988, 270 ص.

مراجعة : غانم النجار
قسم العلوم السياسية ـ جامعة الكويت

انه حقا كتاب جدير بالقراءة من كافة القوى والمشارب والافكار والاتجاهات والعقائد والمذاهب السياسية والايديولوجية. فالكتاب مليء بالاثارة والتحدي لانماط سائدة بالتفكير ولا يبدو ان هناك مجالاً لتحديها. وعلى الرغم من ان ما يطرحه الكتاب مهم جدا ومثير للجدال، وربما الجدل في بعض المواقع، الا ان جانبا كبيرا من اهميته يبرر بسبب ان من كتبه وقدمه للعالم يطرح نمطا جديدا في السياسة الدولية. فقد تعودنا من السياسيين ان ما يصدرونه باسمهم على هذا المستوى النظري والعلمي يخرج للوجود على شكل مذكرات ولكن ان يظهر بتصورات حادة ومثيرة للجدال كما هو الوضع مع كتاب (بريسترويكا) فان ذلك لعمري نهج جديد ومنطلق ليس بالعادي. بالاضافة الى ذلك فان اهمية الكتاب تأتي من كونه قد صدر عن زعيم حالي لدولة عظمى وليس زعيما لاحدى الدول الهامشية او غير المؤثرة في السياسة الدولية وفي العالم.

فقد كتب الكثير من الكتاب والمنظرين والساسة كتابات مهمة ومفيدة جدا، بل كان لتلك الكتابات اثرها الكبير في مسيرة التطور الانساني بدءا من افلاطون ومرورا بهوبز وروسو وابن خلدون الى الفكر الفاشي والماركسي. ولكن تلك الكتابات كانت جزءا من زخم فكري وجسم نظري ساعد وساهم في نقل الحالة السياسية في مجتمع ما من وضع الى وضع آخر. اما هذا الكتاب فيأتي من قبل سياسي مارس الحكم في درجاته المختلفة حتى وصل أعلاها، وعندما تيسر له ذلك أبرز عصارة خبرته ومنظوره السياسي في نص مكتوب. وقد اثار صدور الكتاب الذي كان معدا لناشرين اميركيين اصلا، وهو عبارة عن نص مطور وموسع للتقرير الذى القاه غورباتشوف في ابريل 1985، ضجة كبيرة في كافة الاوساط العالمية. وقد صدر الكتاب حتى الان بأربع ترجمات عربية مما عكس اهتماما واضحا بالكتاب ومحتواه وسوف نعتمد في عرضنا هذا ترجمة دار الكرمل كونها هي التي بحوزتنا.

ولعل صدور الكتاب في هذه المرحلة يأتي تعبيرا عن التحول المرحلي الحضاري الذي يمر فيه العالم أجمع . كما ان صدور الكتاب وما يعنيه من موقف سياسي واجتماعي انما يعبر عن تراكمات وارهاصات ظلت حبيسة الادراج وبيروقراطية الحزب الشيوعي وأجهزته المتعددة والمتنوعة حتى كادت تلك الاجهزة ومن ورائها الدولة أن تصبح غاية بحد ذاتها لا وسيلة لذلك فان معالجة كتاب من هذا النوع لن تكون على الاطلاق كمعالجة اي كتاب آخر صدر لمؤلف ما ولكنها ستقتصر على عرض لوجهات النظر المطروحة على اعتبار انها خطة عمل وانتقاد لفترة مضت بصيغة صريحة وجرأة بالغة لم نعهدها من قيادات الحزب الشيوعي السوفياتي على الاقل.

بريسترويكا : ربما كانت كلمة بريسترويكا التي جاءت عنوانا للكتاب تعني باللغة الروسية اعادة البناء، ولكن القارىء للكتاب يكتشف ان بروسترويكا كمصطلح سياسي دخل القاموس السياسي من أوسع أبوابه ربما تعني اكثر من مجرد اعادة بناء عادية ولكنها معالجة جذرية لكافة الامراض التي يعاني منها المجتمع بصورة شمولية ومحاولة لوضع العلاج انطلاقا من التشخيص الذي وصل اليه الكاتب. ولا يخفي غورباتشوف على الاطلاق عدم رضاه عن الاسلوب الذي كانت تسير عليه الامور فى الاتحاد السوفياتي ويفسر عدم الرضى ذاك بادراكه «بان الطاقات المختزنة للاشتراكية لم تستخدم بشكل كاف» ص 9.

لقد كان واضحا من العرض الذي استخدمه غوربا تشوف نقده اللاذع للحقبة الستالينية وحقبة بريجنيف. ولا يرى غوربا تشوف الا الصلة المباشرة مع الحقبة اللينينية من تاريخ الاتحاد السوفياتي الاشتراكي الا انه يؤكد على الرغم من ذلك على ان «عملية اعادة البناء انما نضجت ونمت في رحم عمليات التطور للمجتمع الاشتراكي، وقد آن الأوان لولادة الجديد. ويركز غورباتشوف على تناقض واضح يعاني منه المجتمع السوفياتي ويذكره بوضوح وصراحة ليقارن بين التقدم الذي احرزه المجتمع السوفياتي في بعض المجالات والتخلف الواضح في مجالات اخرى. ولا يخفي غورباتشوف فى بيانه السياسى ـ كتابه البريسترويكا ـ ان تلك الازمات قد ادت بشكل واضح الى اضعاف القيادة الحزبية وتجاهل روح المبادرة وجمود القيادة «واضعاف كفاءة المكتب السياسى وسكرتاريا اللجنة المركزية للحزب بل اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي بكاملها والجهاز الحزبي والحكومي» ص 20.

لقد حدد غورباتشوف الكثير من ظواهر المرض واعراضه فلم يقف عند حد معين او يجامل ظاهرة ما في المجتمع السوفياتي بل انه يرى بان «الاهتمام الحقيقي بالناس. . غالبا ما كان يتم استبداله بالنفاق السياسي. . .» ص 21. اما التغطية على تدني مستوى حث الجماهير وتدني مستوى الانضباط والشعور بالمسؤولية فقد كان يتم التستر عليه عن طريق تنظيم الاحتفالات الاستعراضية وتكرار المناسبات اليوبيلية. ص 21.

هل ستتجه نحو الرأسمالية؟ : ولا يخفي غورباتشوف على الاطلاق احساسه بما يدور همسا وعلانية سواء في الداخل او ضمن الاوساط الغربية حيث اعلن العديد من المحللين والكتاب في المعسكر الغربي امثال بريزنسكي على ان البريسترويكا ليست الا اعلان افلاس الماركسية والاتجاه

من جديد نحو الرأسمالية. فيقول غورباتشوف في هذا الصدد «اننا سنتجه قدما نحو اشتراكية افضل، وليس بعيدا عنها. ونقول هذا باخلاص وبدون استغفال لشعبنا او العالم. وان اية آمال باننا سنبدأ باقامة مجتمع غير اشتراكي والتحول الى معكسر آخر، ليست سوى آمال واهية وقائمة على رمال. ولسوف تخيب آمال كل الذين يراهنون في الغرب على نكوصنا عن الاشتراكية. لقد آن الأوان لكي يدركوا هذه الحقيقة ولينطلقوا منها لاقامة العلاقات العملية مع الاتحاد السوفياتي» ص36.

ومن هنا يؤكد غورباتشوف على التزامه وتمسكه بمبادىء ومنطلقات لينين، ولينين فقط، كنوع من التأكيد على «الشرعية الماركسية» ان جاز التعبير فيقول: «علينا ان نحدث انعطافا كبيرا في الفكر الاجتماعي السياسي. وهنا علينا ان نتعلم من لينين. كان لينين يتميز بصفة نادرة وهي الاحساس فى الوقت المناسب بنضوج التحولات العميقة، وباعادة النظر في القيم، وفي التعاليم النظرية والشعارات السياسية» ص 47. وكان لسان حال غورباتشوف يقول بانني لم أبتدع بدعة بالبرويسترويكا ولكني اسير على النهج اللينيني «فلا وقت لدينا للتردد ولا لاسلوب الخطوة خطوة والاصلاحات الوجلة الزاحفة ببطء» ص 50.

هل هي ثورة من فوق؟ : لا يتردد غورباتشوف في أن يقول بأن «البريسترويكا» هي ثورة من فوق فهي قد بدأت بمبادرة من الحزب الشيوعي وتتم تحت قيادته واشرافه ومباركته. ويتساءل: «هل نحن محصنون ضد الأخطاء؟ كلا، فنحن عرضة للخطأ. اذن ما هي أفدح الأخطاء؟ كما أرى، تكمن الخطيئة الكبرى في الخوف من الوقوع في الخطأ، والتوقف عن عمل أي شيء. وهذا النوع من الخطأ (عمل لا شيء) نعرفه من تجربتنا الخاصة. ومن خلاله واجهتنا مصاعب كثيرة. ولاحظ الغرب هذا المرض الذي تفاقم على مدى السبعينات والثمانينات، فبدأ يعد العدة لارسال الاتحاد السوفياتي الى (مزبلة التاريخ). الا أنهم في الغرب تسرعوا كثيرا ـ كما يتضح ـ في ترنيم جنازتهم» ص 65. وربما كان من أبرز مظاهر البريسترويكا الملحوظة هي العلنية والنقد في الصحافة وغيرها وحول ذلك يقول غورباتشوف. «الناس كما يقال ذاقوا طعم العلنية. وهذا مرتبط ليس فقط بالرغبة الطبيعية في معرفة ماذا وأين يجري، ومن كيف يعمل، بل وبالقناعة المتزايدة في أن العلنية هي شكل فعال للمراقبة الشعبية على نشاط جميع أجهزة القيادة بدون استثناء وهي ذراع فعال وقوي لازالة النواقص» ص 57. «وتدور نقاشات على النحو التالي: ألسنا نبالغ في النقد؟ هل نحن بحاجة الى هذا المدى الواسع من العلنية؟ اذ من الممكن أن يؤدي الافراط في الديمقراطية والعلنية الى تشويهها». ويؤكد غورباتشوف ردا على ذلك بأننا «بحاجة الى العلنية حاجتنا الى الهواء وأن نهج اشاعة العلنية وتطوير النقد والنقد الذاتي ليس عبثا بالديمقراطية بل موقفا مبدئيا للحزب». ص 78.

آفاق الاصلاح : ثم ينطلق غورباتشوف في آفاق الاصلاح الاقتصادي فيقول ان الهدف هو البحث عن أكثر أشكال الاشتراكية والتنظيم الاقتصادي فعالية وأن الأهم من هذا الصدد أن يكون الانسان هو المالك الحقيقي للانتاج بالفعل وليس بالكلام ص 84. كما يؤكد على أن من أهم

محاور اعادة البناء هو المحور الاجتماعي ويرى ان ذلك ينعكس في مجموعة من المعطيات التي تتلخص في رفع مستوى المعيشة، زيادة عدد الوحدات السكنية، زيادة انتاج المواد الغذائية، تحسين نوعية البضائع الاستهلاكية، تطوير الخدمات الصحية، اصلاح نظام التعليم العالي والمتوسط وحل المشكلات الاجتماعية الاخرى. كما يركز غورباتشوف على ضرورة تطبيق القانون على الجميع بشكل صارم وعادل «فليس ثمة شرعية بدون ديمقراطية، والديمقراطية لا تقوم ولا تتطور بدون الاستناد الى القانون» ص 106، «فلا يجوز الصمت عن الحقبة المسماة حقبة عبادة الفرد. فقد انعكست هذه الحقبة على القوانين وعلى توجهها خصوصا في مجال الالتزام بها». ص107

ولم ينس غورباتشوف أن ينتقد النقابات العمالية ويصفها بأنها قد مالأت الادارة وأن قياداتَ المنظمات النقابية «تراقصوا في أحضان الادارة كتراقص الفراش في الحقول» ثم يتساءل «ألم يحن الوقت لكي يتخذ النقابيون مواقفهم المبدئية ويسيروا بحزم على نهج الدفاع عن مصالح الشغيلة؟» ص 115، فيجب على اللجان النقابية أن تكون الشريك الحقيقي للادارة وليس الشريك المريح ص 115، كما أكد على ضرورة الدفع قدما بدور الشباب في المجتمع عن طريق اشراكهم الحقيقي في حل المشاكل في المجتمع وليس تجاهلهم ص 117. وأكد بالنسبة للمرأة ان «درجة تحرر المرأة تقرر المستوى الاجتماعي والسياسي للمجتمع» ص 118، ويضع غورباتشوف تساؤلات حول مسألة قديمة جديدة ألا وهي المرأة العاملة كأم فيقول : «ولكن أثناء مسيرة أيامنا الصعبة، بدا وكأنه غاب عن بالنا الحقوق الخاصة بالمرأة واحتياجاتها المتعلقة بدورها كأم، وربة بيت ومربية أطفال، وهي الأدوار التي لا يقوم بها الا النساء. . » ومما لا شك فيه أن هذا الأمر يخلق معضلة للمخطط السوفياتي ولكن هذا الأمر يعالج حسب رأي غورباتشوف من منطلق راسخ بأهمية وضرورة زيادة دور المرأة في عملية اعادة البناء ص 119.

ثم عرج غورباتشوف على موضوع القوميات وهي من أكثر المواضيع اثارة للجدال، فالاتحاد السوفياتي دولة متعددة القوميات وهي كما يراها غورباتشوف عنصر قوة وليست عنصر ضعف، ثم استطرد في ذكر الانجازات التي قدمها الاتحاد السوفياتي لقومياته وكيف رفع مستواها على كافة الأصعدة الا أنه يستدرك كيف أن ديالكتيك الأمور يفعل فعله في هذه القضية حيث مع ازدياد المستوى العلمي ونمو فئات المثقفين لدى كل شعب يزداد الاهتمام بالجذور التاريخية الخاصة لذلك الشعب وقد ينزلق البعض خلال ذلك الى التعصب القومي وضيق الأفق القومي والغرور القومي. والحق يقال ان مشكلة القوميات هي احدى المشكلات العويصة في الاتحاد السوفياتي. وفي أطار البرويسترويكا فانها ستكون مشكلة أخطر وبحاجة الى معالجة دقيقة وحذرة من قبل القيادة السوفياتية. وقد حرص غورباتشوف على تبيان تجربته في المعيشة لسنوات طويلة في شمال القفقاس وهي منطقة تعيش فيها قوميات متعددة وكذلك ناحية (كاراتشاريف شركس) ص 121، فأكد أن المعيشة بصداقة واحترام تحت القانون ومباديء العدالة والمساواة هي الحل لمشكلة القومية. كما أكد على ضرورة الحفاظ على اللغات الأم لتلك القوميات مع اعتماد الروسية كلغة تواصل في الاتحاد

السوفياتي. ورفض بشكل قاطع كل الطروحات أو مظاهر ضيق الأفق القومي والشوفينية والاقليمية والصهيونية واللاسامية ص 123.

كيف يرى الغرب البريسترويكا؟ : ينطلق غورباتشوف في آرائه ليبدأ حوارا مع المنظور الغربي لاعادة البناء حيث يتساءلون في الغرب «ما هو الأفضل بالنسبة للغرب، نجاح العملية أم فشلها؟» ص 127. ويؤكد غورباتشوف على عدم اخفاء الدوائر اليمينية المتطرفة عداءها لعملية أعادة البناء، ص 129، حيث أن حسابات تلك الدوائر قائمة اصلا على عدم جاذبية الاشتراكية وعجزها عن الوقوف امام «العالم الحر» ندا لند. وأن المجتمع السوفياتي هو مجتمع راكد ومن غير الممكن أن يتطور، حتى أنهم ينشرون أخبارا كاذبة عن الاتحاد السوفياتي وينسبونها فوق ذلك كله الى الصحافة السوفياتية «والحقيقة أنها لا وجود لها في الصحافة السوفياتية وذلك بغرض الاستفزاز لكي نحد من العلنية ونتراجع عن اشاعة الديمقراطية» ص 129، «الا أننا سنقتنع بديمقراطية مجتمعات الغرب عندما يبدأ العمال والمستخدمون هناك، بحرية وفي اجتماعات عامة، بانتخاب مالكي المصانع والمعامل ومدراء البنوك وما الى ذلك، وعندما تشرع وسائل الاعلام الجماهيرية، وبصورة متواترة، في انتقاد الاحتكارات والبنوك ومالكيها والتحدث عن العمليات الحقيقية الجارية في دول الغرب وليس فقط الدخول في جدل بيزنطي عقيم مع الشخصيات السياسية.» ص 130، «واذا كنا قد انتقدنا أنفسنا بدرجة لم ينتقدنا مثلها أحد أبدا من قبل لا من الغرب ولا من الشرق ولا أي مكان آخر فهذا لأننا أقوياء ولا خوف لدينا من المستقبل. سنتحمل النقد وسيتحمله الشعب والحزب كذلك، وعندما نحصد ثمار اصلاحاتنا التي نتوقعها فانه من الواجب على منتقدى الاشتراكية اعادة بناء أنفسهم» ص 131.

كيف يرى العالم؟ : وينتقل غورباتشوف بعد ذلك الى تحديد منظوره للعالم وكيف يرى العالم، ويطرح تساؤلا مفاده : «هل يحق لنا الاطمئنان لعلاقات دولية طبيعية وعادلة تستند فقط لمصالح الاتحاد السوفياتي مثلا أو الولايات المتحدة وانجلترا واليابان؟.. ان ذلك غير موجود حتى الآن. فالاغنياء يزدادون غنى والفقراء يزدادون فقرا. وفي العالم الثالث تجرى أحداث باستطاعتها أن تهز نظام العلاقات الدولية من أسسه» ص 140.

ويؤكد غورباتشوف على أن ترابط المصالح في العالم وبين الدول اصبح مشابها تماما لترابط حبال متسلقي الجبال. فهؤلاء اما أن يصعدوا معا الى القمة أو تنقطع بهم الحبال فيسقطوا الى الهاوية ص 144. كما يؤكد على ان التوجه نحو عالم منزوع السلاح هو الحل الأمثل لمستقبل البشرية «فنحن مستعدون لنزع السلاح وعلى أسس الأمن المتكافىء العادل. ومستعدون للتعاون على أوسع الجبهات» ص 154. ويؤكد غورباتشوف على احباطاته المتكررة من الصدود الغربي لأي محاولة سوفياتية لنزع السلاح أو تخفيف حدة التوتر فيقول : «ان المرء حين يتفاوض مع الغرب حول قضايا نزع السلاح.. فانه يحتاج الى طاقة احتمال جهنمية»، ص 155. كما يؤكد بأن الاتحاد السوفياتي لو حكم على سياسات الدول الأخرى من خلال ما يتفوه به قادتها لكان اطلاق النار قد بدأ منذ زمن طويل.

من هذا المنطلق نجد غورباتشوف يتبنى وفد مجلس العلماء الحائزين على جائزة نوبل والذين اجمعوا على معارضتهم للتسليح النووي خلال لقائهم به في نوفمبر 1985 حيث قالوا ان الشجاعة مطلوبة في عصرنا الراهن من أجل توطيد السلام وليس من أجل الاعداد للحرب، ص 158. ويختتم حديثه حول علاقة الولايات المتحدة بالاتحاد السوفياتي ودورها تجاه العالم بأنه ليس بمقدور أي منها النهوض بمفرده بأعباء المهمة التاريخية ألا وهي الحيلولة دون فناء البشرية في الحرب النووية. «فاذا نجحنا سويا في هذه المهمة فيحق لنا التنبؤ بعصر ذهبي من الخير. للجميع فى العالم» ص 266.

خاتمة : ونعود لنؤكد مجددا على أهمية قراءة الكتاب، فعرض كهذا يغمطه حقه، ففيه الكثير من الافكار و «الديالوج» مع أنماط تقليدية سائدة عن الاتحاد السوفياتي من المنظور الغربي بحاجة الى فهم واستيعاب اكبر. ولا شك أن هناك الكثير من التساؤلات المطروحة على هامش الكتاب الا انه باستقرائنا لردود الفعل الواسعة حول الكتاب وجدنا أن غالبية تلك التساؤلات تصب في خانة «هل من الممكن أن يتم ذلك؟» وليست في خانة المناقشة العلمية، فعملية اعادة البناء ليست سوى مشروع اصلاحي، والمشاريع خير ما تناقش في نتائجها. فمن جانب تأتي تلك التساؤلات بأهميتها وخطورتها انطلاقا من ان «البريسترويكا» ليست الا محاولة لكسر القمقم الذي يهيمن ويسيطر على المارد السوفياتي ويعيق تقدمه. كما تأتي تلك التساؤلات انطلاقا من وجود أوضاع وتناقضات راسخة أوجدتها تجربة سبعين عاما من الحكم الاشتراكي. فتلك الاوضاع وتلك التناقضات لا يمكن أن تنتهي بجرة قلم ولا يمكن أن يتم ما يتوقعه غورباتشوف دون حدوث هزات خطيرة قد تؤدى بالتجربة وبالبريسترويكا برمتها. ونذكر على سبيل المثال لا الحصر في هذا الاطار مشكلة القوميات والجمهوريات السوفياتية.

كما أن تلك التساؤلات تكتسب أهميتها وخطورتها من كون الاتحاد السوفياتي دولة عظمى قادرة على التأثير بمجرد التحرك يمينا أو يسارا على الكثير من المعطيات الدولية في العالم. فأين حركات التحرر من البريسترويكا مثلا؟. حقيقة الأمر أن هناك العديد من التساؤلات والذى يشكك بعضها بجدية البريسترويكا أصلا، ولكن الشيء الحقيقي فعلا أن البريسترويكا هي مشروع جذاب وديناميكي وفعال فيما لو أخذ طريقه للتطبيق، وسيؤدي الى تغيير جذري في العلاقات بالعالم وستشهد حقبة التسعينات ثمار هذا التوجه بلا شك. كما أننا قد بدأنا نلحظ الكثير من التطورات ونزع فتيل التوتر من العديد من مناطق العالم. ولعل الأمر لا يمكن أن نعزوه بالكامل «للبريسترويكا» ولكن لا شك أن هناك اطارا عاما قد أثر كثيرا وفرض أجواء للسلام هكذا دفعة واحدة منذ منتصف 1988 في بقاع توتر ساخنة في العالم أجمع.

لم يكن الامر غريبا إذاً أن نسمع رونالد ريغان في آخر خطاب له كرئيس للولايات المتحدة الامريكية يسمى الاتحاد السوفياتي باسمه ويصفه بأوصاف جيدة بينما كان ذات الرجل يصر طوال فترة حكمه على وصف الاتحاد السوفياتي «بامبراطورية الشر». لا بد إذاً أن هناك تغيرا حقيقيا قد أخذ مجراه والا لما اقتنع «الكاوبوي» ريغان وتفوه بما تفوه به وهو لا يزال رئيسا للولايات المتحدة

الامريكية. اما الى اين ستنتهي البريسترويكا والى اي درجة ستنجح مصداقيتها في تحقيق ما طرح من اهداف يراد الوصول اليها، فان ذلك كله متروك للزمن ليجيب عليه بشكل اكثر وضوحا ودقة.

The Decline of Oil Revenues

انخفاض عوائد النفط

تحرير : عبد المجيد فريد وحسين سرية

لندن ، كروم هيلم ، 1986 ، 200 ص

مراجعة :عباس علي المجرن
قسم الاقتصاد ـ جامعة الكويت

«انخفاض عوائد النفط الصادر عن مركز الدراسات العربية يتضمن اوراق الأبحاث المقدمة الى ندوة نظمها المركز في المملكة المتحدة لبحث آثار هبوط العوائد النفطية على البلاد العربية. ويقع الكتاب الذي حرره عبدالمجيد فريد وحسين سرية في 200 صفحة من القطع المتوسط . وهو يحتوى على 12 بحثا كتبها كل من محمد محمود الامام، توماس ستوفر، فاضل الشلبي، في باتنين، هارولد سوندرز، روبن اندرسيان، محمد الرميحي، سعد الدين ابراهيم، مجناد ديساي، مصعب الدجيلي، برهان الدجاني، وعبدالله القويز، كما يحتوى على تعقيب كتبته سعاد الصباح، وملحقين الأول عن الاحصائيات الاقتصادية والطاقوية في العالم العربي، والثاني عن أهم الموضوعات المطروحة امام مؤتمر الطاقة العربي الثالث.

قدم الدكتور محمود الامام عرضا عاما لموضوع العوائد النفطية العربية استخلص منه نجاح عمليات استنزاف ثروات المنطقة العربية، حيث تم تشويه شروط التبادل مع الدول الصناعية وسعرت المواد الأولية ومنها النفط بأقل من قيمتها الحقيقية، ثم ترك التضخم يأكل جانبا هاما من الثروات ويحد في نفس الوقت من امكانات التنمية، واقتيدت المنطقة العربية الى سلسلة حروب وانقسامات داخلية تهدد كيانها. ودعا الباحث في ختام العرض الى نظرة جديدة للأمور من أجل تذليل الصعوبات التي تواجه المستقبل، فلا مناص من توحيد الصفوف والتخلي عن قصر النظر الذي أدى الى صم الآذان حتى من الدعوات المتواضعة للعمل العربي المشترك.

أما ورقة توماس ستوفر فناقشت احتمالات ارتفاع معدلات الطلب على النفط العربي وزيادة أسعاره، وعرضت الورقة افتراضات حاولت اثبات صحتها وهي : (1) ان معدلات الطلب على

النفط العربي ستواصل انخفاضها خلال الأعوام القليلة المقبلة قبل ان تعود الى الارتفاع، (2) من الممكن ان تواصل الأسعار منحاها الهابط في السنوات القليلة المقبلة ايضا. و(3) ان هذا يشكل ميزانا دقيقا لامثيل له في اسواق النفط حيث لاتوجد قرينة واضحة له في النظرية أو في التاريخ الاقتصادي، فمن ناحية اذا ماهبطت معدلات الطلب العالمي على النفط الخام بنسبة 2٪ فان ذلك يهدد بانهيار الأوبك لأن هذه النسبة تعادل مليوني برميل يوميا مما يؤدي الى خفض انتاج الأوبك الى 13 مليون برميل يوميا وهذا أمر شديد الصعوبة، مقابل ذلك اذا ماحقق الطلب زيادة بنسبة 2٪ اى مليون برميل يوميا فان ذلك سيرفع انتاج الأوبك الى 18 مليون برميل يوميا وهذا سقف انتاج مقبول من الناحية السياسية.

وتوصلت ورقة الدكتور الشلبي المكثفة الى نتيجة مفادها ان العائدات المالية للنفط العربي قد تستمر في الانخفاض خلال السنوات الخمس القادمة نتيجة لضعف هيكل الأسعار والركود في الطلب على النفط أو تناقصه. ومع ذلك فقد تتغير الصورة في منتصف عقد التسعينات، ولن يكون ذلك نتيجة لزيادة كبيرة في حجم الانتاج العربي ولكن نتيجة لزيادة اسعار النفط (على اساس العائد المالي للبرميل)، وقد يحدث هذا نتيجة لزيادة كلفة اكتشاف احتياطيات نفطية جديدة وانعكاس ذلك في صورة ارتفاع القيمة الحقيقية للأسعار. كما ان حقيقة ان النفط العربي سوف يظل مطلوبا لسد الاحتياجات المالية من النفط سوف تؤدي الى تغيير هيكل عرض النفط العالمي نحو مزيد من الاعتماد على النفط العربي في المستقبل.

أما ورقة الدكتور في باتنين وهو من اكاديمية العلوم السوفياتية بموسكو والتي كانت عن مصادر الطاقة غير التقليدية فعرضت باختصار لأهمية تطوير طرق جديدة لتعزيز استخراج النفط وتحويل كتلة الفحم العضوية الى وقود سائل والى غاز، كما عرضت لطاقة الاشعاع الشمسي، واستنتجت ان استخدام مصادر الطاقة البديلة يمكن ان يقدم مساهمة هامة في توازن الوقود والطاقة في بلدان واقاليم مختلفة وسوف يساعد على خفض استهلاك الوقود التقليدي.

ورقة هارولد سوندرز تركزت في البحث عن الآثار الاستراتيجية والسياسية لهبوط العوائد النفطية على العلاقات العربية مع الدول الصناعية، واستنتجت الورقة ان الشرق الأوسط سيكون في الأغلب مسرحا لمواجهة أقوى بين الدول الكبرى. والنتيجة الطبيعية للتنافس المتصاعد بين الدول الكبرى هو الاغراء الذي تتعرض له دول المنطقة لزيادة اقحام الدول الصناعية في نزاعاتها على الرغم من الاتجاه القائم نحو عدم الانحياز. وستعتمد العلاقات بين الدول العربية والدول الصناعية الى حد كبير على التطورات السياسية الداخلية في دول الشرق الأوسط، وان تطوير المؤسسات السياسية بالصورة التي تستطيع بها ان تواجه احتياجات هذه المجتمعات هو الأمر الذي سيؤثر في تلك العلاقات ولعله سيكون أقوى تأثيرا من جميع العوامل الأخرى.

وعالجت ورقة روبن اندرسيان أثر هبوط العوائد النفطية على العلاقات بين الدول العربية والنامية والرأسمالية، لكنها ركزت في جانبها الأكبر على السرد التاريخي لفترة زيادة وتطور العائدات النفطية العربية خلال عقد السبعينات حتى حقق العرب في بداية الثمانينات مواقع لم يصلوها على

مايبدو «منذ ايام الخلفاء» ومع ذلك فشل العرب في المحافظة على مواقعهم الجديدة. ويعود السبب الرئيسي في ذلك الى المستوى المتدنى لتطور قوى الانتاج الناجم عن قرون طويلة من سيطرة الامبراطورية العثمانية واكثر من مئة سنة من الاستغلال الاستعماري وشبه الاستعماري من قبل القوى الأروربية والولايات المتحدة مما أدى الى المحافظة على العالم العربي كملحق من المواد الخام تابع للمراكز الرأسمالية.

أما ورقة الدكتور محمد الرميحي فكانت عن الآثار الاجتماعية والنفسية لتدنى سعر النفط، ولخصت الورقة آثار مرحلة تراجع عوائد النفط بنقلص تدفقات العمالة المهاجرة الى دول النفط والذي سيؤدي الى : (1) توفر حجم اكبر من العمالة الفنية داخل السوق المحلي لدول النفط، وهي عمالة بحاجة لفرص عمل مجزية، (2) تضخم عدد التكنوقراطيين في المجتمعات النفطية، (3) أزمة تنمية حقيقية، (4) تقلص التدفقات المالية الخارجية، (التحويلات) من دول النفط الى الدول الأخرى، (5) تفاقم المشكلات داخل الدول المصدرة للعمالة، (6) تقلص المساعدات والقروض النفطية. واختتمت الورقة هذه التصورات بالسؤال التالي : هل تعود الثورة - بعد تراجع الثروة - وتتولى مقاليد حركة التغير بعد ان عجز الثراء عن حل المشكلة العربية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا؟.

وعقب الدكتور سعد الدين ابراهيم على ورقة الرميحي فبين انها لم تغط عددا من الجوانب الأساسية في الموضوع وانتهى الى نتيجة مفادها ان فرصة دول النفط في الصمود خلال الأزمنة العصيبة تعتمد على توسيع اكبر للقاعدة الديمقراطية والمساواة والعدل والتكامل الاقليمي.

وكانت ورقة مجناد ديساى حول تأثير هبوط عوائد النفط العربية على العلاقات الاقتصادية بين الوطن العربي والعالم الثالث، حيث تناولت أثر هبوط العوائد على التبادل التجاري بين الدول النامية الأخرى والدول العربية، وكذلك أثر هذا الهبوط على هجرة العمال من المناطق المجاورة لخدمة انشطة وصناعات من الدرجة الثالثة في الدول العربية. ولخصت الورقة الأثر الاقتصادي لعوائد النفط على دول العالم الثالث بالتالي: (1) خفض السيولة النقدية في النظام المالي الدولي وازدياد حدة شروط الاقراض في سوق رأس المال الخاصة، (2) خفض الطلب على الواردت في الدول العربية المصدرة للنفط، (3) خفض الطلب على العمالة من البلدان النامية المجاورة.

وتحدثت ورقة مصعب الدجيلي في موضوع مشابه لموضوع ديساي لكنها استعرضت بداية اسباب تراجع الطلب العالمي على النفط العربي ثم مصادر الضغط على اسعار النفط، وبعد ذلك حجم الانخفاض في ايرادات النفط العربية. وتحدثت الورقة عقب ذلك عن تقدير الايرادات النفطية العربية خلال الفترة 1985 - 2000، ثم عن التزامات العرب تجاه العالم الثالث والعلاقات المستقبلية بين العالم العربي والعالم الثالث. وخلصت الورقة الى الدعوة لعدم المبالغة والتهويل في آثار تراجع العائدات النفطية العربية.

وركزت ورقة الدكتور برهان الدجاني على أثر تراجع الفورة النفطية على البلاد العربية وقسمت

هذا الأثر الى انواع: آثار على الدول النفطية نفسها، ثم آثار على الأقطار العربية غير النفطية، وعرضت بالشرح للآثار الأخيرة وهي ستة: (1) تراجع التحويلات الحكومية، (2) تراجع التحويلات من الصناديق القطرية والقومية، (3) تراجع تحويلات العمالة الخارجية، (4) تراجع الطلب على العمالة، (5) التراجع نتيجة للتغيرات في الودائع المصرفية، (6) آثار على حركة الاستثمارات الخاصة.

وكتب عبد الله القويز عن النتائج الاقتصادية المتوقعة لهبوط الايرادات النفطية على تنمية الدول العربية ولاسيما التنمية الزراعية والصناعية. وقد تناولت ورقته بداية آثار زيادة الايرادات النفطية وبالتحديد على الناتج الزراعي والصناعي، ثم الآثار المعاكسة لذلك نتيجة لهبوط الايرادات النفطية. وانتهت الورقة لعدد من النتائج أهمها انعكاس الهبوط الحاد في الايرادات النفطية على اقتصاديات دول النفط بأشكال ملموسة حيث تلاشت فوائض الميزانيات العامة وفوائض الحساب الجاري في موازين المدفوعات بل تحولت هذه الفوائض الى عجوزات في عام 1983 وانكمشت السيولة النقدية وانخفضت هوامش الأرباح... الخ.

بصورة عامة فان الأوراق المعروضة في الكتاب قد تفاوتت بين التفاؤل والتشاؤم في نظرتها لمستقبل البلاد العربية في ظل تراجع العوائد البترولية، وتميزت بعض الأوراق بعدم التعمق في معالجة الآثار المحتملة، ويبدو ان بعضا منها قد تعجل في الخروج باستنتاجات لم تتحقق في الأجل القصير، كما ان بعض الأوراق المعروضة قد خرج بقدر أو آخر عن موضوع الندوة، وبعضها ركز على جوانب فنية لاعلاقة لها ايضا بهذا الموضوع، ولكن يبقى ان هناك قدرا لابأس به من الموضوعية، وقدرا اكبر من المعلومات القيمة التي تضمنها عدد من الأوراق التي سبق عرضها في هذه العجالة، وهي تستحق قراءة كاملة ومتأنية.

سعيا وراء الـــرزق

نادر فرجانـــي

مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 1988، 354 ص

مراجعة: سالـــم ســاري

قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية ـ جامعة الكويـــت

الهجرة الى النفط ظاهرة عربية كلّية تطال المجتمعات المصدرة للعمالة بما لا يقلّ عن تأثيرات النفط نفسه فى البلاد المستقبلة. ولعل أكثر ما يكون هذا التأثير وضوحا فى المجتمع العربي المصري حيث أصبحت فيه الهجرة للعمل في بلاد الهجرة العربية ـ التقليدية والمستحدثة ـ ظاهرة مركزية مؤثرة في تشكيل جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتشابكة. ويأتي الكتاب الذي

نحن بصدد مراجعته، استكمالا لسلسلة رائدة من البحوث القيمة في هذا الميدان الحيوي (هدر الامكانية، 1980، الهجرة الى النفط، 1983، رُحّل في ارض العرب، 1987) صدرت جميعا عن مركز دراسات الوحدة العربية... وبها يستكمل مؤلفها الدكتور نادر فرْجاني أهليته البحثية كمرجع عربي أمين دائما (ووحيد أحيانا) للهجرة العربية.

والكتاب دراسة مسحية ميدانية واسعة النطاق متشعبة الجوانب تهدف الى التعرّف على وقع الهجرة على المجتمع المصري وتقصّي ابعادها الراهنة والمستقبلية. والفترة المرحلية لهذه الدراسة هي فترة العقد الذهبي للهجرة (1974 - 1984) وهذه بالذات هي الفترة التي تفتحت فيها كما يبدو شهيات الافراد والبلاد لتغيير الزمان والمكان، حيث اجتاحت مصر، بكلمات المؤلف «موجة ضخمة من التغيير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي منذ رحيل عبد الناصر، استهدفت اعادة ادماج البلد فى النسق الاقتصادى ـ السياسي الغربي تحت راية الانفتاح الاقتصادي» (ص 47).

قضايا نظرية ومنهجية أساسية : تأتي القضية النظرية ـ المنهجية في المقام الأول في هذه الدراسة الشاملة. فالباحث على وعي بتراخي الباحثين عن النقد والمتابعة، كما هو على وعي بفقر البيانات وحساسية الاحصاءات وتداخل الاختصاصات مما يؤدي جميعا الى تشويه الحقائق العلمية للهجرة العربية وعزلها عن سياقها الاجتماعي الاقتصادي السياسي، ويبعث بالتالي على الانطباعات الصحفية والشعبية المضخمة ومنظورات الباحثين المجزأة. وفي بحثه عن اطار نظري ملائم (ص ص 27 - 49) يلاحظ الباحث غيابا، شبه تام، لنظرية اجتماعية للهجرة الدولية للعمل ذات صلة بالواقع العربي، على الرغم من التاريخ الطويل لهذه الظاهرة المتزايدة التأثير في التطورات الاقتصادية والتشكيلات السياسية للمجتمعات المعاصرة. فالنظرية الفردية، من جهة، بانطلاقها من تأثير نموذج الجذب / الطرد على قرار الهجرة الفردية.. ضيقة تهمل بسذاجة سلسلة معقدة من التداخلات البنائية المؤثرة. وتبدو النظرية البنائية، من جهة اخرى، بتركيزها على ثنائية المركز / الاطراف وكأنها تتجاوز حدود الفرد الى آليات النظام الرأسمالي العالمي المعقدة، والنظر اليه كنسق كلي محكم العلاقات ومتداخل التفاعلات بين المراكز المصنعة (لبلدان الجذب او الاستقبال) والبلدان التابعة او المتخلفة (بلدان الطرد او الارسال)، وما يتبع ذلك من انتقال حتمي لقوى العمل التابعة من الأطراف الى المركز للمساهمة، طواعية او قسرا، بعملية التراكم الرأسمالي بمستويات اجور منخفضة او تظل باقية في اماكنها كقوة عمل (وبالتالي ضاغطة خطرة على بلدانها) او احتياطية جاهزة لحين الطلب الخارجي.

ومما يقلل من صلة هذه النظرية الاقتصادية العامة لواقع الهجرة العربية الى النفط، ان المجتمعات العربية النفطية ليست مراكز مصنعة اصلا حتى تجتذب قوى عمل هائلة رغم انها هوامش واقعة ضمن آليات النظام الرأسمالى العالمي، وانما تضافرت فيها تشكيلات اجتماعية اقتصادية ما قبل الرأسمالية مع رأس المال العالمي في خلق أعلى مناطق الأجور فى العالم، فلم تعد تكتفي باجتذاب كميات هائلة من العمال في بلدان الاطراف المحيطة بل امتدت اغراءاتها لاجتذاب عمالة (خبرة) من دول المراكز الصناعية نفسها، حتى بلغ مجمل ما استقطبته من قوة

العمل حوالى ربع الهجرة الدولية للعمل في فترة الثمانينات. وحيال هذا القصور النظري وتجاذبه بين الضيق والاتساع والتجريد والعمومية، يلجأ الباحث الى تطوير ست وحدات تحليلية متفاعلة نظريا ومنهجيا يسميها : نشأة الظاهرة، شبكات الهجرة، التكامل في بلد المقصد، العودة الى بلد الاصل، السياسات المتبعة، والواقع المجتمعي. ويتابع الباحث قضيته النظرية ـ المنهجية هذه في فصله الثاني ايضا، (ص ص 53 - 73) بإطلاع القارىء على تفاصيل وخطوات تصميم المسح الميداني وأدواته، وتطور العمل الميدانى واعداد البيانات، والدورس الميدانية المستقاة من واقع البحث. ولعل هذين الفصلين من أهم فصول الكتاب، يأخذنا فيها الباحث، بتفصيل ممتع، الى قصة الكتاب كعملية متطورة نظريا ومنهجيا، ويعترف فيهما، بتواضع يحسد عليه، بتحيزاته وشكوكه وتأكداته، ويبوح بمعاناته وصعوباته واحتياطاته، ويسجل مدى الثقة فى استنتاجاته وسلامة تعميماته.

ولا يملك اي باحث، يشارك باحثنا بعضا من تواضعه، الاّ الاعتراف بأنه يجد متعة خاصة وهو يستمع اليه يروي قصة بحثه منذ ان كان فكرة الى ان وجد طريقه إليه مكتملا. فقصة الكتاب الفعلية، نظريا ومنهجيا، هي جزء حيوي اليوم لا يمكن أن يتجزأ من الكتاب نفسه وتقويمه في النهاية. ويسجّلُ للدكتور فرجاني فى عمله هذا، كما في أعماله الاخرى، ميزة بحثية قيمة كثيرا ما تحرص الكتب العربية على تجاهلها حين يصرّ مؤلفوها «الاساتذة» على تقديم وجباتهم طازجة جاهزة وكأنهم في منأى عن مساءلة القاريء حين لا يدعونه الى مطابخهم ليشاركهم عناء الاعداد او متعة الانجاز. وقد مضى وقتٍ طويل في علم الاجتماع اليوم حيث كان اساتذته يحفظون «اسرار مهنتهم» «بنوع من الكهنوت العلمي»!! وقد تفنن كثير من الباحثين العرب، جريا وراء التراث الوضعي وامعانا فى السطحية والتجريدية والعداء للنظرية الاجتماعية، في تفتيت الظاهرة الواحدة الى موضوعات بحثية متعددة، ورأوا فى علم الاجتماع مادة رقمية مجردة فتباهوا في سرد ارقامهم واحصاءاتهم وقياساتهم كغاية في حد ذاتها وافراطا في ما سماه الباحث نفسه في مناسبة اخرى «ارهاب الرقم». . فان الدكتور فرجانى لم يغنه تحليله الكمي عن التحليل الكيفي مؤثرا أن «لا يثقل في الحسابات وفي المقاييس الاحصائية، توخيا لبساطة العرض من ناحية، وابتعادا عن مظاهر الدقة الزائفة التي ينغمس فيها البعض إما عن جهل او جلبا للاستحسان الساذج، من ناحية أخرى»، (ص 49). فأعطى لاهتماماته الرقمية، بذلك، بعدا نظريا واضحا يغوص به فى جذور الظاهرة ويتتبع حركتها الدائمة ماضيا وحاضرا ومستقبلا، فأتت تفسيراته وتحليلاته ذات عمق معرفي مميز نادرا ما يتأتى لباحث واحد مثله.

الملامح العامة لهجرة العمالة المصرية : تبدأ نتائج المسح الميداني في الفصل الثالث (ص ص 75 - 111) بتوصيف القسمات العامة لهجرة العمالة المصرية الى البلدان العربية من حيث تحديد حجم الهجرة، والتوزيع الجغرافي وخصائص اصحابها المهاجرين واهدافهم ودوافعهم. . الخ. فيقدر المسح، مثلا، ان عدد المصريين الذين تعرضوا مباشرة لظاهرة الهجرة للعمل خارج مصر خلال فترة المسح فقط، بثلاثة ملايين وربع المليون ـ إما كعاملين أو مرافقين أو زائرين (ص 80)

ويتوزع هؤلاء بين بلدان الهجرة التقليدية وهي السعودية والكويت وليبيا او بلدان الهجرة المستحدثة وهي العراق والأردن. ويتعاظم منذ بداية الثمانينات تيار الهجرة المصرية المتدفقة للعمل فى العراق والسعودية ولكن أكثر تياراتها استمرارية في منتصف الثمانينات هو ذلك المتجه الى الكويت وأقلها المتجه الى ليبيا، ويقع بين هذا وذاك التيارات المتجهة الى السعودية والعراق والأردن، (ص 104). ويتماشى حجم هذه الاتجاهات العمالية العربية ارتفاعا وانخفاضا، بلا شك، مع منطق تطورات الاحداث السياسية والاقتصادية بين بلدان الارسال والاستقبال العربية مدا وجزرا، كما تأتي متسقة مع متطلبات سوق العمل الخارجي. فلم تعد هجرة النخبة المحظوظة من الخبراء او المؤهلين تأهيلا عاليا تلاقي رواجا فى سوق العمل الخارجي. وانما اصبح هذا السوق أشد حاجة واكثر قناعة «بعمال فقراء مستضعفين» (ص 97). وهؤلاء من الذكور العزّاب ذوي الاصول الريفية الأقل تعليما ومهارة ممن يعملون بالزراعة والمهن الفنية والتعليمية، وممن تتحكم فيهم ظروف السوق المصري الضاغطة رغم رواجه الظاهري منذ اوائل الثمانينات. ولا يمتلك مثل هؤلاء المهاجرين عقليات تنظيمية تسعى لتكوين رأس مال ضخم لاستثماره اقتصاديا والاّ لكانت «خيرات الانفتاح» الاقتصادي أقرب اليهم وأكثر ربحا (ص 108). وانما هم «أجراء غلابى» ذوو دوافع تلقائية وأهداف مباشرة وطموحات متواضعة لا تتعدى عادة مشروع زواج او اتمامه، شراء مسكن او تأثيثه، وتعليم الأولاد او تزويجهم. ويقنع هؤلاء البسطاء بفترة هجرة مؤقتة تكون (بكلمات الباحث نفسه) وسطا بين الاطالة لتعظيم المغنم المالي والاقصار لتقليل المغارم النفسية والمعنوية (ص 111).

التجربة الفعلية للمهاجر، حديث بالانابة! : تشير الدراسة فى الفصل الرابع (ص ص 113 - 133) الى ان قرار البلدة كان فرديا الى حد كبير، حرّكته رغبة شخصية نتيجة ظروف اقتصادية ضاغطة وبتشجيع من شبكات الأقرباء والأصدقاء واغراءات وكالات التشغيل.. وهذه تشكيلات اجتماعية ثقافية اقتصادية متفاوتة التنظيم والتأثير. تكون، في ابسط صورها روافد نفسية معرفية وظيفية تعمل على تدفق عملية الهجرة واستمرارها، تبدأ بتزيين قرار الهجرة للمهاجر وهو في بلد المنشأ وتنتهي بتخفيف وطأة الغربة في بلد الاستقبال. وتعمل متشابكة على تزويد المهاجر بأمن نفسي يتيح له تذوق مزايا مرئية لهجرته مثل الأمن الوظيفي والاستفادة من الخدمات المتاحة، والرعاية الاجتماعية والدفء الثقافي بالصلة بالبلد الأم.. الخ.. والشبكات فى اكثر صورها تعقيدا، روابط تجارية منظمة لربط العامل بشبكة علاقات تجعله يدور ضمن آليات النظام الرأسمالي العالمي مثل وكالات التشغيل المحلية ومجمعات العمل والشركات متعددة الجنسيات ومؤسسات الدعاية والاعلام.. الخ. وتدل الدراسة بوضوح انه لا تدوم للمصري هجرة فى المتوسط بأكثر من عام وثمانية شهور (ص 307) يعيش خلالها عادة غريبا وحيدا، محوّلا هجرته الفيزيقية الى ما يشبه «هجرة للروح» يحس فيها بعذاب البعد عن «حبيبته مصر» فيذهب إليها في زيارات مستمرة كلما استطاع ذلك، ويظل يتخذ من جماعاتها الأصلية جماعات مرجعية له حتى وهو فى أرض ومواقف تفاعلية مختلفة، كما يبقى لها رافدا ماليا ومعنويا ومتعلقا بها حسيا واخلاقيا.

ويساعد المهاجر المصري احساسه «بالغربة» «والأجنبية» «والحيادية السياسية» على التفرغ لشؤونه الذاتية وليست هذه شيئا آخر غير شؤون الوطن والاسرة بلا انفصال.

وما دام الباحث يرمي، كما يبدو، من وراء هذا الفصل الى الوقوف على تجربة المهاجر النفسية والاجتماعية وخبراته المعيشية والوظيفية فلا يمكن التصور أن تأتي هذه الخبرات الحيوية بهذا الضمور والانكماش والبعد عن حرارة المصادر الاساسية. فتجربة المهاجر، كغيره من البشر، وحدة واحدة متفاعلة مستمرة لا يمكن فصلها نظريا. كما لا يمكن اختزالها عمليا الى تجربة أحادية او منوطة الى الغير. فالتجربة المعاشة لا تقبل الأنابة حتى ولو الى أقرب الناس لصاحبها (فلا يمكن، مثلا، الاكتفاء بسؤال المهاجر او ذويه، بعد فترة من عودته، عن خبرته او تجربته فى بلد المهجر الذي كان قد تركه..). ولا بد من حديث مباشر مع المهاجر نفسه ليس فى بلد المنشأ فحسب وانما فى بلد الاستقبال ايضا حيث تحتفظ تجربته بحرارتها.. ولا يمكن ان تقف دون ذلك المعوقات البيروقراطية او الحساسيات المكانية والسكانية هنا أو هناك. لا بد للباحث من الوقوف على خبرات المهاجر الفعلية فى بلد المهجر وتلمس تأثيراتها الممتدة ليعرف اساسا: هل غيّر المهاجرون مجتمعات الاستقبال، أم تغيروا بها؟؟.. لا بد له من تحليل اجتماعي - نفسي أكثر شمولية وعمقا، يحاول فيه الأحاطة بتأثير السياسات والاجراءات التي توظفها مؤسسات البلد المضيف (مثلا، مدى تشجيع الهجرة وضمان حرية الاقامة والتنقل والحراك المهني ومدى توطين الوظائف وتعريبها او تغريبها، ومدى التسامح مع الاختلافات.. الخ). كما لا بد ان يشتمل التحليل، بالمقابل، على تأثير الطموحات والتوقعات، والخيارات والتحولات، الأزمات والاستراتيجيات التى يوظفها المهاجرون كأقلية سياسية (وليس بالضرورة عرقية او دينية) للتعامل مع جماعات المجتمع المضيف، للمرور بسلام فى مواقفه التفاعلية المختلفة، أو لفكّ الارتباط معه (بالعيش فيه دون الانتماء اليه). وتلك عمليات واشكاليات بحثية حيوية قد لا يستطيع منهج آخر غير الملاحظة بالمعايشة ان يغطيها بثراء ولو على نطاق ضيق. ولكننا لا نطالب الباحث، بالطبع، ان يتحول الى انثروبولوجي معاصر، فواضح انه لا يمتلك الوقت والجهد، ولا حتى الرغبة، في ان يفعل ذلك ما دام هدفه أكثر شمولية وأوسع نطاقا.

ولا شك ان الباحث على وعي بهذا القصور التحليلي الذي يخيّم على الكتاب بمجمله. اذ يعترف بهذا الصدد «فلم يكن ممكنا القيام بدراسات مكملة عن المصريين فى بلاد الاستقبال..» (ص 45). ويعترف فى مكان آخر من الكتاب «.... فلم يتضمن الأستبيان عند المهاجرين وقت المسح الّا نزراً يسيرا من الأسئلة عن المهاجرين في بلد الهجرة، يتعلق بتلك النواحي التي يتوقع ان يمكن لشخص قريب من المهاجر ان يحيط بها لدرجة معقولة من الدقة..» (ص 117). وسيحتاج الباحث خبرة المهاجر الفعلية فى بلد الهجرة في فصوله القادمة.. وسيحتاج اليها اكثر فى فصله الأخير حين يودّ التعرف على مواقف هؤلاء المهاجرين من الوحدة مع بلدان الهجرة العربية.

التأثيرات الاجتماعية الاقتصادية المصاحبة: هناك محاولة فى الفصل الخامس (ص ص - 172 135) لرصد التأثيرات المادية والبشرية للهجرة كالانتاج والتحويلات النقدية ومدى اسهامها

بتكوين كوادر محلية وتكلفتها الاجتماعية.. الخ ورصد التغيرات في السلوك الاقتصادي والاجتماعي للمهاجرين العائدين مقارنة بأنماط سلوكهم قبل الهجرة وسلوك اقرانهم من غير المهاجرين وذلك على المستوى الفردى والعائلي. وتشير نتائج الدراسة الى ان العودة لمصر تجلب معها حراكا فى المكان وحراكا نشطا في قطاعات العمل تسير لحساب قطاعات التجارة والاعمال الخاصة والنقل والخدمات (ص ص 144 - 147) على حساب نقص الاسهام بالنشاط الزراعي. كما تجلب الهجرة تعودا بشريا على نمط الامتلاك والاستملاك للسلع المستوردة وخاصة الاجهزة الكهربائية (ص 153) مثل الثلاجات والغسالات وأجهزة التلفزيون والتسجيل والفيديو. كما تجلب الهجرة معها ميولا عند المهاجرين العائدين بالاحتفاظ بمدخراتهم بصورة سيولة نقدية او ودائع مالية او استخدامها في أراض للبناء والمباني السكنية، بينما لم يخصصوا بالمقابل الا نسبة ضئيلة فقط من مدخراتهم (لا تتعدى 6٪) لاغراض انتاجية مباشرة مع عزوف واضح عن استخدامها فى المجال الصناعي (ص 158).

وهذه، كما تبدو بوضوح، ميول اقتصادية ـ اجتماعية لمهاجرين بسطاء تنتمي الغالبية العظمى منهم لأصول ريفية اصلا بعيدة عن التنظيم والمخاطرة والمجازفة. كما تتماشى ميول الامتلاك والاستهلاك للمهاجرين مع انماط السلوك السائدة في المجتمع الانفتاحي عامة بتركيزه على الانفاق وخاصة النشاطات المظهرية الشكلية والتفاخرية غير الانتاجية. كما يبدو أن هذه النتائج لا تدعم الانطباعات السائدة في ادبيات الهجرة الدولية والتي تزعم ان الهجرة تحدث تغيرا جوهريا في السلوك الاجتماعي الاقتصادي يظهر فى تعود الفرد / العائلة المهاجرة العائدة على نمط استهلاكي خاص يميل نحو الترف والبذخ والتفاخر. وواقع الأمر ان الهجرة ـ كعامل تأثير احادي ساذج ـ لا يصلح كعامل سببي لأحداث التغيير في سلوكيات المهاجر بصورة آلية تلقائية منعزلة عن المحتوى الاجتماعي الاقتصادي للمجتمع الكبير كله، أفرادا وعائلات معا، مهاجرين ومقيمين جميعا. فمن الملاحظ، بهذا الصدد، ان الأفراد والعائلات المقيمة قد تعرضت ايضا لتأثير ظاهرة الانفتاح العامة لمدة اطول في المتوسط وبصورة أكثر الحاحا وجاذبية من الافراد والعائلات المهاجرة.. مما يعزز الاعتقاد المعاكس بأن التأثير ليس تأثيراً خارجياً وافداً للهجرة بقدر ما هو تأثير داخلي مقيم. ويميل الباحث الى هذا الاستنتاج حين يقرر بتحفظ منهجي بأن «الهجرة لم تكن آلية لإنتاج انماط سلوك اجتماعية ـ اقتصادية للمصريين الذين تعرضوا لها مباشرة، وانما كانت الهجرة أداة المهاجرين لتحويل الأنماط السلوكية التى سادت المجتمع المصري كله..» (ص 170). ويتطابق هذا التفسير مع التوجيه التاريخي العام للفرد المصري (مقيما او مهاجرا على السواء) باعتباره موجها دائما توجيها وطنيا داخليا أكثر من تأثره بالخارج.

تفاوتات الهجرة ووقعها : ولأن ظاهرة الهجرة للعمل خارج مصر ليست ظاهرة متجانسة، فإن المؤلف يحاول في فصله السادس (ص ص 173 - 207) رصد التفاوتات فى الخصائص الاجتماعية الثقافية للمهاجرين، ورصد التفاوتات الداخلية الكامنة فى عملية الهجرة ومساراتها (مثل التفاوت في بلدان الاستقبال من حيث مدى استيعابها وافضليتها المعيشية ورصيدها التحويلي، وطبيعة سوق العمل، وخاصة المهنية، ومدى استقراره وحاجته المستقبلية.. الخ). ومن النتائج التي تبرز

فى هذا الفصل ان تيار الهجرة للعمل قد أصبح أكثر انتقائية للمؤهلين تعليميا بمرور الوقت، وقلّت انتقائية ذوي التعليم العالي (ص 185)، وان العراق والسعودية تستقطبان النسبة الأكبر من المهاجرين، وان مدة الهجرة الأطول كانت فى الكويت، وكانت المدة الاقصر في العراق والأردن (ص 177)، وان أقل تكلفة للحصول على عمل كانت العراق والأردن وكان الأعلى السعودية والكويت، وان السعودية كانت اعلى بلدان الهجرة في وجود عقد مكتوب ولكن العراق كان الأكثر احتراما للتعاقد العربي (ص 180).

ويخصص المؤلف فصله السابع (ص ص 209 - 253) لمتابعة التفاوتات في وضع الهجرة المجتمعي خاصة الجوانب التى لها آثار فعلية او محتملة على النسق الاجتماعي ـ الاقتصادي. وعلى رأس هذه الموضوعات ذات الوقع تأتي التحويلات باعتبارها ظاهرة معقدة تتعدد جوانبها وتكثر قنواتها ومساريها (الجارية والنهائية، النقدية والعينية، المتدفقة والرصيدية، الرسمية والأجنبية. . الخ) وتشكل الأداء الاجتماعي ـ الاقتصادي للمجتمع المصري حين مقارنتها ببعض المؤثرات الكلية في السنوات العشر الأخيرة. ويذكر الباحث بدقة انه قد «تعدت قيمة التحويلات النقدية عوائد تصدير البترول وقناة السويس والسياحة مجتمعة في منتصف الثمانيات» (ص 217)، فقد بلغت جملة تحويلات العمل النهائية للمصرين خلال الفترة المرجعية للبحث ما يزيد على الثلاث والثلاثين مليار دولار. ، كانت السعودية هى المصدر الاول المساهم فى ارتفاعها، كما كان تيار الهجرة الى السعودية والعراق هو الأعلى في زيادة تفاوت وتعميق الفارق الريفى ـ الحضرى في توزيع الدخل والثروة (ص ص 230 - 233).

الهجرة والتّوجه الوحدوي العربي : الفصل الثامن والأخير في الكتاب هو الفصل المركزي، يحاول فيه المؤلف تقدير وتقويم التوجهات العربية للعمالة المصرية من خلال خبرتها الذاتية وتجربتها المعاشة في بلاد الهجرة العربية. ويثير هذا الفصل بالضرورة قضايا اجتماعية نفسية واشكاليات سياسية اقتصادية حيوية اذا ما جرّدت منها ظاهرة الهجرة فانها تصبح لا شيء سوى نزوح بشري مجرد من التأثير في المكان والزمان.

وقد كانت دراسات ميدانية مبكرة للموضوع على نطاق واسع قد سجلت وعيا متزايدا وميولا ايجابية عند المواطنين العرب نحو الوحدة العربية (سعد الدين ابراهيم، 1980). وتسجل الدراسة الحالية ان تجربة الهجرة ـ في حد ذاتها ـ قد دعمت التفضيل الوحدوي للمهاجرين (ص 261)، ولكنها لم تفعل في واقع الأمر اكثر من هذا التنشيط لخبرة التفاعل البشري الواحد المتباعدة فتسجل في هذا الصدد ان الهجرة المصرية قد افرزت ـ على عكس التوقعات ـ علاقات تنافر وتنافس وتناقض، وولدت مشاعر مضادة ومعادية، او على الأقل، غير محبذة، للوحدة لدى كثير من الاطراف العربية المتفاعلة ضمن علاقات العمل والاقامة والتعامل. فيقرر الباحث أن الهجرة للعمل خارج مصر قد «ساهمت فى ترشيد التوجهات الوحدوية لقطاعات الشعب المصري المختلفة وخاصة بين المهاجرين» وأدت «ضمن اشياء اخرى، الى انضاج خبرة اتصال عميقة بين فئات مختلفة من الشعب العربى على أساس واقعى. . (ص 262). ويبدو ان هذا الأساس الواقعي ليس

إلا أساسا اقتصاديا منفعيا ملموسا في المقام الاول. فنجد مثلا ان «الكويت هي بلد العمل المفضل لدى المصريين بامتياز» وهي ايضا «بلد الهجرة المستقبلي المثالي» وتبقى السعودية هي «المرشح الاول للوحدة بين العائدين من جميع بلدان الاستقبال» (ص ص 273 - 274). فهناك ارتباط أكيد في ذهن المهاجر المصري بين منافع الهجرة ومنافع الوحدة قوامه الحساب العقلاني للربح والخسارة. فليست هجرة تلك التي تبعده عن وطنه دون ان تحقق عائدا يخرجه من وضعه الاقتصادي السيىء، تماما كما هي ليست وحدة تلك التي يضحي من اجلها دون ان يلمس نفعها المباشر لمصلحته. ونتيجة للنظر للوحدة على ضوء الخبرة المعاشة في بلد الهجرة تسجل الدراسة، من جهة، «انخفاض الرغبة في الوحدة مع بلد الهجرة الاخيرة نظرا لالتصاق خبرات سلبية معها» (ص 264). وتسجل، من جهة ثانية، «تدني التفضيل الوحدوي مع بعض الجاليات العربية الوافدة خاصة مع الفلسطينيين والسوريين (ص 265). وتشير الدراسة بوضوح الى ان «حملة المؤهلات العالية هم اقل الفئات حماسا لتوحد مصر مع بلد عربي آخر» (ص 269) وأن الفئات المهاجرة من البسطاء هي التي تنمي علاقات اخوية وبالتالي تخبر تجربة وحدوية عضوية تلقائية حيث «يبلغ تفضيل الوحدة أقصى مدى له في المستويات التعليمية الاوسط بين غير المهاجرين وبين المستويات التعليمية الادنى في حالة المهاجرين العائدين» (ص 269).

واذا ما وضعت تلك الاتجاهات نحو الوحدة في مكانها الفعلي، دون تقليل أو تضخيم، فإنها لا تستدعي النظر اليها كاتجاهات نفسية متغيرة مبنية على خبرات معيشية عارضة وانما كمواقف عملية ثابتة مبنية على مصالح عقلانية مستمرة. ولا يبدو ان خبرة الهجرة في بلاد الاستقبال هي المسؤولة كلية عن تفسير هذه الاتجاهات. وانما يشاركها المسؤولية التفسيرية الجذور الاصلية للظاهرة وامتداداتها الأوسع وتفاعلاتها وممارساتها العربية الراهنة التي تتعدى جميعا حدود بلد الهجرة بمفرده. فقد يكون ما سجله الباحث من اتجاهات نحو الوحدة ليس بالضرورة مواقف يطورها المهاجر اثناء او بعد هجرته بقدر ما هي مواقف مكتملة الصنع يأتي بها المهاجر ولم تضف الهجرة اليها الشيء الكثير. فلا بد اذن من تفسيرها ضمن الواقع العربي كله بامتداداته وتشابكاته. وهكذا لا يمكن الاستنتاج ببساطة ان الهجرة العربية تعمل على ترشيد التوجهات الوحدوية فحسب، وانما تعمل ايضا على تعقيدها ضمن واقع عربي معقد أصلا، وفي حقبة مأزقية من فترات تغيره الاجتماعي.

ولا بد من الاشارة أخيرا الى حقيقة ليس من الصعب العثور عليها في أدبيات الهجرة العربية المتراكمة للمؤلف، وتلك بالتحديد ان الهجرة العربية بأشكالها واتجاهاتها ومساراتها (سواء كانت الى النفط، او الى ارض العرب، او سعيا وراء الرزق) ليست اشكالية بحثية مجردة عند الباحث حتى تستدعي الكتابة المستفيضه فيها وحولها، لو لم تكن هناك فكرة محورية (واضحة او كامنة) تحركها دائما. وهذه القضية / الاشكالية بالذات هي الوحدة العربية التي تفرض نفسها على الباحث، كغيره من الباحثين الجادين، كهم عربي معاصر وتحدٍّ عربي مستقبلي ايضا. ويمثل هذا التوجيه المجتمعي العريض لكتاباته، يكتسب الدكتور فرجاني، طواعية صلة مجتمعية، ويسهم، بوعي، في اثراء رسالة علم الاجتماع العربي باشكالياته وتوجهاته.

Karl Jaspers on Max Weber

كارل جاسبرز يتحدث عن ماكس فيبر

John Dreijmanis

جون دريجمانيس

باراجون هاوس ، نيويورك ، 1989 ، 216 ص.

مراجعة : محمد ابراهيم ابو ربيع
قسم الفلسفة - جامعة فرجينيا

عندما يبحث فيلسوف مهم في افكار عالم اجتماع مغمور فان نتائج هذا البحث تكون عادة عظيمة الأهمية، وبعيدةالنظر ومترقية عقليا. في هذا الاطار، فان كارل جاسپرز (1883 - 1969)، وهو أحد الفلاسفة الألمان الوجوديين الذي طور الفكرة الوجودية بنفس درجة سارتر في فرنسا، يلقي بعض الضوء على الافكار الاجتماعية والفلسفية لأحد أعمق علماء الاجتماع في العصر الحديث وهو ماكس ڤيبر (1864 - 1920).

إن كتابنا المعروض للتحليل هنا يتكون من أربعة فصول رئيسية تلخص بشكل فلسفي ممتاز الافكار الرئيسية لڤيبر. الفصل الاول كتبه جاسپرز في نفس سنة وفاة ڤيبر وهو مقال تذكاري، أما الفصل الثاني فيبحث في فكر ماكس ڤيبر كسياسي وكعالم وكفيلسوف، وهذا الفصل كتب في سنة 1932، والفصل الثالث، المكتوب في سنتي 1961 و1962 ، يبحث بالسمات والخصائص المميزة لڤيبر، والفصل الرابع الأخير، المكتوب في سنة 1962، يعتمد بعض ملاحظات جاسپرز على الفكر السياسي لڤيبر. يعرض لنا جاسپرز ماكس ڤيبر كفيلسوف علم الاجتماع الحديث، والمفهوم من ذلك أن ڤيبر أرسى القواعد الفلسفية لعلم الاجتماع كنظرية قابلة للتغير وقادرة في نفس الوقت على عكس ديناميكي لمشاكل الانسان الاجتماعية في القرن الحديث. فمن هنا فإن ڤيبر يعتبر سابقا في هذا المجال لافكار عالم الاجتماع الامريكي المشهور ألفين چولدنر Alvin Gouldner مؤلف الكتاب المهم The Coming Crisis of Western Sociology، چولدنر طور مفهوم علم الاجتماع كمفهوم انعكاسي reflexive conception of sociology حيث يقرر جاسپرز أن الفلسفة الحقيقية هي عملية حياتية، أي وجودية مستمرة، وليست فقط عملية فكرية تجريدية. بمعنى آخر فان الفلسفة الحقيقية التي تشمل فلسفة ڤيبر الاجتماعية هي انعكاس فكري لحياة الانسان وبعده الاجتماعي ومأزقه التاريخي. فمن هذا الاساس فان جاسپرز وجد ملاذا في علم الاجتماع الڤيبري وذلك بسبب إلتزام ڤيبر العميق بالفلسفة في عالم كان خاليا من الفلسفة الحقيقية والملتزمة، في عالم لايوجد به سوى شذرات فلسفية، فان واجب الانسان الملتزم Homme Engage هو أن يهتم بالفلسفة وان يلفت النظر الى الفلاسفة الرئيسيين في العالم وان يساعد الاجيال الناشئة على الاهتمام الشخصي بالفلسفة كطريقة حياة وكنظرية تغير مهمة.

يعتبر جاسبرز ڤيبر كانسان جمع بين الالتزام الوجودي والنظرية الصائبة. من هذا الاطار فان ماكس ڤيبر اهتم بالتحولات التاريخية والاجتماعية والاقتصادية وحتى الدينية، ليس فقط في الغرب ولكن في العالم باكمله. فإن ڤيبر حاول ان يفسر علميا واجتماعيا العلاقة التاريخية والمعقدة بين النهضة الرأسمالية في اوروبا بعد القرن السادس عشر والفكرة البروتستانتية. ويتطرق ڤيبر بشرح عميق لأفكار قادة التنوير البروتستانتي في اوروبا وخاصة افكار لوثر وكالڤن في القرنين السادس والسابع عشر اللذين نجحا في اعطاء بعد اجتماعي وتاريخي للافكار الكاثوليكية التي أصابها الوهن مع نهاية العصور الوسطى. فالحركة البروتستانتية، حسب رأي ڤيبر، قضت على سلطة البابوية في روما وعلى توسطها بين الله والانسان. في هذا المجال فان هذه الحركة ردت للعقل الانساني اعتباره ونظرت لهذا العقل كأداة متطورة وفعالة في تثوير العلاقات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات الاوروبية. بناء على هذا التحول الديني التاريخي ونتائجه العميقة على المناحي الفكرية والاجتماعية للمجتمعات الغربية، فإن ڤيبر يستنتج أن الاخلاق البروتستانتية التي اصرت على أهمية العقل وأهمية العمل كانت السبب الرئيسي في بدء وتوسع الرأسمالية كفكرة اقتصادية. بمعنى آخر فإن الميتافيزيقيا الدينية أصبحت أيديولوجيا اجتماعية وفكرة اقتصادية. في هذا الاطار فإن الدين في مفهوم ڤيبر ليس فقط جزءاً من البنية الفوقية او دعاء المستضعفين كما اقترح ماركس، يقول جاسبرز ان ڤيبر أعطى البعد الديني مفهوماً أشمل وأعلى من الفكرة الاقتصادية عند تحليلة للمجتمعات الغربية.

فمن هنا فان الاختلاف الرئيسي بين ڤيبر وكارل ماركس عند بحثهما في بداية وتطور الرأسمالية يتمحور حول المفهوم الماركسي القائل ان الرأسمالية هي فلسفة استغلالية ولا إنسانية، ولكن المفهوم الڤيبري يتمحور حول شرح الرأسمالية كظاهرة تاريخية لها نتائج ايجابية لاستطاعتها تحويل اوروبا من طور اقطاعي ذي مفاهيم تجريدية الى طور متقدم يعتمد العقل والتنظيم كأساس للتقدم الاقتصادي والاجتماعي. بالاضافة الى ذلك فان ڤيبر بحث في امكانية الحرية الانسانية في اطار الرأسمالية وقال بأن ذلك ممكن. ولكن من ناحية أخرى فان الفلسفة الماركسية اعتبرت الرأسمالية وبناءها الاقتصادي كمرحلة تاريخية زائلة وذلك لانها تملك بداخلها بذور وأسباب انحلالها لكي تؤدي، على حسب التعبير الماركسي، الى مرحلة تاريخية واقتصادية اعلى منها وهي مرحلة الاشتراكية.

في هذا المجال فان ماكس ڤيبر، بالرغم من فكره الاجتماعي الفذ، لم يتطرق الى التأثير الرأسمالي السلبي على مجتمعات العالم الثالث وخاصة في الفترة مابين أواخر القرن الثامن عشر والتاسع عشر عندما تحولت الرأسمالية الاوروبية من ظاهرة غربية بحتة الى ظاهرة عالمية استعمارية، والتي ألزمت السوق العالمية بتطبيق مفهومها الاقتصادي. هذا الطرح النظري لخروج

الرأسمالية عن قاعدتها الاوروبية حاول ماركس ان يشرحه في كثير من كتاباته المتأخرة وخاصة في كتاب رأس المال. وبالرغم من الاختلاف المبدئي في نظرية وأسلوب تحليل كل من ماركس وڤيبر فانهما يتفقان على رأي موحد بالنسبة للرأسمالية وهي اعتمادها على العقلانية Rationalism وعلى التنظيم الدقيق وأهمية رأس المال كمحرك اقتصادي ويعتقد جاسپرز أن ڤيبر كفيلسوف عالم الاجتماع آمن كليا في المقدرة اللانهائية للعقل الانساني. فقوة العقل تكمن في قدرته على فهم الحقيقة الاجتماعية المعقدة للانسان ولارشاد الانسان في فهم المجرى التاريخي والاجتماعي للمجتمعات الانسانية.

إن اسلوب تحليل ڤيبر، كما يراه جاسپرز، يعتمد على كشف، وبناء، وتجميع، وتوضيح الحقائق المهمة في اي ظاهرة تاريخية أو اجتماعية. الى جانب ذلك فان اسلوب ڤيبر اهتم بالبحث النظري في تلك المراحل التاريخية التي حولت مجتمعا مامن طور متأخر الى طور متقدم وعقلاني. وحسب رأي ڤيبر فانه من الممكن تنبؤ المراحل التاريخية المحولة في تاريخ الانسان بالاعتماد على العقل. ومن هنا فان قصد ڤيبر من فهم التاريخ الانساني كان لأجل فهم الحاضر وما يخبيء المستقبل للانسان. باختصار فان اسلوب ڤيبر في تحليل الظواهر الاجتماعية اعتمد الطريقة التاريخية كأداة معبرة للامكانيات التاريخية والنظرية لفهم الحاضر. ومن هنا فان التاريخ كفكرة ومنهاج ليس عبداً لعلم الاجتماع وانما علة وجوده Raison d'etre. فبدون مفهوم التاريخ والوعي التاريخي فان علم الاجتماع يفقد ديناميكيته وبعده النظري في فهم الظواهر الاجتماعية والاقتصادية وعلاقة الانسان بالمجتمع. ويعتقد جاسپرز ان احد النتائج المهمة للاسلوب التحليلي لڤيبر وبعده النظري كان المفهوم الشامل للحقيقة التاريخية التجريبية ولرفض ڤيبر التدخل الميتافيزيقي الديني المجرد في مفهوم المعرفة الانسانية. فأساس هذه المعرفة هي التجربة الانسانية التاريخية، ومضمونها الاساسي هو الاجتهاد العقلي وليس الديني. فمن هذه النظرة فان الحقيقة الدينية أصبحت خاضعة لقوانين انسانية نسبية. إن جاسپرز ينظر الى ڤيبر كمثال الشخصية الشيطانية Demonic Personality في مجال العلم الاكاديمي. فڤيبر نفاذ البصيرة، فعال في اسلوبه وفكره، ولكنه، كما يقول محرر هذا الكتاب، بدون اي نظام علمي، وبدون أتباع، او مدرسة معينة، فهل نستطيع ان نقول ان الاجتهاد العقلي والاكاديمي لڤيبر كان فشلاً على مستوى الاسلوب والمضمون الفكري؟ الجواب هو بالطبع لا. إن ڤيبر كان عقلية جبارة في عالم كان يتألم من وهن عقلي واجتماعي، ومن استغراب إنساني واضطراب سياسي واقتصادي ومن نقص في الارشاد الاخلاقي والفلسفي. وإن فهم ڤيبر الشامل لمراحل كثيرة من التاريخ الانساني ولشرحه للجذور الابيستمولوجية للمعرفة الانسانية وخاصة علم الاجتماع ولفهمة العميق للاديان المختلفة، ونظرياته المتعددة في فهم تاريخ الاسلام، كل هذا يحتم على القارىء أن يتبع خطوات ماكس ڤيبر وان يسترشد بحكمته في سبر غور عالم الانسان المتغير.

دراسات في الديمقراطية المصرية

طارق البشرى
دار الشروق، القاهرة، ط 1، 1987, 258 ص.

مراجعة : محمد سعد ابو عامود
الاسكندرية - مصر

لا شك أن قراءة هذا الكتاب، أمر ممتع ومفيد، ممتع لأن المؤلف يخاطب عقل القارىء فى كل ما يطرحه من افكار، وفى كل ما يقدمه من آراء، اما عنصر الافادة فيرجع الى غزارة المادة العلمية التاريخية والقانونية لدى المؤلف، وفى قدرته على نقل الجوانب القانونية خاصة الدستورية منها الى ارض الواقع بابعاده الاجتماعية والسياسية المختلفة، مما يتيح الفرصة للقارىء غير المتخصص تفهمها بعيدا عن قوالب المصطلحات القانونية الجامدة.

قسم المؤلف كتابه الى قسمين، الاول غطى الفترة من الاحتلال حتى ثورة 1952، والثانى تناول فترة ما بعد 1952. والكتاب في مجمله عبارة عن مجموعة من الدراسات التى كتبها المؤلف خلال الفترة من 1967 وحتى 1981، وقد نشرت معظم هذه الدراسات باستثناء واحدة اعترض عليها الرقيب فى عهد الرئيس السادات، كما تعرضت بعض هذه الدراسات عند نشرها لاول مرة لبعض الاختصار لضيق المساحة المخصصة للنشر. وسنبدأ بعرض اهم ما جاء فى هذا الكتاب ونقدم بعد ذلك ملاحظاتنا حول ما جاء فيه من آراء وافكار وتحليلات. وسنبدأ بعرض دراسات القسم الاول :

اولا - الاحتلال البريطانى وتخدير الضمير الوطنى : هذه هى اولى الدراسات التى احتواها الكتاب ويشير المؤلف الى الاسباب التى دعته الى تقديم هذه الدراسة فى البداية وأهم هذه الاسباب هى :

أ) ما وقر لدى الكاتب من أنه يتعين على كل من يقرأ تاريخ مصر والعرب وشعوب الاسلام أن يبدأ بتفهم ابعاد المواجهة التى جرت ولا تزال بيننا وبين الغرب ووقائع الغزو والاقتحام وتغلغل النفوذ سواء كان عسكريا او اقتصاديا او ثقافيا وسياسيا. ب) ان كثيرا من الانعطافات الحادة والعميقة والكبيرة قد تبدو لمعايشها كما لو كانت اجراءات لا تلبث ان تزول.

ثانيا - ثورة 1919 وجهاز الدولة المصري: يحدد المؤلف من هذه الدراسة فيذكر أن هدفه يتلخص في التعرف على دور هذا الجهاز في ثورة 1919 والتأثير الذي حدث بينه وبينها ومن اهمها ما يتعين فحصه لادراك هذا الدور ما يلي: أ) كيف احتفظ هذا الجهاز بطابعه المصري رغم انصياعه لسياسة الاحتلال؟. ب) كيف تبادلت الحركة الوطنية العلائق مع جهاز الدولة؟

ثالثا ـ دستور 1923 : الدراسات الثلاث التالية تدور حول دستور 1923 ويمكن ان تحدد اهم الجوانب التي تضمنتها هذه الدراسات على النحو التالي : التعريف بالظروف السياسية التي تولد عنها دستور 1923، وبيان القوى التي شكلته في صراعها معا، وحسب النفوذ السياسي لكل منها، وبيان المؤسسات السياسية التي حددها الدستور، واثر صراع القوى السياسية في تكوينها وفي رسم علاقاتها، واثر جهاز الدولة في تشكيل هذه المؤسسات. وفي هذا المجال اشار الكاتب الى القوى السياسية المصرية في ذلك الوقت وهي : الوفد بزعامة سعد زغلول، الاحرار الدستوريين، الانجليز، الملك، جهاز الادارة الذي يسيطر على مراكزه الكبيرة اولاد الذوات المرتبطون بالملك، والموظفون الانجليز. وقد انعكس ذلك الوضع على الدستور، ويلخصه في امرين : الاول، اصداء ثورة 1919 بما كشفت من حركة خصبة للشعب انعكست على بعض المبادىء الاساسية التي وردت في الدستور، مثل جميع السلطات مصدرها الامة، تكوين برلمان من مجلسين، واقرار مبدأ المسئولية الوزارية لمجلس النواب، وكان هذا بالاضافة الى ما جاء بالدستور في نصوصه الاولى من حقوق عامة للمصريين، وضمانات لحرياتهم. الثاني، ان وجود القوى الرجعية في المجتمع، وهي وان اهتزت قوائمها بالثورة، الا انها كانت لا تزال قائمة وقد انعكس ذلك على الدستور قيما ومؤسسات فقد اشرك الدستور الملك مثلا في السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية يتولاها الملك بواسطة وزرائه وترك العمل للصراع مستقبلا لحل هذا التناقض.

وهكذا جاء الدستور نتاجا لمعركة بين الحركة الوطنية الديمقراطية واعدائها، معركة لم تحسم فيها المسألة الاساسية ف الثورات، وهي لمن تكون السلطة، واتت احكامه لتعكس صيغة للتحالف بين النقيضين من خلال قيم الدستور ومن خلال مؤسساته السياسية.

رابعا ـ تاريخ المعارضة البرلمانية في مصر : في هذه الدراسة يستعرض المؤلف تاريخ المعارضة البرلمانية في مصر، بداية من ظهور نظام المجالس النيابية في مصر بانشاء مجلس شورى النواب، مرورا بالمجالس النيابية الاستشارية في عهد الاحتلال وصولا الى تشكيل مجلس النواب ومجلس الشيوخ بعد صدور دستور 1923.

في القسم الثاني من الكتاب يعالج المؤلف اربعة موضوعات اساسية هي : 1) ثورة يوليو وتطوير الحركة الوطنية. 2) الجهاز القضائي وتاريخ مجلس الدولة المصري. 3) حول دستور 1971. 4) ملاحظات عن الحركة الوطنية الديمقراطية في مصر. ونعرض فيما يلي لكل من هذه الموضوعات :

ثورة يوليو وتطوير الحركة الوطنية : ان الحديث في هذه المسألة يتسع لثلاث نقاط رئيسية هي : التعرض لاهداف الحركة الوطنية المصرية في صورتها التقليدية كما واجهتها الثورة عند قيامها، التعرض لجوانب التطوير المهمة التي ادخلتها الثورة بالممارسة والفكر على الحركة الوطنية، التعرض لأهم جوانب القصور في نظام الثورة في اطار خبرة التاريخ المصري. وقد اختار الكاتب ثلاث نقاط رئيسية لمعالجته لهذا الموضوع وهي : أ) الجلاء عن السودان، ب) المضمون

الاجتماعي النقدي للحركة الوطنية المصرية، جـ) الديمقراطية السياسية والحركة الوطنية.

وتأتي الدراسة التالية في الكتاب وهي بعنوان «الديموقراطية في اطار الحركة الوطنية» لتفصل في هذا الموضوع وتناقشه بتوسع وان كان جوهر الفكرة واحد، وهو اهمية الربط بين المسألتين.

بعد ان عرضنا لاهم ما جاء في هذا الكتاب نستطيع ان نقدم الملاحظات التالية :

اولا : مجموعة الملاحظات الشكلية : أ) لان الكتاب قد جاء نتاجا لتجميع مجموعة من الدراسات التي نشرت على فترات، فقد حدث تكرار في بعض الافكار الواردة في الدراسات المنشورة، خاصة الدراسات التي كانت تتناول موضوعا معينا، كدستور 1923 مثلا، وكان من الافضل ادماج الدارسات التي تناولت موضوعا معينا في دراسة واحدة او في فصل خاص، وقد كان هذا يتيح للمؤلف فرصة حذف بعض الافكار والعبارات المتكررة في هذه الدراسات، مع امكانية الاشارة الى الدراسات المنشورة التي تم تكوين هذا الفصل او الدراسة الموحدة منها في الهوامش. ب) الملاحظة الشكلية الثانية تدور حول المراجع والمصادر التي رجع اليها المؤلف، ففي بعض الدراسات يشير الى اهم المراجع وفي البعض الآخر لا يشير، وان كان قد اثبت في المتن من رجع اليهم، ونحن لا نشير الى هذه الملاحظة لاثارة قضية الامانة العلمية، ولكننا نشير اليها رغبة في تحقيق استفادة اكثر من علم وخبرة المؤلف في مجال الدراسات التاريخية والقانونية، فما يورده من مراجع ومصادر، يمكن ان يستفيد بها شباب الباحثين في دراسات تالية. جـ) الملاحظة الشكلية الأخيرة، تدور حول وجود بعض الاخطاء المطبعية خاصة في جزء مهم من هذه الدراسة وهو الجزء الخاص بدراسة النظام القضائي وتاريخ مجلس الدولة المصري، وهي دراسة بطبيعتها يصير للفظ ودقته أهمية كبيرة لان اى تغيير في لفظ ما قد يؤدي في مثل هذه الموضوعات ذات الصلة بالدراسة القانونية الى فهم آخر غير ما يقصده المؤلف، ومن ثم فلعله يمكن تلافي مثل هذه الاخطاء المطبعية في الطبعات التالية للكتاب.

ثانيا : الملاحظات الموضوعية : أ) الملاحظة الاولى تدور حول المنهج المستخدم في التحليل، وهو منهج الصراع، فقد اخذ المؤلف بمنهج الصراع في تحليله للعديد من الموضوعات، دون ان يلزم نفسه بقوالب محددة سلفا لهذا الصراع كالصراع الطبقي مثلا الذي يتخذه بعض الدارسين كأداة رئيسية في التحليل، ولكن من خلال سياق التحليل للصراع الدائر بين القوى السياسية في المجتمع المصري في الفترة محل البحث، تبين للقارىء الابعاد الطبقية لهذا الصراع في الواقع المصري، ومن ثم فقد اوضحت الدراسات المنشورة في هذا الكتاب المفهوم المصري للصراع الطبقي، وإشكاله وكيف انعكس ذلك في المؤسسات السياسية المصرية بشكل يتوافق مع طبيعة التطور الاجتماعي والسياسي في المجتمع المصري في الفترة محل البحث، وهو الأمر الذى يفيد الباحثين الذين يحاولون استخدام الصراع الطبقي كأداة لتحليل التاريخ المصري، إذ يتيح لهم هذا الكتاب تفهم خصوصية الصراع الطبقي في المجتمع المصري خلال هذه الفترة.

ب) الملاحظة الثانية تتلخص فى اننا كنا نود ان استاذنا قد اعد دراسة اضافية لهذا الكتاب حول الارهاصات الديموقراطية الاولى التى شهدها المجتمع المصرى على مستوى الفكر السياسى وعلى مستوى الممارسة في الربع الاخير من القرن التاسع عشر، وان دراسة كهذه كانت ستثري الكتاب أكثر واكثر.

جـ) تضمن الكتاب مرافعة بليغة ورصينة تنبعث من بين ثناياه للدفاع عن حزب الوفد ابان تزعمه للحركة الوطنية، وجوهر هذا الدفاع ان الوفد كان يؤيد مطالب الحركة الوطنية، ولكنه كان يتحرك فى اطار الممكن، غير ان شخصية البشري كقاض لم تجعله يستطيع ان يواصل هذا الدفاع الى ما لا نهاية، ومن ثم اشار الى بعض سلبيات الوفد وزعامته موضحا اسبابها ودوافعها، او مبررا لها احيانا، ومحاولا ايجاد مخرج لأزمة الوفد في احوال اخرى.

د) لقد افاض الكاتب فى ايضاح وتحليل دور الملك والاحتلال فى افساد التجربة الديموقراطية المصرية في خلال فترة ما قبل 1952، غير أن ما يتبينه القاريء لهذا الكتاب ان دور الملك والاحتلال ليس هو العامل الوحيد في تعويق هذه التجربة، وان ثمة عوامل اخرى تعود الى فكر وممارسة من تولى قيادة الحركة الوطنية فى تلك الفترة، وهو حزب الوفد، فاي سياسى هذا الذي يتخلى عن مصدر قوته الاساسية وهو يدير صراعه السياسى مع الخصوم، هذا بالاضافة الى ما اثبته الكتاب من ممارسات غير ديموقراطية للوفد في تلك المرحلة ومن ثم فاننا لا نأخذ بالتفسير الاحادي الذي اخذ به الكاتب في هذا الموضوع، وانما نرى ان ثمة عوامل اخرى تتعلق بقيادة الحركة الوطنية وتكوينها الفكري والاجتماعي، ومصالحها الاقتصادية قد اثرت وادت الى افساد التجربة الديموقراطية الليبرالية في مصر.

هـ) الملاحظة الخامسة تدور حول المقولة التى اطلقها المؤلف وهي ان الحركة الوطنية فى تاريخ مصر الحديث قد ربطت بين مطلب الاستقلال ومطلب الديموقراطية، هذه المقولة لا يمكن قبولها على اطلاقها، ففى مطلع القرن العشرين ومع ظهور الاحزاب السياسية المصرية كان الحزب الوطني يعطي لمطلب الاستقلال الاولوية، بينما كان حزب الأمة يعطى للمطلب الديموقراطى الاولوية على الاستقلال، واذا ما نظرنا الى الممارسة السياسية للوفد بعد دستور 1923 سنجد انه قد اعطى لمطلب الديموقراطية الاولوية على مطلب الاستقلال، بدليل ان النجاح الجزئي الذي تحقق لهذا المطلب قد جاء بعد ثلاثة عشر عاما من صدور الدستور وتمثل في توقيع معاهدة 1936.

و) كان المؤلف متشددا مع نظام ثورة 23 يوليو. لأنه فصل بين المطلب الوطني والمطلب الديموقراطي، واهتم بتحقيق المطالب الوطنية بأسلوب غير ديموقراطى، وارجع ذلك الى السمات العامة لنظام ثورة 23 يوليو. والواقع ان ثورة 23 يوليو شأنها شأن كل الثورات تضع لأهدافها اولويات كما ان لها استراتيجيتها وتكتيكاتها وقد كان المطلب الديموقراطي ضمن اهداف ثورة يوليو غير انه لم يكن له الاولوية الاولى، بحكم ما اثبتته تجربة الوفد السابقة على الثورة من ان الاستقلال لا يتحقق بالأسلوب السلمى الديموقراطي وحده.

(ز) الملاحظة الاخيرة وهي ذات دلالة هامة وتحتاج الى دراسة علمية مستقلة تتلخص في موقف النخبة السياسية في ثورتي 1919, 1952 من الجماهير، فلقد أوضحت الدراسة أن الوفد قد ابتعد عن قواعده الجماهيرية التي لولاها لما كانت للحركة الوطنية قائمة وذلك بتحوله الى حزب برلماني، كما ان ثورة يوليو أرادت ان تحقق اهدافها من خلال الادارة، بدلا من الاعتماد على الجماهير التى ايدتها وساندتها. هذه الملاحظة تثير التساؤل وتحتاج الى بحث خاص. . . لنصل الى بلورة لطبيعة العلاقة بين النخبة السياسية المصرية والجماهير.

وبعد، فهذه الملاحظات ملاحظات تحليلية في الاساس تسعى الى القاء الضوء واثارة النقاش حول بعض ما جاء فى الكتاب الممتع لاستاذنا طارق البشري.

سيكولوجية المسنين

هدى محمد قناوي

مركز التنمية البشرية والمعلومات، القاهرة، 1987, 198 ص.

مراجعة : محمد عيسوي الفيومي

المحلة الكبرى - مصر

لا شك فى أن المجتمع يدين بالولاء للمسنين الذين أدوا دورا فعالا فى اعداد الاطفال والشباب، وتحملوا الكثير من المشاق وضحوا بكل رخيص وثمين فى سبيل توفير السعادة للنشء، ولم يدخروا جهدا فى نقل خبراتهم الى الاجيال اللاحقة عليهم والذين تلقوا منهم العون واستمدوا منهم الثقافة والقيم ونقلوا عنهم التراث، فأصبح من الانصاف أن يغدق المجتمع عليهم اهتمامه فى فترة الضعف والشيخوخة، وأن يراعى التغيرات التى تحدث لهم نتيجة التقدم فى السن، حيث يصبحون فى حاجة الى رعاية المجتمع لهم فى هذه الفترة الحرجة من العمر، ولذلك ينبغي أن توجه العناية المهنية والصحية والاجتماعية والاقتصادية والترفيهية لمشاكل هذا القطاع الكبير من أبناء المجتمع. ولقد نجحت العلوم الطبيعية في اطالة عمر الانسان وينبغي على العلوم الانسانية أن تجعل هذا العمر سعيدا.

والكتاب الذى بين أيدينا يتناول هذا الموضوع الحيوي (سيكولوجية المسنين) فيعرض لما يتعرضون له من مشاكل ثم يقدم العلاج والحل، والكتاب يقع في 198 صفحة ومقسم الى عشرة فصول مسبوقة بمقدمة، وسجلت المؤلفة في نهايته 25 مرجعا عربيا و 33 مرجعاً أجنبيا، ومؤلفته تشغل منصب استاذ ورئيس قسم الصحة النفسية بتربية الزقازيق. وقد جاء في الفصل الاول من الكتاب تعريف الشيخوخة بأنها تبدأ فى المرحلة العمرية من ستين أو خمسة وستين الى نهاية العمر.

وقد تبدأ مبكرا عندما نجد ان عملية الهدم تزحف بسرعة متغلبة على عملية البناء. ويذكر الكتاب أن عدد المسنين يزداد سنويا وذلك بفضل التقدم الهائل فى وسائل المعيشة الحديثة وارتفاع مستوى الخدمات الصحية، حيث وصل متوسط العمر بالنسبة للرجال 68,9 وبالنسبة للنساء 76, 1 سنة 1962. ويؤكد الكتاب أن مراحل العمر المختلفة قد حظيت بالاهتمام، وينبغي أن تنال هذه المرحلة من حياة الفرد الاهتمام نفسه وخاصة أن كافة الاديان تؤكد على العناية بالمسنين. ولقد أولى العالم عناية فى الفترة الاخيرة بالمسنين فأنشأ علم الشيخوخة الاجتماعي الذي يهتم بمشاكل الشيوخ وتقديم العون والعلاج لهم، ويطالب الكتاب بضرورة إعداد الاختصاصيين المدربين فى مجال رعاية المسنين وادخال علم الشيخوخة فى مناهج الدراسات الجامعية وتشجيع البحوث لمعرفة المزيد من خصائص الشيخوخة وتلك بلا شك دعوة لها قيمتها.

أما الفصل الثانى من الكتاب فقد قدم تعريفا بيولوجيا للشيخوخة هو «أنه نمط شائع من الاضمحلال الجسمي في البناء والوظيفة يحدث بتقدم السن لدى كل كائن حي بعد اكتمال النضج وهذه التغيرات الاضمحلالية المسايرة لتقدم السن تعتري كل الاجهزة الفسيولوجية والعضوية والحركية والدورية والهضمية والبولية والتناسلية والغدّيّة العصبة والفكرية كما اورد الكتاب بعض التغيرات التى تكون مصاحبة للشيخوخة. ثم تعرض الكتاب لامراض الشيخوخة واسبابها وأوضح بأن أهم مسببات امراض الشيخوخة هو الافراط فى تناول الطعام فى الوقت الذي يكون فيه الجسم غير قادر على تحويل المواد الغذائية الى مواد أولية يسهل هضمها. ويتميز الفصل الثاني من الكتاب بتغلب الطابع الفسيولوجي على الطابع السيكولوجي حيث أن هذه اضافة ربما لا تكون من خواص علم النفس الا أنها مستحبة، فقد زادت الامور ايضاحا حول مشاكل المسنين.

أما الفصل الثالث فقد قدم التعريف السيكولوجي للشيخوخة بأنه حالة من الاضمحلال تعتري امكانات التوافق النفسي والاجتماعي للفرد، فتقل قدرته على استغلال امكاناته الجسمية والعقلية والنفسية في مواجهة ضغط الحياة لدرجة لا يمكن معها الوفاء الكامل بالمطالب البيئية أو تحقيق قدر مناسب من الاشباع لحاجاته المختلفة. واوضح الكتاب ان 80 ٪من المسنين الذين يعيشون مع زوجاتهم لم يفقدوا التوافق الاجتماعى وأن المسنين الذين يمارسون الانشطة والعلاقات الاجتماعية يتمتعون بتوافق نفسي أكثر من محدودي العلاقات الاجتماعية، كما أن احساس المسن بأنه شخص غير مرغوب فيه من قبل الاسرة يسبب له الاحساس بما يسمى بعقدة الشيخوخة ومن ثم يضطرب المسن انفعاليا. ويؤكد الكتاب أن الدراسات أكدت أن معظم المسنين يفضلون العمل على التقاعد، ولذلك فان حادثة الاحالة الى التقاعد تؤثر تأثيرا شديدا على المسنين ويتغير لديهم مفهوم الذات ويحتاجون الى اعادة تكيفهم حيث أن معظمهم لا يبدي اهتماما بمظهره بل يرغب في حيازة المال ليستقل عن الآخرين ويؤمن مستقبله. كما يهتم أكثر بالنواحي الدينية ويحافظ على الشعائر. وفي نهاية هذا الفصل دعا الكتاب الى اشباع بعض الحاجات لدى المسنين ومنها الحاجة الى الرعاية الصحية، الحاجة الى المشاركة فى نشاط المجتمع، الحاجة الى الصداقات، الحاجة الى فرص التعبير عن الذات، الحاجة الى بذل النفع للآخرين، الحاجة الى فرص الترويح

والاسترخاء والنشاط والانتاج، والحاجة الى الانتماء والشعور بالامان، الحاجة الى التقدير، حيث أن عدم اشباع هذه الحاجات يسبب للمسنين الاضطرابات الوجدانية والاكتئاب، ويشعرون بالضجر والملل، وقد يصاب بذهان الشيخوخة ولقد القى هذا الفصل الضوء على كل الجوانب السيكولوجية التى يتعرض لها المسنون فكان فصلا جامعا وافيا.

واوضح الفصل الرابع بعض الخصائص الاجتماعية للشيخوخة فأورد أن المسن يشعر بالوحدة والعزلة وخاصة اذا فقد أحد الزوجين وتزوج الأبناء وعاشوا بعيدا عن الآباء، وانه يميل الى المحافظة على العادات والتقاليد حيث يشعر المسنون أنهم مختلفون عن الجيل الحالي، وتتولد لديهم اتجاهات لمقاومة الجديد، وينتهي هذا الفصل بأن أهم المشاكل الاجتماعية للمسن هى : (1) انقطاع صلة العلاقات الاجتماعية، (2) احساس الشيخ بالاهمال والانعزالية، (3) زيادة وقت الفراغ بعد العمل والمركز الاجتماعي والقوة والسلطان، كما يشعر بأنه أصبح مستهلك وغير منتج.

أما الفصل الخامس من الكتاب فيبدأ بطرح السؤال التالي : «من الذي يجب أن يقوم برعاية المسنين» واجابة على هذا السؤال أورد الكتاب الاتجاه العالمي نحو رعاية المسنين المتمثل فى دعوة هيئة الامم المتحدة عام 1978 لتجمع عالمي فى عام 1982 بهدف دراسة الشيخوخة وكبار السن ووضع برنامج عمل لضمان الامان الاجتماعى والاقتصادي لهذه الفئة. وقد عقد المؤتمر وطالب بضرورة الاهتمام بالاسرة وبالمسنين، وتوفير الخدمات لهم بعد سن التقاعد، كما أوصى بالاهتمام بالنساء حيث أن الرجال غالبا يتزوجون من نساء تصغرهم سنا ويتركوهن أرامل فى سنواتهن الاخيرة وبذلك يعانين من الوحدة والحرمان الاقتصادي، كما طالب المؤتمر بالاستفادة من خبرات المسنين والعمل على اشباع حاجاتهم وتوفير الخدمات الصحية وخدمات الاسكان، وأوضح الكتاب من تقع عليهم مسئولية رعاية المسنين وفي مُقدمتها الابناء، ذلك لان الدين قد دعا الى رعاية المسنين في كثير من النصوص الدينية، ثم تأتي بعد ذلك مسئولية الدولة في رعاية المسنين حيث ينبغى توفير العديد من المؤسسات لرعاية المسنين واعداد احدى الاختصاصيات لرعايتهم وارشادهم، وليس هناك ما يمنع من اسهام المؤسسات الخاصة. والحق يقال أن هذا الفصل جاء حافلا بكل ما من شأنه توفير الرعاية للمسنين، وأبان واجب ودور كل مؤسسة أو فرد ينبغى أن يقوم به قِبَل المسنين، ويعد هذا الفصل صيحة تذكر كل فرد بواجبه نحو المسنين الذين سوف يكون واحدا منهم اذا شاء الله وأفسح له الاجل.

أما الفصل السادس فقد ركز على الرعاية الصحية للمسنين، وتعرض لعلاج أمراض الشيخوخة التي سبق أن عرضها الكتاب فى الفصل الثانى منه والتى سبق عرضها في هذه المراجعة، ثم ذكر أنه ينبغي اتباع الجانب الوقائى للمسنين باتباع الوسائل الغذائية الصحية والفحوص الطبية المستمرة والابتعاد عن الانفعال والتوتر والاقلاع عن التدخين والكحوليات، وأوضح الكتاب أضرار التدخين على الدورة الدموية وعلى الجهاز التنفسي، والجهاز الهضمي والغدد الصم، ثم

اضرار التدخين على الجهاز البولي. غير أن ما يتسم به هذا الفصل تركيزه على الجوانب الطبية وابرازه بعض العقاقير لعلاج المسنين مما يبدو أنه غير متعلق بالجوانب السيكولوجية ولكنه مستحب جدا في مثل هذا الكتاب الذي يتناول سيكولوجية المسنين فأصبح بذلك سجلا وافيا لكل ما يتعلق بالمسنين من زوايا نفسية وطبية وطرق الوقاية والعلاج منها.

واختص الفصل السابع بالرعاية الاقتصادية للمسنين حيث يقول الكتاب ان هناك دواع لرعاية المسنين اقتصاديا حيث ان مستوى المعيشة يتزايد عاما بعد عام علاوة على احتياج المسن الى شراء الدواء وان المعاش وحده لا يكفي، ومن ثم ينبغي أن تشملهم مظلة التأمينات الاجتماعية بكافة طوائفهم. كما ينبغي توفير عمل للمسنين يتناسب مع قدراتهم. وتوسيع قاعدة المجانية في ما يتعلق بالمسنين بحيث تخفف عن كواهلهم المثقلة بهمومهم المرضية وآلامهم النفسية وتشمل الدواء والمواصلات ووسائل الترفيه والخدمات.

ثم أبرز الفصل الثامن الرعاية الاجتماعية للمسنين فأكد مرة اخرى على دور الاسرة والابناء والعمل على ربط جيل الشباب بجيل الشيوخ وتجديد العلاقات الاجتماعية في حياة المسن وكيفية شغل وقت الفراغ ورعاية التقاعد لدى المسنين، وتغير نظرة المجتمع الى المسن حيث أن هناك من يرى أن الحياة تبدأ بعد الستين، وأقرب مثال لذلك برتراند راسل الذي ظل الى المائة من عمره يقدم لنا أفكاره الفلسفية وكذلك المصور والنحات بابلوبيكاسو، أما غاندي فكان شوكة فى جنب الامبراطورية البريطانية، ويمكن أن نأخذ بنظام التقاعد التدريجي مثل انقاص ساعات العمل، ويمكن أن يختلف سن التقاعد من مهنة الى أخرى.

أما الفصل التاسع فقد ركز على الرعاية السيكولوجية للمسنين التي تهدف الى تحقيق الأمن النفسى والانفعالي والتوافق الذاتي لهم، واشباع الحاجات وتحقيق عزة النفس للشيخ المسن وشعوره بالحب وبأنه مطلوب، وتوفير البيئة المناسبة للمسن وأن يراعي العاملون مع المسن ظروفه وعدم انتقاده أو توجيه اللوم اليه، لان ذلك سلاح فتاك في التأثير على حالته النفسية، وعدم تجاهل الشخص المسن لان ذلك يشعر المسنين بأنهم اصبحوا كمًّا مهملا، والعمل على توفير حلول عملية لمشكلات الشخص المسن واستئصال كل ما يثير انفعالاته، ومحاولة تحقيق التوافق الذاتي للمسنين لانهم لا يحبون الشيخوخة، وخاصة السيدات، ومراعاة سمة العصر حيث يتسم بالسرعة المقرونة بالاضطرابات النفسية، في الوقت الذى يتسم فيه بعض الشيوخ بالجمود مما يسبب لهم مشاكل كما أنه يمكن أن تختلط الاعراض النفسية باسباب لاشعورية غير معروفة لدى المسن، وعلى المرشد النفسي أن يلاحظ ذلك، وربما حدث ارتباط للمشكلات النفسة بمشكلات أخرى غير نفسية لدى الشيوخ. ولقد تعرض الكتاب فى هذا الفصل الى كل العوامل النفسية التي قد يعاني منها المسنون وقدم لها علاجا.

أما الفصل العاشر والاخير فكان يدور حول الانشطة الترويحية للمسنين وقد اوضح الكتاب أن وقت الفراغ هو من أهم المشاكل التى تواجه المسنين، وأوصى بأنه ينبغى أن يمارس المسن

الانشطة الرياضية المناسبة له، كما أوصى الكتاب بأنه يجب على المكتبة أن تقوم بدور فعال في مساعدة المسنين، وفى تربيتهم حيث تراعي فيما تقدمه لهم من مواد تناسب مراحل الشيخوخة المختلفة ومتطلبات كل مرحلة وما يناسبها حتى يمكن سد وقت الفراغ القاتل الذى يعاني منه المسنون ويسبب لهم الملل والضجر. وعلى الجملة يبدو الكتاب وحدة متكاملة تشمل كل جوانب المسنين، والكتاب يعد اضافة جديدة وفريدة للمكتبة العربية حيث يندر أن يوجد كتاب باللغة العربية يعالج كل مشاكل المسنين. واهتم بتوفير سبل الرعاية بأسلوب جديد يتناسب مع تقدم العصر ومراعاة ظروف التغير السريع المتلاحقة فكان بذلك سجلا جامعا لكل السمات النفسية والبيولوجية للمسنين، ولم يغفل جانب الترويح لتحقيق التوافق النفسي والسعادة النفسية للشيوخ في مراحل حياتهم المتأخرة. فقدم سيكولوجية واقعية للمسنين تنير الطريق امام كل المتعاملين مع الشيوخ.

The Meaning of the Twentieth Century
مغزى القــرن العشريــن

Kenneth Boulding

كينيث أ. بولدنج

ترجمة : عبد الحميد الجمال

الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1985, 152 ص.

مراجعة : جمال السيد صالح
هيئة الاستعلامات المصرية ـ القاهرة

يتناول هذا الكتاب قضية من أهم قضايا العصر وهي قضية التقدم العلمي، ويستعرض الكاتب العصور المختلفة التي شهدها العالم في تاريخه الطويل، ويعدد هذا الكتاب أسباب وظروف التغيير في المعرفة الانسانية، وتشكل ثورة حقيقية في هذا العالم منذ القرن السادس عشر، وذلك في تسع فصول.

الفصل الأول : يتحدث عن التحول العظيم ويعلن الكاتب أن القرن العشرين يعتبر بمثابة الفترة الوسطى في التحول العظيم للجنس البشري وهو التحول الثاني العظيم في تاريخ البشرية، لأن التحول الأول كان بمثابة الانتقال من مجتمع ما قبل التحضر الى المجتمع المتحضر وهو أمر حدث منذ ما يزيد عن خمسة آلاف عام، ونتج عنه تواجد فائض من الطعام ووجود جهاز تنظيمي أنشأ التنظيم الاجتماعي للانسان. ويتناول المؤلف تحول القرن العشرين من تطور ضخم في أوضاع

الزراعة ومن تضخم حجم عدد المطبوعات الكيميائية والمجموعات الاحصائية عن كميات المعادن او المواد المستخرجة ثم المقدرة الفائقة للمجتمعات الحديثة على استعادة اوضاعها الطبيعية ثم التحول في المؤسسات الاجتماعية وابراز الابتكارات الاجتماعية في هدوء وسلاسة شديدة، كما يتميز هذا التحول بوجود تغيرات جذرية في طبيعة الاسرة وسلوكها بواسطة الثورة الصحية التي تعتبر هي أيضاً جانبا من التحول كما يتميز ايضا بوجود تغيرات عميقة في طبيعة النظرة الى الدين والايديولوجية واتساع انساق الثقافة العالمية ووجود وسائل النقل السريع السهل.

الفصل الثاني (العلم كاساس للتحول العظيم) : يتناول المؤلف عملية التعليم ولكن على اساس انها ليست هي المصدر الوحيد للتغير الاجتماعي بالرغم من ان للمعرفة الضرورية قدرتها الفائقة على تسيير عجلة المجتمع. ويتحدث عن طرق اكتساب المعرفة عن طريق الاقارب بمعنى انها مكتسبة في محيط الاسرة وبالمواجهة الشخصية في نطاق الجماعة ثم المعرفة المكتسبة عن طريق التعليم الرسمي او المدارس ثم يتحدث عن الزراعة التي مهدت الطريق امام تنمية الكتابة والحضارة. ثم يتحدث عن قدرة العلم والمعرفة في احداث التنمية المرغوبة للانسان والتي كانت السبب في التحول العظيم الذي شهده في القرن العشرين. هذا بالإضافة الى قدرة التكنولوجيا القائمة على العلم في المساهمة بالنمو السريع في العلم في حد ذاته.

الفصل الثالث : يتحدث باستفاضة وباسهاب عن أهمية العلوم الاجتماعية فيعلن أن الثورة العلمية لم تكن مقصورة على الثورة الذهنية لدى الانسان عن العالم الطبيعي، او البيولوجية وانما امتدت لتشمل صورة الانسان الذهنية عن نفسه وعن مجتمعه وعن المجتمع الذي ابتدعه والذي هو نفسه كفرد يعتبر جزءا لا يتجزأ منه، وهذا هو مجال العلم الاجتماعي الذي يشمل عادة علم الاقتصاد، علم النفس، علم السياسة، علم الانثربولوجيا ونواحي الجغرافية والتاريخ، علم اللغة. كما يعلن الكاتب ان ما يفسر عدم النضج بالنسبة للعلوم الاجتماعية مقارنة بالعلوم الطبيعية هو ان هذه العلوم الاجتماعية ما زالت علوما جديدة ناشئة. ويتحدث الكاتب عن الصراع القائم بين الصور الذهنية لدى الجماهير عن الانسان نفسه ومجتمعه وبين الصور الذهنية العقلانية التي تتكون حاليا عن طريق العلوم الاجتماعية. ويعلن ان العلوم الاجتماعية تلعب دورا هاما في عملية تطور الوعي الذاتي الاجتماعي لان وقوف العالم الاجتماعي خارج مجتمعه الخاص به لدى قيامه بعملية المراقبة والملاحظة لمجتمعه هو جزء من اسطورة العالم الاجتماعي الخرافي وقد يكون من المحتمل ان ينشأ الوعي الذاتي الاجتماعي حتى في نطاق ثقافة الدهماء. ويتناول الكاتب المناهج التي تم تطويرها في العلوم الاجتماعية خلال المائة سنة الاخيرة مثل منهج المسح عن طريق العينات والذي يمكن بواسطته استقاء المعلومات بتكاليف منخفضة نسبيا من أعداد كبيرة من الناس. ومثل منهج او طريقة فهرسة المعلومات وهو يطبق حاليا في العلوم الاقتصادية، مثل فهرسة مستوى الاسعار، او اجمالي الانتاج القومي، ويتوقع المؤلف احتمال تطبيق هذا المنهج على متغيرات اخرى سياسية واجتماعية. ويعلن المؤلف ان الاهمية الحقيقية

للعلوم الاجتماعية تكمن في انها تزيد من امكانية اختيار القضايا عن الانسان والمجتمع وهي القضايا التي كان يعتقد فيها سبق انها مفتوحة فقط امام المناقشه او الاقناع او الارغام والاجبار.

الفصل الرابع (في مصيدة الحرب المعوقة) : يتحدث عن ثلاثة انواع من المصائد المعوقة للتحول العظيم من الحضارة الى ما بعد الحضارة، الذي يشق طريقه الان في اتحاد العالم وهذه المصائد قد تعطل او تمنع استكمال هذا التحول، بل قد تؤدي الى كارثة لا علاج لها، وهي باختصار :

1) الحرب اخطر المصائد لانها عاجلة وملحة وقد تؤدي الى فناء البشرية.
2) السكان.
3) الطاقة غير المستفاد منها.

اما عن الحرب التي يخصص لها هذا الباب فيتحدث عن رأي (توينبي) الذي قال : إن الحرب هي السبب في سقوط جميع الحضارات السابقة، كما يتحدث عن أثر الحرب في كافة الازمات السابقة، وعن أهمية الثورة العسكرية في القرن العشرين وظهور اجهزة الدمار التي صنعها الانسان بيديه، وعن نظريات الصراع وموقفه مثل (ورطة السجين) وهي نوع من عدم الاستقرار المتولد عن مواقف الصراع متمثلة في نظرية التسابق. ويتناول عملية الغاء الحرب التي تتطلب عملية تعليم مزدوجة حيث يتم عن طريق احداها تغيير القيم وحالات السلوك اما الاخرى فهي عملية تمكننا من عملية تطوير المؤسسات الخاصة لتدخل الطرف الثالث على نطاق عالمي ويعلن في النهاية ان ما يزيد من احتمالات بقاء الجنس البشري على قيد الحياة يتمثل في الجهد الذهني الهائل المبذول في مجال البحث عن السلام، اي في مجال تطبيق العلوم الاجتماعية على دراسة انظمة الصراع وخاصة انظمة الصراع في شكلها الدولي.

الفصل الخامس (التنمية الاقتصادية والانطلاق الصعب) : وفيه يتحدث الكاتب عن التنمية الاقتصادية بمظهريها :

1) عدم قدرة بعض المجتمعات على تنظيم نفسها من اجل التحول.
2) عدم مقدرة كافة المجتمعات تقريبا على السيطرة على النمو السكاني.

ويتناول التحول الى المجتمع المتطور الذي يشتمل على تغييرات في الشخصية الانسانية وفي المعرفة البشرية وفي جميع المؤسسات الاجتماعية مثل الاسرة والكنيسة والدولة والمدرسة والجامعة وذلك بالاضافة الى التغيرات في مؤسسات الحياة الاقتصادية، ويؤكد ان التنمية الاقتصادية هي شرط يجب توفره بل ربما هي اهم جانب من جوانب التحول العظيم. ويتناول الاسس التي تقوم عليها التنمية الاقتصادية ويلخصها في المثل القديم (حيث توجد الادارة يوجد طريق).

الفصل السادس : ويتحدث عن مصيدة السكان المعوقة ويصفها بانها من اصعب المشكلات التي تواجه الجنس البشري في التاريخ الحالي فمشكلة السيطرة على عدد السكان لها مظهران، مظهر مباشر قصير المدى يتضمن العلاقة بين النمو السكاني وبين ديناميكات المجتمع النامي، ومظهر بعيد المدى يشتمل على التوازن السكاني النهائي، ويستعرض المؤلف عضلاته في تناول النظريات

الخاصة بالسكان مثل نظرية (مالتوس) ونظرية (الهجرة). وينهي هذا الفصل باقتراح فكاهي يقصد منه التسلية والفكاهة، وهو ضرورة صدور ترخيص لمن يريد إنجاب الاطفال لان هذا الاسلوب هو الاسلوب الوحيد الذي يربط الحد الادنى بالسيطرة الاجتماعية الملائمة لحل المشكلة مع الحد الاقصى للحرية الفردية.

الفصل السابع (مصيدة الانتروبيا) : وهو اصطلاح نشأ في علم الديناميكية الحرارية وهو يقيس مقدرة الجهاز على القيام بالعمل او النشاط في المستقبل ويعلن ان النظام الذي ليس به انتروبيا تكون به كمية كبيرة من الطاقة الكامنة، والنظام الذي به انتروبيا عالية تكون به كمية قليلة من الطاقة الكامنة.

الفصل الثامن : وخصص للحديث عن دور الايديولوجية في التحول العظيم ويعرف الايديولوجية بانها ذلك الجزء من الصورة الذهنية عن العالم الذي يحدده شخص ما على أنه ضروري لهويته وكيانه الذاتي او لصورته الذهنية عن نفسه. ويتحدث عن الايديولوجية التي تكون اقرب الى مجموعة من الاعراض المتزامنة في الصورة الذهنية عن العالم والتي قد تكون واضحة عن مستقبل مثير وهام والتي لها تصور واضح عما ينبغي ان يفعله الناس لكي يتوصلوا الى تحقيق هذا المستقبل ويعلن :

1) ان الايديولوجيات في المجتمع يمكنها ان تتغير في بطء بدون حدوث انهيارات وبدون حدوث صراعات مدمرة.
2) تكمن خطورة الايديولوجية في انها تكبت عملية التعلم.
3) الفجوة الايديولوجية بين المعسكر الاشتراكي والمعسكر الرأسمالي فجوة عميقة وحقيقية، وتنجم عن مجتمعات متباينة تماما في الاسلوب والصفات المميزة ونوعية الحياة الإنسانية.
4) الايديولوجية لا تروق للدول المتطورة حيث لا يؤمن بها سوى جماعات طائفية صغيرة الى حد ما. وأخيراً يعلن الكاتب انه لو كانت هناك أي ايديولوجية تتلاءم بصفة خاصة مع تحقيق التحول فانها ليست الرأسمالية أو الاشتراكية وإنما هي الايديولوجيا العلمية التي تنطبق على المجتمع وهي استراتيجية اكثر مما هي ايديولوجيا.

الفصل الاخير : (الاستراتيجية اللازمة للتحول) : ويتحدث فيه عن الموافقة التي قد تتخذ نحو التحول بالاضافة الى تحديد الاستراتيجية التي يمكن اتخاذها بهدف تحقيق التحول باقل تكلفة بمعايير الجنس البشري والفساد الانساني.. ويعلن ان الاتجاهات نحو التحول تتراوح بين الرفض، والتقبل على مضض، والتقبل الحذر النقدي، والقبول الحماسي الخالي من الانتقاء، ويعلن أيضا انه يرحب بالتحول من حيث هو حدث ضخم ذو امكانيات تطويرية هائلة تتمشى مع التنمية العامة للكون كما نعرفه.

واخيرا : فاننا نلاحظ على هذا الكتاب انه بالنظر الى حجمه الصغير نسبيا فانه يتناول

موضوعات في غاية التعقيد من الناحية الاجتماعية، وأن للمؤلف قدرة فائقة على التحول السريع من العلوم الطبيعية الى العلوم الانسانية وله ذاكرة قوية قادرة على استيعاب جميع النظريات العلمية والاجتماعية والطبيعية كما ان له ذاكرة تاريخية قوية يتحدث بها بسرعة وبغزارة عن جميع مراحل الحياة الانسانية منذ الانسان الاول بالاضافة الى تميز هذا الكتاب بمراجعه الوافرة عن مختلف النظريات والقضايا التي اثارها. وقد كانت الترجمة مقبولة الى حد كبير خاصة وقد تضمنت شرح الكثير من الاصطلاحات التي لا يفهمها سوى المتخصص الدقيق بالاضافة الى الشرح العملي والتكرار المنطقي حتى يعيش القارىء مع احداث كل فصل بتكامل رائع. ولكن ما يؤخذ على الكتاب هو عدم وجود مقدمة توضح الغرض منه، ولا اهدافه، ولا ما هو مغزى القرن العشرين، وكذلك فاتحة منطقية تحدد ما انتهى اليه الكتاب، وإن كنا نؤكد أن الفصل الاول يشمل هدفنا ويعتبر كمقدمة. وان الفصل الاخير يضم توصيات في الاستراتيجية اللازمة للتحول ويعتبر كخاتمة ولكن كان من الافضل شكلا وموضوعا ان يتكون الكتاب من مقدمة، وسبعة فصول وخاتمة. وهذا لا يقلل من قيمة الكتاب الثرية والثمينة في مختلف مجالات وفروع العلوم الاجتماعية.

The Arab Journal of the Social Sciences

An academic biannual publishing research papers in various fields of the social sciences

The Arab Journal of the Social Sciences, published twice a year by Kuwait University, is a pioneer journal whose basic aims are the publication of original papers relating to all aspects of Arab society and the promotion of interdisciplinary research which, it is hoped, will develop interest in the Arab World from the perspective of the social sciences. The journal has book reviews and reports of ongoing research.

Editorial enquiries and material for publication should be sent to:
The Arab Journal of the Social Sciences, Kuwait University
P.O. Box 5486 Safat, Kuwait 13055

المؤتمر السنوى السادس والتسعون لجمعية علم النفس الامريكية

اطلنطا من 12 - 1989/8/16

ماهر محمود عمر
قسم علم النفس ـ جامعة الكويت

انعقد هذا المؤتمر في مدينة اتلانتا بولاية جورجيا الامريكية في الفترة من 12 الى 16 اغسطس سنة 1988 من أجل الاهداف العامة التي يمكن تحقيقها من استمرارية انعقاد مثل هذا المؤتمر سنويا في مختلف الولايات الامريكية، بناء على توصيات مجلس هذه الجمعية في هذا الخصوص. وتتلخص اهم الاهداف التي يمكن تحقيقها من هذا المؤتمر بصورة عامة في نقاط محددة يمكن سردها على النحو التالي:

أولا : توفير برامج عامة شاملة ومتنوعة لكل الانشطة العلمية والاكاديمية والبحثية التي تتلاءم مع الاهتمامات الفردية لكل أعضاء الجمعية الحاضرين للمؤتمر.

ثانيا : اتاحة الفرصة لاعضاء هذه الجمعية لتقديم انتاجهم العلمي والاكاديمي والبحثي التخصصي في مجالات المعرفة المختلفة لغيرهم من زملائهم في نطاق المؤتمر المنعقد من اجل تنمية قدراتهم وكفاءاتهم الاكاديمية والمهنية على حد سواء.

ثالثا : تسهيل سبل ووسائل تبادل الخبرات بين اعضاء هذه الجمعية في مجالات علم النفس المختلفة على النطاق الاقليمي الامريكي وعلى الصعيد الدولي العالمي.

رابعا : توفير امكانية عرض احدث ما انتج من أجهزة ومعدات وكتب ومجلات ونشرات علمية واكاديمية وبحثية حتى تكون في متناول الاعضاء الحاضرين للمؤتمر.

وقائع المؤتمر : اشتمل المؤتمر على عدد هائل من الانشطة المتنوعة التي تثري المعرفة في مجالات علم النفس الشخصية والاجتماعية والتربوية والمهنية، متضمنة المحاضرات والندوات والمناقشات حول الموائد المستديرة، والبرامج التدريبية، وورش العمل التأهيلية، والعروض السينمائية والتلفازية، والتسجيلات السمعية، والمقابلات الثنائية والجماعية، هذا بالاضافة الى العديد من

عروض للأجهزة وآلات والمقاييس والاختبارات والكتب والمجالات والجرائد والنشرات، التي تتعلق بعلم النفس في مجالاته المتباينة، حيث حضر هذا المؤتمر مايقرب من سبعة آلاف اختصاصي في ميدان علم النفس، بالاضافة الى عدد ليس بالقليل من اسرهم المصاحبة لهم، ومن طلاب وطالبات المرحلة الجامعية والدراسات العليا المتخصصين في الدراسات النفسية من مختلف جامعات العالم، وقد بلغ عدد المؤسسات المتخصصة في انتاج الاجهزة والمعدات والآلات والمقاييس والاختبارات والكتب والمجلات العلمية والاكاديمية والبحثية والتدريبية والتأهيلية مايقرب من 155 مؤسسة، كما بلغ عدد ورش العمل المتخصصة في مجالات علم النفس الشخصية والاجتماعية والتربوية والمهنية مايقرب من 220 ورشة عمل. وقد وصل عدد حلقات النقاش والندوات الى مايقرب من عشر ندوات، اما عن عدد العروض السينمائية والتلفازية فكان حوالي 35 عرضا وعدد المحاضرات المسجلة على شرائط الكاسيت السمعية، فانه بلغ مايقرب من 227 محاضرة مسجلة. اما المحاضرات المقدمة، فان عددها قد وصل الى مايقرب من 1500 محاضرة متنوعة في زمن تقديم كل منها حيث تتروواح الفترة الزمنية للمحاضرة الواحدة من ساعة كحد ادنى الى اربع ساعات كحد اقصى. وقد عرض في المؤتمر عدد من البحوث الميدانية تحت عنوان «علم النفس في أمم العالم النامية» Psychology in The Developing Nations of The World حيث بلغ عددها مايقرب من 15 بحثا، منها بحث تقدم به محمد روشان علي ممثلا عن قسم علم النفس بكلية الآداب بجامعة الكويت تحت عنوان : Research and Teaching Abroad ... Designing Proposal That Succeed.

ومما يلفت النظر، اشتراك عدد كبير من الرواد الاوائل اصحاب النظريات والمدارس والاتجاهات السائدة في ميدان علم النفس، والتي يتبعها الكثيرين من الاكاديميين والممارسين المهنيين. وكان Skinner، و Ellis و Holland في مقدمة هؤلاء الرواد الاوائل حيث قدم كل منهم اكثر من محاضرة او اكثر من ورشة عمل يشرح فيها فكره العلمي في ميدان علم النفس، وما طرأ عليه من تطور وتنمية، ومانتج عنه من تطبيق وانتشار على مدى واسع.

وقد شملت أنشطة المؤتمر العديد من المجالات التخصصية والاكاديمية، منها مايتعلق بالارشاد والعلاج النفسي، وعلم النفس الديني، وعلم النفس الاجتماعي، وتكوين الجماعات وخصائصها وقياداتها، ومجالات سيكولوجية المرأة ومشكلاتها الشخصية والاجتماعية: وفي مايلي موجز لأهم وأبرز ماتم عرضه ومناقشته، على سبيل المثال لا الحصر:

أولا : في مجال علم النفس الديني : ركز الاختصاصيون الاكاديميون والممارسون المهنيون في مجال علم النفس الديني في مناقشتهم حول المائدة المستديرة على موضوع مستقبل البحث في علم النفس الديني من حيث ضرورة كونه بحثا امبريقيا ام بحثا تحليلياً. وقد انتهت مناقشتهم الجدلية حول هذا الخصوص بتوصيات عامة اهمها الاهتمام بالفرد ومعتقداته الدينية وقيمة الروحية في دراسة حالة Case Study مكثفة له كنموذج من مناهج البحث في علم النفس له أهمية قصوى في

التشخيص والعلاج النفسي، وكذلك الاهتمام بالبحوث التحليلية Analytic Researches فيما يتعلق بربط علم النفس بالديانات المختلفة، بدرجة أكبر من الاهتمام والتركيز على البحوث الامبريقية التي تعتمد على المعالجات الاحصائية المعقدة والتي لاتفيد كثيرا في ميدان الصحة النفسية للفرد.

ثانيا ـ في مجال علم النفس الاجتماعي : ركز الاختصاصيون الاكاديميون والممارسون المهنيون في مجال علم النفس الاجتماعي على اهمية دراسة الجماعة وكل مايتعلق بها من تصنيفات وخصائص وتكوين في مؤسسات المجتمع المختلفة سواء كانت مؤسسات علاجية عيادية، أو مؤسسات تربوية، أو مؤسسات مهنية باعتبارها الوحدة الاجتماعية الاساسية في منهج أى مقرر لعلم النفس الاجتماعي يدرس في أي جامعة في مختلف بلدان العالم. وقد انتهت مناقشاتهم حول هذا الخصوص بالتركيز على زيادة الجماعة ومهارتها وفنياتها، وكذلك المقابلات الابتدائية والتشخيصية للجماعات العلاجية في مختلف المؤسسات في المجتمع باعتبارها الوحدة الاجتماعية الاولى التي يجب ان يوجه الاهتمام الى دراسة سلوك الفرد في نطاقها كمبحث هام من مباحث علم النفس الاجتماعي.

ثالثا ـ في مجال علم النفس الارشادي: تركزت المناقشات الجادة والمحاضرات والندوات المكثفة حول قضيتين مهمتين تشغلان بال الكثيرين من الاختصاصيين في مجال علم النفس الارشادي حيث أثارها وتحمس لها وترأس ادارتها المرشدون النفسيون الاكاديميون والممارسون المهنيون بقسم علم النفس الارشادي في المؤتمر. وفي ما يلي عرض مختصر لكل من هاتين القضيتين المهمتين :

1) موقع تدريس برامج علم النفس الارشادي: تمت مناقشة موقع تدريس برامج ومناهج علم النفس الارشادي، والتدريب على مهاراته وفنياته وممارساته، واعداد وتأهيل الاختصاصيين فيه والمشتغلين به من حيث ضرورة انتمائه للتربية أو انتمائه الى أي تخصص اكاديمي آخر، وقد انتهت كل المناقشات والندوات والمحاضرات في هذا الخصوص الى فكر موحد مبني على دراسات ميدانية وبحوث تحليلية أسفرت نتائجها بالاجماع على ان الاختصاصيين الاكاديميين والممارسين المهنيين في مجال علم النفس الارشادي الذين تلقوا تأهيلهم العلمي واعدادهم المهني في نطاق التربية يكونون اقدر من غيرهم في مزاولة اعمالهم من حيث كفاءتهم التدريسية وقدرتهم الاشرافية والتدريبية في المجال الاكاديمي والمجال المهني، ذلك لأن تدريس برامج علم النفس الارشادي والتدريب على مهاراته وفنياته في نطاق التربية يكون أكثر فعالية وجدية مما يكون في نطاق تخصص آخر لأنه يتفق مع اهداف التربية الشاملة، وهي تنمية شخصية الفرد من جوانبه الشخصية والاجتماعية والتربوية والمهنية.

2) مجالات علم النفس الارشادي : يتضمن علم النفس الارشادي اساليب وفنيات

الارشاد والعلاج النفسي التي تشكل في مجموعها الاستراتيجيات الارشادية والعلاجية الاساسية في الممارسة المهنية. غير ان الكثير من المشتغلين بعلم النفس وكذلك الكثير من عامة الناس يظنون ان الارشاد النفسي يمارس فقط في المجال التربوي حيث حصروه في نطاق الارشاد النفسي المدرسي لاغير School Counseling . وهذا يعتبر تجنيا على اهمية دور المرشدين النفسيين في مجالات الحياة المختلفة الممثلة في المجالات الشخصية والاجتماعية والتربوية والمهنية للفرد. وقد اكد المرشدون النفسيون المشاركون على ضرورة نشر التوعية والثقافة المعرفية فيما يتعلق بما يمارسونه ويزاولونه حقيقة في ميدان الصحة النفسية حيث انهم جميعا بصورة أو بأخرى منتشرون بممارستهم المهنية في مجالات الارشاد النفسي الزواجي، والارشاد النفسي الأسري، والارشاد النفسي الجنسي، والارشاد النفسي لاعادة تأهيل المعاقين، والارشاد النفسي التوظيفي، والارشاد النفسي المهني، والارشاد النفسي للمسنين، والارشاد النفسي لمرضى السرطان والايدز، والارشاد النفسي للمذنبين والمسجونين، والارشاد النفسي في القيم الدينية والروحية، وغيرها الكثير من مجالات الحياة التي تساعد الفرد على تحقيق صحته النفسية. وقد أوصى هؤلاء المرشدون النفسيون بضرورة توضيح أدوارهم من خلال المحاضرات والندوات ووسائل الاعلام المختلفة من تلفاز واذاعة وصحافة وغيرها.

رابعا ـ في مجال علم نفس المرأة : لم يغفل المؤتمر اهمية دراسة سيكولوجية المرأة حيث قدم العديد من الدراسات والمحاضرات والندوات وحلقات النقاش المتعلقة بها وبشخصيتها وخصائصها من جميع جوانبها وابعادها وقد كان التركيز واضحا على سيكولوجية المرأة الغربية والافريقية بصورة عامة. ومما يؤسف له حقا أن سيكولوجية المرأة في منطقة الشرق الاوسط لم يتطرق اليها اي بحث قدم في هذا المؤتمر.

ولما كانت الأهداف الأساسية لانعقاد هذا المؤتمر العالمي سنويا في مختلف مدن الولايات المتحدة الامريكية هي التنمية الشخصية للاختصاص النفسي على كافة المستويات الاكاديمية والممارسات المهنية، فإن هذا المؤتمر وامثاله يتيح الفرصة للاختصاصي في ميدان علم النفس للوقوف على أحدث ما أنتج ونشر علميا وأكاديميا، وأحدث ماتوصلت اليه البحوث ميدانيا وامبريقيا، واحدث ماتم تجريبه من برامج واتجاهات ونماذج تدريسية وارشادية وعلاجية وبحثية على المستوى الاكاديمي والمستوى المهني.

الندوة الثالثة لحماية حقوق الانسان وتعليمها في الوطن العربي

سيراكوزا - صقلية من 4-1988/12/14

ابراهيم عثمان
قسم الاجتماع - جامعة الكويت

يقوم المعهد الدولي للدراسات العليا في الدراسات القانونية وعلم الاجرام، والموجود مركزه في بلدة سيراكوزا في صقليه، بعقد ندوات دورية، حول مواضيع انسانية، يتم تناولها من خلال المواثيق والقوانين الدولية والاقليمية والمحلية. كما يحرص المعهد، باشراف مديره الحالي الدكتور شريف بسيوني، على تناول العوامل والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والفلسفية المرتبطة بتلك المواضيع، وذلك لبيان الظروف التي تحكم وتلعب دوراً في امكانية تطبيقها او عرقلة ذلك. ولقد اختار القائمون على هذا المعهد موضوع حقوق الانسان في الوطن العربي والوعي بها ليكون القضية الدراسية لحلقات دراسية متتالية، تغطي في مجموعها النواحي المختلفة لهذا الموضوع. وقد بدأ العمل بهذا منذ عام 1986 وسيستمر حتى نهاية عام 1989. وقد خرج عن هذه الحلقات مشروع ميثاق حقوق الانسان العربي، الذي تبناه اتحاد المحامين العرب، وبعض دول عربية، إلى جانب الجامعة العربية. وتعتبر الندوة التي تحمل عنوان: «حماية حقوق الانسان وتعليمها في الوطن العربي»، جزءا من الموضوع الأعم الخاص بحقوق الانسان العربي. وقد تركز البحث ضمن اطار هذه الندوة، كما يعبر عن ذلك عنوانها، حول حماية حقوق الانسان، من حيث مدى تبني الدول العربية للمواثيق الدولية والاقليمية، ومدى ودرجة تطبيقها في الواقع، كما شملت الندوة بحوثا حول تعليم مادة حقوق الانسان وخاصة على المستويات الجامعية. وشارك في هذه الندوة مجموعة من المختصين في القانون من مختلف البلدان العربية، كما اختير عدة مختصين في الفلسفة والعلوم الاجتماعية للمساعدة في التوسع في تناول القضايا المطروحة من منظور كل من هذه التخصصات. ويدعو القائمون على ادارة المعهد والندوات مختصين من عرب الأرض المحتلة في فلسطين، لمناقشة احوال وظروف المواطنين العرب تحت الاحتلال.

محاور الندوة: تم تصنيف جدول الأعمال حول محاور ثلاثة هي:

1) المواثيق والاعلانات الدولية لحقوق الانسان وموقف البلدان العربية منها.
2) المواثيق الاقليمية ومقارناتها وارتباط البلدان العربية بها، وقد تم التركيز في هذا على الميثاق الافريقي والاوروبي.

3) المواثيق العربية والمحلية في البلدان العربية، بما في ذلك مبادىء حقوق الانسان في الاسلام.

دار بحث هذه المحاور بحيث تحقق غرضي الندوة وهما : أ) تحليل ومقارنة مضامين تلك المواثيق، وبيان ما يتم تبنيه أو رفضه من قبل الدول العربية، وبيان الحالة التطبيقية للمباديء الخاصة بحقوق الانسان، مع محاولة بيان ظروف واسباب ذلك، وكيف يمكن تحقيق التغلب الذي يواجه مشكلة تحقيق وجود وتطبيق الحقوق المعترف بها دولياً على مستوى البلدان العربية.

ب) دراسة قضية إحداث وعي عربي عام بحقوق الانسان لغرضين : أولهما، معرفة ما يوجد قانونيا، حتى يعرف الانسان ما له وما عليه. وثانيهما، ما يجب أن يكون عليه الأمر حتى يطالب به. وقد بحث المؤتمر في وسائل نشر هذا الوعي، من حيث نشر الادبيات واقامة الدوريات، وتشجيع الجامعات على تعليم المادة.

قام برنامج المؤتمر على اساس فترة صباحية تلقى فيها محاضرات عامة حول المواثيق والقوانين، وفترة مسائية تناقش فيها القضية، ولكن باضافة العوامل والمتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي يمكن ان تدخل في تفسير وجود أو غياب الظاهرة. كما ادى وجود المختصين في العلوم الاجتماعية ومشاركاتهم إلى اعتبار اهمية ربط الظواهر بالبناء الاجتماعي. وبشكل أدق كيف تؤثر درجة التباين في البناء الاجتماعي في تواجد وتطبيق المواثيق الخاصة بحقوق الانسان؟ وقد تم ادخال متغيرات البناء الاجتماعي على اساس التفاوت الناتج عن وجود فئات متباينة لبعضها خصوصيات منها :

اولا : فئات خاصة تحتاج نظراً لظروفها إلى تشريعات خاصة. ومن هذه الفئات الاطفال والمرأة والمساجين والمعوقون بأنواعهم.

ثانيا : الجماعات التي تشكل البناء الاجتماعي عامة واهمها هنا الطبقات الاجتماعية المختلفة، والطوائف، والجماعات العرقية والاثنية، واخيراً الريفيون والحضريون والبدو إن وجدوا.

ولقد حاول المشاركون الدخول إلى بحث هذه العلاقات من خلال مفاهيم من اهمها توزيع القوة والأسس التي يقوم عليها، وما ينتج عن ذلك من تحيز وتمييز باشكالها المختلفة. كما جرت محاولات جادة لوضع حقوق الانسان وتطبيقها والوعي بها بالواقع الاجتماعي الحضاري للمجتمع. هذا بعض ما دار في هذه الندوة، التي تعتبر حلقة في سلسلة محاولات دراسة وبحث حقوق الانسان العربي والتي سيفرغ منها في نهاية هذا العام.

ندوة تقويم السياسات العامة

الاسماعيلية 22-25 / 12 / 1988

سيد عبد المطلب غانم
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة

عقد مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة في الفترة من 25 - 22 ديسمبر 1988 ندوة تقويم السياسات العامة، وهي الندوة الرابعة التي يعقدها في موضوع السياسات العامة على مدى عامين، وشارك فيها اكثر من ثلاثين باحثا ومهتما، مثلوا جهات بحثية عديدة، من كلية الاقتصاد باقسامها الثلاثة ومركز البحوث الاجتماعية والجنائية، ومركز الدراسات الاستراتيجية بالاهرام، والجامعة الامريكية، وبعض الممارسين، وبعض طلاب الدراسات العليا، وتنوعت تخصصات المشاركين، فالى جانب العلوم السياسية، والادارة العامة، شارك اقتصاديون ومتخصصون في الاجتماع والاحصاء.

قدمت في الندوة سبعة بحوث في اطار موضوعي، فأجابت الاولى عن سؤال محوري : ما هو الاطار البيئي للسياسات العامة في مصر وفي الوطن العربي؟ وأجابت الثانية عن السؤال : ما هي معايير التقويم في الادارة العامة؟ وأجابت الثالثة والرابعة عن السؤال : ما هي معايير التقويم في الادارة العامة؟ وأجابت الخامسة والسادسة عن السؤال : ما هي معايير التقويم في علم السياسة؟ وأجابت السابعة عن السؤال : ما هي المعايير الثقافية؟ الا أن المناقشات الجادة والصارمة طرحت كثيرا من القضايا المنهجية والفنية التي لا يمكن تجاهلها، ولذلك نعرض لما تم في هذه الندوة مركزين على موضوعاتها الاساسية واضعين بين قوسين (   ) المساهم الاساسي بالفكرة دون التعرض لسير الحوار فيها تفصيلا.

الاطار العام لبيئة تقويم السياسات العامة في مصر والوطن العربي : طرح (ايليا حريق) هذا الاطار في بحثه من منظور الدولة الرعوية في ارتباطها بمستقبل التنمية، فالدولة في بلدان العالم الثالث والوطن العربي عملت كربة عمل شبه محتكرة وذلك على مستوى المجتمع ككل، فقد قامت بصنع القرار الاقتصادي عن الجميع : مدير العمل والعامل والمستهلك، ثم انها التزمت بإعالة اهل الكفاف في مجتمع ثنائي مؤلف من فئات قادرة على التعامل مع السوق من جهة، ومن جهة أخرى فئات قيد السوق انما عاجزة عن التعامل معه لتدني فرص ابنائها وكفاءتهم وإنتاجيتهم، وهذه الدولة قامت على ركائز ثلاث : (1) العمل على النمو الاقتصادي السريع (2) السيطرة التامة

من اجل تنفيذ المخطط الاصلاحي (3) توفير العدالة الاجتماعية، لكن هذه الدولة ـ وربما من حيث لا ندري ـ تصرفت بطريقة لم تكن «تقدمية ولا عصرية» كما كانت تتصور، وظل واقعها الاقتصادي اشبه بالتصرف الذي اتسم به نظام مجتمع الكفاف السابق على الاستقلال، ويتضح هذا من سلوكها في سياسة بدائل الاستيراد (الاحلال محل الواردات) وسياسة الدعم، وسلوكها في التنمية. ويرى (حريق) ان الدولة الرعوية ـ في مصر وتونس مثلا ـ قد تراجعت عن التدخل والاحاطة بكل ما يتعلق بحياة الفرد والمجتمع، وهذا ما فعله ايضا المفكر العربي الذي «تراجع عن الايديولوجية او حملها باستحياء»، وارتداد الدولة انما هو «ارتداد عن شيء أتعبها» ويعتبر هذا «تهربا من اسباب التآكل في شرعيتها وعدم قدرتها على الوفاء»، ولكن لم يصحب هذا «تقنين القاعدة التي يجب ان تنظم خطواتها لذلك».

ونظرا لكثافة المناقشات وارتباطها بموضوعات اخرى قادمة، يمكن القول بأن البحث طرح ثلاث نقاط جديرة بالاهتمام (السيد غانم) : اولا أسس الدولة الرعوية هي اسس اي دولة ولكن الاختلاف بين الدول اختلاف في اسهام كل أساس منها وفي التوليفة منها، ثانيا العلاقة العقلانية الاقتصادية والعقلانية السياسية، ثالثا، العلاقة بين السياسات العامة والشرعية السياسية.

معايير تقويم السياسات العامة في علم السياسة : قدمت (اماني قنديل) بحثا في هذا الموضوع فعرفت التقويم بأنه «نشاط بحثي يسعى الى الموضوعية والمصداقية والصلاحية، ويتوجه نحو الفصل في البرامج والسياسات مستخدما تكنيكات العلوم الاجتماعية» وهو تعريف طرحته الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية عام 1968، وحددت أبعاد هذا التعريف والصعوبات التي تواجه بحوث التقويم على النحو التالي : غموض الاهداف، ضعف آثار السياسة العامة، عدم استقرار السياسات، علاقة الباحث بالسلطة المتمثلة في «دوره التبريري» وصعوبة نابعة من تعريف كلمة «سياسي»، وتعذر تعميم نتائج التقويم، وميزت الباحثة بين مستويين للتحليل : المستوى الكلي ووحدة التحليل عليه هي النظام السياسي، والمستوى الجزئي ووحدة التحليل هي «السياسة العامة او أحد براجها، وارتبطت الدراسات على المستوى الاول بالنظم السياسية المطروحة على مستوى النظام هي : الاستقرار و«امكانية التكيف والتجاوب مع مستوى العملية : المشاركة السياسية والعدالة والمساواة، وعلى مستوى السياسة العامة : الرفاهية والامن والحرية». وعلى مستوى السياسة، أرتأت أن أدب علم السياسة ينظر الى التقويم كمدخل لعملية الصنع، ولكنها في نفس الوقت ترى ان التقويم مرتبط بنماذج صنع السياسية العامة، فتربط بين نموذج الرشادة والتقويم التلخيص Summative وبين نموذج الاضافة التدريجية البطيئة والتقويم Formative، والنموذج الذي طرحه أنزيوني ويجمع بين النوعين من التقويم، وترى أن التقويم في عملية التنفيذ مهمل نسبيا، ولا بدّ من ضرورة التركيز على بعدين : أحدهما هل تم توجيه السياسة نحو الهدف منها والقطاعات السكانية المستهدفة، وثانيهما هل نبعت الممارسات والجهود والتداخلات من تعميم السياسة ذاتها أم ان هناك انحرافاً، وترى ان الاشكالية الاساسية هي الاتساق بين الكفاءة والفعالية والعدالة.

معايير التقويم في الادارة العامة : قدم احمد رشيد بحثا بعنوان «تحليل السياسات العامة : الوظيفة المفتقدة في النظام الاداري المصري»، وضمت الورقة خمس صفحات للأفكار واربعاً وعشرين لوحة توضيحية، ويرى أن «تكوين وحدات تحليل السياسات» من الوسائل الممكنة في مواجهة التعقيد والتشابك المحيط بعمليات تصميم وتنفيذ ومتابعة السياسات العامة، ويقسم النظم الادارية الى ثلاثة عناصر : القيادة، والتنفيذ، والمشورة، وترتبط وظيفة تحليل السياسات بعناصر المشورة، ويؤكد على : دور نظم المعلومات، وأهمية التفرقة بين الكفاءة والفاعلية، قدرة النظم الادارية على تحقيق الانسجام مع البيئة السياسية والتوازن الموضوعي بين عملية تصميم السياسات العامة وعملية ادارتها. وقد حاول (السيد غانم) في بحثه الاجابة عن سؤالين : أين يبدأ واين ينتهى نشاط التقويم الذي يقوم به دارس و / أو ممارس الادارة العامة؟ وماذا يستخدم لاستخلاص نتائجه وأحكامه عن السياسة العامة؟ وفي الاجابة عن السؤال الاول : أوضح موضع السياسة العامة من بؤرة التركيز في الادارة العامة، والتأثيرات السلبية للمفهوم على الحقل وموضوعاته، واوضح المجالات ذات الجدوى من دخول المفهوم، ومناطق استخدام التقويم في عملية السياسة العامة التي قسمها الى ثلاث عمليات تحليلية : الصنع والتنفيذ والتقويم، فوضح حدود النشاط التقويمي لرجل الادارة العامة في عمليتي الصنع والتقويم، وحدود النشاط التقويمي للصانع والمقوم من خارج اجهزة تنفيذ السياسة العامة في التنفيذ. وفي الاجابة عن السؤال الثاني طرح (غانم) عدة تمييزات : التمييز بين التقويم والتثمين Valuation والاختيارات التحليلية، والتميز بين المخرجات والنواتج Outcomes، والتمييز بين الاهداف والغايات Objectives، والتمييز بين المعيار، والمقياس، والقياس، ومستوى المقارنة، وأكد أن ما يستخدم ليس معايير وانما مقاييس ومستويات للمقارنة، ثم طرح معايير التقويم في عملية الصنع وهي : الامثلية والرشادة، ومقاييس تقدير الحاجة، وانتقل الى مقاييس فاعلية منظمة تنفيذ السياسة العامة وعرض فيها ثمانية عشر مقياسا، مؤكدا على انه على الرغم من استخدام معيار او مقياس واحد في الحكم فان الدراسات المعاصرة تركز على تعدد المعايير، وينتقل الى معالجة معايير تقويم برامج السياسات العامة، مقدما عدة نماذج طرحت في بحوث التقويم، والمعايير التي استخدمتها، والعلاقات بينها، وينهي مناقشته بمعضلة يصورها كالتالي : «المعضلة التي تواجهها ان لا احد ينكر اهمية بحوث التقويم، ولكن قلة تقبل اجراءه على الانشطة التي في نطاق اختصاصهم، وقلة فقط من هؤلاء الآخرين تستفيد استفادة كبيرة من نتائج بحوث التقويم، ويطرح اسبابها ومقترحات حلها».

المعايير الاقتصادية في تقويم السياسات العامة : وقدم (رياض الشيخ) ورقة بهذا العنوان ميز فيها بين الاقتصاد التقديري مؤكدا انه فى اطار الاخير ـ الذي يركز عليه ـ «الاحكام القيمية لا تستبعد تماما في تقويم النتائج، اذ يتطلب الحكم برفض نظرية (او فرض) ما او قبولها، احكاما قيمية، غير أن هذه الاحكام القيمية تختلف في مستواها عن الاحكام القيمية اللازمة لتأييد سياسة عامة بعينها». ويطرح الاسس الاخلاقية للسياسة العامة انطلاقا من مفهوم الرفاهية الاجتماعية، والتقويم الاخلاقي، والبحث عن مشاركة اكبر، وعن نظام أكثر عدالة، والسعي نحو التقدم،

وفكرة الوضع الامثل وشروطه، ويطرح بالنسبة للسياسة العامة «مبدأ الاختيار» وارتباطه بالصالح العام، وبمبدأ الاتفاق او الاجماع وبالمفاوضة الطوعية. ثم انتقل الى دور السياسات العامة في ادارة النشاط الاقتصادي وتوجيهه، موضحا المجالات التي تتطلب تدخل الدولة، وموضحا أن أدوات السياسة العامة في هذا: الرقابة والاشراف من خلال القوانين والتشريع، وتقديم الاعانات، وفرض الضرائب. وناقش مشكلات صناعة القرار في السياسات العامة، مؤكدا على: ضعف التغذية «المرتدة» وعجز صانعي القرارات عن فهم ديناميكيات النظم المتشابكة في نطاق مسئولياتهم، وفرض السلطة وبمعنى أن «المهارات والقدرات التي تساعد على الوصول للتحكم والسيطرة على الاجهزة ليست بالضرورة هي المهارات اللازمة للنجاح في الحكم (مقاسا بالكفاءة في تحقيق الاهداف)، وحلل مصادر التميز في السياسات العامة وهي: اولا التفاوت في السلطة والنفوذ بين الجماعات، وثانيا الصراع بين الاهداف والادوات البديلة للسياسات العامة. كما طرح ستة معايير مستخدمة في علم الاقتصاد: خفض نفقات ادارة البرنامج، الكفاءة في تحديد الهدف والوصول اليه، كفاءة تخصيص الموارد، الاختيار بين مبدأ سيادة المستهلك وسيادة دافعي الضرائب، تقديم البرامج «بطريقة لا تجلب العار لمستقيها» ومعيار المرونة والتجاوب مع الظروف المتغيرة.

وقدم (مراد وهبة) بحثا بعنوان «تقويم الجوانب الاقتصادية في السياسات العامة» فأجاب عن أربعة أسئلة: هل هناك سياسات اقتصادية بالفعل؟ ما هي خصوصية السياسة العامة في مصر؟ من يقوم بتقويم السياسات العامة؟ وما هي اقترابات تقويم السياسات الاقتصادية؟ وقد أجاب بأنه «ليس هناك ما يسمى بالسياسة الاقتصادية، بل هناك جوانب اقتصادية للسياسات العامة» وقد عارضه في هذا كثيرون، وأن مصر تتسم بتضخم جهاز الدولة، ولا يسمح النظام السياسي بأن تكون الانتخابات مؤثرة على السياسات العامة، وأن المكون الخارجي (الاجنبي) مؤثر قوي على السياسات العامة، وأشار الى تعدد القومية وتعدد وجهات النظر. واقترح استخدام فرق البحث المتعددة التخصصات وتجمع بين الاكاديميين والممارسين، وقسم اقترابات التقويم الى ثلاث مجموعات هي: ادوات نابعة من نظرة مقارنة، والنسب مثل الربحية، واقترابات تدخل البعد الزمني في التحليل.

المعايير الثقافية في تقويم السياسة العامة: قدم (جهاد عودة) بحثا بعنوان «الثقافة السياسية وتقويم السياسات: حالة الاسلام السياسي» وقسمت الدراسة الى قسمين: الاول نظري والثاني تطبيقي، فطرح في السؤال الاول بعض افكار «لجنة السياسة المقارنة بمجلس البحث في العلوم الاجتماعية»، خصوصا افكار لوشيان باي في كتابه «السياسة والسلطة في آسيا»، وميز بين العقلانية الذرائعية والعقلانية النابعة من أصول العقدية، وبين النماذج الوصفية والنماذج التفسيرية. وطرح في الجزء الثاني «النموذج التوصيفي الاسلامي لتقويم السياسيات» معطيات هذا التقويم، وقدم السلوك التقويمي للاخوان المسلمين على المستوى القومي وعلى مستوى النشاط المحلي، وتوصل الى القول بأن «المنهج الاسلامي يتبع منظورين مختلفين لتقويم السياسات...

فعلى المستوى القومي هناك ميل اكثر نحو التأكيد على محتوى وتوجه السياسة العامة، أما على المستوى المحلى فينتقل المنهج الاسلامي الى مجال العقل والنشاط الاجتماعي».

وفي ختام الندوة اشار (عليّ الدين هلال) الى عدد من النقاط المهمة التي غطتها هذه الندوات ومنها : اولا، جذور السياسة العامة في مصر (علم الاجتماع، الادارة العامة، الاقتصاد) وموضع هذه الندوات منها، فهي محاولة لتحقيق هدفين : خلق اسهام سياسي، وخلق تضافر فى الجهود بين هذه التخصصات. ثانيا، موضوعات الندوات السابقة ونتائجها التي تبلورت في صورة مطبوعات عن المركز. ثالثا، مجموعة العلاقات التي طرحت وتستحق الاهتمام، مثل : الحكم/ الادارة المركزية/ اللامركزية، العام/ الخاص، الوطني/ الاجنبي، المعلن المطبق (المنفذ)، السياسة القائمة/ والبدائل المتاحة. رابعا، خصوصيات العالم الثالث المتمثلة فى محدودية الموارد، الاعتماد على مصادر خارجية، غياب الرضا العام، غياب او ضعف المؤسسات الحكومية وعدم الاستقرار السياسي، والتي تجعل السياسات العامة سياسات فى «حالة أزمة». وأشار الى التوجه المستقبلي للمركز فى هذا المجال، بالاشارة الى مشروع سياسة التعليم كموضوع تطبيقى، والى الرسائل التى يتم اعدادها في كلية الاقتصاد في هذا المجال، والى النية في عقد ندوة اخرى عما تستخدمه الاجهزة الحكومية فعلا من معايير في التقويم، كما اشار الى مشكلتين سيوجه المركز جهدا لدراستهما هما القوى العاملة والزراعة.

فايز قنطار، دراسة متلازمة لنظامي الاتصال عند الطفل قبل الثالثة من العمر : الاتصال بين الطفل والأم وبين الطفل والأتراب،

رسالة دكتوراه دولة، مخبر علم النفس الفيزيولوجي، جامعة فرانش كومتيه ـ 1987

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على تطور سلوك الإتصال عند الطفل بعد مرحلة المشي وحتى الثالثة من العمر. وقد درس الباحث مجموعات من الأطفال (15 طفلاً و 15 طفلة) جرى استقبالهم في دار الحضانة نهاراً حيث تمت ملاحظتهم مع الأتراب، ثم مع الأم في الوسط العائلي مساء. بالإضافة إلى الدراسة الوصفية يهدف هذا البحث إلى الإجابة عن التساؤلات التالية :

أولاً : كيف يتمكن الطفل من إقامة الصلات مع أترابه في مرحلة مبكرة من العمر؟ ما هي الجوانب السلوكية التي تمكن الطفل من تطوير علاقاته مع أقران اللعب؟ ما هي طبيعة العلاقات المتبادلة بين الصغار؟ هل يغلب عليها طابع المودّة والألفة أم التناحر والعدوانية؟ هل يؤثر جنس الطفل في علاقاته مع الأتراب؟

ثانياً : كيف يتمكن الطفل والأم من صياغة العلاقة المتبادلة بينهما بعد إنفصالهما طيلة النهار وما هو دور الطفل في هذه العلاقة؟ هل يتأثر الطفل بالجوانب السلوكية للأم أثناء تعامله مع الأتراب؟ وهل يتبنى السلوك الغالب تجاه الأم في علاقاته مع الأتراب؟ وما هي وظيفة الجوانب المختلفة للسلوك؟ هل تتغير هذه الوظيفة بتغير النظير؟.

منهج الدراسة : تعتمد هذه الدراسة على الملاحظة المدعمة بالوسائل المصورة (فيديو، سينما) لسلوك الطفل أثناء تناوله وجبة الغداء على طاولة تضم أربعة أو خمسة من أترابه. يتم التصوير عبر مرآة عاكسة تسمح بذلك دون أن يتمكن الأطفال من رؤية أجهزة التصوير مما يضمن التعبير السلوكي التلقائي بين الأطفال دون تأثير المُلاحِظ. تمت ملاحظة 30 طفلاً (15 طفلاً و 15 طفلة) بين عمر 16 إلى 30 شهراً بمعدل مرة أو مرتين في الشهر. وتستمر عملية الملاحظة المصورة 30 دقيقة في كل مرة. ولقد طلب إلى المربية عدم التدخل بنشاطات الأطفال إلاّ في حالات الضرورة القصوى فدورها يقتصر غالباً على تقديم الأطباق. وأمكن متابعة 18 طفلاً من هؤلاء في الوسط العائلي بحضور الأم أثناء وجبة العشاء، حيث تمكن الباحث من وضع (الكاميرا) في زاوية ما من الحجرة حيث يوجد الطفل وطلب الى الأم أن تتصرف كالمعتاد ويتم تشغيل آلة تصوير الفيديو بطريقة آليّة وعلى مسافة، ودون التدخل المباشر للباحث، يتم التصوير طيلة مدة الوجبة من 20 إلى 30 دقيقة، ثم تكرار ملاحظة الطفل 4 مرات بين عمر 18 و 24 شهراً.

العينة : لدى تحديد العينة روعيت الشروط التالية : 1) موافقة الأهل وتعاونهم مع الباحث، 2) الحضور المنتظم للطفل في دار الحضانة أثناء الدراسة وقبلها بثلاثة أشهر على الأقل، 3) أن يتراوح عمر الأطفال بين 16 و 20 شهراً، 4) الحالة الصحية، إذ تشمل العيّنة الأطفال المتمتعين بصحة جيدة والذين لا يعانون من مشكلات يمكن أن تعرقل نموّهم (اعتمد الباحث على نتيجة الفحص الطبي الدوري للأطفال). وتم تحليل نتائج الدراسة حسب المراحل العمريّة التالية : 18 - 16 شهراً، 24 - 19 شهراً، 30 - 25 شهراً، وذلك لتحديد التغيرات في سلوك الطفل أثناء نموّه.

دراسة **سلوك الاتّصال وتحليله عند الطفل** : لقد تمت دراسة الأفلام في المختبر وقام الباحث بتسجيل مدة كل نوع من أنواع السلوك وتكراره وكذلك بنية مختلف الجوانب السلوكية التي تمت ملاحظتها. وعرّف الباحث سلوك الإتصال المتبادل على النحو التالي : كل سلوك أو فعل أو إشارة جسدية أو كلامية يصدرها الطفل وتؤدي إلى استجابة أو تعديل في سلوك طفل آخر وهذا يؤدي بدوره إلى إجابة جديدة من قبل الطفل الأول. ولقد تم تصنيف العلاقات المتبادلة فى إطارين كبيرين :

1) التبادل غير العدواني ويتضمن كل أشكال التبادل الخالية من التهديد والعدوان أو الخطف أو الإنسحاب. 2) التبادل العدائي في سلوك الإتصال المتبادل بين الأطفال والمتضمن أعمال التهديد والخطف والعدوان والبكاء والانسحاب.

النتائج : توضح نتائج هذه الدراسة بأن الطفل في مرحلة مبكرة من العمر يمكنه اقامة علاقات متبادلة مع أترابه وتصبح هذه العلاقات أكثر تعقيداً في النصف الأول من العام الثالث. في هذه المرحلة، يتميز سلوك الاتصال عند الطفل بالتنوع والغنى مما يمكّنه باطراد من إقامة العلاقات مع أقرانه. إن التطور في العلاقات المتبادلة بين الطفل وأترابه يعبر عن نموّ قدرات الطفل وتطور مختلف جوانب سلوك الاتصال الذي يمكنه من المشاركة بعلاقات متبادلة تتصف بالديمومة والتكرار. فالطفل في هذه المرحلة يعبر عن اهتمام حيوي بالأتراب ويرتبط هذا التطور بتطور قدرات الطفل على ترميز المعلومات القادمة من المحيط وتحليلها. هذه القدرات ليست فقط نتيجة النضج بل أيضاً نتيجة التجربة بين الطفل وأترابه.

الطفل والأتراب: تبرز نتائج هذه الدراسة أهمية الاستقرار بالنسبة للطفل مع زمرة محددة من الأتراب وتأثير ذلك على العلاقات المتبادلة معهم، وتوضح الدراسة أن العلاقات التعدديّة ترتفع باطراد وخاصة بين الـ 25 و 30 شهراً، فالطفل يمكنه الاتصال المتبادل مع عدة أطفال بنفس الوقت، ولكن العلاقات الثنائية تبقى الأكثر تكراراً إلا أن المدة الزمنية التي يقضيها الطفل بالاتصال التعددي تتقارب مع مدة الاتصال الثنائي.

سلوك الصبيان والبنات : بالإضافة إلى ذلك تشير الدراسة إلى بعض الإختلاف في سلوك الاتصال بين الصبيان والبنات. ويمكن ملاحظة هذه الفروق إعتباراً من عمر 19 شهراً حيث يشارك الذكور أكثر من الإناث في التواصل وفي اتخاذ المبادرة للدخول في اتصال مع الأتراب.

وتتعمق هذه الفروق بين سن 25 و 30 شهراً. فالذكور أكثر نشاطاً من الإناث في علاقاتهم بالأتراب. وتبين من تحليل النتائج بأن الفروق بين الجنسين ذات دلالة احصائية عند مقارنة مختلف سلوك الإتصال عدا سلوك الهدية فهو متساوٍ عند الجنسين. بالإضافة إلى ذلك، بالرغم من أن مشاركة البنات في التواصل العدائي لا يختلف عن مشاركة الذكور إلا ان الذكور يأخذون المبادرة أكثر من البنات ـ في هذا النوع من التواصل ـ ويقومون باختطاف أدوات الآخرين والإعتداء عليهم أكثر من البنات. والبنات يظهرن سلوك الخوف والتراجع اكثر من الصبيان. فبالرغم من التساوي بين الجنسين في التواصل العدائي إلا إن دور كل منهما يختلف في تحديد هذا التواصل.

الطفل والأم : إن تحليل التبادل بين الطفل (18 - 24 شهراً) والأم في الوسط العائلي يوضح ان صعوبات التغذية (الطفل يرفض الطعام، الأم تتدخل في إطعام الطفل، الأم ترغم الطفل على الطعام. .) ترتبط بالسلوك العدائي الملاحظ بين الطفل والأم. إنه لمن المحتمل ان التدخل المحدود للأم اثناء وجبة الطفل، في هذه المرحلة من العمر، يمكنه من التعبير عن استقلاليته والتقليل من التبادل العدواني بين الطرفين. وتوضح الدراسة ترابطاً ذا دلالة، وتأثيراً متبادلاً بين الطفل والأم عند مقارنة السلوك الودي وسلوك التقليد، بالإضافة إلى ذلك، إن سلوك التقليد وسلوك التهديد عند الأم أكثر تكراراً منه عند الطفل بينما لا يوجد فرق دلالي في سلوك الضحك والإبتسام والعدوان عند الطرفين. وبالرغم من أن نتائج الدراسة توضح الترابط بين بعض جوانب السلوك المتبادل بين الأم والطفل من جهة وبين الطفل وأترابه من جهة أخرى، إلاّ أنه يلاحظ غياب الترابط بالنسبة لغالبية الجوانب السلوكية المقارنة في الحالتين. وتوضح الدراسة بأن نظام الإتصال بين الطفل وأترابه يتمتع بدرجة كبيرة من الإستقلالية في ضوابطه ووظائفه. كما تبين الدراسة أهمية الأقران في حياة الطفل وفي نموّ السلوك الذي يمكنه من الإتصال بالأتراب وإقامة علاقات الألفة معهم. فالتجربة المبكرة مع الأتراب خارج الوسط العائلي يمكن أن تؤثر تأثيراً مهماً في نموّ الطفل وتطوّره.



تصدر عن كلية الآداب - جامعة الكويت

رئيس هيئة التحرير

د. عبد المحسن مدعج المدعج

دورية علمية محكمة تتضمن مجموعة من الرسائل وتعنى بنشر الموضوعات التي تدخل في مجالات اهتمام الأقسام العلمية لكلية الآداب

- تقبل الأبحاث باللغتين العربية والانجليزية شرط أن لا يقل حجم البحث عن (٤٠) صفحة مطبوعة من ثلاث نسخ.
- لا يقتصر النشر في الحوليات على أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب فقط بل لغيرهم من المعاهد والجامعات الأخرى.
- يرفق بكل بحث ملخصان له باللغة العربية وآخر بالانجليزية لا يتجاوز ٢٠٠ كلمة.
- يمنح المؤلف (٣٠) نسخة مجاناً.

الإشتراكات:

	داخل الكويت	خارج الكويت
للأفراد:	٤ د.ك - للأساتذة والطلاب: ٢ د.ك	٣٢ دولاراً أمريكياً - ١٦ دولاراً أمريكياً
للمؤسسات:	١٦ د.ك	٦٤ دولاراً أمريكياً

ثمن الرسالة: للأفراد: ٥٠٠ فلس — للأساتذة والطلاب ٢٥٠ فلس

ثمن المجلد السنوي: للأفراد: ٦ د.ك — للأساتذة والطلاب ٣ د.ك

توجه المراسلات إلى: رئيس هيئة تحرير حوليات كلية الآداب

ص.ب ١٧٣٧٠ - الخالدية

الكويت - 72454

قسم الاشتراكات

مجلة العلوم الاجتماعية
ص.ب ٥٤٨٦ الصفاة
الكويت 13055

البريد الجوي
BY AIR MAIL
PAR AVION

قسيمة اشتراك

يرجى اعتماد اشتراكي في المجلة لمدة:

☐ سنة وأحدة ☐ سنتان ☐ ثلاث سنوات ☐ اربع سنوات

بعدد ( ) نسخة

ارفق طية قيمة الاشتراك ________________ نقدا/ شيك

☐ رجاء الاشعار بالاستلام و/أو ☐ ارسال الفاتورة

- . - . - . - . - . - . - . - . - . - . -

الاسم : ....

المهنة/ الوظيفة: ....

العنوان: ....

....

....

التاريخ / / التوقيع

النفط والتعاون العربي

* مجلة فصلية تصدر باللغة العربية عن الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول

* تعنى بدراسة دور النفط في التنمية والتعاون العربي.

* صدر العدد الأول منها عام 1975

* تتضمن الأبواب الثابتة التالية :

مقالات أساسية ـ تقارير ـ مراجعات كتب ـ وثائق ـ ببليوغرافيا باللغتين العربية والانكليزية ـ ملخصات للمقالات باللغة الانكليزية

الاشتراك السنوي

الأفراد : 5 د. ك أو 20 دولاراً أمريكياً

المؤسسات : 10 د. ك أو 40 دولاراً أمريكياً

تضاف أجور البريد كما يلي :

الكويت : 500 فلس

الأقطار العربية : 1 د. ك أو 4 دولارات أمريكية

البلدان الأخرى : 2 د. ك أو 8 دولارات أمريكية

الاشتراكات باسم : منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول :

تطلب من : إدارة الاعلام والمكتبة ، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول

ص. ب 20501 الصفاة ، الكويت 13066 ، هاتف 2420061

تلكس NAFARAB 22166 KT ، فاكسميلي 2426885


الفهرست
كشّاف الدوريات العربية
أول مشروع توثيقي لأهم الدوريات العربية
كشّاف شامل بأسماء المؤلفين وآخر بالموضوعات
أداة ضرورية لكل باحث وصاحب قرار
صدر العددان التاسع عشر والعشرون

The Motives of Reading Newspapers Among University Students

Mohamed Abdel Hamed Ahmed

This research aims at testing the relationship between an individual's motives of reading a newspaper, and the regularity of newspaper readership among university students. It is also concerned with the relationship between the needs of the reader and his preferences and interests, and in seeing if any special traits of the students are connected with the regularity of reading newspapers. A questionnaire was devised and administrated to a random sample of 500 students at King Abdulaziz University, Saudi Arabia, representing about 4% of the total student body. The students were divided into two groups according to whether their field of study was related to the theoretical or empirical sciences, and multivariate analysis was used to show correlations between the data. It was found that about 82% of students read newspapers, of whom 64% are regular readers. Thos who study empirical sciences are less likely to read a newspaper on a regular basis, and more likely not to read a newspaper at all. This study is one of the first in this field and further studies are suggested.

Rationalizing the Decision Making Process of Weak Product Revitalization: Analytical Study of a Gulf Company

Hani I. Mesak

This paper presents a quantitative approach for revitalizing weak industrial products. The approach consists of five stages, the first of which is diagnosis of the weaknesses in the product. This is followed by an evaluation of the different types of the product produced by the firm. There is then development of a critical sales volume model that accounts for the total cost of a given potential correction program and desired profitability level dictated by management. The correction program is then designed from the developed model based on the findings of the first two stages. The selected corrective actions are then implemented, and evaluated. The whole approach was adopted by a local manufacturer in the Arabian Gulf region. Early results are encouraging and the approach should help an industrial company in this area make sound decisions in this relatively unexplored aspect of industrial product line management. The paper concludes by discussing research limitations and highlighting possible directions for future research.

The Significance of Incorporating Technical Expertise into Feasibility Studies of Public Projects in Developing Countries

Ahmed Saied Bamakhramah

This paper emphasizes the significance and methods of incorporating technical knowledge and expertise into the feasibility studies of public sector projects in developing countries. The paper identifies the more important elements of technical knowledge, namely training programs for national unskilled labour, and research and development programs and their role in the socio-economic development of a country. It also develops an approach as to how these elements can be introduced into calculations for the net value of social benefit. The paper suggests the most workable methods for measuring technical knowledge and expertise, and discusses the potential problems in applying these methods. Finally, the paper suggests that the most appropriate means of acquiring technical knowlege from international firms by Third World countries is through public sector projects, as these contribute most to the net value of social benefit.

The Concept of Social Change in the Political Philosophy of Karl Popper

Mohammad Mahmoud Rable

The object of this paper is to use Popper's hypothetico-deductive method as a tool for understanding his concept of social change, one of the central themes of his political philosophy. Three key topic areas have been chosen: the open society, the role of social sciences and historicism. Popper's open society is one whose members can openly criticize the institutions of power without fear of reprisal, and where education is free from indocrination. Arguing against holism, he maintained that social sciences cannot supply laws of total social change but only laws of fragmented and isolated social units. Contrary to the historicism of Plato, Hegel and Marx, he advocated gradual social reform instead of the entire reconstruction of society via revolution. In evaluating Popper's ideas, this paper holds that his criticism of Plato is unjustified since he himself advocated controlled reform, and his 'piecemeal social engineering' lacks cohesion as he failed to contribute the present relatively stable Western society to earlier revolutions. It is also shown that his overzeal for individualism was at the expense of objectivity, especially his contention that the misfortunes of ex-colonies were unintended outcomes of imperialism, and that social sciences should be kept away from studying social wholes like nations and civilizations.

The Relationship Between Parental Care and Occupational Interests of Kuwaiti High School Students

Siham Abueita

The purpose of the study is to investigate the correlation between some factors of parental care as perceived by the students, and the students' occupational interests. Participating in the research were 290 students (167 female and 123 male) from four high schools in Kuwait. The students were given a parental scale and an occupational interest inventory. The findings showed that there are significant correlations between the occupational interests of high school students and parental encouragement of achievement and parental psychological control. There are also significant correlations between parental acceptance and parental autonomy and the occupational interests of female students. However, there are significant differences between the interests of males and females, with males favoring realistic interests, and females, artistic and social interests.

Experimental Study of the Effects of Traditional and Behavioral Approaches in Social Work

Abdelaziz F. Elnouhy

The purpose of the research is to compare two interventive approaches to casework in terms of their effectiveness. These are the traditional approach and the behavioral approach, which has rarely been used in Arab countries. Six primary and intermediate schools were selected to take part in the experiment; from these schools a number of social workers had received prior training in the behavioral approach by the researcher. During one school year a total of 51 students with a variety of behavioral problems were referred at random to social workers using either the traditional or behavioral approach. The results revealed that the behavioral approach is more effective and requires less total interview time, although no significant differences appeared between the two approaches in terms of case recording and number of interviews with clients. The content analysis of supervisors' reports revealed that the behavioral approach was applied successfully in the schools.

Towards an Arab Sociology : A Scientific or Ideological Dilemma?

al-Watheq M. Kemir Zainab B. al-Bakri

This paper deals with the crisis that Arab social thought is currently witnessing, particularly the need to formulate an Arab Sociology. The authors contend that such a task can only take place when Western social sciences are understood within the context of the historical development of Western capitalism, and the influence that capitalism had on social structures in the West at the end of the 19th century. Through such an analysis the authors confirmed not only that the social structures producing contemporary Western social thought are totally different from the ones existing in the Arab world, but that these structures have complete hegemony and control over Arab social and economic structures. Thus, it is concluded that Arab social thought needs to achieve national emancipation, which is only possible through a radical transformation of the structure of present productive relations.

Development and Dependency in Developing Countries: The Gap Between Theory and Reality

Othman al-Rawaf

This paper examines the literature since 1950 on the issues of development and dependency in developing countries. The premise is that both development and dependency theories have failed to take into account the complexity of real-life issues and circumstances in developing countries. The author holds that this failure is due to the ideological commitment of the two schools to capitalism and socialism respectively, resulting in a wide gap between theoretical concepts and the reality of development issues. A short summary of the principal theories and concepts of the two schools is presented, and the respective ideological commitments illustrated. Evidence is presented of the gap between theory and reality in development and dependency issues by examining the five main issues which have confronted developing nations during the last two decades.

The Interest System and the Mechanisms of Growth and Efficiency in an Islamic Economy

Abdul Hamid Mahboub

This paper adds to the debate about whether bank interest is considered 'Riba'. A simplistic model of an economy is constructed where the profit and loss sharing system replaces the system of interest, and where the system of Zakat is in effect. Other requisites of the Islamic economy are assumed away in order to concentrate on the mechanisms generating from the above. The operation of the model shows the effect of abolishing interest and establishing Zakat on various factors. These include : monopoly and industry concentration, the trickling down of benefits of economic growth, economic stability, and the tendency toward a saving – investment balance at a high level of employment. It is hoped that both sides of the debate on bank interest would benefit from this analysis in addition to considering the legal aspects of the problem.

Women and Achievement Motivation

Hassan Ali Hassan

The aim of this study is to define the nature and direction of differences between Egyptian males and females concerning the achievement criterion as a motive, performance and personality trait. In addition, some other relevant cognitive and temperamental characteristics were studied. The sample was 132 college students, who undertook a battery of twelve psychological tests. The results showed that there is a significant difference between the performance of males and females on achievement scales, with the exception of academic performance. In addition it was found that males had a high need for cognition and self-assertion, whereas females had a high need for certainty orientation, social desirability, fluency, flexibility, moral sensitivity and intelligence. The study asserts the importance and necessity of developing the achievement potential of females , both for the further development of individual potential and in the context of national development.

Contents Vol. 17 No. 2 Summer 1989

Contents Vol. 17 No. 2 Summer 1989

Sale price in Kuwait and the Arab World KD. (0.500) or equivalent.

* Opinions expressed in this journal are solely those of their authors and do not reflect those of the Editorial Board, the consultants or the publisher.

Subscriptions:

* For individuals - KD. 2.000 per year in Kuwait. KD. 2.500 equivalent in the Arab World (Air Mail): U.S. $15 for all other countries (Air Mail).
* For public and private institutions - U.S. $60 (Air Mail).

* Articles in the JSS are abstracted by Sociological Abstracts Inc, and International Political Science Abstracts.

JOURNAL
OF
THE SOCIAL SCIENCES

Abbreviated: JSS
Published by KUWAIT UNIVERSITY
An academic quarterly publishing research papers in the various fields of the social sciences.

Vol. 17 - No. 2 Summer 1989

Address all correspondence to the Editor
Journal of the Social Sciences
Kuwait University, P.O. Box 5486 Safat 13055, Tel. 2549421
TELEX 22616 KUNIVER, KUWAIT

مطابع القبس التجارية

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Published by KUWAIT UNIVERSITY

Vol. 17 - No. 2 Summer 1989